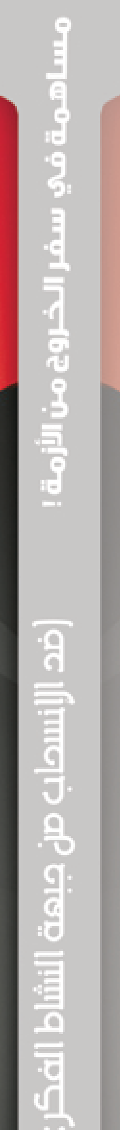
مساهمة في
سفر الخروج من الأزمة !

(ضد الإنسحاب من جبهة النشاط الفكري)

د. أحمد عثمان عمر

فبراير 2016م





د. احمد عثمان عمر
ولد بمدينة شندي عام 1966م و تلقى
تعليمه العام بها
تلقى تعليمه الجامعي و فوق الجامعي
بجامعة الخرطوم
متزوج و له بنتان وولد
من كتاب الصحافة الالكترونية
مقيم خارج السودان

مساهمة في
سفر الخروج من الأزمة !

(ضد الإنسحاب من جبهة النشاط الفكري)

د. أحمد عثمان عمر

فبراير ٢٠١٦م

المحتويات

إهداء

إلى روح أستاذي نجم الدين محمد نصرالدين القانوني الفذ الذي تعود أن يحول النصوص الجافة إلى موسيقى نثرية و إلى تنظير يمزج التداعي الحر بالمعرفة، و الذي مات موتاً مجانياً في عملية جراحية ما كان لها أن تكون.
لا أعرف كيف أوصل لك إعتذاري عن فشلنا في منع إنفصال جنوب بلادنا الحبيب.
هل تعلم أن ايميلك إبتدأ يراسلنا برسائل خالية و أنت في عداد الأموات أيام الإنفصال؟؟!!! ربما يكون فيروس أو هكر و لكنه علم مكمن الألم!!
فلترقد في سلام يا صديقي هانئاً في عليائك، و لتعلم بأننا نحبك و كفى.

شكر وتقدير

لا يستقيم أمر هذا الكتاب إلا بشكر من جعلوه ممكناً و حولوه إلى واقع يمشي بين الناس.
و أخص بالشكر مواقع النشر الإلكتروني التي فتحت أبوابها أمام نشر المقالات إبتداءاً في زمان استعصى فيه نشرها في صحافة ترزح تحت وطأة الرقابتين القبلية و البعدية، و تمنع من أداء دورها كسلطة رابعة . فشكراً لمواقع سودانيز أون لاين و الحوار المتمدن و الراكوبة و حريات على شبكة الإنترنت ، التي شكلت ملجأً لمقالات الرأي التي لا تجد حظها في النشر و تمنع بفعل فاعل. والشكر و التقدير موصول لكل من ساهموا في أن يصبح هذا النص متاحاً للقراءة و بذلوا الجهد العظيم دون من أو أذى، و منهم صديقي الفنان الأستاذ/ علاء سنهوري الذي تكبد مشقة التدقيق اللغوي للنص، و صديقي المبدع الأستاذ/ معاذ عبد الرحيم الذي لم يبخل بشئ، حيث تكبد عناء القراءة و المراجعة و الإخراج الفني ، و تقدم بمقترحات عميقة حول موضوع النص. كذلك شكري موصول لزوجتي الأستاذة/ منال يس التي كانت أول قارئ و ناقد لهذه المقالات قبل نشرها .
و لكل من لم يرد اسمه في هذه العجالة و كان له مساهمة في خروج هذا الكتاب بصورته الراهنة، شكري و تقديري الكبير، فجهد الجميع مقدر و إن لم تسعفني الذاكرة في ذكرهم، أو تمنعني أسباب أخرى من ذكر أسمائهم. و للجميع مودتي الخالصة و إمتناني اللا محدود.

أحمد عثمان عمر

كلمة من الناشر

عندما استلمت لأول مرة نسخة من هذا (السفر) بغرض النشر توقفت ملياً عند العنوان واستشعرت ضخامته من حيث ما يعدنا به من مادة فكرية/فلسفية دسمة ومركزة داخل صفحاته ، فالعنوان – مساهمة في سفر الخروج من الأزمة ! ...(ضد الإنسحاب من جبهة النشاط الفكري) – يوحي فيما يوحي بآيات من الغنى والعلم والعمق . وعندما انتقلت الي المقال الأول الذي حوى نقداً لمقالات صحفية كتبها الاستاذ المرحوم / محمد ابراهيم نقد وقبل أن أبدأ بالقراءة قفزت الي ذهني كلمات الشاعر هاشم صديق:

تلقي مكتوب ترزي أحلام العرائس
وجوة فستان مرمي واحد
أو مطعم الجنة الفريدة
وجوه قدرة فول وحلة
وموية للعطشان في قلة

فحدثت نفسي إن كانت الموضوعات عبارة عن مقالات صحفية لمواضيع عابرة نوقشت بما تتحمله مواعين الصحافة من حيت العمق/ السطحية أو الاتساع / الضيق فعلي أن أنصح المؤلف باختيار عنوان آخر غير الذي تبناه . ثم لمّا أوغلت في الإطلاع بدأ الانطباع الأول في التلاشي ، فمع كل سطر أو جملة أجد نفسي أمام نوع آخر من الكتابة غير التي ظننت والتي سودت صفحات صحافتنا . فأخذتني اللغة المنضبطة والسلسة في هذه المقالات إلى فضاءات أرحب من الاستنارة والفهم العميق لأحداث عشتها وعايشتها ولكني لم أتبينها بمثل هذا الوضوح من قبل .

نعم . إن موضوعات هذا (السفر) قد كتبت بقلم أكاديمي التزم التزاماً صارماً بمنهج علمي دقيق وعالج موضوعاته المعقدة والشائكة والملتبسة بجسارة واقتدار و بكلمات واضحة قوية بعيدة عن التنطع اللغوي بما يؤكد تملكه ناصية موضوعاته . وبذلك أصبح عنوان الكتاب اسماً طابق سميه. واستدعيت بعضاً من حرفية الناشر سعياً لتجنيب القارئ الانطباع الزائف الذي بدا لي أول الأمر، فاقترحت علي المؤلف أن يضيف فصلاً في أول الكتاب يضمنه تلخيصاً مركزاً لمنهجه العلمي الذي اتبعه يكون غرضه تهيئة القارئ العادي لقراءة ليست سهله يستحضر معها كل ما يعينه علي استيعابها، كما يمكن القارئ المتخصص من محاكمة

الكاتب وفقاً لمنهجه . ومن المؤكد كذلك أن القارئ الذي يتبني ذات المنهج سيجد السانحة لإحماء الذهن والنظر في ضبط مفاهيمه حول المنهج والنظرية علي ايقاع معالجة المؤلف لموضوعاته. لكن الفصل المقترح لم يجد في هذا (السفر) سبيلا ووعد الكاتب أن يكون ذلك ضمن موضوعات مُؤلف آخر نرجوا أن يري النور قريباً.

ونظراً لما حوته المقالات من تنبوءات، وجدت أنه من المهم جدا تثبيت تواريخ كتابة المقالات الأصلية التي أعيد نشرها في هذا السفر، لكي لا تختلط حقيقة التنبؤ الوارد بالمقال الأصلي بما صار من بعده وبتقدم الأيام حقيقة واقعة، ولكي لا يُظن أن الكاتب استعار وقائع بعينها وادعي انه تنبأ بها قبل حدوثها.

إن نشر هذا السفر وفي هذا التوقيت بستهدف تحريك البرك الساكنة وتفجير النقاشات والردود لإكمال مشاريع الأطروحات النظرية ولاستكمال الدراسات المطلوبة والتقدم نحو فهم أعمق وممارسة فعالة.

اشتمل الكتاب على مدخل مفاهيمي يحاكم التجربة بنقد الفصل ما بين السياسي والفكري، ويحاول ضبط المصطلح وتقديم أساس مفاهيمي للدولة وأزماتها، يمهد للقراءة التي انتظمت سائر النص. لينتقل بعد ذلك لمناقشة أزمة التنظير من واقع الممارسة، ويعرج على إهمال المساهمة الفكرية في القضايا الراهنة، لينتهي بقسم مكرس لنقد الانسحاب من ساحة السجال الفكري والصراع الآيدلوجي. وهو بذلك يمثل محاولة لكتابة تسعى لتنشيط الراكد وبعث ثقافة وطنية ديمقراطية، تعيد إنتاج المعرفة من مداخل التماس مع الواقع، تمهيداً لصناعة الحدث، وللانتقال من مواقع الدفاع والتراجع أمام هجمة الفكر الظلامي لمواقع الهجوم الواعي الذي يفتح المجال أمام اجتراح الحلول والتقدم في طريق ايقاد جذوة الثورة مرة أخرى.

و الكتاب في اعتقادي جدير بالقراءة والتأمل في اطروحاته الطامحة للتغيير والمبشرة بالتحولات القادمة على يد جيل جديد من المفكرين الثوريين، على قد كبير من العمق، من شاهري سلاح النقد في وجه المسلمات والمقولات المهترئة.

الناشر

تأسيس

«الفقر لا يصنع ثورة.. و إنما وعي الفقر هو الذي يصنع الثورة. الطاغية مهمته أن يجعلك فقيراً وشيخ الطاغية مهمته أن يجعل و عيك غائباً».

كارل ماركس

لا خلاف بين من ينظرون نظرة موضوعية لإسهام الحزب الشيوعي السوداني في الفضاء العام، على أن مأثرته الأساسية هي نشر الوعي في حدود الإستطاعة كما لخصها الشهيد عبد الخالق. إذ ان الحزب و منذ تكوينه، كانت مساهمته في نشر وعي من مواقع تخصه، و إبتدار حراك فكري و معرفي مدخله سياسي و أفقه عميق الصلة بعملية التفكير و إنتاج المعرفة. و المتابع لنشاط الحزب منذ التأسيس، يجد أن جهده الأساسي إنصب على محاولة إنتاج نظرية للثورة السودانية و إعطاء صبغة سودانية لمدرسة تفكيره الأساسية عبر إعمال منهجه الذي يعتبره مرشداً و هادياً لنضاله.

أصاب الحزب نجاحاً مقدراً في بداياته الأولى و مرحلة نضجه و لم يخل نشاطه بالطبع من عثرات و تراجعات و قصور في القيام بدوره في نشر الوعي، و يعزى ذلك بالأساس إلى أنه قد أتى لممارسة العمل الفكري من مواقع النضال السياسي المباشر و ليس من مواقع الفلسفة. أي أنه دخل مدخلاً صحيحاً إنطلاقاً من الملموس للمجرد و لكنه فشل في أحيان من تحويل ما لمسه إلى تجريد يسمح بإكمال نظريته الثورية . فالحزب إختار في مواضع متعددة الإكتفاء بالموقف السياسي المقترن بالتحليل، دون إستخلاص قواعد عامة و قوانين يتم ترفيعها لمستوى النظرية الهادية لنضاله و المؤثرة تأثيراً مباشراً في و عي عضويته و مناصريه و شعب السودان. و مثال لذلك قضايا الدولة المفاهيمية و الدين و التحالفات السياسية و مسائل ضبط المصطلح المؤسس للتنظير. و الواضح أن إختيار الحزب لعدم الخوض في البعد الفكري لبعض القضايا، كان مبنياً على رغبة واضحة في عدم تعريض النضال السياسي المباشر لمشكلة بإغراقه في الجدال النظري في ظروف غير مواتية، إلا أن حصيلته كانت بالطبع فصلاً متعسفاً ما بين السياسي و الفكري أخل بالمنظومة المعرفية التي كان من المفترض أن ينتجها الحزب.

و إذا كان أمر الفصل بين السياسي و الفكري إختيارياً في السابق و مقصوراً على قضايا بعينها، إلا أن المتابع لنشاط الحزب منذ إنقلاب الإنقاذ الذي نفذته الجبهة الإسلامية القومية، يلحظ أمراً مستجداً. حيث أن الفصل المتعسف الإختياري و الجزئي المنوّه عنه، قد تحول وبخطى متسارعة إلى

فصل كلي يساوي إنسحاباً كاملاً من جبهة العمل و النشاط الفكري. فالحزب أصبح مكتفياً بإطلاق المواقف السياسية المباشرة و الإهتمام بقضايا النشاط السياسي المباشر، في تخلي كامل عن واجبه في إنتاج الفكر المؤسس للموقف السياسي أو في دعم مواقفه السياسية بمنظومة فكرية تصلح لرفد و تجديد نظرية الثورة السودانية. و إن كان البعض يعزو ذلك للأزمة الفكرية العامة بعد إنهيار المعسكر الشرقي و إنهيار المدرسة السوفيتية بسقوط قوة المثال في النظرية الإشتراكية العلمية، إلا أننا نرى أن السبب الأهم هو مادرج عليه الحزب من فصل متعسف بين السياسي و الفكري في بعض القضايا إختيارياً منذ البداية، و في إهتمامه بالسياسي المباشر بإعتبار أنه أتى لمواقع الفكر السياسي من مواقع التماس المباشر مع قضايا النضال السياسي. فالإشتغال بالتنظير و إعمال الفكر في القضايا السياسية، تعامل الحزب معه منذ البداية على أنه أمر تحكمه مقتضيات النضال السياسي لا حاجات المجتمع و إفتقاره لوعي معرفي لا يمكن أن تنجز ثورة بدونه. ما أدى للتنصل من واجب التفكير المؤسسي و إهمال تقعيد المفاهيم السياسية و توظيف عقل المؤسسة لإستكمال مهام إنتاج النظرية الثورية، و التعلل بأسباب سياسية محلية أو دولية أسست لإفتضاح هذه المسألة و تكريس العجز و لم تكن سبباً مباشراً للعجز.

فالناظر لما ينتجه الحزب من أدب سياسي، يجد أنه يقتصر على إعلان الموقف السياسي في مباشرة تفتقر حتى إلى التحليل ناهيك عن التنظير. فالحزب يقف عند مرحلة رصد الوقائع – وفي بعض الرصد قصور– و ينتقل إلى هضمها و تحليلها في أحسن الفروض تحليلاً ينطلق من بقايا مؤشرات فكرية لا قوانين أو نظرية متكاملة، و يعجز عن ترفيع ما يصل إليه عبر التحليل نفسه إلى قواعد عامة أو قوانين تصلح لبناء نظرية يعود بها للواقع لإمتحانها حتى تكتمل عناصر نظرية معرفته و تتكامل عناصر نظريته الثورية. و لذلك تأتي مساهماته و كأنها بيانات سياسية لا مساهمات في التنظير السياسي لواقع مأزوم يستشرف تغيراً جذرياً ينقله إلى مستقبل أفضل بناءاً على نظرية تفتح الطريق أمام العمل الثوري و تحفز المناضلين للعمل من أجل حلم تم التنظير له عبر منهج واضح ، ووضعت قوانينه التي تحكم الحركة في إتجاه الهدف المنشود. و يتضح ذلك عند ملاحظة أن خطاب الحزب السياسي يقتصر على الهجوم على الرأسمالية الطفيلية التي لم يقدم حولها تنظيراً متكاملاً حتى الآن يحدد جذورها و سماتها و قيمها و آليات عملها و مآلاتها و سبل التصدي لها و كيفية إدارة الصراع السياسي معها، و يسكت تماماً عن تحليل الخارطة الطبقية للقوى الأخرى و دورها في الصراع معها. فهو يصدر يقيناً عن دور مرسوم للطبقة العاملة دون أن يحدد طبيعتها و مساحة تمددها إجتماعياً و هويتها الراهنة و تأثير النشاط الطفيلي عليها و مفاعيل إنهيار الصناعة و القطاعات الخدمية الفاعلة على تكوينها، و يتجاهل تماماً ما حدث من تحولات في بنية المجتمع و ما أصاب الطبقة الوسطى و ما تركته الهجرة و التهجير من تغير في الساحة الإجتماعية، ناهيك عن صمته

المطبق حول التحولات الجذرية التي حدثت في بنية المجتمع الفوقية و ما أصاب رأس المال الرمزي للمجتمع من تغير كبير.

فالحزب الآن لا يملك نظرية حول مفهوم الدولة و لا حول الدين و موقعه في الصراع الإجتماعي، كما أنه لا يستطيع ضبط المصطلح المستخدم في السياسة السودانية كمصطلح النخبة أو الهامش أو حتى المصطلحات التي يجترحها هو كتوازن الضعف. و هو لا يستطيع أن ينقل ما إجترحه من حلول على مستوى مكابدة الحدث السياسي إلى تنظير يحدد مسار و طريق النضال السياسي ، و أوضح مثال لذلك مشروع تقريره الذي أعده لمؤتمره الخامس و فشله في التنظير لإنتفاضة سبتمبر ٢٠١٣م و تداعياتها. و هو أيضاً يهمل القضايا النظرية العاجلة و الملحة ذات الصلة الوثيقة بالنضال السياسي كقضايا التطرف الديني و الإسلام السياسي بعامة، و كالتنظير لقضايا الحوار السياسي ووضع تصور عام يقنن عملية الحوار السياسي و يؤطر مفاهيمها. و هذا بالطبع يحتم إنسحابه من دائرة السجال الفكري و الصراع الآيدلوجي، بمستوى يسمح لعراب النظام الحاكم د. الترابي و لتنظيمه بتقييم فترة مشاركته في النظام و التنظير لها دون التصدي لمثل هذا التقييم بالنقد و التصويب و تحديد المسئوليات و تأكيد خطأ المنطلقات النظرية. و ينظر لذلك مع غياب مفهوم تقييم الحدث السياسي من موقع المبادأة و المبادرة من الحزب و هو يتجلى في أمور كثيرة منها إتفاقية نيفاشا و إنقسام المؤتمر الوطني الحاكم لمؤتمرين و طني وشعبي و تأثير ذلك على خارطة الصراع السياسي. كذلك يغيب الحزب عن القراءة النظرية للوحة الصراع الإقليمي المؤثرة مثل ما عرف بالربيع العربي و دور الأخوان المسلمين فيه بخاصة و فشلهم في أهم دولة إقليمية (مصر) ، برغم حساسية هذه المسألة و تأثيرها على الصراع السياسي في السودان.

مفاد ما تقدم هو أن أزمة الحزب الأساسية هي أزمة تختص بشكل مباشر بقصور نظريته السياسية أكثر من إختصاصها بمواقفه السياسية. و هذا القصور يقود حتماً لقصور حتمي في صياغة الخط السياسي للحزب و هو قصور أوضح ما يكون في الخط الذي انتهجه الحزب بعد إتفاقية نيفاشا. حيث بنى الحزب كامل خطه السياسي من تكتيكات و آليات عمل و تحالفات ، على أن الإتفاقية و ثيقة للتحول الديمقراطي، ووقع على إثر ذلك إتفاقية القاهرة و إنخرط في مؤسسات نيفاشا وواصل الصمت على أخطاء حليفته الحركة الشعبية. و تقدم أكثر في هذا الإتجاه حين أجاز ذلك الخط المعيب في مؤتمره الخامس و باركه رغم و ضوح خطله و قصوره، و هو يكابر حتى هذه اللحظة و يرفض تقديم نقد جماهيري لهذا الخطأ الكبير الذي أقعده عن القيام بواجبه الفكري في مناهضة إنفصال جنوب السودان. و لسنا في حاجة للقول أنه كان من الواضح أن التحول الديمقراطي الحقيقي ما كان له أن ينجز إلا بالتمسك بمقررات أسمرا بعد إسقاط النضال المسلح منها، بإعتبار أن إتفاقية نيفاشا قد أسست لدولة دينية كاملة

الدسم في شمال البلاد.

و يبدو أن الحزب قد نسي بأن جبهة العمل الفكري هي الجبهة الوحيدة التي لا يجوز فيها تقديم تنازلات بإعتبار أنها جبهة الصراع الآيدولوجي الأكثر حدة وضراوة. كما يبدو أنه قد تناسى بأنها الجبهة الأساسية التي يجب أن يكون فيها دائماً في موقع الهجوم و الإبتكار و التحديث. إذ أنه مؤهل بطبيعة كادره و عضويته و أدواته لأن يكون منتصراً فيها حتى في حال تموضعه في موقع الدفاع سياسياً. فكادره و عضويته لهما المقدرة على وضعه في الطليعة في صراع العقول فيما إذا تمكن من توفير المناخ الداخلي الذي يسمح لهما بإنتاج المعرفة، و تمكن من توظيف جهودهما بشكل صحيح. و الغريب أن الحزب لا يتوقف لبرهة ليسأل نفسه لماذا يغادره أعضاؤه الذين يشتغلون بالجبهة الفكرية بصورة كثيفة و مزعجة؟ و لا يكلف نفسه بالتساؤل لماذا هذا النزيف المستمر منذ خروج أوائل المنقسمين مروراً بالتاركين المفارقين كالأستاذ المرحوم الخاتم و الأستاذ الحاج وراق و ليس إنتهاءاً بالأجيال التي بعدهما و الأجيال اللاحقة أيضاً. لا أظن أن الحزب يحسن صنعاً إذا ركن في هذا الأمر لإدعاءات التساقط و ضجر المثقفين و ما إلى ذلك من التبريرات الهشة المرتبطة بظاهرة الكسل الذهني المزمن و فقر المنتوج الفكري و العقلاني.

و لتوضيح هذه الأزمة و عمقها و محاولة تجاوز مرحلة الرصد لمرحلة المساهمة في التنظير و تقديم محاولات لحل معضلة أزمة الفكر السياسي السوداني، لا مناص من كتابة جديدة في محتواها و طريقة عرضها نحاول فيما يلي من صفحات التأسيس لها. و لذلك تأتي مساهمتنا في شكل توثيق لمساهمات متفرقة و اكبت القصور الذي لازم نشاطات الحزب كمساهمات فردية، آثرنا عدم تغييرها أو التدخل في نصوصها و نشرها كما نشرت من قبل، لتصبح مادة خام من جهة لمن أراد أن يمارس التجريد النظري فقط، و لتشكل توثيقاً للقصور المؤسسي لا لتمجيد الجهد الفردي، و لتقدم بعض الحلول النظرية في حدود إمكانياتها.

و يلاحظ أن هذه المساهمات إبتعدت عن التعقيد اللغوي و المصطلحي، لأنها كتبت بلغة صحفية تصلح للنشر في وسائط النشر الالكتروني بالأساس، كما يلاحظ خلوها من المراجع و الهوامش، لأنها نتاج لمساهمة فردية ذات طابع صحفي، حيث أن موضع النقل الوحيد بها تم من رسالة المؤلف التي تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه، لم ير المؤلف داعياً لإثبات الهوامش الواردة بها لتفادي التعقيد و اكتفى بورودها في الرسالة المذكورة المنشورة و نوه إلى النقل في موضعه. لذلك تأتي هذه المساهمات لتبيين موضع الخلل و المساهمة في ملء الفراغ في حدود إستطاعة مؤلفها ، و هي لا تدعي إحاطة أو صحة و لا تتنزه عن القصور الطبيعي في المساهمات الفكرية. كما أنها لا تأتي في سياق محاسبة للحزب أو قيادته أو عضويته ، لأن المؤلف ليس ممن تتيح له لوائح ذاك الحزب و نظمه الحق في مثل هذه المحاسبة، و لكنها تأتي في إطار النقد المشروع لكل سوداني يهمه إيجاد نظرية تسمح لشعب السودان بصناعة مستقبل

أفضل، و في إطار السجال المعرفي الذي انسحب الحزب من دائرته، و من مواقع إختلاف واضح لا يفسد للود قضية.

من المؤكد أن الجهد الوارد في هذه المساهمة جهد فردي تشوبه كل ملامح قصور الجهود الفردية. و المؤلف وحده يتحمل كل مظاهر القصور التي تحيط به ، و لا يصح أن تنسب الأخطاء الواردة بالنص لأي حزب أو مؤسسة أو جمعية أو مجموعة أياً كانت. و يجب أن تظل مسئولية المؤلف الفردية التي عليه أن ينهض بها متقبلاً جميع أنواع النقد و التقويم .

القسم الأول

مؤشرات أولية و مساهمات مفاهيمية

الفرع الأول

هوامش على المتن

(قراءة نقدية موازية لمقالات الأستاذ نقد الخمس)

فاجأتنا صحيفة البيان الإماراتية الغراء ، بخمس مقالات دسمة للأستاذ محمد إبراهيم نقد السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني ، تكفل نصها بالدفاع عن مواقف الحزب وخطه السياسي ضد جميع منتقديه. لامراء في أن الأستاذ نقد كان ممتلكا لناصية موضوعه، جزل اللفظ مع ميل واضح للتوثيق، دائما ما يميزه عن أنصار أدب المشافهة. وعلى كل حال لاهو ولاحزبه بحاجة لتقريظنا أو إشادتنا، لذا يكون من الأوفق أن ندلف إلى جوهر نصنا الناقد الموازي لنصه ، مع الاحتفاظ له بمقام ناله بخرط القتاد. فنص الأستاذ نقد ، أتي مبرزا للمواقف المتميزة للحزب الشيوعي السوداني، وهذا أمر طبيعي طالما أن ذاك النص قد كتب بالأساس للدفاع عن الحزب. ونصنا الماثل لا يرمي لإنكار ما أثبته الأستاذ نقد بالوثائق وما نتفق معه على صحته، ولكنه يستجيب لدعوة الأستاذ للسجال حول القضايا التي أثارها من مواقع نقدية. فنحن نزعم أن الحزب بالرغم من اجتراحه لمواقف سياسية صحيحة وغير مسبوقة، فانه قد فشل في إعطاء هذه المواقف بعدها الفكري، كما أنه فشل في تحويلها لكيان فاعل في الحياة السياسية عبر تحالفاته أو نشاطاته المنفردة. وندعم ادعاءنا الماثل بما يلي:-

أولا.ـ في الديمقراطية.ـ

نتفق مع الأستاذ نقد في أن الحزب الشيوعي قد توصل بعد تجربة ذاتية مريرة إلى أن الديمقراطية الليبرالية هي الشكل الأمثل لحكم السودان، باعتبارها الوعاء الذي يمكن أن يحافظ على وحدة السودان في إطار تنوعه. ولكن الحزب فشل فشلا كبيرا فيما يلي:-

١/ تبرير هذه الخلاصة الناشئة عن تجربة ذاتية ثرية من منظور ماركسي وبالتالي الفشل في إعطائها بعدا فكريا يستند إلى منهج الحزب و أداة تحليله للواقع. وفي تقديرنا أن هذا الفشل كان أحد الثمار المرة للتأثر بالمدرسة السوفيتية. فتلك المدرسة تعاملت مع الدولة على أساس أنها مجرد **شكل لمحتوى** طبقي، وبما أن الشكل ماركسيا هو مجرد انعكاس للمحتوى، فانه لا يصح أن يتقدم أو يتأخر عنه. و هذا يعني استحالة الأخذ بالديمقراطية الليبرالية في دولة عمالية، وذلك لأن الديمقراطية الليبرالية مجرد انعكاس وشكل لمحتوى برجوازي.فالدولة العمالية بهذا الفهم، لابد أن تأخذ شكلا مختلفا تم التعبير عنه بمفاهيم الديمقراطية الجديدة و دولة الحزب الواحد. لا شك في أن وقوع الحزب الشيوعي السوداني في إسار هذه القراءة الخاطئة ماركسيا، أقعده عن تقديم قراءة خاصة ببعد ماركسي تبعده عن الاتهام بالأنتهازية السياسية.

فالواضح هو أن التحليل السوفيتي لطبيعة الدولة خاطئ ماركسيا، فالماركسية تعتبر الدولة جزءا من البنية الفوقية التي تعتبر انعكاسا معقدا للبنية التحتية، ينفك نسبيا عن بنيته التحتية بعد نشوئه عنها. وهذا الأنفكاك يتيح للبنية الفوقية و للدولة بالتبعية، أن تتقدم على أساسها الطبقي أو تتأخر عنه، وبالتالي لا يصح أن تعتبر مجرد شكل يعبر عن محتوى يواكبه وقع الحافر على الحافر، بل هي **مظهر لجوهر** يصح أن يتقدم عليه أو يتأخر عنه. والأخذ بهذه القراءة المبنية على مقولتي **المظهر و الجوهر** بدلا عن القراءة السوفيتية القائمة على المحتوى والشكل، كان من الممكن أن يعطي الحزب الفرصة للقول بأن الديمقراطية الليبرالية مظهر تقدم على جوهره البرجوازي و بالتالي يصح أن يكون مظهرا لدولة جوهرها عمالي. ولكننا للأمانة ننوه إلى أن مثل هذا الموقف كان يعني الدخول في صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتي السابق ورفض نظام الحزب الواحد الذي يتبناه والصدام بالتبعية مع جميع الأحزاب الشيوعية الأخرى وهو ماكان الحزب في غنى عنه فآثر السلامة.

٢/توطين الموقف المضاد للفكر الانقلابي، حيث ترتب على موقف الحزب من الديمقراطية موقف صارم وواضح من الانقلابات العسكرية و اعتبارها وسيلة مدمرة لا يجوز اللجوء إليها بأي حال من الأحوال. ولكن عدم ممايزة موقف الحزب النظري عن كلاسيكيات الأدب السوفيتي الماركسي، سمح بالتشكيك في موقفه السياسي خصوصا وأن للحزب تجارب سابقة و ثرة مع الانقلابات العسكرية. ونحن نود أن نشير إلي أن قراءة الحزب لمثل هذه التجارب وخصوصا تجربة يوليو ٧١ الشهيرة، جاءت أقرب للتنصل والاعتذار منها للنقد العلمي المؤسس. وهذا بالطبع سمح بالتشكيك في موقف الحزب من الديمقراطية والانقلابات العسكرية، و اتهامه بأن موقفه تكتيكي يعكس حالة الوهن وضعف الوجود داخل المؤسسة العسكرية، وبالتالي العجز عمليا عن القيام بأي انقلاب عسكري.

٣/ تكريس الحزب للثقافة الديمقراطية بين أعضائه و توضيح أن الديمقراطية أبعد من التداول السلمي للسلطة القائم على التعددية الحزبية والانتخابات العامة، وأن الديمقراطية هي دولة سيادة حكم القانون كاملة غير منقوصة. هذا لاينفي بالطبع اهتمام الحزب بالحقوق والحريات العامة، ولكنه يؤكد السياق العام لرغبة الحزب في التركيز على الموقف السياسي المباشر، بعيدا عن مز الق التنظير التي تقود للابتعاد عن الواقع و إغراق الحزب في جدل بيزنطي كما يقول العديد من كادر الحزب. وفي تقديرنا أن هذا الموقف المعادي للجهد النظري هو موقف غير علمي سائد بالحزب، وهو يفصل فصلا متعسفا مابين الفكري و السياسي، ناسيا أن هذا الفصل لا يعفيه من تقديم إجابات فكرية لأسئلة لا توجد لها إجابات مباشرة كما قال الأستاذ التيجاني الطيب. فناتج ازورار الحزب عن تقديم جهد نظري مواز للجهد السياسي المقدر، هو اتهام مستمر له بالانتهازية و اتخاذ مواقف تكتيكية لامبدئية، وهذا هو أساس الدعاية المضادة للحزب.

ثانيا- في الدين-

بالرغم من أن الأستاذ نقد لم يتعرض لقضية الدين في مقالاته، إلا أننا وجدنا أنها أم القضايا التي يجب أن نتصدى لنقد تعامل الحزب معها. وذلك لأنها أهم القضايا التي تؤكد اكتفاء الحزب بالسياسي و الأبتعاد عن البعد النظري للموقف السياسي، علما بأن الدين كان و ما يزال و سيظل لفترات قادمة حاضرا و بقوة في السياسة السودانية. وهذا يعني أن الحزب مطالب عاجلا بأن يوضح موقفه الفكري و ليس السياسي فقط من الدين. **و في تقديرنا أن الحزب و منذ تأسيسه، قد اتخذ موقفا سياسيا صحيحا من الدين، ولكنه تعمد الفشل في توضيح البعد الفكري لموقفه عبر ممايزة موقفه الفكري عن الموقف الشخصي لكارل ماركس و بعض التيارات الماركسية. فالحزب كان و ما يزال يعتقد أن الدين علاقة خاصة بين العبد وربه لا يجوز للدولة أن تتدخل فيها، وكذلك لا يجوز للمؤمن أن يعمم علاقته الخاصة تلك على الدولة و يفرضها على الآخرين، و يلخص ذلك في مطالبته بفصل الدين عن السياسة.** صحيح أن الحزب طوال تاريخه لم ينادي في يوم من الأيام بالإلحاد و لم يطالب أحدا بترك دينه، ولكنه لم يتكرم بتوضيح علاقة هذا الموقف بالماركسية التي يعتبرها هاديا ومرشدا لنضاله.

في تقديرنا أن الحزب قد فهم الماركسية باعتبارها علما من العلوم يدرس ظواهرا مادية مثله مثل سائر العلوم الأخرى، يميزها عن تلك العلوم أنها علم يدرس المجتمع من منظور معين. **وبما أن العلوم الأجتماعية والتطبيقية لاتستطيع دراسة الظواهر غير المادية (المادة بالمفهوم الفلسفي)، فان هذه الظواهر تصبح خارج نطاق العلم و موضوعاته.و بما أن الإله وهو مركز أي تصور ديني لا يصح اعتباره ظاهرة مادية وأن اعتباره كذلك هو الكفر بعينه، يجب الفصل بين الديني و العلمي باعتبار أن لكل منهما مجال مختلف. وبالتالي يتم إعمال الماركسية كأداة لتحليل النشاط الاجتماعي دون أي ادعاء بقدرتها على التمدد خارج إطارها العلمي لمحاكمة المعتقد الديني في إطلاقه. وأن أي تمديد مشابه لنطاق عمل الماركسية هو موقف غير علمي وشخصي** . و بهذا يصبح الحاد أي شخص بما في ذلك ماركس نفسه موقف شخصي لا علمي لاستحالة خروج العلم عن إطاره لمحاكمة أمور تخرج عن نطاق نشاطه.ولكن هذا الفصل بين الدين باعتباره أمر شخصي ومعتقدي خارج نطاق الماركسية في حالته الأعتقادية الخالصة، لم يمنع الحزب من تطبيق المنهج الماركسي التاريخي على الدين السياسي. وذلك استنادا إلي حقيقة أن الدين بمجرد دخوله إلى حلبة السياسة، يكف عن كونه دين و يتحول لأيدلوجيا سياسية تحمل سمة القوى السياسية التي تختبئ خلف الدين وتتوسل به أهدافا دنيوية.

فشل الحزب في إيصال مفهومه هذا الذي يشكل جوهر موقفه من الدين لجماهير شعبنا، شكل أساسا للهجوم البشع على الحزب و اتهامه بالإلحاد وأن موقفه السياسي مجرد موقف تكتيكي سرعان ما يتحول في حال تحول الحزب لقوة اجتماعية وسياسية كبرى.

وبلاشك الفشل المنوه عنه أعلاه و ليس اسم الحزب كما يتراءى للبعض- وأخشى أن يكون الأستاذ نقد منهم- هو السبب في نجاح الدعاية المضادة للحزب. فتغيير اسم الحزب لن يحل المشكلة، لأنه ببساطة سيصبح (الحزب الشيوعي سابقا) و يلاقي نفس الاتهامات، ما لم يعمل الأستاذ نقد و رفاقه على معالجة أزمة الفصل بين السياسي والفكري بعيدا عن التلفيق و الأرجاء.

ثالثا- قضية الجنوب:-

مكابر من لا يقر بأن الحزب الشيوعي هو أول من طرح الحكم الذاتي الإقليمي كحل لقضية الجنوب من مواقع التماس المباشر مع القضية و بعيدا عن الأدبيات الماركسية التي تتحدث عن حق القوميات في تقرير مصيرها. و إن كان من نقد من الممكن أن يوجه للحزب، فهو عدم تقديمه نقدا علميا لمفهوم القومية الملتبس في الفكر الماركسي، وتقصيره في إنتاج نظرية تخصه من واقع التجربة، أي فشله مرة أخرى في الانتقال من السياسي إلى الفكري و من الملموس للمجرد. وهذا بالطبع يجعل جهده مغرقا في المحلية و يمنعه من تطوير فكره لاستباق الحدث و المشاركة في صنعه بدلا من انتظار حدوثه و اجتراح المواقف العملية في مكابدة معه كما يقول الأستاذ نقد. فعلى عكس زعم الدكتور منصور خالد، لم ينطلق الحزب الشيوعي في مقاربته لقضية الجنوب من موقف ماركسي مدرسي مسبق، ولكنه في الواقع فشل في إعطاء موقفه العملي و الصحيح بعدا فكريا وثيق الصلة بالماركسية.

فالحزب كان وما يزال مطالب بإعطاء تفسير فكري لموقفه السابق، و لتطور موقفه من حكم إقليمي إلي حق تقرير مصير ينطوي على احتمال الانفصال.

رابعا- التحالفات:-

اتسم موقف الحزب من التحالفات بشكل عام منذ منتصف السبعينات بالانفتاح والبعد عن الانعزال في تحالفات يسارية مزعومة كان مردودها المر واضحا في تجربة مايو المكلفة على جميع المستويات. وحسنا فعل الحزب بالتوصل إلي ضرورة وجود تحالفات واسعة استنادا إلى برنامج حد أدنى تتوافق عليه أوسع قوى سياسية ممكنة. ولكن نشاط الحزب استنادا إلي هذا التحليل شابه الكثير من الخطل و الارتباك الذي من الممكن أن نمثل له بما يلي:-

١/ غلب الحزب في تحالفاته الواسعة الوحدة على الصراع مما أدى به إلي تقديم تنازلات لاداعي لها (مثلا عدم فضح ألاعيب مبارك الفاضل و احتكاكاته بالتيجاني الطيب برغم أنها لايمكن أن تصنف على أنها احتكاكات فردية).

٢/ غيب الحزب مبدأ الصراع حين لم يصر على وضع لوائح تنظيمية لادارة الصراع، ضاربا

بقانون الحركة الماركسي (الوحدة و الصراع) عرض الحائط.
٣/ زعم الحزب أن التحالف لايستلزم وحدة الفكر والإرادة لأنه ليس تنظيما حزبيا، وهذه مقولة حق أريد بها باطل. وذلك لأن وحدة الإرادة و الفكر إذا لم تكن موجودة في حدود برنامج الحد الأدنى، فعلى أى أساس يبنى ذلك البرنامج و كيف ينفذ.
٤/ ماذكر في (٣) أعلاه، أدى إلي تجميع القوى السياسية كيفما اتفق واهدار وقت الحزب و جهد كادره الذي هو في أمس الحاجة إليه، وتجربة التحالف مع حزب الامة تشهد بذلك.
قصارى القول هو أن تجربة الحزب الشيوعي السوداني تجربة خاصة غنية و متطورة وتستحق دراسة أوفى لايمكن استيفائها في هذه العجالة ، و لكنها كغيرها من التجارب، لم تخل من عثرات بل سقطات، دون تلافيها لايمكن للحزب أن يخطو للأمام. و ختاما نشكر الأستاذ نقد الذي عودنا على التواجد حيث الحوار الجاد، و أغرانا بسلاسته و تداعيه المحفز للتقدم بهذه المساهمة المتواضعة و العجولة، وربما نعود في مساحات و أوقات أرحب.

٢ يوليو٢٠٠٥ م

الفرع الثاني
في ماهية الدولة

(أ) نحو نظرية عامة للدولة السودانية:-

منذ إستقلال بلادنا وهي تعاني أزمـة مزمنـة في بنيتها القانونية التي راوحت بين الإقتراب والإبتعاد عن مفهوم النظام القانوني الحديث، تأسيساً على الحالة السياسية ومدى إقترابها أو بعدها عن طبيعـة الدولة الديمقراطية المبنية على سيادة حكم القانون، بإعتبار التداخل الذي لافكـاك منـه بين التشريعي والسياسي، وبالضرورة الناشئة عن كون الدستور هو الأداة الحاسمة في تحديد طبيعة البنية القانونية من حيث تشكيلها لنظام قانوني حديث من عدمـه. لذلك لامنـاص من القـول بأن وضـع أي تصـور لإصلاح قانوني دون الأخذ في الإعتبار التطور الدستوري السابق وإستصحاب مظاهر الفشـل التي واكبته وإعتبار ذلك شرطاً أساسياً لإصلاح القوانين في إعمال فاعل لمبدأ الدستورية، مصيره الفشل.

وبنظرة عجلى للدساتير التي وضعت لحكم البلاد وتنظيم شئونها إبتداءً بإتفاقية الحكم الثنائي تجاوزا مروراً بدساتير الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٧٣و١٩٨٥و١٩٩٨ وإنتهاءً بالدستور ساري المفعول، نجد أن دولة سيادة حكم القانون قد سجلت حضوراً غير مكتمل في ظل أنظمة الحكم التعددية، وغياباً منطقياً في ظل الأنظمة الشمولية ونقصاً واضحاً ومريعاً أحياناً في ظل النظم الإنتقاليـــة. إذ أنه من الطبيعي أن يغيب مفهوم المؤسسيـــة المنبني علي قاعـدة فصل السلطات عن إتفاقيـــة الحكم الثنائي المكرسة لسلطات الحاكم العام الإستعمارية وأن تغيب الحقوق والحريات المؤسسة لمبدأ الدستوريـة الذي شكل آخر درجات تطور النظام الديمقراطي بإنتقاله من سيادة البرلمان «Supremacy of the Parliament" إلى نظرية سيادة الدستور "Sovereignty of the Constitution" . ويصبح من المنطقي أن تظهر هذه المبـــادئ على مستوى النصوص في دستور العام ١٩٥٦ الذي يعتبر دستوراً للإستقلال مع منطقية عدم تجذرها كفكر أو ممارسة، لعدم إستمرارها لأكثر من عامين دخلت بعدهما البلاد في حــكم عسكري لست سنوات. كذلك كان من المنطقي أن تعود مع عودة النظام الديمقراطي بعد ثورة أكتوبر في دستور عام ١٩٦٤ على مستوى النصوص، وأن تفشـل على مستوى الممارســة الأمر الذي تؤكده قضية حل الحزب الشيوعي الدستورية، والتي فضحت شكلية وجود مبدأ الدستورية الذي أسقطتـه السلطـة التنفيذيـة عبر رفضها تطبيق حكم المحكمة الدستورية، ومعه أسقطت ضمانة أخرى من ضمـانات دولـة سـيادة حكم القانون هي تنفيذ أحـكام القضــاء. أما دسـتور العام ١٩٧٣ الرئاسي، فقد فضل التحايل

على المؤسسية ومبدأ الدستورية، بإسقاط ضمانة أخرى من ضمانات دولة سيادة حكم القانون، ألا وهي الحق الدستوري في التقاضي، وبذلك قيض للسلطة التنفيذية المسيطرة على الجهاز التشريعي حينها الهيمنة، بتحصين قراراتها بإخراجها من دائرة الفحص القضائي بنصوص قانونية. وجاء دستور العام ١٩٨٥ إحتفائياً بمبدأ الدستورية بصفة عامة، وإن لم يستوف شروط المؤسسية بإعمال كلي لمبدأ الفصل بين السلطات توافقاً مع طبيعة المرحلة في بداياتها، برغم الإستدراك الذي تم بعد إنتخاب الجمعية التأسيسية. **ولاشك أن دستور العام ١٩٩٨ بإعتباره دستوراً لدولة دينية شمولية، ماكان له إلا أن يأتي مفارقاً للحد الأدنى من الدستورية والمؤسسية معاً، حيث فضل مشرعه المساواة بين الدستور والشريعة الإسلامية وإعتبارهما مصدرين للتشريع، بحيث يكون للمشرع الحق في التشريع وفقاً للشريعة وبالمخالفة للدستور وفقاً لمبدأ تكافؤ المصادر، وبالتالي تسقط كل الضمانات الدستورية –إن وجدت– بموجب تشريعات لاسبيل للطعن في دستوريتها!!.** ولم يكن حظ الدستور الحالي ساري المفعول بأفضل كثيراً من سابقيه برغم نصه على الحقوق والحريات بهدف تكريس مبدأ الدستورية. فواقعة أنه دستور هجين يكرس الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع في الشمال، تؤسس لصدور تشريعات متوافقة مع المصدر ومخالفة لباب الحقوق إستناداً لمبدأ تكافؤ النصوص الدستورية.

بإختصار نستطيع أن نقول بأن دولة سيادة حكم القانون التي تصدر فيها القوانين وهي خاضعة للطعن بعدم دستوريتها والمحصنة بحق دستوري في التقاضي لايمكن إسقاطه بموجب تشريع، في وجود قضاء مستقل يكرس مبدأ الفصل بين السلطات، تكون أحكامه نافذة مع تجريم عدم تنفيذها، لم يكن حظها من الوجود إلا عارضاً وجزئياً في أفضل الأحوال. وبما أن وجود هذه الدولة يشكل شرطاً أساسياً لحدوث إصلاح جذري في البنية القانونية لتصبح نظاماً قانونياً حديثاً، يصبح من المهم إدراك المعوقات التي تقف أمام إنجاز هذا التحول. ولعله من نافلة القول التذكير بأن دولة سيادة حكم القانون هي إنتاج برجوازي خالص، وصل قمة تشكله بتكريس مبدأ الدستورية في الولايات المتحدة الامريكية. وبما أن بلادنا حكمتها البرجوازية باشكالها المختلفة منذ إستقلالها حتى سقوطها في قبضة الرأسمال الطفيلي، يصبح لزاماً علينا توضيح التناقض مابين سلوك برجوازيتنا التي أنتجت الدول الإستبدادية والديكتاتوريات المدنية، وسلوك برجوازية الولايات المتحدة التي أنتجت دولة سيادة حكم القانون أولاً، ومن ثم توضيح كيف تسنى لنا تبني نموذج دولة برجوازية ثانياً.

لاشك أن هنالك عدة أسباب دفعت البرجوازية السودانية للفشل في التبني العملي والصادق لمفهوم دولة القانون، واللجوء إليه حينما يكرس سلطتها أو لإستخدامه كوسيلة

لإستعادة تلك السلطة عند فقدانها. وهذه الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:
١. ضعف البرجوازية السودانية وشبه غياب المستثمرين الصناعيين من بنيتها بحيث يصبح وجودهم غير مؤثر مما يغيب الأداة الحاملة لفكر البرجوازية الصناعية التي انجزت مفهوم دولة القانون بالولايات المتحدة الأمريكية وكونت قوام الجيش المدافع عنها.
٢. عدم قدرة البرجوازية السودانية على تكريس إستغلالها للجموع في ظل قدرة الأخيرة على التنظيم والرد بل والمبادأة في ظل سيادة حكم القانون.
٣. إفتقار البرجوازية السودانية للقدرة على التنظير وتبرير نهبها وسيطرتها على الفائض الإقتصادي حتى ولو بآيدلوجية دينية كالتي تتبناها الإنقاذ حالياً، ممايحتم بناء دولة قاهرة لتكريس الإستغلال.
٤. شراهة الرأسمال الطفيلي وعدم قدرته على المساومة مع المنتجين لأنه خارج العملية الإنتاجية وإفتقاره لأدوات المساومة التي يملكها الرأسمال الصناعي، مما يجبره إلى اللجوء للقمع المطلق، لإستحالة تبني سياسة الإحتواء.
٥. عجز الرأسمال الطفيلي عن الوفاء بمتطلبات العملية الإنتاجية خصماً على الفوائض التي يراكمها، ممايحتم قمع التوتر الناتج عن إحتجاج المنتجين.
٦. ضعف الرأسمالية الوطنية- التي لها مصلحة حقيقية في وجود دولة ديمقراطية- وعدم قدرتها على تمييز نفسها ناهيك عن التعبير عن مصالحها على مستوى برامجي وفكري، وذلك لوقوعها تحت سيطرة الرأسمالية الطفيلية وبيروقراطية الدولة.
ماتقدم لايترك أمام البرجوازية السودانية من سبيل سوى تبني نموذج الدولة الإستبدادية ومعاداة الدولة الديمقراطية التي تكرس سيادة حكم القانون لأنها تسمح بفضح ومعارضة دولة النهب والجريمة المنظمة، ولايقدح في ذلك مناداة بعض ممثليها بضرورة بناء دولة ديمقراطية، لأن سابقة حل الحزب الشيوعي توضح موقفهم الحقيقي عند إحساسهم بالخطر.

وبما أن البرجوازية السودانية بمختلف شرائحها فيما عدا الرأسمالية الوطنية الواهنة، ليس لديها مصلحة في وجود دولة ديمقراطية، فهي لن تبذل جهداً حقيقياً في بنائها أو الدفاع عنها والتجارب تؤكد ذلك، وهذا يحتم على القوى الوطنية والديمقراطية التي تمثل كافة شرائح المجتمع صاحبة المصلحة في التغيير التوحد وإنجاز تحالفاتها لبناء هذه الدولة.وبالطبع حقيقة أن دولة سيادة حكم القانون منتج برجوازي خالص، لاتمنع القوى الوطنية والديمقراطية من تبنيها لما يلي من أسباب:
١. ليس كل ماهو برجوازي خاطئ ومرزول، فالثورة الصناعية التي أحدثت الإنفجار المعرفي وكرست نمط إنتاج أرقى بذاتها برجوازية.
٢. دولة سيادة حكم القانون (مظهر) ل(جوهر) طبقي برجوازي واكب البرجوازية في

لحظـة صعودها عندما كانت تمثل القوى الصاعدة وكل الطبقات الإجتماعيـة المضطهدة حينها، هذا المظهر أصبح متقدماً على جوهره في الولايات المتحدة مثلا بعد ظهور الإمبرياليـــة ورأس المال الإحتكاري الذي ضاق بها ذرعاً وبدأ في إصـدار القوانين الإستبداديـــة كالتي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر، وبالتالي تبني القوى الوطنيـــة والديمقراطيـــة لها يغنيها بجوهر طبقي مختلف.

٣. تبني الدولة الديمقراطية ليس نهاية المطاف، فإغناء الديمقراطية السياسية ببعدها الإجتماعي يظل واجباً قائماً وأساساً لنضال مستمر.

والخلاصة هي أن العمل لبناء دولـــة سيادة حكم القانون، هو المدخل الوحيد لإنجاز عمليـة إصلاح قانونية واسعة . و من الضروري مقابلة هذا النموذج للدولة ، بالدولة الدينية القائنة على الشريعة الإسلامية بإعتبار أن مفهوم الدولة في قلب الصراع الفكري القائم.

و بلا شك أن تحديد مفهوم الدولة في الشريعة الإسلامية يستلزم أولاً تحديد مفهوم الدولة في العلوم الإجتماعية والقانونية الحديثة ، لتوضيح مدى قرب وبعد المفهوم في الشريعة الإسلامية عنها . « وأول عناصر التعريف هو أن الدولة كيان سياسي – قانوني . وينطوي هذا على حقيقة أنها بناء أو هيكل لـ « القوة « (Power) تحكمه مجموعة من القواعد المقننة . ويتجسد هذا الهيكل في جهاز بيروقراطي مدني – عسكري – أمني . وتعني قواعده المقننة أن له صفات تتجاوز شخصانية الأفراد الذين يديرونه من ناحية ، وشخصانية الأفراد الذين يتعامل معهم هذا الجهاز من ناحية أخرى . فهناك تقنين لحقوق من يديرون جهاز الدولة وواجباتهم ، وتقنين لحقوق من يتعامل معهم جهاز الدولة وواجباتهم (المواطنون أو الرعايا) .

والعنصر الثاني في تعريف الدولة هو أنها ذات سلطات سيادية وينطوي هذا على أن هيكل القوة الذي تمثله الدولة ، نظرياً على الأقل ، أعلى هياكل القوة في المجتمع ، وله وحده دون هياكل القوة الأخرى مشروعية ممارسة هذه القوة ، بما في ذلك حق الإستخدام المنفرد للعنف . فرغم أن المجتمع قد يحتوي على تكوينات أخرى تملك وتمارس القوة (بمعنى القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ، أو المشاركة في إتخاذ القرار وتوزيع الثروة) ، مثل الأحزاب والنقابات أو الطوائف والقبائل وغيرها من التنظيمات غير الحكومية ، إلا أن الدولة وحدها هي صاحبة الحق في إستخدام هذه الوسيلة من وسائل القوة ، ألا وهي العنف .

العنصر الثالث في التعريـف هو " الإعتراف " بشرعية هذا الكيان السياسي القانوني ، داخلياً وخارجياً . والإعتراف داخلياً يعني أن أغلبية أفراد المجتمع يقـرون بحق هذا الكيان في ممارسة السلطة عليهـم . وهذا الإقرار قد يتراوح بين الحد الأدنى وهو الإذعان ، والحد الأقصى وهو التأييد والإعتـزاز . والإقرار بالحد الأدنى يعني عدم مقاومة سلطة الدولة ، أما الحد الأقصى فهو التهيؤ والإستعداد لحماية هذه الدولة والتضحية في سبيلها . أما الإعتراف

خارجياً فيعني الدول الأخرى ، أو بعضها على الأقل ، تقبل بوجود هذا الكيان في الأسرة الدولية أو النظام الدولي .

العنصر الرابع في التعريف هو شرط توافر الأرض أو الإقليم ، الذي تمارس عليه وفيه سلطة الكيان السياسي – القانوني . وهذا يعني أن لكل دولة حدوداً معروفة ، وعادةً ما يتوقف شرط الإعتراف الخارجي بالدولة على توافر هذا الشرط الجغرافي الأرضي ، وبخاصة من دول الجوار .

العنصر الخامس والأخير في تعريف الدولة هو شرط توافر البشر ، قل عددهم أو كثر ، الذين يعيشون بشكل شبه دائم على أرض (أو إقليم) الدولة . وعادةً ما يعرف هؤلاء البشر بأسم الشعب (People) أو المواطنين (Citizen) أو الرعايا (Subjects) .

قد يبدو تعريف الدولة على هذا النحو مغرقاً في قانونيته . وهذا إنطباع صحيح ، لان الدولة هي أولاً كيان سياسي – قانوني ، ولأنها ككيان هذه طبيعته ، تحرص هي نفسها على تحديد تعاملاتها الداخلية وبشكل مقنن .

تبنت مدرسة القانون الدستورية مفهوم الدولة كما تصوره هيغل بصفتها تعبيراً عن العقل في مواجهة المادة ، عن الوحدة في مواجهة التصارع ، عن العام في مواجهة الخاص ، أي بإعتبارها كياناً خارج المجتمع المدني وأعلى منه، يعبر عن مجموعة من الأفكار المجردة والنبيلة المرتبطة بالصالح العام ، المتجاوزة للفئوية الضيقة . ولكي يؤكدوا فكرة تعالي الدولة عن المجتمع و " انفصالها" المبدئي عنه إستعاروا من القانون الخاص فكرة " الشخصية المعنوية " للدولة . الدولة إذن كيان إعتباري له عقل أو منطق معين يوجهه ويتحكم في تصرفاته ، بحيث يؤدي في النهاية إلى تحقيق نوع من التوازن الديالكتيكي بين إعتبارات الانتظام واعتبارات التحرك .

ومما تقدم يتضح أن أهم معالم الدولة الحديثة بمفهومها العلمي ، هو إنفصالها عن المجتمع وعن شخصية الحاكم واكتسابها الشخصية الاعتبارية أو المعنوية . لذلك يرى بعض الباحثين المؤيدين لفكرة قيام دولة دينية ، أن الدولة في الشريعة الإسلامية هي دولة حديثة ذات شخصية اعتبارية. ونمثل لهؤلاء بالدكتور أحمد علي عبد الله الذي يقول :– « لئن كانت الدولة الإسلامية بمجموع المسلمين فيها مع من في ذمتهم يسكنون دار الإسلام وتربط بينهم أخوة الإسلام والعهد الذي هو كالخلف عن الإسلام ، دولة لها أثرها الفعال في حياة الأمم حولها ، والى جانب هذا وذاك تتمتع بحقوق كثيرة وعادلة ، وتلتزم في مقابلها بواجبات تراعيها بأخلاقيات سامية لا تعرف الغدر ، وتتحمل فوق ذلك توقيع الجزاء عند التقصير والاعتداء بروح راضية ، فهي بذلك دولة صالحة للإلزام والالتزام ، وأهل لوجوب الحقوق المشروعة لها وعليها . إذا كانت الدولة الإسلامية بمثل هذه الصفة فقد إكتملت فيها عناصر الشخص القانوني كما يرسمها فقهاء

القانون وتوافرت لها أسباب أهلية الوجوب كما يحددها علماء الأصول في الفقه الإسلامي . فالدولة الإسلامية إذن شخص يتمتع بالشخصية القانونية الاعتبارية .

ويبدو أن الدكتور أحمد على عبد الله قد فات عليه أن يلاحظ بأن كل ما ذكره لم يكن واجبات وحقوق لدولة منفصلة عن شخص الحاكم « الخليفة « ، بل هي حقوق وواجبات والتزامات تقع على عاتق الحاكم ولا تنفصل عن شخصه بوصفه جامع للسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، **والجمع بين السلطات الثلاث يجعل الحديث عن دولة متسامية ومنفصلة عن شخص الحاكم أمراً مستحيلاً . إذ أن مبدأ الفصل بين السلطات هو المصاحب الوظيفي لفكرة إنفصام وتسامي الدولة عن المجتمع** . ولكن لكي لا يكون هذا الانفصام كاملاً ومتطرفاً لابد أن يتضمن نظام الفصل بين السلطات آلية معينة لإعادة الصلة بين الاثنين وتتمثل هذه الآلية في عملية الانتخابات . هذه بتبسيط شديد – هي أهم ملامح فكرة الدولة كما تعبر عنها المدرسة الليبرالية الأوربية في القانون الدستوري . وأهمية الفصل بين السلطات الذي يعني فيما يعني أن السلطة توقف السلطة ، هو أنه لايمكن بدون وجوده الحديث عن مؤسسات في الدولة أو توزيع سلطات وغيابه يعني مباشرة غياب الدولة – المؤسسة . فالدولة « هي أولاً السلطة الراسية عبر المؤسسات ، مما يعني بعبارة أخرى أن الدولة ليست الأرض أو السكان ونظام القوانين الإجبارية . الدولة تتسامى عن كل هذه المعطيات» . ولسنا في حاجة للقول بأن مبحث الفصل بين السلطات هو مبحث مستحدث لم يعرض له فقهاء الشريعة الإسلامية التقليديين ، وكذلك إنقسم الفقهاء المحدثين حوله . ففي الحقيقة أن «الفقهاء المعاصرين لم يتفقوا على رأي واحد بصدد هذه المسألة . إذ قرر جانب منهم أن نظام الخلافة الإسلامية لم يأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات العامة في الدولة ، التشريعية ، والتنفيذية ، والقضائية ، وأن الخليفة هو صاحب السلطات الثلاث ، حيث يجوز له أن يجمع بينها جميعاً كما يجوز له أن يفوضها الى غيره» . وبالرغم أن البعض حاول أن ينتقي بعض الأحداث من هنا وهناك وأن يعضدها بقول الفقهاء الذين قالوا بعدم وجود مبدأ فصل بين السلطات ومنهم الدكتور عبد الحميد متولي والشيخ عبد الوهاب خلاف من أن الإسلام لايمنع من الأخذ بالمبدأ ، لينتهي إلى وجود هذا المبدأ في الشريعة الإسلامية ، إلا أننا نرى بأن هذا الموقف هو مجرد إلحاق ومحاولة لإعطاء دولة الشريعة الإسلامية صبغة ليبرالية لاتصمد أمام قوة حقائق التاريخ الإسلامي .

إذ «ليس في الفكر السياسي الإسلامي التراثي مفهوم محدد للدولة ، وذلك على خلاف الإعتقاد الشائع في أوساط كثيرة إسلامية وغير إسلامية . وفي ذلك يقول أحد المتخصصين الغربيين :– «إن في عنوان كتاب آن لامبتون الحديث (الدولة والحكم في الإسلام في العصور الوسطى) فضلاً عن المقولة الرئيسية لكتاب هارون خان شرواني عن (الفكر السياسي والإدارة في الإسلام) لشاهد على عمق الإعتقاد في إمكان تحديد حقبة تقليدية للفكر العربي ، تتوافر

في إطارها مناقشة يمكن التعرف عليها لمفهوم الدولة والسلطة » .كذلك فإن القارئ ملم بلا شك بعشرات الكتب العربية التي تتحدث عن مفهوم الدولة في الإسلام ، ومنها على سبيل المثال فقط كتابات ضياء الدين الريس وأحمد شلبي وعبد الحميد متولي ومحمد يوسف موسى وحسن بسيوني وعبد الغني عبد الله .

والواقع أن مثل هذه الكتب تستمد مادتها من الأدبيات الإسلامية التقليدية إنما تتحدث عن الحكم أو عن السياسة ، وليس عن الدولة بالمفهوم النوعي والمعنى المتكامل ، أي عن الجسد السياسي بتجذره الاجتماعي وتجرده القانوني ذلك . ذلك أن تصنيف السياسة في الفكر الإسلامي التقليدي هو تصنيف لضروب الصنعة السياسية وليس لأنواع الدولة .

وإن دخلت الدولة في إطار هذه الأدبيات ، فأنها تدخل بما هي نقطة دون الذروة في التراتب العمودي الذي هو أساس الملك . فهي تبدو كوزارة مثلاً ، أو كحجابة أو كقضاء ، وفي هذه الوظائف الملكية والخلافية رسائل كثيرة للماوردي وغيره . تظهر الدولة في أدبيات السياسة بمثابة لاحق للملك ، ولايظهر الملك فيها إلا بما هو ممارسة عيانية ، **أي أن الدولة تظهر بما أطلق عليه ابن خلدون «الدولة الشخصية» ، كدولة معاوية أو يزدجرد أو برقوق ، ليفصلها عن الدولة بمعناها الفعلي ، بما هي «دولة كلية»**.

نستطيع القول بأن غياب الفصل بين السلطات ، يعني بالحتم غياب الشخصية الإعتبارية للدولة ولاجدوى وجود دستور ، بإعتبار أن الدستور يوضع لتقنين حدود السلطة بفصلها وتحديد كيفية إمكانية إيقاف كل سلطة للأخرى مع النص على حقوق وحريات أساسية لتنظم علاقة هذه السلطة بالمواطنين . وهذه المسائل لم يتصد لها الفقهاء التقليديون – ليس عن عجز – ولكن لأن تطور الواقع السياسي والإجتماعي والاقتصادي ، لم يكن قد وصل الى مرحلة تسمح بتجريد السلطة وفصلها عن شخص الحاكم لإعطائها شخصية اعتبارية وضبطها عبر القوانين والدساتير . فالفكر الإسلامي التقليدي مثله مثل سائر الفقهاء المعاصرين الذين يؤمنون بتميز الفقه الإسلامي ولايحاولون إلحاقه بالفقه الغربي الليبرالي ، لم يعن بالكتابة حول موضوع الدولة ، فكتابات التراثيين لم تعن بموضوع الدولة كمؤسسة سيادية قانونية صاحبة سلطة على إقليم وشعب معَّين . «ولقد ألمحنا بالفعل الى أنها ركزت على (الحكومة) والتي هي بالطبع تجسيم لأحد مظاهر (الدولة) بالمعنى الحديث» .

وحتى في تناولها للحكومة ظلت الكتابات التراثية تدور حول ماينبغي أن يكون طبقاً للشرع أو لسنة السلف الصالح ، وبعضها كان وصفاً خالصاً للممارسات القائمة في الإدارة والدواوين ، دون تحليل أو تفسير .

إن أهمية عنصر القيادة في الكيان الإسلامي لاترجع فقط الى النموذج النبوي في الممارسة ، ولكن جرى الإفصاح عن ذلك صراحةً كما يذهب خليل أحمد خليل منذ وقف عمر يخاطب المسلمين بقوله : «يامعشر العرب أنه لاإسلام بلا جماعة ، ولاجماعة بلا إمارة،

ولاإمارة بلا طاعة» .

ويبدو أن عمر بن الخطاب بقوله هذا لخص كل ماسينصرف إليه الفكر السياسي الإسلامي في القرون التالية . فمعظم كتابات اللاحقين – من الماوردي إلى المرادي ، إلى ابن جماعة وغيرهم – يدور حول صفات الخليفة وخصاله والعدالة والحقوق . وفي باب حقوق الجماعة :– حق الإمام على الجماعة هو الطاعة ، وحق الجماعة على الإمام هو العدالة . أما حقوق الفرد السياسية فلا نكاد نجد لها أثراً في هذا الفكر السياسي . وما للفرد من حقوق إجتماعية أخرى يكاد ينحصر في مجال الأحوال الشخصية (الزواج والطلاق والميراث وما إلى ذلك) . وستستمر فكرة الإمام العادل مركزية في التراث العربي الإسلامي في الوقت الحاضر، وهي تظهر في بعض الكتابات المعاصرة بتفسيرات مختلفة ، ربما أكثرها ذيوعاً مقولة «المستبد العادل» في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما.

بإختصار نستطيع أن نقول بأن نموذج الدولة في الشريعة الإسلامية ، يقوم على الجمع بين السلطات وتمكين الإمام العادل منها مجتمعة . وبذلك تكون كل أجهزة الدولة – إن وجدت – مجرد تنظيم ذو طابع عملي محض بإعتبار تبعيته للإمام العادل وهو شخص طبيعي لاحكم عليه سوى وازعه الديني وإنصياعه الأخلاقي لأحكام الدين . وبالتالي لايمكن الحديث عن دولة – مؤسسة تأخذ شكل الشخص الإعتباري المنفصل عن شخص الحاكم والذي يحتكم لنصوص دستورية تحدد سلطاته الثلاث المنفصلة التي يوقف بعضها بعضاً وتبين مدى خضوعها لحكم القانون أسوةً بالمواطنين .

وإذا أخذنا في الإعتبار أن الشريعة الإسلامية لم تعرف في تاريخها تقديم قواعد حاكمة تعاير على أساسها القوانين ، بل أن جميع نصوصها التشريعية هي نصوص من مرتبة واحدة تخضع لقواعد ضبط النصوص المتماثلة مثل تقييد الخاص للعام ونسخ وإلغاء بعض النصوص لنصوص أخرى، نجد أن القول بوجود فكرة الدستور نفسها في الشريعة الإسلامية فيه الكثير من المغالاة . إذ أن الدستور يوضع لتوفير قواعد معيارية تحدد القانون كما يجب أن يكون ، يلتزم المشرع العادي بأن يشرع القوانين بحيث لاتتعارض وتلك القواعد المعيارية مع إخضاع هذه الممارسة لقاعدة دستورية القوانين بشكل صارم ، أي أن يصبح القانون كما هو كائن خاضعاً للقانون كما يجب أن يكون . وحتى يتم ذلك يوزع الدستور السلطات الثلاث ويفصلها لتأخذ الشكل المؤسسي مع إخضاعها للقانون أسوةً بالمواطنين دون تفرقة سواء فيما بينها وبين المواطنين أو فيما بين المواطنين بعضهم بعضاً على أسس دينية أو عرقية أو من حيث الجنس على سبيل المثال لا الحصر . ويتطلب وجود دستور أن تكون هناك فاعلية لأحكامه وأحكام القوانين عبر إيجاد مؤسسة قضاء مستقل يكون التقاضي أمامها متاحاً للجميع وتكون أحكام هذا القضاء واجبة التنفيذ . وفي رأينا أن دولة الشريعة الإسلامية من المستحيل أن تكون هذه الدولة الدستورية.

(الجزئية الخاصة بمفهوم الدولة في الشريعة الإسلامية منقولة من رسالة الدكتوراه الخاصة بالمؤلف بعنوان «أثر التشريعات الإسلامية في النظام القانوني السوداني» و بما أنها منشورة آثر المؤلف الإحالة إليها لمراجعة الهوامش و ثبت المراجع لتفادي التعقيد و لأن هذا الجزء هو الوحيد في كامل المساهمة المأخوذ عن مكان آخر)

(ب) مصادر التشريع و دولة سيادة حكم القانون

تعتبر مصادر التشريع من المسائل ذات الأهمية الخاصة في الدول التي تصر على إيرادها بنصوصها الدستورية. فالمعلوم هو أن الدول ذات الديمقراطيات الراسخة والمنتجة لمفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة حكم القانون ، لا تورد نصوصاً بدساتيرها تعدد المصادر أو تنتصر لمصدر وحيد بينها. فهي في الغالب تترك الحرية للمشرع العادي في الرجوع لاي مصدر من المصادر التاريخية أو المادية يراه مناسباً ليبني تشريعاته عليه و يستلهمها منه. و إيراد مصادر التشريع بصلب الدستور يأخذ أشكالاً متعددة ، فهي إما أن ترد ضمن النصوص التوجيهية غير الملزمة، أو ترد ضمن النصوص الموضوعية الملزمة للمشرع العادي. و هي كذلك من الممكن أن ترد في إطار التعدد أو الوحدة ، وورود مصدر وحيد يحيل النص التوجيهي إلى نص موضوعي ملزم خصوصاً إذا ورد المصدر معرفاً. **و تعدد المصادر في صلب الدستور على عكس ورودها في صلب القانون الذي يخضعها لقاعدة الترتيب من حيث القوة، يعطي هذه المصادر قوة متكافئة وفقاً لنظرية تكافؤ المصادر**. و هذه النظرية تعني أنه في حال ورود أكثر من مصدر بالدستور كالدين والعرف مثلاً، يستطيع المشرع العادي التشريع إستناداً إلى أياً منهما حتى و إن خالف الآخر. فهو يستطيع أن يشرع إستناداً للعرف وبالمخالفة للدين طالما أن المشرع الدستوري قد وضع مصادر متعددة و سمح له بالرجوع إليها.

لهذا السبب بالذات، تصر حركات الإسلام السياسي، على أن ينص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، حتى تضمن عدم وجود حرية للمشرع العادي في التشريع إستناداً لمصادر أخرى غير هذا المصدر. و هي لا تقبل بأقل من ذلك، لتضع الجميع تحت تصرف مشروعها، و تقيد إجتهاد المشرع العادي بقواعد أصول الفقه. و النص على أن الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، يثير الكثير من المشكلات العملية والأصولية. فالمصطلح حديث استبدل به مصطلح الفقه التاريخي، و هو غير منضبط بمستوى أفشل المحكمة العليا السودانية في تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً. فهي أخذت مرة بتعريف واسع له و جعلته يشمل كل الفقه حتى وإن كان رأي فقيه واحد، و مرة أخرى إعتبرته مقتصراً على المصدرين الرئيسين الكتاب و السنة، وهناك تعريف ثالث له في نظم قانونية أخرى يقصره

على النصوص قطعية الورود والدلالة في القرآن و السنة فقط. أي أن لهذا المصطلح ثلاث تعاريف أحدها واسع و الآخر ضيق و الثالث أضيق. و هذا مادفع مشرع الإسلام السياسي للتخلص من المصطلح في بعض مواد قانون الإجراءات الجنائية السوداني، و ما دفع الدكتور غازي صلاح الدين العتباني مؤخراً إلى وصفه بالمحدث و غير المنضبط. **و الأهم من عدم إنضباط هذا المصطلح هو أنه يتيح لحركات الإسلام السياسي مصادرة العقل لصالح النقل**، و يمكنها من إلزام مجتمعاتها بقواعد أصول الفقه التاريخية التي أسس لها الإمام الشافعي، و يمنعها من الإرتقاء بالصراع لمستوى أصول الدين نفسه أو أصول العقيدة التي تقوم بالأساس على الصراع بين العقل و النقل، و تسمح بدخول جميع المدارس الإسلامية في دائرة إنتاج ما يمكن تعريفه بالأسلام، مما يمكن من إدخال مفاهيم جديدة تتجاوز أصول الفقه و تنتج معرفة تمكن من تجاوز الشريعة نفسها من داخل الدين مثلما فعلت المدرستين الجمهورية والقرآنية. حيث بنى الفكر الجمهوري نظريته التجديدية على الإنساء بدلاً من النسخ و العودة إلى آيات الأصول المكية بدلاً من آيات الفروع المدنية، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية لا تصلح لإنسان القرن العشرين، و أصر القرآنيين على أحادية مصدر التشريع المتمثلة في القرآن المكتفي بذاته، وأسقطوا بذلك السنة كمصدر تشريعي.

لذلك من المهم في حال قبول وجود مصادر للتشريع في الدستور، بإعتبار أن هذا التقليد الدستوري أصبح راسخاً منذ دستور العام ١٩٦٤م الذي أعقب ثورة أكتوبر، **لابد من رفض إدخال مصطلح الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، و القبول بأن يكون الإسلام أو الدين هو مصدر التشريع ضمن مصادر أخرى. إذ أنه في حال قبول الدين بعامة، يشمل الدين جميع الأديان الموجودة بالبلاد بما فيها الأديان الأرضية أو غير السماوية، وهذا أمر من غير المنظور تحققه في ظل طبيعة الصراع الراهنة والمتوقعة في المدى القصير. و المتاح هو الصراع ليكون الإسلام – و ليس الشريعة الإسلامية– هو أحد مصادر التشريع المتعددة، بحيث يسمح بالإجتهاد لإنتاج واستخلاص الأحكام و القواعد القانونية وفقاً لأي منهج يتعاطى مع النص المقدس، دون إلزام بقواعدأصول الفقه التاريخية و البشرية التي أنتجت الفقه في مراحل سابقة، مما يتيح الفرصة لتجاوز قواعد أصولية كالناسخ و المنسوخ و إعادة قراءة النصوص القرآنية و نصوص السنة في ضوء المعطيات العلمية الحديثة، و إستدخال مدارس تنادي بنظرية الإنساء بدلاً من النسخ و بترك السنة لأنها منحولة أو على أقل تقدير بقراءتها قراءة نقدية، و بتجاوز إجماع السابقين المزعوم و نقضه عبر إجتهاد المشرع العادي – وهذا الأخير هو إجتهاد الترابي بالمناسبة!** فالقبول بالشريعة الإسلامية كمصدر تشريعي، هو إستسلام كامل للإسلام السياسي ، دون إدراك أن مثل هذا القبول يمكنه من السيطرة على المبادرة التشريعية، و يتحكم في قواعد النقد التشريعي ، و يقيض له تحكماً شاملاً في العملية التشريعية خصوصاً إذا كانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع.

و الواضح من التجربة التاريخية ، هو أن حركات الإسلام السياسي تصر على مصطلح الشريعة الإسلامية و تتجنب تجنباً واضحاً قبول الإسلام نفسه كمصدر للتشريع، وذلك لأن هذا المصطلح المفخخ يضعها دائماً في مركز الهجوم و السيطرة، ويسمح لها ببناء دولتها الدينية كاملة غير منقوصة، و هي تحتال لتكريس سيادته بعد الإعتراف به كمصدر إبتداءاً، عبر النص على أحاديته في صلب الدستور إن أمكن، أو عبر إصدار أحكام دستورية تضعه فوق الدستور من قبل محاكم دستورية تسيطر عليها إذا كان هناك تعدد في المصادر كما حدث إبان فترة شريعة نظام مايو، أو عبر تعداد شكلي للمصادر يضع الدستور نفسه في حالة تكافؤ مع الشريعة الإسلامية بتحويل الدستور نفسه لمصدر للتشريع مثلما حصل في دستور العام ١٩٩٨م بالمادة (٦٥) منه، مما يسمح للمشرع العادي بالتشريع بناءاً على الشريعة الإسلامية وبالمخالفة للدستور الذي يحمي الحقوق و الحريات. و نتاج هذه الألاعيب هو وجود مصدر واحد مغلق و دائري و غير قابل للتطوير، عبارة عن محصلة جهد ذهني بشري إستخلص أحكام و قواعد من النص المقدس و فقاً لقواعد بنيت على علم المنطق التاريخي، و أعطيت قداسة عبر إلحاقها بالنص و إعتبارها الوسيلة الوحيدة لإستنطاق ذلك النص. و المطلوب هو رفض المصطلح إبتداءاً مع رفض النص على أنه المصدر الوحيد للتشريع، و قبول إدخال الإسلام نفسه كمصدر للتشريع ضمن مصادر مكافئة له كالعرف و المبادئ و القيم الإنسانية و العدالة و الإنصاف والوجدان السليم و ما إلى ذلك، مع العمل على وجود محكمة دستورية فعلية و مستقلة، ورفض أي تعداد شكلي للمصادر ينص عليه لمجرد الخداع و إفتعال التعدد.

و الإشارة للمحكمة الدستورية تؤسس لحديث عن القضاء المستقل بكل تأكيد . و هو ضمانة من ضمانات سيادة حكم القانون. فإعمال المصادر التشريعية بشكل مرن ومضبوط و فاعل في نفس الوقت، يستلزم وجود نظام قانوني حديث أصطلح على تسميته بدولة سيادة حكم القانون. و هي الدولة الديمقراطية في حالة تشيؤها وتحولها لنظام قانوني و دستوري عياني و قابل للتحقق منه و تلمسه بشكل محسوس. **إذ أنه من الغموض و الخطأ بمكان تسمية هذه الدولة بالدولة المدنية أو المناداة بدولة مدنية حين المطالبة بتحول ديمقراطي. و ذلك لأن مصطلح الدولة المدنية مصطلح نظري و غير منضبط، يستخدمه البعض في مقابل الدولة العسكرية، و يستخدمه آخرون على أنه رديف للعلمانية، و البعض يدعي أنه هو الدولة الإسلامية ذاتها! في حين أن دولة سيادة حكم القانون دولة معروفة وشاخصة للعيان، وهي القانون كما تطبقه المحاكم إستناداً لمبدأ المساواة أمام القانون في ظل ضمانات هذه السيادة الأربع، من مبدأ دستورية و إستقلال قضاء و حق التقاضي وتنفيذ الأحكام القضائية.**

ففي مثل هذه الدولة، تخضع التشريعات المأخوذة من الإسلام أو العرف أو أي مصدر آخر من المصادر المتعددة للطعن بعدم الدستورية في حال مصادرتها للحقوق والحريات

المنصوص عليها بالدستور المكرسة لحقوق المواطنة و المعززة لمبدأ المساواة أمام القانون. و لا يستطيع المشرع العادي أن يصدر تشريعاً سالباً لحقوق أي مواطن استناداً لتفرقة قائمة على الدين بدعوى أنه إستمده من الشريعة الإسلامية أو الإسلام نفسه. كما لا يستطيع كذلك إصدار تشريعات مذلة للمواطن أو تتميز بالقسوة و اللا إنسانية. و وجود المحكمة الدستورية المستقلة التي هي جزء من القضاء المستقل الذي يمثل جوهر و خلاصة نظرية الفصل بين السلطات، يحمي مبدأ الدستورية و يتيح للمواطن المحصن حقه في التقاضي بمستوى دستوري أن يمنع المشرع العادي من إنتهاك حقوقه و حرياته، و يلزم الجهاز التنفيذي بتنفيذ أحكام القضاء دستورياً كان أم عادياً. هذه الدولة التي تعرف بأنها النظام القانوني الحديث، هي التي تمثل الحد الأدنى الذي يسمح بقيام ديمقراطية سياسية تفتح الطريق أمام إدارة الصراع على أسس سلمية في سبيل تحقيق عدالة إجتماعية تعطي طائر الحرية جناحه الثاني في مستقبل يأتي معافى. و الواضح من تعريف هذه الدولة أنها تاريخية و معاصرة و عيانية و محددة المعالم بمستوى يجعلها معرفة و حاضرة و راهنة، بحيث تمنح القوى الوطنية و الديمقراطية الأداة اللازمة لمحاصرة الإسلام السياسي و نقله إلى موضع الدفاع بدلاً من تكريس موقعه الهجومي.

فالمطالبة بدولة سيادة حكم القانون، تفضح إدعاء الإسلام السياسي بأنه ديمقراطي ومحاولته قصر الديمقراطية على الإنتخابات أو تداول السلطة سلميا فقط، بإنتزاعها من سياقها القانوني الذي يتمثل جوهرياً في الدستور الديمقراطي المؤسس لهذه الدولة. و تجبر الإسلام السياسي على تحديد موقفه من الحقوق و الحريات و المساواة أمام القانون و كيف يمكن له أن يجمع بين الشريعة الإسلامية و إدعاء الديمقراطية . و تحشره في زاوية ضيقة تمنعه من تسويق آيدلوجياه السياسية، و تجبره على تحويل شعاراته إلى نصوص قابلة للإمتحان و النقد وفقاً لمعيار واضح، بدلاً من الإكتفاء بتعويم نفسه إستناداً للشعارات السياسية فقط. و هي بالتالي تحرجه، بقدرما يحرجه إعادة المصدر التشريعي لأصله الإسلام أسوةً بالمسيحية و غيرها من الأديان، بدلاً من الوقوع في حبائل الشريعة الإسلامية. حيث أن الرجوع للمصدر الصحيح يفضح موقفه النقلي في مقابل المدارس العقلانية، و يضعف موقفه بإدخال العقل كأحد العوامل الفاعلة في الجدل السياسي القانوني، مما يسمح بمحاكمة أطروحته من مواقع عقلانية علمية أيضاً، و من خارج التفكير الديني نفسه. فالإحتكام للعقل في مواجهة النقل، يخرجنا من دائرة اليقيني لدوائر الشك المعرفي الذي إن أحسّنا إستخدامه، تمكنّا من نشر الوعي المطلوب وسط جماهير شعبنا.

خلاصة ما تقدم هي أنه من الخطأ قبول الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع، وذلك لأن الصحيح هو قبول الإسلام نفسه كمصدر للتشريع، مع توضيح أن الشريعة الإسلامية ليست هي الإسلام بل أحكام إستخلصها البشر من النصوص المقدسة وفقاً لقواعد أصول الفقه. و الإسلام كمصدر تشريعي تاريخي يمثل جزءاً من وجدان شعبنا و من تراثه، يتم قبوله من ضمن مصادر أخرى مكافئة له في القوة، ترد

جميعها في دستور ديمقراطي لدولة ديمقراطية قائمة على سيادة حكم القانون المبنية على المساواة أمام القانون، في ظل ضمانات متمثلة في مبدأ الدستورية الذي يحمي حقوق و حريات المواطنين القائمة على المواطنة، و قضاء مستقل حق التقاضي أمامه مكفول و أحكامه نافذة يلتزم الجهاز التنفيذي بتنفيذها. و لهذا من الخطأ القبول بالشريعة الإسلامية كمصدر تشريعي إبتداءاً ناهيك عن قبولها كمصدر وحيد يكرس الدولة الدينية، و من الخطأ أيضاً المناداة بالدولة المدنية المبهمة و غير العيانية، في حين أن الواجب هو المناداة بدولة سيادة حكم القانون التي تحمي الحقوق و الحريات و تهزم الفكر الديني و تحرج دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢٧ نوفمبر٢٠١٥ م

الفرع الثالث

في أزمة الدولة القومية و انتشار الإسلام السياسي

أزمة الدولة القومية أو دولة سيادة حكم القانون في العالم الثالث وبالتحديد في العالم العربي و الإسلامي، إنبنت على أزمة المجتمعات التي نشأت فيها. ودون الدخول في تفاصيل هذه المسألة ، نود أن نعرض بعض التعميمات الأساسية التي توضح أزمة المجتمعات المذكورة التي انسحبت على نموذج الدولة و أسست لإنتشار الإسلام السياسي و التطرف.

التعميم الأول خاص بطبيعة المجتمعات التي نجحت فيها جماعات الإسلام السياسي بمختلف تياراتها في الإنتشار، وسماتها العامة –رغم بعض التباينات – هي أنها جميعاً مجتمعات خرجت من مرحلة إستعمار لمرحلة إستقلال سياسي، لم يؤهلها لإعادة تأهيل إقتصادها الملحق بالمركز الإستعماري في شقه الحديث، ولا في إحداث تنمية متوازنة ترتقي بنمط إقتصادها التقليدي و تنتشله من مرحلة ما قبل الرأسمالية و الأثر السالب للرأسمالية المجلوبة بغرض الإلحاق بإقتصاد المستعمر. هذه الحالة بعموميتها، لم تسلم منها حتى دول مشاريع التحرر الوطني التي أنجزت إصلاحات بمساعدة المعسكر الشرقي السابق، ولكنها فشلت في إستكمال مهمة التنمية الشاملة و سقطت في وحل الفساد و الإستبداد السياسي ، و فشلت في إنجاز حتى و عدها الأساسي بتحقيق العدالة الإجتماعية. و هذا لا يمنع بالطبع من حدوث بعض التطور و كثير من المنجزات ، ولكنها جميعاً لم تغير المسار العام و الإتجاه الأساسي بشكل جذري يؤسس لإقتصاد حديث و بنية فاعلة و قوية لمشروع تنمية شاملة و مستدامة. و إذا كان من المنطقي أن تواصل البلدان التي استقلت شكلاً على المستوى السياسي وواصلت في العمق التبعية الإقتصادية و الإعتماد الكلي على المعسكر الإستعماري في إحداث نهضة شكلية بالقفز للتحول لمجتمع إستهلاكي صرف يحيا على الريع الناتج من ثرواته مع غربة عن إنتاج خيراته المادية نفسها السير في طريق التبعية، **لم يكن من المتوقع أن تفشل مشاريع التحديث التي بحثت عن طريق آخر لخلق مجتمعات صناعية حديثة و تنمية متوازنة، و لكنها فشلت حين اكتفت بالسيطرة على السلطة و لم تستطع تحويل مشروعها لمشروع لشعوبها. هذا الفشل الذي شمل الجميع في المنطقة العربية و الإسلامية، منع من قيام الأساس الإقتصادي المرتبط بالإنتاج و التحديث التصنيعي و الدفع الرأسمالي الملازم له، و بالتالي أفقد أي مشروع نهضوي أو تحديثي على مستوى الوعي و التنظير فرصة أن يتوطن و يهيمن لغياب أي أساس إقتصادي يعزز بنيته الفوقية و يتبادل معها التأثير.**

و التعميم الثاني وثيق الصلة بالأول ، إذ أن الفشل في بناء إقتصاد حديث فاعل و غير ملحق بالمستعمر يساعد في إشراك المجتمع بمجمله في إنتاج حياته بأدوات أرقى و علاقات أفضل، حتم إستمرارية البني المجتمعية التقليدية، وكرس بنية الوعي السائدة حتى في

حال تواريها شكلاً أمام خطاب النخب الذي تبنته بعض الحكومات، و قيض لظهور سلطة الإستبداد السياسي التي كانت و مازالت هي السمة المشتركة الأصيلة في المجتمعات العربية و الإسلامية. و قد عبر عن أزمة إنتصار المتواري في بنية الوعي على الموقف المعلن بصدق، المفكر العراقي على الوردي الذي قال أنه على ثقة بأن العرب لو خيروا بين الدولة الدينية و الدولة العلمانية لصوتوا للدولة الدينية و ذهبوا ليعيشوا في الدولة العلمانية. **فالإستبداد السياسي المواكب للفشل في التحديث الإقتصادي سواء عبر التبعية المباشرة أو التنمية المبتسرة، أسسا معاً لفشل الفكر التنويري و هزيمة أي مشروع يدعو لمدنية الدولة. و ليس من الغريب أن يؤسس مشروع التبعية لهزيمة أي محاولة لتثوير بنية الوعي، و لكن الغريب هو أن المشاريع التي ادعت التنوير و التثوير من مواقع ليبرالية أو ثورية، إنتهت إلى الفشل أيضاً. إذ أنها برغم سيادتها الشكلية في مرحلة التحرر الوطني عقب خروج المستعمر ، فشلت في التحول لوعي شعبي جارف يتخطى التقليدي و ينتج حداثته في إطار أصالته، و يؤسس لبنية و عي جديدة تحمي مشروع التنوير و تضمن له الإستدامة. أي أن قوى التنوير ببساطة فشلت في إنجاز ثورتها الثقافية، وبقى إنتصارها المدعوم كمناخ عام من سلطات إستبدادية في مراكز التنوير هشاً و سطحياً، تهاوى سريعاً أمام زحف ماهو موروث من بني الوعي السابقة، و خسر المعركة سريعاً أمام الإسلام السياسي رغم ضعفه الواضح و عدم قدرته على إنتاج المعرفة في الحدود الدنيا، أو الإنتصار لها بأي صورة من الصور.** و للمفارقة الإسلام السياسي تكمن قوته في لا معرفيته و بناء نشاطه كله على موروث الوعي الشعبي و تغريب الواقع بمستوى يصل عند البعض لمحاولة إلغائه.

التعميم الثالث يكرسه تأثر العالم العربي و الإسلامي بإنهيار منظومة القوى الثورية العالمية و معسكرها الذي كان مهموماً بإحداث تنمية مستدامة و ثورة ثقافية معاً وإن كان على مستوى التنظير، و بقاء القطب العالمي الذي يرغب في إستمرار التبعية و التخلف والحرمان في العالم الإسلامي و كافة دول العالم الثالث، إنطلاقاً من فهم إستعماري إستعلائي منبني على أحقيته في إستغلال الشعوب إقتصادياً، و حرمانها من حقوقها الإنسانية لأنها بطبيعتها لاتستحقها ولاتحسن إستخدامها. سيطرة هذا القطب، إستتبعت حتماً سيطرة المعسكر العربي الإسلامي المرتبط به إرتباطاً عضوياً لافكاك منه، وهو المعسكر المنخرط إنخراطاً تاماً في مشروع هذا القطب من مواقع التبعية الإقتصادية، و من مواقع المحافظة على بنية وعي منغلقة و محافظة منبنية على قراءة شديدة التطرف للدين الإسلامي، تعتمد على النقل و تعادي العقل. و تبدى هذا الإنتصار في التحولات التي حدثت في الجامعة العربية ، وفي قدرة هذا المعسكر على التأثير سلباً و إيجاباً في أحداث المنطقة التي أصبح هو فيها الآمر الناهي، معززاً ذلك بنشر آيدلوجياه الدينية المدعومة بضخ الأموال منذ زمن طويل في أماكن الفقر و العوز و الحاجة. **فالمعسكر الغربي الذي بقي كقطب واحد حتى فترة قريبة، ليس لديه أي مصلحة في حدوث تحول تنويري**

أو تغير إيجابي في بنية الوعي العربي الإسلامي، يقود للتفكير بشكل مستقل، و يبنى مؤسسات وعي خارج إطار التبعية حتى و إن كان بأدواته هو، و إمتثالاً لإرثه الفكري إبان تحولاته الثورية. فهو يفضل إستمرارية بنية الوعي الراهنة، طالما أنها تكرس إستقرار النظم المنخرطة في مشروعه، و تنتج قوى منفلتة و متطرفة من الممكن توظيفها في الحروب بالوكالة لإعادة هيكلة العالمين العربي و الإسلامي.

الفشل في إحداث نهضة إقتصادية تسمح بقيام عملية تنمية شاملة ، وتؤسس لعدالة إجتماعية تفرخ نسيجاً إجتماعياً متماسكاً قادراً على إنتاج خيراته المادية و تطوير بنية وعيه، أنتج مجتمعات مثقلة بالإحساس بالظلم الإجتماعي، منقسمة بين أغنياء يزدادون غنىً و فقراء بزدادون فقراً، لايجترون فقرهم و آلام عوزهم فقط، بل ينوء عليهم الإستبداد السياسي بكلكله و يحرمهم حتى من حق التنفيس عن غضبهم. فوق ذلك ، جميع دروب التفكير الحر مغلقة، و إمكانية إنتاج معرفة خارج نطاق آيدلوجيا السلطة المعلنة يقود للهلاك و العذاب المعجل، مع مجتمع دولي تسوده حالة من الجشع و الإستعلاء و الإستغلال الهمجي للشعوب، و في إطار هزيمة كبيرة لمشاريع التنوير و المقاومة للإستعمار المعقلنة المنبنية على مدارس المعرفة المختلفة، بحيث لا يبقى من سبيل للمواطن العربي أو المسلم إلا اللجوء لرأسماله الرمزي لإجتراح الحلول. وأقرب ما تطوله يداه هو معتقده الديني ، يبحث في ثناياه عن الأمان و العزاء و أحياناً الغضب و المدد للتغيير. فالمجتمعات البشرية لا تعرف الفراغ، ففي غياب مشروع يعالج أزمة الواقع ويستشرف المستقبل، لابد من مشروع بديل يملأ الفراغ. و بديل قطاعات واسعة هو الدين، والإسلام السياسي يفهم تماماً هذه الحقيقة و يعمل على أساسها. إذ ليس كل من يبحث عن الحلول في الدين راغب في تفعيله كآيدلوجيا سياسية، ولكنه بالنسبة للإسلام السياسي يوحد المرجعية معه و يصبح ذو قابلية لقبول فكرته. و بالتالي يصبح مثل هذا الشخص هدفاً لجميع مدارس الإسلام السياسي، المرتبطة بالثروة و القادرة على التمويل و توفير خلاص فردي له – إن وجد، و تلك المسلحة بفكر إحتجاجي تكفيري يتيح له تنفيث غضبه و معاقبة مجتمعه بدلاً من جلاده، و الأخرى التي تتيح له الهروب من الواقع و دخول دائرة الفعل السياسي مواربة.

٧ مارس ٢٠١٥م

الفرع الرابع

في أصول ضبط المصطلح

السودان: نخبة نيلية حاكمة أم نخبة حاكمة

بصريح العبارة لم أكن أنوي التقدم بأي مداخلة حول قضايا السياسة السودانية الشائكة، ليس زهدا أو ترفعا و لكن إدراكا لمدى الجهد والمثابرة المطلوبين ، وهما أمران عزيزان لا أظن أن وقتي يسمح بهما. ولكن تكرار مصطلح النخبة النيلية في خطاب المتداخلين ، دفعني دفعا للتقدم بهذه المداخلة المبتسرة والتي أوجزها فيما يلي:

الحديث عن نخبة نيلية حاكمة من وجهة نظري مضلل وفي أحسن الفروض غير دقيق وذلك لما يلي من أسباب:

أ. الناظر لحكومات السودان منذ الاستقلال و حتى هذه اللحظة، يجد أن السودان قد حكمته قوى معينة ذا ت جذور اجتماعية وطبقية منسجمة بغض النظر عن طبيعة واجهاتها و منحدراتهم الجهوية والمناطقية. وهذا يسري على الحكومات المدنية كما العسكرية. فأول حكومة بعد الاستقلال شكلها الحزب الوطني الاتحادي بقيادة الزعيم الأزهري، استمدت ثقلها الجماهيري الرئيس من أماكن بينها الشرق المهمش وهي في مجملها مناطق قطاع تقليدي وليس حديث. ونفس الأمر ينطبق على حكومات حزب الأمة التي جاء بها ثقل انتخابي من غرب السودان المهمش الذي يحمل السلاح الآن. ولكن بالحتم لم تكن تلك الحكومات تمثل مصالح جماهيرها بأية حال.

ب. كل الحكومات بلا استثناء ولأنها قامت على أساس اجتماعي يوحد القوى ذات المصلحة، كان بها أعضاء من جميع مناطق السودان، جمعتهم مصالحهم الطبقية ووحدتهم أيدلوجيات شتى برروا عبرها التمادي في التسلط و النهب.

ج. حكومات ما قبل انقلاب مايو جميعها لعبت فيها الأدارة الأهلية دورا مهما والقول بأن هناك نخبة نيلية فقط تحكم يحجم من دور هذه الأدارة التي تنحدر من كافة أقاليم السودان ويعفيها من مؤونة تحمل نصيبها من الفشل.

د. القول بوجود نخبة نيلية حاكمة دون تمييز هذه النخبة وتحديد ماهيتها يقود لنتائج خطيرة منها:

١- أن العدو الرئيس في السودان هو هذه النخبة غير المعرفة والتي يمكن أن تمدد لتشمل جميع أبناء النيل بحيث تصبح المعادلة و كأنها صراع بين أولاد الغرب وأولاد البحر وهذا هو جوهر الخطاب الجهوي العنصري.

٢- اخفاء حقيقة أن أغلبية أبناء النيل وغالبية النخبة النيلية سواء أكان توصيفها كنخبة لأسباب

معرفية أو دينية أو اجتماعية كانت ومازالت أول من يعاني القمع و التهميش و نظرة عجلى للمهجرين بالمهاجر تثبت ذلك.

٣. افتعال عداء وهمي ومدمر قد يقود إلى قطيعة تضر بوحدة جميع القوى السودانية التي لها مصلحة في التغيير والتنمية بنسبة أبناء المناطق النيلية إلى هذه النخبة المحظوظة واتهامهم بالاستفادة من وجودها في السلطة بالمخالفة للواقع.

فوق ذلك كله إن الحديث عن نخبة نيلية حاكمة يؤسس لمفارقات منها:

أ. احتساب أبناء المناطق المهمشة الذين صعدوا إلى مناصب رفيعة بأجهزة الدولة كعملاء للنخبة النيلية دون النظر للأسباب الحقيقة التي دفعتهم للالتحاق بركب سلطة متهمه بالانحياز ضدهم. وهذا بالطبع يغيب البعد الاجتماعي الطبقي للسلطة و يبرئ أيدلوجيات ساقطة هي أس البلاء وأساس المشكلة.

ب. تبرئة النخب المثقفة من أبناء المناطق المهمشة التي روجت لأيدلوجيات رأس المال الطفيلي ولشبه الإقطاع وسوقت للنخب الحاكمة كل مخططاتها في تلك المناطق من المسئولية توطئة لعرضها بثوب المناضلين في إعادة صياغة مبتسرة تعيد انتاج التضليل.

ج. تغييب الحقيقة الأساسية المتمثلة في وجود قوى اجتماعية معينة في هرم السلطة لم تفرق في قمعها ونهبها وتهميشها بين ابن النيل و ابن الغرب أو ابن الشرق أو ابن الجنوب. فمعتقلاتها فتحت للجميع و تعذيبها وارهابها طال الجميع، ونهبها لم يفرق بين طريق الإنقاذ الغربي و بترول الجنوب وذهب الشرق أو رطب الشمال. هذه القوى هي قوى رأس المال الطفيلي غير المعني بالعملية الإنتاجية، وغير المعني بإنسان السودان في شرقه أو غربه– شماله أو جنوبه. و هذا النمط من التطفل هو الذي يقدم لبلادنا نخبتها الحاكمة بغض النظر عن عدد عضويتها من أي من جهات السودان. فالجميع يمثل عصابة واحدة لاسبيل لتفنيد مكوناتها على أساس جهوي.فهي نخبة طبقية حاكمة لاتصح نسبتها للسودان النيلي فقط ولا لأي منطقة من مناطق السودان الأخرى منفردة.

التحليل الموصوف أعلاه قادر على تجميع كل السودانيين أمام عدو واضح وصريح من الممكن هزيمته بشرط تعرية آيدلوجياه الملتحفة ثوبا دينيا يؤكد عجزها عن المواجهة باختيار التواري خلف واجهات دينية، و كذلك تعرية الخطابات الجهوية التحريضية المستندة إلي حقيقة ضعف الأحزاب القومية ومؤسسات المجتمع المدني التي استهدفتها السلطة الانقلابية ومنذ أول يوم بشراسة غير مسبوقة. ولست في حاجة للقول بأن شرط هزيمة أيدلوجيا التغييب هو تفكيك خطابها و الوسيلة لذلك هي ضبط المصطلح.

٢٨ ابريل ٢٠٠٥م

القسم الثاني

أزمة التنظير من واقع الممارسة

توطئة

المعلوم معرفياً أن نظرية المعرفة تستلزم الإنتقال من الممارسة للتنظير و من ثم العودة للممارسة لإمتحان النظرية في عملية متواصلة و دؤوبة جوهرها نفي النفي الذي يتيح تقدم العلوم . و لأن هذه العملية العلمية مستمرة ، من الطبيعي أن تواكب كامل تجربة الحزب السياسي الذي يدعي بأنه يبني نشاطه على المعرفة في مقابل أحزاب أخرى تبنيها على أشكال وعي سابقة للعلم من حكمة و أسطورة و سحر ووثنية متجددة تحت مسميات مختلفة و رؤى آيدلوجية متباينة.

و إن كان القسم الأول من هذه المساهمة قد إنصرف لتحديد القصور في التنظير و إنتاج المعرفة النظرية من قبل الحزب في إطار المفاهيم العامة الخاصة بما هية و طبيعة الدولة و فهمه للدين و دوره الإجتماعي مع إشارة محدودة لبعض القضايا السياسية المباشرة، فإن هذا القسم سوف ينصرف لمناقشة إنتاج المعرفة ما بين مؤتمرين للحزب (أي في فترة محددة)، آخذاً في الإعتبار أن أهم و ثيقة لإنتاج مثل هكذا معرفة هي التقرير السياسي الذي يقدمه الحزب لمؤتمره العام الذي هو أعلى هيئة به من واجبها إنتاج المعرفة و صياغة البرنامج و إعتماد الخط السياسي. و من المهم أن نؤكد بأن ما هو وارد بالمساهمة قد إنصرف لنقد مشروع التقرير الذي أعده الحزب لتقديمه لمؤتمره الخامس، و لم يتسنى للمؤلف الإطلاع على التقرير نفسه بعد إجازته من المؤتمر و التصرف فيه بالحذف و الإضافة و التعديل، لذا وجب التنويه.

و التصدي لهذا المشروع الغرض منه توضيح أن الحزب قد آثر التخلي عن واجبه في إنتاج معرفة نظرية تواكب فترة ما بين المؤتمرين الرابع و الخامس على طولها. فهو لم يقم بإعادة توصيف الخارطة الطبقية و لا هو رصد التطور الحاصل في البنية الفوقية بشكل منضبط، و توسل لهذا الهروب بإنتقاء الأحداث و الهروب من تقييم الأحداث السياسية الفاصلة كإنقسام الجبهة الإسلامية الحاكمة، بل أنه لم يقم بتقييم إنقلاب الجبهة الإسلامية نفسه على النظام الديمقراطي. كذلك تجاوز مهمة إعادة تقييم إتفاقية نيفاشا رغم مرور أعوام عليها و على تطبيقها، و استمر في تجاهل تحليل طبيعة الحركة الشعبية حليفته الإجتماعية و مدى تطابق و انسجام خلفيتها الإجتماعية و أدائها السياسي مع برنامجها المعلن من قبل نخبتها .

أيضاً نوهت المساهمة في هذا الجزء إلى صمت الحزب فيما يخص تقييم إنتفاضة سبتمبر ٢٠١٣م و عدم مواكبتها بجهد فكرى و نظري و الإكتفاء بإطلاق الآراء السياسية و المواقف و مباشرة العمل اليومي. في حين أن المطلوب هو التنظير للحدث و معرفة آفاقه و معالجة حتمية إنحسار المد الجماهيري في حال الفشل، مع توضيح ما يمكن للنظام أن يفعله

بتحديد سمات و طبيعة السلطة و رصد تكتيكاتها مع رفع معنويات الحركة الجماهيرية برصد ما أنجزته الإنتفاضة. و الغرض بالتأكيد من إختيار هذا الحدث المهم، هو تأكيد فشل الحزب في القيام بدوره التنويري بالإنطلاق من الممارسة اليومية المباشرة لإنتاج المعرفة و رفد حركة الجماهير و إمدادها بنظرية لفعلها الثوري تأخذ في الإعتبار ما هو ممكن و تحدد الواجبات و ترسم خارطة المعركة و تحدد مآلاتها و تعالج مشكلاتها.

و بأخذ هذين المثالين من مواقع النقد المباشر و غير المباشر الذي يهتم بملء الفراغ، نجد أن الحزب لم يكتف بالغيبة من مواقع التنظير المعرفي الكلي من واقع مجمل تجربته فقط، بل تغيب أيضاً عن عملية إنتاج المعرفة من مواقع الممارسة السياسية في فترات بعينها، مؤكداً رغبته غير المعلنة في الإنسحاب من جبهة العمل و النشاط الفكري، و تأجيل عملية إنتاج نظرية ثورية على أقل تقدير إن لم يكن ترك هذا الواجب مرة و إلى الأبد.

الفرع الأول
مساهمة في نقد مشروع
التقرير السياسي العام المقدم للمؤتمر الخامس

في البدء لابد من الإشادة بالجهد الكبير وغير المسبوق الذي بذلته اللجنة المكلفة بإعداد التقرير المنوه عنه أعلاه، بالرغم مما شابه من قصور ومشكلات أسبابها متعددة ليس أقلها طول الفترة التي غطاها المشروع وإنهيار المعسكر الشرقي وماصاحبه من هزة فكرية، وما واكبه من مناقشة عامة أضعف أثرها تلخيصها تلخيصا سرديا بدلا من تلخيصها تلخيصا تصنيفيا يسمح بالإختيار ويؤدي إلى نتائج واضحة. ولكن هذا لايمنع بالطبع من تقديم مساهمة في نقد هذا المشروع، لاتدعي الإحاطة بل تقر بأنها مجرد خواطر عجلى يعيبها غياب التوثيق والمراجع التي لم يتوفر لها الوقت ولم تسمح الظروف في الشتات بالحصول عليها. ومن الممكن أن نوجز هذه المساهمة فيمايلي:-

١/ إبتدرت اللجنة مشروعها بالحديث عن منهج إعداده وأشارت إلى أنها قامت بالتركيز على القضايا الجوهرية وقضايا الساحة السياسية الراهنة، ولم توضح ماهية المعيار الذي إستخدمته في تحديد هذه القضايا الجوهرية ولا في تصنيفها لقضايا الساحة السياسية الراهنة، مما منحها الفرصة لإختيار قضايا وتغييب أخرى. ومن القضايا الغائبة على سبيل المثال التحليل التفصيلي لطبيعة إنقلاب الجبهة الإسلامية واسبابه ومسئولية القوى السياسية في فشل التجربة الديمقراطية بالإضافة للفشل في تفعيل ميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وكذلك غياب الحديث عن إنقسام الجبهة الإسلامية الحاكمة وأثاره على توازن القوى ومآلاته، بالإضافة إلى تداعيات نيفاشا المتمثلة في المشاركة في البرلمانات عبر بوابة إتفاقية القاهرة التي لم يتم تقييمها، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

٢/ النقد الذاتي لعدم إنعقاد المؤتمر طوال الفترة الماضية شابه قصور كبير حيث أنه لم يتعرض للأسباب التي منعت عقد المؤتمر بعد الإنتفاضة برغم إمكانية ذلك، ولم يحدد الخطأ بدقة واكتفى بالحديث عن تغليب مقتضيات التأمين ولم يحدد الآليات الكفيلة بعدم تكرار ذلك مستقبلا، ولذلك يعتبر رفع عتب وليس نقدا ذاتيا، و لايتجاوز حالة كونه إجراءا إستباقيا للمحاسبة المطلوبة التي ماتزال واجبا أوليا للمؤتمر.

٣/ أشار مشروع التقرير في نقده للتجربة السوفيتية إلى الفشل في إستكمال نقائص السياسة الإقتصادية الجديدة في الجانب السياسي، ولكنه لم يعرف هذه النقائص، وربما يكون القصد هو تغييب الديمقراطية، ممايعني أن رأي الحزب هو أن إضفاء البعد السياسي على تلك السياسة الإقتصادية ، كان كفيلا بضمان تطور معافى للتجربة السوفيتية. والسؤال هو

إلى ماذا إستند الحزب في موقفه هذا وماهي المقدمات التي قادته للوصول إلى هذه النتيجة؟
٤/ يصر المشروع على التفرقة بين ملكية الدولة والملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج وكأن الأمرين نقيضان لاتلاق بينهما دون أن يوضح ماهية الملكية الإجتماعية وكيف تتحقق وماهي مؤسساتها، وما الذي يمنع من أن تكون الدولة الديمقراطية (القطاع العام) أحد مظاهر هذه الملكية إن لم يكن أهمها على الإطلاق؟ في تقديرنا أن هذه المسألة هامة لأنها تنسحب على موقف الحزب من القطاع العام ودوره وموضة الخصخصة ولا يمكن التعاطي معها بكل هذه الخفة.
٥/ يتحدث المشروع عن المنهج الماركسي كركيزة لتحليله لمجتمعه، دون أن يتقدم بتعريف لهذا المنهج وهل هو القوانين التي إمتحنت في أرض الواقع وتم التأكد من صحتها والتي عبر إستخدامها يتم إنتاج النظرية التي تنتج عبر إستخدام المنهج في دراسة الواقع أم أنه يستخدم المنهج في إطار الخلط السائد بين مفهومي المنهج والنظرية في المدرسة السوفيتية؟ وفي كل الأحوال ماهي القوانين الرئيسية التي تشكل هذا المنهج؟ إن التعامل مع المنهج الماركسي كأمر بدهي ومعلوم بالضرورة، يتناسي الأزمة التي تعرض لها الفكر الماركسي بعد إنهيار المعسكر الشرقي ويتجاهل المناقشة العامة التي أدارها الحزب جملة وتفصيلا ويفتح الباب أمام البلبلة الفكرية.
٦/ يتحدث المشروع عن تأصيل نظري جديد لمفهوم الدولة الإشتراكية، ولكنه لايقدم مساهمة واضحة ومنضبطة في هذا الإطار. وهي مساهمة لابد أن تمر عبر تأصيل مفهوم الدولة نفسه برده إلى البنية التحتية المنتجة مع مراعاة إنفكاكها النسبي، وإستخدام مقولتي **المظهر والجوهر** في تكييفها بدلا من مقولتي **الشكل والمحتوى**، ليصبح أمر إستدخال الديمقراطية السياسية وسيادة حكم القانون ممكنا كما سنعرض لذلك لاحقا.
٧/ في معالجته لمشاكل أفريقيا، يتحدث التقرير عن تحالفات مطلوبة لقيام أنظمة ديمقراطية وحل المشكلة القومية حل سلمي ديمقراطي يكفل الوحدة الطوعية، ولكنه لايتقدم بآليات واضحة تجعل ذلك ممكنا في قارة يغلب عليها سيادة الأنظمة الشمولية و يصادر فيها حق التنظيم، وهذا بالطبع يجعل الوصفة قاصرة إن لم تكن غير واقعية. ونسحب نفس الأمر على دعوة الحزب للإستفادة من التكتلات الإقليمية لمعالجة أزمات القارة، إذ كيف يمكن ذلك في ظل أنظمة شمولية وأخرى تابعة للإستعمار في ظل ظروف فساد شامل بدول أفريقيا؟ في تقديرنا أن المطلوب هو تحديد أولويات النضال بالقارة الأفريقية وتحديد آلياته بشكل واقعي دون تفكير رغائبي ووقوع في حبائل الوصفات الجاهزة التي تصلح لكل مكان وزمان.
٨/ المهام التي وضعها مشروع التقرير ليفعل الجامعة العربية عبرها مهام مستحيلة التنفيذ إذا أخذنا طبيعة تركيبة الجامعة العربية نفسها والقوى التي تمثلها في الإعتبار. وفيما يخص

الموقف من القضية الفلسطينية، يتوقع المرء أن يجيب الحزب على سؤال مهم هو: لماذا إنتقل الحزب من موقعه الرافض لقرار التقسيم تاريخيا إلى دعم حل الدولتين القائم على التقسيم وبنسب أسوأ من التي وردت بقرار التقسيم؟ كيف يقبل الحزب بإستمرار دولة إسرائيل العنصرية القائمة على الإحتلال وماهي مبرراته لقبولها دون حدوث تحول جذري في بنيتها يحولها إلى دولة ديمقراطية؟

٩/ يصر التقرير على أن مشكلة نيفاشا هي الثنائية وأن توسيع المشاركة فيها عبر مؤتمر جامع هو الحل. وفي تقديرنا أن هذا التحليل لطبيعة نيفاشا قاصر، لأن عيب نيفاشا الرئيس موضوعي يتمثل في معالجة المشكلة على أنها مشكلة شمال/جنوب بدلا من معالجتها على أنها مشكلة السلطة في البلد بعامة، مع بقاء الدولة الدينية في الشمال. وبما أننا قد سبق وتقدمنا بمساهمتين منشورتين في هذا الإطار، يصبح إثباتهما فيمايلي أمرا لا مناص منه:-

أخطاء قاتلة في قراءة إستراتيجية!!

(حديث في محرمات السياسة السودانية)

لاشك في أن القوى السياسية السودانية الوطنية قد إستبشرت خيرا بتوقيع إتفاق نيفاشا وإعتبرته وثيقة مؤسسة لتحول ديمقراطي، ولاشك في أن لتلك الإتفاقية الكثير من المحاسن ليس أقلها إيقاف نزيف الدم ورفع يد الإنقاذ السالطة عن جنوب بلادنا الحبيب إلى حد مقدر وإن لم يكن كليا! ولكن محاسن هذه الإتفاقية لاتسمح في تقديري المتواضع بوصفها بأنها أداة مؤسسة لتحول ديمقراطي، إذ أن هذا القول يجافي الواقع ويبالغ في تقييم الإيجابيات ويتعامى عن سلبيات هذه الإتفاقية. وفي تقديري المتواضع أن إتفاقية نيفاشا قد تصلح أداة لتحول ديمقراطي في جنوب البلاد ولكن ليس في شماله وذلك لمايلي من أسباب:

أ. نصت الإتفاقية ومن بعدها الدستور ساري المفعول على مصدر أصلي ووحيد للتشريعات القومية المخصصة لشمال السودان هو الشريعة الإسلامية، وفي ذلك تكريس كامل للدولة الدينية في شمال البلاد ولايمكن بأية حال أن تتحول الدولة الدينية لدولة ديمقراطية تحتكم لسيادة حكم القانون لأسباب هيكلية خاصة بفلسفة التشريع الديني. ولايقدح في ذلك وجود باب بالدستور يعالج الحقوق والحريات على أسس تستند للشرائع الدولية لان ورود نصوص هذا الباب لاتقيد أوتنسخ المصدر الوحيد وفقا لماهومتاح من أدوات تفسير وقواعد قانونية. ولهذا أخطأت الأحزاب العلمانية وعلى رأسها الحزب الشيوعي حين دخلت برلمانا سقف المبادرة التشريعية فيه الشريعة الإسلامية كما تفهمها أغلبية المؤتمر الوطني البرلمانية.

ب.وقعت الإتفاقية بين طرفين وإعتمدت المحاصصة وفقا لتوازن القوى بينهما و لم تتمكن

القوى السياسية الوطنية من القراءة بين السطور لإدراك مدى تقييد هذه الإتفاقية للحركة الشعبية وحصرها في نطاق جنوبي ممثل بالمركز بدلا من إعتبارها قوى مهتمة بشأن التحول بالمركز أولا كوسيلة ومعبر لمعالجة مشكلة الجنوب.

ج. الرهان على القوى الدولية ورغبتها في إنفاذ الإتفاق بل وربما تغيير نظام الإنقاذ والمساعدة على تفكيكه. وهذا الرهان غير المنطقي والذي لاتسانده الوقائع والذي أغفل أهمية دور المؤتمر الوطني الهام في حرب الولايات المتحدة على ماتسميه الإرهاب، أخفى حقيقة أن نظام الإنقاذ المضغوط والمركع أفضل للغرب وأمريكا من نظام ديمقراطي عدو للولايات المتحدة وصويحباتها.

د. الرهان على قدرات الحركة الشعبية بوصفها شريك في السلطة مع إهمال عدة حقائق أهمها عدم وجود نصوص صريحة مساعدة حول علمانية وقومية العاصمة مع غياب أي برنامج إستراتيجي أو مرحلي أو حتى حكومي لدى الحركة الشعبية التي ألغت المانفستو الخاص بها منذ العام ١٩٩٥ ولم تكلف نفسها عبء صياغة برنامج جديد كما أنها تجاوزت مقررات أسمرا بتوقيع إتفاق نيفاشا.

هـ. الرهان على توازن الضعف المزعوم دون تحديد ملامح هذا التوازن الذي تحدد بالنسبة للمؤتمر الوطني والحركة الشعبية بالإتفاقية نفسها مع الأخذ في الحسبان دور الضغوط الأجنبية وبالنسبة للتجمع بإتفاقية القاهرة التي ولدت ميتة وليس هنالك مقياس واضح بالنسبة لحزب الأمة والمؤتمر الشعبي. والملاحظ هو أن جميع القوى لم تقم بتقييم الإنقسام الذي حدث في الجبهة الإسلامية لمؤتمرين بإعتبار أن هذا الإنقسام عامل هام في قياس هذا التوازن الهلامي حتى هذه اللحظة. والأسوأ من ذلك أن بعض القوى قد عكست هذه التحليل المنتقص ميكانيكيا على واقع الجاليات السودانية بالخارج وبدأت في إدارة معارك على أساسه.

ح. إغفال قدرة المؤتمر الوطني على إحتواء الحركة الشعبية معتمدا على روافع متعددة مثل غموض نصوص الإتفاقية ودولة الفساد الراسخة وقلة التجربة الإدارية للحركة وغياب أي برنامج حكومي للحركة (يلاحظ أن حكومة الوحدة الوطنية المزعومة تحكم دون بيان وزاري مجاز من قبل البرلمان!!!!).

ط..إغفال خطورة وضع الإتفاقية كسقف مقدس يحول دون الحركات المهمشة المسلحة من المطالبة بسقوف عادلة تتجاوز سقف هذه الإتفاقية وتؤسس لتوزيع عادل للسلطة والثروة في جميع الأقاليم.

ك. الرهان على وحدة القوى الوطنية (وهي وحدة دونها خرط القتاد) وقدرتها على هزيمة المؤتمر الوطني في إنتخابات قادمة ربما لن تتم فنذر الإخلال بإتفاق نيفاشا نفسه بادية للعيان (رفض تقرير أبيي)، دون حساب لمدى المخاطرة في هذا الرهان وبلاحسابات أو خطوات

عملية.

كل ماتقدم يؤكد أن التقييم الإيجابي الشامل لإتفاقية نيفاشا غير دقيق إن لم يكن خاطئا جملةً وتفصيلاً. فالإتفاقية وفقا لما هو أعلاه لاتعدو حالة كونها تسوية بين طرفين قادت لإحتواء جزئى للحركة الشعبية بواسطة المؤتمر الوطني وتلويث للقوى الوطنية عبر المشاركة بالتعيين في برلمانات وهمية، وسوف تؤسس لفصل جنوب البلاد بصورة حتمية فيما إذا استمر الحال على ماهو عليه.

٩ نوفمبر٢٠٠٦م

أزمة شريكي نيفاشا- محصلة طبيعية لبداية وحسابات خاطئة

منذ بروتوكولات ماشاكوس، كنا ضمن قلة من الحادبين على مصلحة الوطن أبدوا تحفظات واضحة عليها إنسحبت لاحقاً على إتفاقية نيفاشا نفسها المعروفة بإتفاقية السلام الشاملة بالسودان، دون أن نعارض إيجابيات وقف الحرب والتمهيد لإمكانية النضال من أجل تحول ديمقراطي لاتكفله الإتفاقية بذاتها بأي حال من الأحوال. ولقد لخصنا تحفظاتنا وملاحظاتنا التي تراكمت في مايلي:

أ. تمت هندسة الإتفاقية على أساس صراع متمحور شمال/جنوب مع إعتماد المؤتمر الوطني ممثلاً للشمال والحركة الشعبية ممثلاً للجنوب، مما أدى إلى معالجة تبنت خلق دولة هجين علمانية في الجنوب ودينية في الشمال وفقاً للقسمة بين شريكي الإتفاقية. هذا الخلل الجوهري أدى إلى أن تكون الحقوق المكفولة بموجب الإتفاقية حصراً على الجنوب في حين إستأثر المؤتمر الوطني بالشمال يشرع له حسب فهمه الإستبدادي للشريعة الإسلامية وفقاً لدستور نيفاشا الذي كرس الشريعة الإسلامية كمصدر للتشريع الفيدرالي في شمال البلاد. وبالتالي أصبحت الإتفاقية مجرد صفقة بين جنوب تحرر من قبضة المؤتمر الوطني وشمال ترك لمصيره تحت حكم الإستبداد المتأسلم. لذلك ومنذ البداية جاءت نيفاشا مشروعاً لدولتين تنكرتا في شكل دولة واحدة بقدرة قادر.

ب. وضع الصفقة أعلاه، يجعل التطورات الإيجابية في الشمال تظهر بمظهر المنح من المؤتمر الوطني لأن حدوثها عرضي لا أصيل يحفزه تواجد ممثلين للحركة بالحكومة المركزية والحفاظ على رمزية الشراكة والإلتزام تجاه المجتمع الدولي الضامن للإتفاقية، ولاتظهر كحق مكتسب لجماهير الشعب السوداني في الشمال، وهي الجماهير التي ظلمها التجمع الوطني بتوقيع إتفاقية القاهرة الهزيلة- من مواقع الإلتحاق بصفقة نيفاشا- والتي لم ولن تنفذ على ضعفها إلا في النقاط التي تكرس إحتواء المؤتمر الوطني لمعارضيه الشماليين مثل إستيعابهم تعييناً بالبرلمانات الوهمية الراهنة. وليس من المستغرب أن يقول الأستاذ/ التيجاني الطيب أحد موقعي إتفاقية القاهرة أنها «راحت شمار في مرقة» لأن هذا المآل كان منظوراً منذ لحظة توقيعها للإلتحاق بركب نيفاشا من مواقع متخلفة. تقييم قوى التجمع الوطني الديمقراطي الخاطئ لإتفاقية نيفاشا الذي

دفعها للتهافت وتوقيع ماسمي بإتفاقية القاهرة، نتج عنه تداعيات مريعة مثل مشاركة بعض قواها في الحكومة ودخول قوى أخرى برلمانات معينة لاسلطة فعلية لها لهيمنة المؤتمر الوطني عليها، وجعل من نيفاشا نصاً مقدساً إستخدمه الشريكان في إبتزاز هذه القوى، بإشتراط الموافقة عليه لتسجيل الأحزاب، وأصبح عائقاً أمام حلحلة النزاعات الأخرى بإعتباره سقفاً لايمس في أي مفاوضات مع الحركات المسلحة.

ج. إتفاقية نيفاشا حددت معالم الدولة الهجين الخرافية، ولكنها لم تتعرض من قريب ولا من بعيد لبرنامج حكومة الشراكة المسماة حكومة الوحدة الوطنية لاحقاً، فهي لم تعالج الأزمة الإقتصادية، ولاخاطبت الإفقار المنظم، ولم تعالج مسألة الفساد، ولا مجانية التعليم والعلاج ولا قضايا الإصلاح الإداري ومشكلات المفصولين تعسفياً ولا آليات ضمان إستقلال القضاء حيث تركت هذه الأمور لجهد الشريكين أو لمفوضيات لاحول لها ولاقوة. وبكل أسف لم تكن للحركة الدراية الكافية للمطالبة بأن يكون لحكومة الوحدة الوطنية بيان وزاري يشكل برنامجها ويعرض بعد إتفاق الشريكين عليه على البرلمان المزعوم للإجازة ليصبح برنامجاً مجازاً وملزماً. ولهذا كان من الطبيعي أن تجد نفسها تنفذ برنامج حكومة المؤتمر الوطني دون زيادة أو نقصان.

د. راهن المؤتمر الوطني منذ البداية على غموض الإتفاقية والتزاوج غير الصحي بين نقيضين (الدولة العلمانية والدولة الدينية) مع غياب برنامج حكومي ملزم حال و آني التطبيق، بالإضافة إلى دائرة الفساد المرعبة التي خلقتها دولة الإنقاذ، وضعف خبرة الحركة الشعبية في الحكم بشكل عام وإنعدامها في الحكم المركزي، مع أغلبية مريحة في البرلمانات المزعومة، لينتقل من إقصاء الحركة ومحاربتها إلى إستيعابها وإحتوائها والعبث بوحدتها ومن ثم إفقاد المواطن الثقة فيها بإفراغ الإتفاقية من جوانبها الإيجابية تمهيداً للنكوص عنها.

هـ. نجاح المؤتمر الوطني في إقناع الحركة الشعبية والمجتمع الدولي بأنه الوحيد القادر على توقيع نيفاشا وتنفيذها، مما جعل الحركة تدير ظهرها لحلفائها في التجمع وتصدر تصريحات من بعض قياديها برفض التحالف معهم في الإنتخابات النقابية (إتحاد المحامين كمثال). فالحركة توهمت أن إطلاق يدها جزئياً بالجنوب، مؤشراً يسمح للجنوبيين لاحقاً بممارسة خيارهم في الإنفصال، وأن المؤتمر الوطني جاد في تطبيق الإتفاقية في هذا الجانب لذا آثرت عدم إستفزازه في قضايا تهم الشمال بالأساس تحت دعاوى أنه ليس المطلوب منها أن تناضل نيابة عن الشماليين. ولكنها نسيت أنها لديها إتفاقيات مع قوى التجمع الوطني سابقة لنيفاشا للنضال معاً من أجل سودان جديد حر وديمقراطي، كما أنها نسيت أن النضال من أجل التحول الديمقراطي هو شرط تطبيق الإتفاقية التي لن يطبقها المؤتمر الوطني إلا تحت ضغط جماهيري شمالي وجنوبي فاعل، وليس بموجب ضغط دولي تسعى إليه الحركة ويعرف المؤتمر

الوطني سقوفه وحدوده. ويبدو أن الحركة قد فات عليها أن عدم تطبيق المؤتمر الوطني لماهو أقل من الإستفتاء للإنفصال، مؤشر لحتمية عدم تطبيقه للإستفتاء.

ح. **أخطأت قوى التجمع الوطني الديمقراطي، حين روجت لإتفاقية نيفاشا بإعتبارها وثيقة للتحول الديمقراطي، وذلك لأن الوثيقة لاتجاوز حالة كونها أداة لخلق إنفراجة وهامش ديمقراطي يسمح بنضال أوسع من أجل التحول الديمقراطي، نتجت عن صفقة بين شريكين وفقاً لتوازن القوى بينهما وشروط المجتمع الدولي. فهي قد حافظت على الدولة الدينية في الشمال، وأعطت المؤتمر الوطني اليد العليا في الحكومة والبرلمانات الوهمية، ولم تضع آلية فاعلة لإستقلال القضاء بوصفه شرطاً أساسياً للتحول الديمقراطي. ولانظن بأن نصها على الإنتخابات المزمع قيامها يخرجها من تصنيفنا لها كمجرد أداة إنفراج ناتجة عن صفقة، وذلك لأن هذه الإنتخابات تتم في ظل دستور غير ديمقراطي كرس الدولة الدينية في الشمال، كما أنها مرهونة بإرادة الشريكين اللذين يستطيعان إلغائها وفقاً لمشيئتهما المشتركة إذا فضلا إستمرار شراكتهما دون هزات محتملة فيما إذا تمت إنتخابات نزيهة إستعدت لها كل القوى.**لذلك كان على قوى التجمع الوطني الديمقراطي، أن تنأى بنفسها عن تسويق الإتفاقية كوثيقة للتحول الديمقراطي، وأن تناضل من أجل سقف أعلى يضمن تحولاً ديمقراطياً حقيقياً من خارج مؤسسات نيفاشا وليس من داخلها. فدخول هذه المؤسسات حتى وإن كان من مواقع المعارضة في البرلمانات كما فعل الحزب الشيوعي، كان خطأً جسيماً جعل من هذه القوى جزءاً من تطبيق الإتفاقية، وتضليلاً للقوى المعنية بالإصلاح الديمقراطي الفعلي، وإهداراً لجهد كبير في مؤسسات غير ديمقراطية لانفع فيها.

ط. أخطأت قوى التجمع الوطني الديمقراطي حين اعتبرت أن تجاوز الحركة للتجمع وقبول المفاوضات الفردية وصولاً لتوقيع إتفاقية منفردة، أمراً طارئاً نتيجة لتوازن الضعف بينها وشريكها وتدخل وضغوط المجتمع الدولي، فممارسات الحركة بعد الوصول للسلطة توضح أن هناك تياراً سائداً يعالج المسألة السودانية وفقاً لمفهوم جنوب/شمال لابإعتبارها أزمة كل السودانيين في مواجهة نخبة الرأسمال الطفيلي الحاكمة. لذلك كان من الخطأ التعامل مع الحركة بإعتبارها فصيل معني بقضايا قومية وتأجيل الصراع معها حول قضايا الديمقراطية وإنقاذ الوطن بوصفها شريك أصيل في السلطة.يلاحظ أن جميع القوى السياسية المعارضة ليس لها تقييم علمي للحركة الشعبية التي ألغت برنامجها الإستراتيجي (المانفستو) منذ العام ١٩٩٥ وبشرت ببرنامج جديد لم ير النور حتى تاريخه، وتعاملت مع مقررات أسمرا كبرنامج مرحلي سرعان ماتخلت عنه لمصلحة نيفاشا المقدسة لديها، وهي أيضاً لا تمتلك برنامج لحكومة مركزية، وأضعف من أن تسيطر على الجنوب وتنجز برنامج تنموي به، كما أنها تحتوي على تركيبة إجتماعية معقدة قابلة للإنفجار.

ي. أخطأت قوى التجمع الوطني- وخصوصاً الحزب الشيوعي السوداني الذي أطلق المصطلح- حين بنت حساباتها على ما أسمته توازن الضعف دون أن تحسب مستوى هذا الضعف وتصل إلى أن ضمن هذا التوازن المحكوم بمتغير دولي، يظل المؤتمر الوطني أقوى من الحركة الشعبية وقوى المعارضة المشتتة وغير الموحدة. والغريب في الأمر أن هذه القوى ركنت إلى هذا التحليل الصحيح في عمومياته في لحظة تاريخية سابقة، دون أن يكون لها تقييم لإنقسام الجبهة الإسلامية أسبابه ونتائجه ومآلاته، مثلما أن الحركة الشعبية تركن إلى المجتمع الدولي متناسية أهمية المؤتمر الوطني في حرب الولايات المتحدة على التنظيمات الإسلامية الأصولية وفي تطبيق روشتة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية داخلياً بعنف وإقتدار وشراسة غير مسبوقة.

فالعامل الدولي المؤثر بالفعل، لايدفع في إتجاه إسقاط المؤتمر الوطني بل في إتجاه الضغط عليه لتنفيذ ماتبقى من أجندة تخدم الجهات الخارجية المعنية، لم ينفذها الحزب الحاكم حتى الآن، وتعتقد تلك الجهات - وهي محقة في ذلك- أنه ليس هنالك من هو أقدر منه على تنفيذها.

لما تقدم من أسباب وأخرى غيرها لا يمكن أن نحصرها في هذه العجالة، جاءت الأزمة الراهنة بين شريكي نيفاشا كمحصلة طبيعية لبداية وحسابات خاطئة، مما يبشر بحدوث أزمات أعمق لاحقاً. ففي تقديرنا أن هذه الأزمة سوف تسفر عن إصلاحات شكلية لإعادة الحركة الشعبية لمقاعدها بالحكومة المركزية، توطئة لإنجاز التحالف الإنتخابي المرغوب دولياً لخوض الإنتخابات القادمة، والذي يتكون من المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وجبهة الشرق وحركات دارفور بعد إدخالها طوعاً أو كرهاً في إتفاقية مهندسة دولياً، وهو تحالف سيكون شعاره حكومة منتخبة تنفذ الإتفاقيات المبرمة، وأداته تخويف القوى الموقعة على الإتفاقيات بأن قوى المعارضة غير معنية بتطبيق الإتفاقيات لأنها ليست طرفاً فيها، وأنها لاتستطيع التنفيذ حتى وإن رغبت لضعفها.

٢٤ أكتوبر ٢٠٠٧م

١٠/ في قضية التحالفات أورد المشروع ملاحظة مهمة حول رغبة القوى التقليدية في خفض سقف التحالف ، وفي تقديرنا أن هذا يستلزم وجود تحالف أقوى وأعمق يشكل نواة صلبة لقوى راغبة في رفع السقف، دون أن يمنع تكوين التحالف الواسع المطلوب. ولأننا سبق لنا مناقشة هذا الموضوع، وبرغم حدوث بعض المتغيرات، نفضل أن نثبت نقاشنا بصورته المكتوبة قبل عدة أعوام فيما يلي:-

التحالفات وقضايا المشاركة في السلطة

أفرزت اتفاقيــة نيفاشــا- واقعا في غاية التعقيد و خارطة سياسية لا يجوز التعامل معها على أساس القاعدة المزمنة في السياسـة السودانيـة المعروفـة ب(رزق اليوم باليوم). فسياســة اهتبال الفرص وردود الأفعــال و اجترار المرارات ولعن الظلام مع ممارسة الكسل الذهني، لن تقود إلا لمزيد من الهزائم و **سـوف تكرس تمزيق الوطن كنتيجة حتمية لا يمكن تفاديها**. وقبل أن نخوض في مناقشة قضايا التحالفـات والمشاركة في السلطة، دعونا نقرر بأن الخوض في مثل هذه القضايا يشبه الرقص على الحبــال في غيــاب تــام لأي شبكة أمان تعزز احتمالات الحياة حتى في حالة السقوط العمودي. فالقوى السـياسيـة بمجملها وبلا استثنــاء منهكة وتعاني من عدم الوضوح التام في خطابها السياسي، ومعظمهــا يلهث لهــاثا مريرا لمتابعـة الحدث السـياسي وأخرى اعتصمت بالصمت احتراما لعـقل المواطن الســوداني أو تآمــرا عليـه. لذلك تصبح القراءة الدقيقة للخط السياسي لكثير من القوى أمرا مستعصيا تحول دونه خطوب.
وبالرغم من إدراكنا لما تقدم، إلا أننا نرى ضرورة ملحة للمغامرة بتحديد قضايا التحالفات والمشاركة في السلطة لأن الصمت لم يعد مقبولا ولاممكنا. ونوجز هذه القضايا فيما يلي:

أولا: نموذج الدولة(دولة دينية أم علمانية)

لعله من المفيد أن نبتدر مناقشة هذه القضية بالتأكيد على خطأ من يتوهم بأن السقوط المريع لما سمي بالمشــروع الحضاري يعني ضربة قاصمة ونهائية لدعاة الدولة الدينيــة. فالدولة الدينية وان كانت قد تعرضــت لهزة كبيرة بسبب فشــل المشروع، إلا أنها لم تهزم. فهي مــازالت عقبــة كأداء في طريق التطور السوداني ، ويؤكد ذلك مايلي:

١. اعتراف اتفاق نيفاشا الهجين بدولة دينية في شمال السودان عبر النصوص المعالجة لمصادر التشريع وبالتالي توفير غطاء يسمح بتحويل فهم السلطة للشريعة الإسلامية لشكل يكرس لآيدلوجيا السلطة البقاء في مواقع الهجوم حتى بعد أن أصبحت السلطة بوصفها سلطة في مواقع الدفاع.
٢. وجود نماذج أخرى للدولة الدينية تطرح من مواقع أكثر أصولية مثل نموذج أنصار السنة أو من مواقع تتدثر بدثار ديمقراطي ليبرالي مثل نموذج حزب الأمة جناح الإمام الصادق.
٣. سيادة مناخ غير ديمقراطي مؤسس على هوس نشرته السلطة مازال يبيض و يفرخ عززته الهجمة الشرسة على التعليم التي أفرغت المناهج من محتواها وكرست للجهل وغيبت العقل النقدي.

٤. بناء نظام اقتصادي مؤدلج يعزز فهم السلطة ويشوه المفاهيم ويربط الحياة بأنماطه المعززة بفساد مؤسسي.
٥. القول بسقوط المشروع الحضاري نفسه محل جدل من أصحابه، إذ أنه مبني على معيار موضوعي هو فشل المشروع في معالجة قضايا المواطن السوداني، في حين أن معيار أهل المشروع ذاتي مبني على مدى ما تحقق لهم وللطبقة الاجتماعية التي يمثلونها من نجاحات. وهم بلاشك يستطيعون إحصاء الكثير من النجاحات وفقا لهذا المعيار.

ما تقدم أعلاه يؤكد أن الصراع مع نموذج الدولة الدينية، لن يحسم قريبا، وأنه سيحتاج لنضال طويل ومعقد يستلزم انجاز تحالفات إستراتيجية مع القوى المهمومة حقيقة بهزيمة الدولة الدينية و إنشاء دولة علمانية ديمقراطية بدلا عنها.فبالرغم من أننا قد قابلنا بين الدولتين الدينية و العلمانية، إلا أننا ندرك بأن وصف الدولة العلمانية بالديمقراطية مهم حتى لايفهم من حديثنا دعوة لتحالفات تنجز دولة علمانية مستبدة. فالمقابلة القصد منها تأكيد أن الدولة الديمقراطية علمانية بالضرورة، وأن الدولة الدينية نقيضها بلا جدال. بهذا الفهم يصبح التحالف الاستراتيجي بين القوى الحريصة على نموذج دولة علماني ديمقراطي أمرا لا مناص منه.ولكن كيف السبيل لتحديد مثل هذه القوى؟

يجب في البدء الركون لبرامج القوى السياسية المختلفة ومن ثم تحليل المحتوى الطبقي لكل تنظيم لتحديد مدى انسجام رؤاه المطروحة مع مصالح الطبقة التي يمثلها من عدمه، للحكم على مصداقية موقفه. وبتطبيق هذه القاعدة على الحزب الشيوعي مثلا بوصفه حزب الطبقة العاملة، وعلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بوصفها جبهة واسعة لمسحوقي الجنوب، وعلي مؤتمر البجا وحركة تحرير دارفور وجميع الحركات الممثلة للمناطق المهمشة، وكذلك على تنظيمات البرجوازية الصغيرة والأحزاب الجنوبية والقوى الطارحة لشعار وحدة قوى اليسار ، نجد أن مقومات التحالف الاستراتيجي للنضال المستمر والدءوب من أجل تحقيق نموذج الدولة العلمانية الديمقراطية متوفرة.

ولكن للوصول إلي لحظة تاريخية يصبح فيها هذا التحالف قادرا ولوحده انجاز مهامه، لابد من التعاطي مع قوى تؤكد وقوفها مع الدولة الديمقراطية من مواقع معسكر الدولة الدينية بغض النظر عن مصداقيتها من عدمها، باعتبار إمكانية انجاز تحالف تكتيكي معها استنادا إلى قضايا أساسية تخص التحول الديمقراطي في ظل السقوف التي حددتها نيفاشا ومدى إمكانية تجاوزها. ومثال لهذه القوى حزب الأمة جناح الإمام و الحزب الاتحادي جناح الميرغني. والمفارقة هي أن السقوف الموضوعة للحركة الشعبية بموجب نيفاشا، تظهرها أقل التزاما من أطراف التحالف التكتيكي من حيث الموقف من الديمقراطية. ولكن القراءة المتأنية لموقفها الاستراتيجي وطبيعة القوى التي تمثلها، يجعل التحالف الاستراتيجي معها أمرا حتميا مع إدراك تام لتعقد موقفها

ودون رهان مبالغ فيه على مصداقيتها وقدراتها. ومن المهم جدا التأكيد على أن التحالف الاستراتيجي، يجب أن تقدم دواعيه على دواعي التحالفات التكتيكية عند التعارض، وأن يعامل كنواة صلبة لأي عمل تحالفي واسع لانجاز برنامج حد أدنى.

ثانيا: الفقر وقضايا التنمية:

من المفهوم أن أصعب قضايا السياسة السودانية ، قضية البرنامج الاقتصادي القادر على انتشال الإنسان السوداني من حالة الفقر المدقع الراهنة والانتقال به لآفاق تنمية مستدامة يتم عبرها تكريس حالة طلاق بائن بينونة كبرى بين إنسان السودان والفقر. والواضح هو افتقار جميع القوى السياسية الحية لمثل هذا البرنامج المتكامل. ولاشك في أن غياب مثل هذا البرنامج المتكامل، يجعل الحديث عن تحالفات إستراتيجية أمرا فيه الكثير من التعسف. ولكننا نرى أن هنالك ملامح أساسية لمثل هذا البرنامج نلخصها فيما يلي:

a) ضرب رأس المال الطفيلي وتصفية مواقعه والتخلص من آثاره الاقتصادية السالبة بما فيها ثقافة النهب والارتزاق وتهديم البني المنتجة.

b) إنشاء قطاع عام رائد بالفعل يستمد ريادته من نشاطه الإنتاجي الفاعل لا من إجراءات إدارية مع تفعيل دورالقطاع الخاص المنتج.

c) خلق مجتمع زراعي صناعي متطور مع مراعاة شروط التمويل والظروف الإقليمية والدولية المحيطة.

d) تطوير القطاع الخدمي بحيث لايتضخم على حساب البنية الإنتاجية.

e) قراءة القوانين الاقتصادية في سياق اجتماعي بحيث تجير و باستمرار لتوظيف الموارد لمصلحة الشعب.

f) نشر الديمقراطية في مواقع الإنتاج وإشراك القوى ذات المصلحة في الرقابة.

وبالنظر إلي هذه الملامح، يتضح أن القوى ذات المصلحة في انجاز تحالف استراتيجي، هي نفس قوى التحالف الاستراتيجي المنوه عنها سابقا. ولتعزز فرض مثل هذا البرنامج على هذه القوى قبل أن تتبناه فرادى، يصبح لا مناص من البحث عن برنامج حد أدنى تتوحد حوله القوى ذات المصلحة في التغيير في الوقت الراهن، نلخص أبرز ملامحه فيما يلي:

١. وقف برنامج النهب الاقتصادي المسمى الخصخصة واستعادة الأموال المنهوبة مع تفعيل مبدأ المحاسبة.

٢. ضبط وحصر جميع الموارد بما فيها عائدات البترول وإدخالها الميزانية.

٣. إلغاء الجبايات المتعسفة ورفع العبء عن كاهل المنتج.

٤. إعادة النظر في صيغ تمويل العمليات الإنتاجية المسماة إسلامية وتفعيل دور الدولة في دعم المنتج.
٥. الرقابة اللصيقة على عمليات إعادة التعمير.
٦. تشجيع الاستثمار عبر محاصرة الفساد وتسهيل الإجراءات مع توفير البني التحتية اللازمة.
٧. كسر احتكار تجارة الصادر والوارد للمحاسيب مع إيقاف النشاطات التجارية لأجهزة الدولة وتصفية نهج تحويل جهاز الدولة لتاجر وسمسار.

لاشك في أن البرنامج أعلاه من الممكن أن يجمع قوى واسعة يصبح الأمر الحاسم في تحديد مصداقيتها وانتمائها تكييف مصالح القوى الاجتماعية التي تمثلها كما أسلفنا، وهو أمر يحدد بشكل حاسم مدى التزامها بتنفيذ البرنامج من عدمه. وفي تقديرنا أن هذا البرنامج العاجل، من الممكن أن يجمع كل القوى السياسية ماعدا المؤتمر الوطني باعتباره الممثل الأساسي للرأسمال الطفيلي.

ولكن من المهم أن ننوه إلي أن الاتفاق على هذا البرنامج، لايجب أن يؤخذ بمعزل عن الموقف من الديمقراطية ونموذج الدولة وقضايا التحول الديمقراطي في حال الرغبة في الدخول في أي تحالف، باعتبار أن التحول الديمقراطي شرط أساسي لانجازه.

ثالثا: الموقف من الاستعمار وأثره على السياسة الداخلية والخارجية:

لا سبيل لتجاهل العامل الدولي ذو الحضور الكثيف والحاسم في قضايا شعبنا التي تم تدويلها كنتيجة حتمية للمشروع الحضاري قصير النظر والذي لا يدرك طبيعة المتغيرات بالساحة الدولية. وبالتالي لا مناص من النظر في مدى قرب وبعد القوى المعنية من الاستعمار لتحديد مدى مصداقية موقفها من القضايا المنوه عنها أعلاه أولا، ومدى قدرتها على الالتزام بتنفيذه ثانيا. فمما لا شك فيه أن النفوذ الاستعماري بعامة والأمريكي بخاصة، أصبح ذو أثر حاسم في قضايا السودان المصيرية. **ومن المهم أن نشير إلي أن استخدامنا للفظ الاستعمار بدلا من الامبريالية سببه أن الامبريالية لم تعد تتحرج من استخدام أساليب الاستعمار التقليدي والقيام باستعمار البلدان بعمل عسكري مباشر مثلما حدث بالعراق.و مانود أن نؤكده هو أن الامبريالية لم تغير موقفها ولم تصبح راغبة في نشر الديمقراطية كما تزعم،فهي أصبحت أكثر شراسة وشرها، مما يجعل الوصول معها إلي صفقة عادلة أمرا مستحيلا. فمن يبني سياسته على المصالح يستطيع تقديم التنازلات، ولكن من يبنيها على الشره لاسبيل للتفاوض معه لأنه لن يرضى بأقل من الخضوع الكامل لرغباته.** لذلك يجب أن نفرق بين من يتعامل مع المستعمر كأمر واقع، وبين من يتعاون معه. فالتعامل بالحتم غير التعاون. والجدير بالذكر أن التقاطع الشكلي أحيانا بين مصالح شعبنا وموقف الاستعمار في قضايا بعينها، لا يعدو مستوي الشكل ليصل الجوهر. وذلك لأن جوهر موقف المستعمر هو الرغبة في استغلال

شعبنا. وبما أن هنالك قوى سودانية ترى إمكانية انجاز تحالفات إستراتيجية مع المستعمر، وأخرى ترى إمكانية التحالف المرحلي معه، وثالثة ترى إمكانية التنسيق معه حول بعض القضايا، ورابعة لاترى ضيرا في أن يمولها وأن تقوم حتى بالتخابر لمصلحته، يصبح لزاما على القوى الوطنية تحديد موقف واضح من مسألة التعاون مع المستعمر، ورفض التحالف مع القوى التي رهنت قرارها له حتى وان اتفقت معها حول القضايا البرنامجية آنفة الذكر.

وذلك لأن التحالف مع مثل هذه القوى،يعني خضوعا غير مباشر لإرادة المستعمر، وإهدارا لجهد كبير في التصدي لمناورات القوى الحليفة له، بدلا من تجيير هذه الجهود للبناء في كافة الجبهات. إذ أنه من المستحيل الاتفاق على سياسة خارجية متوازنة ومستقلة مع مثل هذا الحليف، مثل استحالة الدفاع عن السيادة الوطنية في ظل هكذا تحالف.

يلاحظ القارئ لما تقدم، أن هنالك الكثير الذي لم يقل، كما أن التحليل غير شامل، وهذا القصور ناتج عن سببين هما: تعقيد الموقف آنف الذكر مع ضيق الوقت المتاح لإعداد هذه المساهمة العجلى.

ولكن ذلك لا يمنع من التنويه إلي أن التحالفات المنوه عنها أعلاه حتى وان تكاملت شروطها الواردة بالسطور السابقة، سوف يكون مصيرها الفشل ما لم تراع مايلي:

١. اتخاذ شكل تنظيمي واضح له لوائح تحدد الحقوق والواجبات وكيفية إدارة الصراع بين الأطراف.
٢. حد أدني من الوحدة الفكرية.
٣. عدم تغليب مقتضيات الوحدة على الصراع.
٤. الجماهيرية وانتهاج مبدأ الشفافية.
٥. الواقعية والفاعلية التنظيمية.
٦. الخطاب السياسي الموحد البسيط والمفهوم لشعبنا مع الإمساك الجيد بقضايا الجماهير.

خلاصة الأمر هي أن التحالف المنجز وفقا لما تقدم، يستطيع أن يصل السلطة منفردا، أو أن يشارك قوى أخرى تتفق معه على الأقل على الدولة الديمقراطية التي اصطلح في السياسة السودانية على تسميتها بالدولة المدنية، ولكن ليس من المنطقي أن يشارك في سلطة يكرس اتفاقها المنشئ ودستورها وجود دولة دينية في شمال السودان. فإذا كانت الظروف الدولية والإقليمية وظروف الحركة الشعبية الداخلية قد أجبرت الحركة على الدخول في شراكة مع ممثل الدولة الدينية حررت جنوب البلاد من قبضة الهوس الديني وحققت مكاسب له، فليس هنالك مايبرر مشاركة قوى الدولة العلمانية الديمقراطية في مثل هكذا سلطة. يضاف إلى ذلك غياب الأساس الاقتصادي وبرنامج حد أدنى للحكومة يمكن الإتفاق عليه مع ممثلي رأس المال الطفيلي.

٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧ م

ماورد أعلاه يثير قضايا عدة ، من أهمها مشاركة الحزب في برلمانات ما بعد نيفاشا والتي أتت عبر إتفاقية القاهرة للإلتحاق بركب نيفاشا من مواقع متأخرة، وهي مشاركة آثر مشروع التقرير السياسي عدم الخوض في الجدل الدائر حولها دون أن يوضح لماذا تم إعتبار هذه المسألة الملحة والحساسة خارج إطار قضايا الساحة السياسية الراهنة. وبما أننا كنا قد تقدمنا بمساهمة سابقة حول هذه المسألة، فإننا نرى أن إثباتها كماهي فيما يلي أمرا ملحا وواجبا:-

رؤية نقدية

حول مشاركة الحزب في المؤسسة التشريعية الخاصة بنيفاشا

وددت لو أن مساهمتي المتواضعة التالية قد جاءت قبل أن يتخذ الحزب قرارا بالمشاركة في المؤسسات التشريعية التي سوف تؤسس وفقا للدستور الحالي الخارج من رحم إتفاقية نيفاشا، علها تفيد في إتخاذ الموقف الصحيح.ولكن حدث ماحدث دون أن تتاح لنا فرصة المشاركة وإبداء وجهة النظر. وبما أنني أؤمن بأن باب المناقشة لمثل هذه القضايا يظل دائما مفتوحا، وأن مراجعة القرارات يظل دائما مفتوحا بإمتداد يصل حد التراجع والإلغاء مع النقد العلني والجماهيري للموقف الخاطئ، لذا لا أرى أن الوقت قد تأخر للتقدم بمثل مساهمة كهذه.

دعوني في البدء أؤكد بأن قرار المشاركة المذكور يمثل خطأ تاريخيا قاتلا، وذلك لمايلي من أسباب:

أ. تنص المادة ٥(١) من الدستور الإنتقالي على مايلي:((كون الشريعة الإسلامية والإجماع مصدرا للتشريعات التي تسن على المستوى القومي وتطبق على ولايات شمال السودان)). وهذا يعني أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع في الولايات الشمالية حين التشريع لها على مستوى قومي. ولا يقدح في أحادية هذا المصدر ذكر الإجماع، إذ أن الإجماع هو أحد مصادر التشريع الإسلامي بحيث يندغم في المصدر المذكور ويذوب تماما. ويؤكد ذلك أن النص أشار إلى أن الشريعة والإجماع يشكلان معا «مصدرا» وليس «مصادرا» للتشريعات. و معنى ذلك أن المبادرة التشريعية في الولايات الشمالية سقفها هو الشريعة الإسلامية، أي أن أي مشروع قانون يتقدم به كائنا من كان يتعين أن يكون مصدره الشريعة الإسلامية وأن يكون متوافقا معها. ووفقا لذلك يجب أن تكون كل مشاريع القوانين التي سوف يتقدم بها الحزب-إن وجدت- مشاريعا إسلامية تتطابق مع هذا المصدر الوحيد وإلا أصبحت غير دستورية. وينسحب ذلك على مناقشة التشريعات والإعتراض عليها، إذ أن المشاريع التي يقدمها الحزب الحاكم بالتوافق مع الشريعة الإسلامية، يصبح

نقدها والإعتراض عليها بأسانيد تتعارض ومصدر التشريع الوحيد إعتراضا غير دستوري. بمعنى أن معارضتها يجب أن تكون مستندة إلى الشرع الحنيف. وهذا بالطبع يحول الحزب إلى مجرد فقيه تنقصه العمامة في القرن الحادي والعشرين!!!

ب. المؤسسات التشريعية المزعومة تستمد شرعيتها من دستور منحة، منحته الحركة الشعبية والحزب الحاكم للشعب السوداني، وهو بالتالي أتى بسبيل غير ديمقراطى ولذلك كرس الدولة الدينية في شمال السودان وزاوج لأول مرة في تاريخ الفقه الدستوري بين الدولة الدينية والدولة المدنية تحت سقف دولة موحدة نظريا!!! ونتيجة لذلك يلتحق الحزب بركب هذه المؤسسات من مواقع شديدة التخلف. فهو لم يكن طرفا في ماشاكوس ولا نيفاشا ولاحتى بشكل فاعل في صياغة الدستور الماثل، بناءا على توازن القوى الذي أنتج الوضع الراهن والذي يحلو للحزب تسميته توازن الضعف، والذي قنن إستبعاده كأمر واقعي. وهذا يعني أن السقوف المتاحة لنشاط الحزب داخل المؤسسات التشريعية محدودة ومساحة المناورة شبه معدومة، فوق أن هذه البرلمانات الرجعية تلك هي برلمانات دينية خالصة بحكم الدستور الذي تكتسب منه شرعيتها.

ج. أحادية مصدر التشريع بالإضافة لتوازن القوى وهيمنة المؤتمر الوطني على النشاط الإعلامي مع إمتلاكه لأغلبية مريحة تمكنه من سن أية تشريعات دينية يرغب بها، تجعل مشاركة الحزب ديكورية وعديمة الفائدة.

د. الزعم بأن تواجد الحزب بتلك المؤسسات سوف يدعم نشاطه الجماهيري خاطئ، فعلى العكس وجوده الديكوري سوف يضر كثيرا بنضاله الجماهيري. فعملية التشريع لن تكون عملية سرية، ونقد وفضح مشاريع التشريعات من خارج المؤسسات سوف يكون أجدى لأنه غير محدود بسقف المصدر الوحيد (الشريعة الإسلامية).

هـ.إذا سلمنا جدلا بصحة مبدأ المشاركة - ونحن لا نسلم بذلك عملا، فإن إختيار ممثلي الحزب بالبرلمان الإتحادي لم يكن موفقا—مع إحترامنا وتقديرنا الجم للرفاق الذين تم إختيارهم— وذلك لما يلي من أسباب:

١. لم يراع الحزب مسألة السن بالنسبة للزميلين سليمان وفاطمة، إذ أن ترشيحمهما يحرم الحزب من تدريب كادر شاب يستفيد من وجوده في برلمانات مستقبلية—إن وجدت فوجودها غير مؤكد.

٢. لم يراع الحزب الظروف الصحية للزميلين العزيزين والتي قد تقعدهما عن المشاركة الفاعلة في عمل المؤسسة التشريعية المعنية، والتي يتوقع أن يكون العمل فيها مرهقا وسط خارطة سياسية شديدة التعقيد.

ج. تم تجاهل حاجة الحزب لجهد الزميلين في عمله الداخلي وهو في مرحلة حرجة تحتاج لمجهود وخبرة الزميلين في العمل الداخلي،وخصوصا جهد الزميل سليمان. ولا أظن أن

التبرير الذي تقدم به الزميل السكرتير السياسي للصحف حول وجود تقليد بتقديم كادر بعينه للعمل البرلماني بعد سنوات العمل السري يصلح للتطبيق على الزميل سليمان لأسباب معروفة.

ماتقدم هو مجرد وجهة نظر صيغت على عجل، وبالتالي ينقصها الشمول والإحاطة. ولكنها تكفي لأن أدعو الحزب لمراجعة موقفه من المشاركة في المؤسسات التشريعية التي تناسلت من نيفاشا والتي تكرس لدولة دينية في الشمال، حيث أن أبناء الجنوب ليسوا بحاجة لأي جهد لدفع غلواء الدولة الدينية عنهم لأن لجمها قد تم بموجب نصوص دستورية واضحة. وترتيبا على مراجعة الموقف من المشاركة والعدول عنه، أدعو للإنسحاب من البرلمان الإتحادي وتقديم نقد ذاتي جماهيري وعاجل.

٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥ م

١١/ تعرض المشروع لمساهمة الحزب في إجتراح حلول مبتكرة بإستخدام منهجه في معالجة الواقع وأشار للحكم الذاتي الإقليمي كواحد منها، ولكنه بكل أسف لم يوضح الأسباب التي حدت بالحزب للتحول عن هذا الطرح ودعم خيار تقرير المصير. كذلك واصل الحزب دعمه لوحدة السودان كإحدى المسلمات دونما بذل جهد لتوضيح أهمية الوحدة وضرورتها برغم تعرض هذه المسألة للكثير من الهجوم وظهور حركات إنفصالية شمالية علنية لأول مرة. بالإضافة إلى ذلك أغفل المشروع تحديد القوى المطلوب منها جعل الوحدة جاذبة، وبالتالي عفى نفسه من نقد الحركة الشعبية التي مازالت تتعامل على أن هذا واجب الآخرين وليس واجبها.

١٢/ تحدث المشروع عن نهضة زراعية صناعية ثقافية شاملة، دون أن يحدد آلياتها، ولاسبل تمويلها في ظل صمت مريب عن دور القطاع العام الرائد وآخر مطبق حول قضايا التمويل.

١٣/ لم يوضح التقرير كيفية القيام بنضال أكثر راديكالية ضد تفاقم شظف العيش، ولاهو أشار لأية تدابير مؤقتة لمواجهة الإفقار المؤسسي لحين الإنتصار على قوى الرأسمال الطفيلي مما يجعل الأمر شعارا خاويا يلحق ببقية الشعارات غير القابلة للتطبيق في أرض الواقع.

١٤/ في مسألة التعليم يحتاج المشروع للتركيز أكثر على المناهج بتحديد عناصر المنهج العلمي والديمقراطي مع ضرورة الإشارة لجانبي التدريب والتربية وعلاقة المنهج بالواقع، مع ضرورة إدخال إصلاح مناهج التعليم العالي ضمن المعالجات.

١٥/ مازال موقف الحزب من الدين يراوح مكانه في حدود السياسي وبعيدا عن الفكري في فصل متعسف بين المستويين. كما أن المشروع لم يزيد على النقل عن الادبيات السابقة التي تصر على عدم ترك الدين للرجعية دون أن توضح دور الحزب وهل هو إجتراح لاهوت تحرير أم محاولة إيجاد تبرير ديني لنضاله أم الإكتفاء بفضح تدين الرجعية الزائف. وفي تقديرنا أن الوقوف عند هذه المحطة ضار جدا

بالحزب وتطوره ، مما يحتم علينا إثبات مساهمتنا السابقة حول هذه المسألة فيما يلي:-

بالرغم من أن الأستاذ نقد لم يتعرض لقضية الدين في مقالاته، إلا أننا وجدنا أنها أم القضايا التي يجب أن نتصدى لنقد تعامل الحزب معها. وذلك لأنها أهم القضايا التي تؤكد اكتفاء الحزب بالسياسي و الأبتعاد عن البعد النظري للموقف السياسي، علما بأن الدين كان و ما يزال و سيظل لفترات قادمة حاضرا و بقوة في السياسة السودانية. وهذا يعني أن الحزب مطالب عاجلا بأن يوضح موقفه الفكري و ليس السياسي فقط من الدين. و في تقديرنا أن الحزب و منذ تأسيسه، قد اتخذ موقفا سياسيا صحيحا من الدين، ولكنه تعمد الفشل في توضيح البعد الفكري لموقفه عبر ممايزة موقفه الفكري عن الموقف الشخصي لكارل ماركس و بعض التيارات الماركسية. فالحزب كان و ما يزال يعتقد أن الدين علاقة خاصة بين العبد وربه لا يجوز للدولة أن تتدخل فيها، وكذلك لا يجوز للمؤمن أن يعمم علاقته الخاصة تلك على الدولة و يفرضها على الآخرين، و يلخص ذلك في مطالبته بفصل الدين عن السياسة.صحيح أن الحزب طوال تاريخه لم ينادي في يوم من الأيام بالإلحاد و لم يطالب أحدا بترك دينه، ولكنه لم يتكرم بتوضيح علاقة هذا الموقف بالماركسية التي يعتبرها هاديا ومرشدا لنضاله.

في تقديرنا أن الحزب قد فهم الماركسية باعتبارها علما من العلوم يدرس ظواهرا مادية مثله مثل سائر العلوم الأخرى، يميزها عن تلك العلوم أنها علم يدرس المجتمع من منظور معين. وبما أن العلوم الأجتماعية والتطبيقية لاتستطيع دراسة الظواهر غير المادية (المادة بالمفهوم الفلسفي)، فان هذه الظواهر تصبح خارج نطاق العلم و موضوعاته.و بما أن الإله وهو مركز أي تصور ديني لا يصح اعتباره ظاهرة مادية وأن اعتباره كذلك هو الكفر بعينه، يجب الفصل بين الديني و العلمي باعتبار أن لكل منهما مجال مختلف. وبالتالي يتم إعمال الماركسية كأداة لتحليل النشاط الاجتماعي دون أي ادعاء بقدرتها للتمدد خارج إطارها العلمي لمحاكمة المعتقد الديني في إطلاقه. وأن أي تمديد مشابه لنطاق عمل الماركسية هو موقف غير علمي وشخصي . و بهذا يصبح الحاد أي شخص بما في ذلك ماركس نفسه موقف شخصي لا علمي لاستحالة خروج العلم عن إطاره لمحاكمة أمور تخرج عن نطاق نشاطه.ولكن هذا الفصل بين الدين باعتباره أمر شخصي ومعتقدي خارج نطاق الماركسية في حالته الأعتقادية الخالصة، لم يمنع الحزب من تطبيق المنهج الماركسي التاريخي على الدين السياسي. وذلك استنادا إلي حقيقة أن الدين بمجرد دخوله إلى حلبة السياسة، يكف عن كونه دين و يتحول لأيدلوجيا سياسية تحمل سمة القوى السياسية التي تختبئ خلف الدين وتتوسل به أهدافا دنيوية.

فشل الحزب في إيصال مفهومه هذا الذي يشكل جوهر موقفه من الدين لجماهير

شعبنا، شكل أساسا للهجوم البشع على الحزب و اتهامه بالإلحاد وأن موقفه السياسي مجرد موقف تكتيكي سرعان ما يتحول في حال تحول الحزب لقوة اجتماعية وسياسية كبرى.

وبلا شك الفشل المنوه عنه أعلاه و ليس اسم الحزب كما يتراءى للبعض- وأخشى أن يكون الأستاذ نقد منهم_ هو السبب في نجاح الدعاية المضادة للحزب. فتغيير اسم الحزب لن يحل المشكلة، لأنه ببساطة سيصبح (الحزب الشيوعي سابقا) و يلاقي نفس الاتهامات، ما لم يعمل الأستاذ نقد و رفاقه على معالجة أزمة الفصل بين السياسي والفكري بعيدا عن التلفيق و الأرجاء.

١٦/ فوق ذلك كله إكتفى المشروع بالإشارة لنضالات الحزب في سبيل دولة ديمقراطية تقوم على سيادة حكم القانون، دون أن يبني ذلك على أساس نظرية متكاملة للحزب في هذا الإطار سبق وأن تقدمنا بمساهمة حولها نجملها فيما يلي:-

نحو إصلاح قانوني فاعل

منذ إستقلال بلادنا وهي تعاني أزمة مزمنة في بنيتها القانونية التي راوحت بين الإقتراب والإبتعاد عن مفهوم النظام القانوني الحديث، تأسيساً على الحالة السياسية ومدى إقترابها أو بعدها عن طبيعة الدولة الديمقراطية المبنية على سيادة حكم القانون، بإعتبار التداخل الذي لا فكاك منه بين التشريعي والسياسي، وبالضرورة الناشئة عن كون الدستور هو الأداة الحاسمة في تحديد طبيعة البنية القانونية من حيث تشكيلها لنظام قانوني حديث من عدمه. لذلك لا مناص من القول بأن وضع أي تصور لإصلاح قانوني دون الأخذ في الإعتبار التطور الدستوري السابق وإستصحاب مظاهر الفشل التي واكبته وإعتبار ذلك شرطاً أساسياً لإصلاح القوانين في إعمال فاعل لمبدأ الدستورية، مصيره الفشل.

وبنظرة عجلى للدساتير التي وضعت لحكم البلاد وتنظيم شئونها إبتداءً بإتفاقية الحكم الثنائي تجاوزا مروراً بدساتير الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٤ و١٩٧٣و١٩٨٥و١٩٩٨ وإنتهاءً بالدستور ساري المفعول، نجد أن دولة سيادة حكم القانون قد سجلت حضوراً غير مكتمل في ظل أنظمة الحكم التعددية، وغياباً منطقياً في ظل الأنظمة الشمولية ونقصاً واضحاً ومريعاً أحياناً في ظل النظم الإنتقالية. إذ أنه من الطبيعي أن يغيب مفهوم المؤسسية المنبني علي قاعدة فصل السلطات عن إتفاقية الحكم الثنائي المكرسة لسلطات الحاكم العام الإستعمارية وأن تغيب الحقوق والحريات المؤسسة لمبدأ الدستورية الذي شكل آخر درجات تطور النظام الديمقراطي بإنتقاله من سيادة البرلمان «Supremacy of the Parliament" إلى نظرية سيادة الدستور "Sovereignty of the Constitution" . ويصبح من المنطقي أن تظهر

هذه المبـــادئ على مستوى النصوص في دستور العام ١٩٥٦ الذي يعتبر دستوراً للإستقلال مع منطقية عدم تجذرها كفكر أو ممارسة، لعدم إستمرارها لأكثر من عامين دخلت بعدهما البلاد في حــكم عسكري لست سنوات. كذلك كان من المنطقي أن تعود مع عودة النظام الديمقراطي بعد ثورة أكتوبر في دستور عام ١٩٦٤ على مستوى النصوص، وأن تفشل على مستوى الممارســة الأمر الذي تؤكده قضية حل الحزب الشيوعي الدستورية، والتي فضحت شكلية وجود مبدأ الدستورية الذي أسقطتــه السلطــة التنفيذيــة عبر رفضها تطبيق حكم المحكمة الدستورية، ومعه أسقطت ضمانة أخرى من ضمـانات دولـة سـيادة حكم القانون هي تنفيذ أحـكام القضــاء. أما دسـتور العام ١٩٧٣ الرئاسي، فقد فضل التحايل على المؤسسيــة ومبدأ الدستوريــة، بإسقاط ضمانـة أخرى من ضمـانات دولــة سيادة حكم القانون، ألا وهي الحق الدستوري في التقاضي، وبذلك قيض للسلطــة التنفيذيـــة المسيطرة على الجهــاز التشريعي حينهــا الهيمنــة، بتحصين قراراتهــا بإخراجهـا من دائرة الفحص القضائي بنصوص قانونيــة. وجاء دستور العام ١٩٨٥ إحتفائياً بمبدأ الدستورية بصفة عامة، وإن لم يستوف شروط المؤسسيـــــة بإعمال كلي لمبدأ الفصل بين السلطات توافقاً مع طبيعة المرحلــة في بداياتها، برغم الإستدراك الذي تم بعد إنتخاب الجمعيــة التأسيسيـــة. ولا شك أن دستور العام ١٩٩٨ بإعتباره دستوراً لدولــة دينيــة شموليــة، ما كـان لــه إلا أن يأتي مفارقاً للحد الأدنى من الدستوريــة والمؤسسيــة معاً، حيث فضل مشرعــه المساواة بين الدستور والشريعــة الإسلاميــة وإعتبارهمــا مصدرين للتشريع، بحيث يكون للمشرع الحق في التشريع وفقاً للشريعــة وبالمخالفــة للدستور وفقــاً لمبدأ تكافؤ المصادر، وبالتالي تسقط كل الضمانات الدستورية -إن وجدت- بموجب تشريعات لا سبيل للطعن في دستوريتها!!. ولم يكن حظ الدستور الحالي ساري المفعول بأفضل كثيراً من سابقيه برغم نصه على الحقوق والحريات بهدف تكريس مبدأ الدستورية. فواقعة أنه دستور هجين يكرس الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع في الشمال، تؤسس لصدور تشريعات متوافقة مع المصدر ومخالفة لباب الحقوق إستناداً لمبدأ تكافؤ النصوص الدستورية.

بإختصار نستطيع أن نقول بأن دولة سيادة حكم القانون التي تصدر فيها القوانين وهي خاضعة للطعن بعدم دستوريتها والمحصنـــة بحق دستوري في التقاضي لا يمكن إسقاطـه بموجب تشريع، في وجود قضاء مستقل يكرس مبدأ الفصل بين السلطـــات، تكون أحكامــه نافذة مع تجريم عدم تنفيذها، لم يكن حظها من الوجود إلا عارضــاً وجزئيــاً في أفضــل الأحوال. وبما أن وجود هذه الدولة يشكل شرطاً أساسياً لحدوث إصلاح جذري في البنية القانونية لتصبح نظاماً قانونياً حديثاً، يصبح من المهم إدراك المعوقات التي تقف أمام إنجاز هذا التحول. ولعله من نافلة القول التذكير بأن دولة سيادة حكم القانون هي إنتاج برجوازي

خالص، وصل قمـة تشكلـه بتكريس مبدأ الدستوريـة في الولايـات المتـحدة الامريكية. وبما أن بلادنا حكمتها البرجوازية باشكالها المختلفة منذ إستقلالها حتى سقوطها في قبضة الرأسمـال الطفيلي، يصبح لزاماً علينا توضيح التناقض مابين سلوك برجوازيتنـا التي أنتجت الدول الإستبدادية والديكتاتوريات المدنية، وسلوك برجوازية الولايات المتحدة التي أنتجت دولة سيادة حكم القانون أولاً، ومن ثم توضيح كيف تسنى لنا تبني نموذج دولة برجوازية ثانياً.

لا شك أن هنالك عدة أسباب دفعت البرجوازية السودانيـة للفشل في التبني العملي والصادق لمفهوم دولة القانون، واللجوء إليه حينما يكرس سلطتهـا أو لإستخدامه كوسيلـة لإستعادة تلك السلطة عند فقدانها. وهذه الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. ضعف البرجوازية السودانية وشبه غياب المستثمرين الصناعيين من بنيتها بحيث يصبح وجودهم غير مؤثر مما يغيب الأداة الحاملة لفكر البرجوازية الصناعية التي انجزت مفهوم دولة القانون بالولايات المتحدة وكونت قوام الجيش المدافع عنها.

2. عدم قدرة البرجوازية السودانية على تكريس إستغلالها للجموع في ظل قدرة الأخيرة على التنظيم والرد بل والمبادأة في ظل سيادة حكم القانون.

٣. إفتقار البرجوازية السودانية للقدرة على التنظير وتبرير نهبها وسيطرتها على الفائض الإقتصادي حتى ولو بآيدلوجية دينية كالتي تتبناها الإنقاذ حالياً، مما يحتم بناء دولة قاهرة لتكريس الإستغلال.

٤. شراهة الرأسمال الطفيلي وعدم قدرته على المساومة مع المنتجين لأنه خارج العملية الإنتاجية وإفتقاره لأدوات المساومة التي يملكها الرأسمال الصناعي، مما يجبره على اللجوء للقمع المطلق، لإستحالة تبني سياسة الإحتواء.

٥. عجز الرأسمال الطفيلي عن الوفاء بمتطلبات العملية الإنتاجية خصماً على الفوائض التي يراكمها، مما يحتم قمع التوتر الناتج عن إحتجاج المنتجين.

٦. ضعف الرأسمالية الوطنية- التي لها مصلحة حقيقية في وجود دولة ديمقراطية- وعدم قدرتها على تمييز نفسها ناهيك عن التعبير عن مصالحها على مستوى برامجي وفكري، وذلك لوقوعها تحت سيطرة الرأسمالية الطفيلية وبيروقراطية الدولة.

ما تقدم لا يترك أمام البرجوازيـة السودانيـة من سبيل سوى تبني نموذج الدولـة الإستبدادية ومعاداة الدولـة الديمقراطيـة التي تكرس سـيادة حكم القانون لأنها تسمح بفضح ومعارضـة دولـة النهب والجريمـة المنظمة، ولا يقدح في ذلك مناداة بعض ممثليها بضرورة بناء دولة ديمقراطية، لأن سابقة حل الحزب الشيوعي توضح موقفهم الحقيقي عند إحساسهم بالخطر.

وبما أن البرجوازيـــة السودانيـة بمختلف شرائحها فيما عدا الرأسماليـة الوطنية الواهنة، ليس لديها مصلحـــة في وجود دولــة ديمقراطية، فهي لن تبذل جهداً حقيقياً في بنائها أو الدفاع عنها والتجارب تؤكد ذلك، وهذا يحتم على القوى الوطنيـــة والديمقراطيـــة التي تمثل كافة شرائح المجتمع صاحبة المصلحـــة في التغيير التوحد وإنجاز تحالفـاتها لبناء هذه الدولة. وبالطبع حقيقة أن دولة سيادة حكم القانون منتج برجوازي خاص، لا تمنع القوى الوطنية والديمقراطية من تبنيه لما يلي من أسباب:

١. ليس كل ماهو برجوازي خاطئ ومرزول، فالثورة الصناعية التي أحدثت الإنفجار المعرفي وكرست نمط إنتاج أرقى بذاتها برجوازية.

٢. دولة سيادة حكم القانون (مظهر) ل(جوهر) طبقي برجوازي واكب البرجوازيـة في لحظـة صعودها عندما كانت تمثل القوى الصاعدة وكل الطبقات الإجتماعيـة المضطهدة حينها، هذا المظهر أصبح متقدماً على جوهره في الولايات المتحدة مثلا بعد ظهور الإمبرياليـــة ورأس المال الإحتكاري الذي ضاق بها ذرعاً وبدأ في إصـدار القوانين الإستبداديـــة كالتي أعقبت أحداث ١١ سبتمبر، وبالتالي تبني القوى الوطنيـــة والديمقراطيـــة لها يغنيها بجوهر طبقي مختلف.

٣. تبني الدولة الديمقراطية ليس نهاية المطاف، فإغناء الديمقراطية السياسية ببعدها الإجتماعي يظل واجباً قائماً وأساساً لنضال مستمر.

والخلاصة هي أن العمل لبناء دولـــة سيادة حكم القانون، هو المدخل الوحيد لإنجاز عمليـة إصلاح قانونية واسعة، سوف نتعرض لأهم ملامحها في المباحث اللاحقة.

أولاً: الدستور:-

الناظـر للدستور بوصفــه الاداة التي تكرس وجود دولـة سيادة حكم القانون،وتميز مابين الدولـــة الشموليـــة دينيـــة كانت أم غـير دينيـــة، لابد أن يتوصـل إلى أن هنـــاك سمـات أساسـيـة يشـكل وجودها أو تخلفهـا المعيـار الحـاسم في المعايرة والتمـييـز. وبالرغم مـن كونيـة هـذه المعايير، إلا أن هنـالك بعض الخصوصيـة التي تحتم إدراج بعض النصوص الدستـوريـة بدستـور دولـة ما، في حين يكـون هذا الإدراج لامسـوغ لـه بدسـاتير الدول الأخـرى. وبتطبيق هذه القاعـدة على واقع السودان، نجد أن أي دستور مؤسس لدولة سيادة حكم القانون، لابد أن ينص على مايلي:

١) المسـاواة أمام القانون وحظر التمييز بين المواطنين إستنادا للدين أو العرق أو المعتقد السياسي أو أي أسبـاب أخرى واردة بالمواثيـق الدوليـة حتى يتاح تأسيس دولة المواطنـة، وإدراج مبدأ المحاكمـة العادلـة الذي يحظر تقديم الشخص لغير قاضيــه الطبيعي، كما يحرم

توقيع عقوبات قاسية ووحشية على المدانين. والملاحظ هو أن دساتير الدولة الشمولية في السودان بنوعيها، لم تشتمل على هذه القاعدة بشقيها المذكورين، حتى يتسنى لها سن القوانين التي تريد.

٢) الحقوق والحريات كما نصت عليها المواثيق الدولية والإقليمية بالإضافة إلى حظر التعذيب والنص على عدم سقوط جرائم التعذيب بالتقادم، تمهيداً لإنفاذ مبدأ دستورية القوانين الذي يسمح بإبطال جميع القوانين التي تلغي أو تنتقص من الحقوق الواردة بنصوص الدستور. وبالطبع يجب أن ينص على الحقوق المذكورة دون ورود العبارة سيئة الذكر في نهاية النصوص المثبتة، والتي تجعل ممارسة تلك الحقوق محكومةً بـ(حدود القانون). فالصحيح هو إعطاء المشرع الحق في سن قوانين تنظم ممارسة الحقوق، دون إلغاء أوتقييد أو إنتقاص منها، وأن يرد المنع من هذه الأمور في صلب الدستور ليكن سياجاً حامياً لتلك الحقوق وفقاً لمبدأ دستورية القوانين المنوه عنه.

٣) مصادر التشريع والتي يجب ألا تقل عن ثلاثة متكافئة لها نفس الوزن، من الممكن إثباتها على أنها **الدين والعرف وكريم المعتقدات**، بحيث يصبح للمشرع وفقاً لنظرية تكافؤ المصادر أن يشرع إستناداً لأي منها دون إلتزام بالمصادر الأخرى، في حدود ضوابط مبدأ الدستورية. وأهمية النص على هذه المصادر مع تعددها، تكمن في أن الدولة الدينية الشمولية في السودان، راهنت دائماً على إثبات مصدر وحيد للتشريع تضعه في مستوى واحد مع الدستور، بحيث يجوز لمشرعها التشريع وفقاً لذلك المصدر وبالمخالفة للدستور، ويهزم بذلك جوهر مبدأ دستورية القوانين. وأوضح مثال لذلك هو المادة (٦٥) من دستور العام ١٩٩٨م.

٤) مبدأ الدستورية والذي بموجبه تبطل كل القوانين المخالفة للدستور، وخلق الجسم المناط به السهر على تطبيقه وإثبات ملامح المحكمة الدستورية بالدستور نفسه حتى لاتترك للسلطة التشريعية والتنفيذية بالتبعية فرصة التحكم في تكوينها، وتدمير أي فرصة لإنفاذ المبدأ وإفراغه من محتواه.

٥) إستقلال القضاء الذي يحتاج لباب كامل يثبت متطلبات هيئة قضائية مستقلة موحدة، يناط بها وحدها دون غيرها مهمة القضاء، ويحظر تكوين محاكم موازية لها، مع النص صراحة على المحاكم الأخرى المسموح بها كالمحاكم العسكرية مع تحديد إختصاصها، وإبطال أي محاكم أخرى يتم تأسيسها بأي كيفية كانت. وذلك لأن النظم الشمولية، قد درجت على تكوين المحاكم الخاصة والمحاكم المخصصة لخدمة جهات تنفيذية بمستوى يفقدها إستقلالها. كذلك درجت على إعطاء سلطات قضائية لجهات مدنية لاعلاقة لها بالقضاء من قريب أو بعيد، وخير مثال لذلك قانون الأموال المرهونة لدى البنوك، الذي

مكن البنوك من إغلاق الرهن وبيع العقار المرهون، وجعلها الخصم والحكم.
٦) حق التقاضي بشقيه الإيجابي والسلبي، الذي يمكن المواطن من أن يقاضي ويقاضى أمام قاضيه الطبيعي، والذي بدونه لا يمكن للهيئة القضائية المستقلة أن تمارس دورها بفاعلية. والشاهد على ذلك هو غياب هذا الحق بدستور العام ١٩٧٣ الأمر الذي حدا بالمحكمة الدستورية في قضية ملاك دكاكين السوق الشعبي الشهيرة، للقول بأن حق التقاضي حقاً قانونياً وليس دستورياً، وبالتالي يصح للقانون حرمان المواطن منه. وهو نفس السبب الذي سمح بإخراج قانون إخلاء المباني الحكومية من دائرة التقاضي سابقاً.
٧) وجوب تنفيذ الأحكام وإلزام السلطة التنفيذية بتنفيذها دون تعليق أو تباطؤ. والمثال الأبرز لعدم تنفيذ أحكام المحاكم، هو رفض السلطة التنفيذية لتنفيذ حكم المحكمة العليا في قضية حل الحزب الشيوعي الشهيرة، حيث علقت على الحكم ووصفته بأنه تقريرياً وليس ملزماً.
٨) الحق في التنظيم والتجمع دون قيود من أي نوع كانت، حتى يتاح تكوين الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني دون تدخل من السلطة التنفيذية. وذلك لأن غياب هذا الحق أو تقييده بحدود القانون، قد سمح للسلطتين التنفيذية والتشريعية، بمصادرة هذا الحق أو بتضييق نطاق ممارسته في أفضل الظروف. والأمثلة لا تحصى وتكفي الإشارة لقانون الاحزاب الجديد، الذي يلزم الأحزاب بالتسجيل ويضع له شروطاً تلزم الأحزاب بإتخاذ مواقف سياسية ممالئة للسلطة كقبول إتفاقية نيفاشا حتى تتمكن من التسجيل وإكتساب الشرعية، وكذلك قوانين النقابات العتيدة التى – بدون إستثناء– أعطت مسجل النقابات سلطات واسعة ولم تتكرم بأن تجعله قاضياً لضمان الحياد.
٩) الحق في الإضراب، بحيث تتوفر الحماية الدستورية لهذا الحق قبل الحماية القانونية، بمستوى يمنع من التلاعب بهذا الحق الضروري في ظل وجود حركة نقابية تظل رغم كل شئ أحد الروافع والآليات المهمة في المجتمع السوداني. وذلك لأن القوانين في الدولة الشمولية إنتهزت إقتصار الحماية على الصيغة السلبية المتمثلة في الحصانة النقابية الواردة بقانون النقابات بدلاً من الحماية الإيجابية والصريحة، وتمكنت من تقييد هذا الحق بقيود كبيرة أهم مثال لها هو صيغة التحكيم الثلاثي الإجباري أو الإلزامي الواردة بقانون العلاقات الصناعية لسنة ١٩٧٦ سيئ الذكر.
١٠) الحق في الإقتراع والتصويت والترشيح، بحيث لا تسلب القوانين المواطن أياً من هذه الحقوق. والشاهد أن مشروع قانون الإنتخابات الجديد، يسلب المواطنين المقيمين خارج البلاد حقهم في التصويت لإختيار أعضاء البرلمان، في حين يثبت لهم الحق في المشاركة في الإستفتاء على رئاسة الجمهورية.

١١) مبدأ شرعية القوانين، بحيث لا يصح التجريم والعقاب إلا بنص مسبق، وذلك حتى لا تتكرر الكارثة التي نجمت عن إستخدام المادة ٤٥٨ من قانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ مقروءة مع قانون أصول الأحكام القضائية لإستدخال جريمة الردة وإعدام الأستاذ الشهيد / محمود محمد طه.

١٢) حظر قيام الأحزاب على أسس دينية وإدعاء تمثيل السماء في العملية السياسية ترفيعاً للحظر الوارد بقانون العقوبات لسنة ١٩٨٣ إلى مستوى دستوري، بحيث لا تتكرر التجربة القاسية التي تعرض لها شعبنا ممن يدعون الحق في تحديد مستقبل البلاد على أسس لاهوتية مموهة لأهداف أرضية فضحتها السلطة. وذلك لأن الحزب الإلهي المزعوم لا يمكن أن يكون لاعباً مثل غيره من الأحزاب في العملية، لأنه بحكم تكوينه يصبح نافياً لغيره وحكماً على الجميع بإعتباره سماوي الرسالة والتأييد.

١٣) مجانية التعليم والعلاج، حتى لا يكون بمقدور أي برلمان أو حكومة إلغاء تلك المجانية إستناداً إلى أغلبية ميكانيكية مثلما فعلت حكومة الوفاق الوطني المكونة من تحالف حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية إبان الديمقراطية الثالثة، حين تم إلغاء مجانية التعليم عند إجازة الميزانية، قبل أن يأتي إنقلاب الإنقاذ ويجهز على الإثنين معاً. والأمر بلا شك واضح، فالحماية الدستورية لهذه المجانية في دولة الأغلبية الساحقة من سكانها تحت خط الفقر، مسألة ليست للنقاش أو المساومة.

١٤) إستقلال الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك لضمان حرية البحث العلمي وحمايته من تدخل السلطة التنفيذية،وتفادي الآثار المدمرة التي نتجت عن تبعية هذه الجهات للجهاز التنفيذي عبر وزارة التعليم العالي.

١٥) حرية الوصول للمعلومات مع إيراد إستثناءات واضحة وتوفير رقابة قضائية على رفض النشر إنطلاقاً من حقيقة أن المعرفة حق للجميع وإدراكاً لخطورة إحتكار المعلومات.

١٦) حرية الصحافة والنشر وتأسيس الصحف ودور النشر، حتى تتاح الفرصة لوجود سلطة رابعة قوية وفعالة، آخذين في الإعتبار قوانين الصحافة والمطبوعات الحالية وما تتعرض له الصحف في ظل الإنقاذ.

١٧) المبادئ العامة للتوجه الإقتصادي بما في ذلك الموقف من دعم السلع الأساسية، ومن عملية الخصخصة التي يجب أن تقتصر على المشاريع الخاسرة ولا أمل في إصلاحها والتي لا تعتبر حيوية لإقتصاد الدولة وإستراتيجيتها العامة.

لا شك في أن ماورد أعلاه لا يشكل كل ما يجب أن يتضمنه الدستور بوصفه ضابطاً لإيقاع دولة سيادة حكم القانون ومعيارها الذي يحقق تكامل النظام القانوني كأداة تطرح القانون كما يجب أن يكون في مواجهة القانون كما هو كائن، وتحقق

الإندماج بين نظرية القانون الطبيعي والنظرية الوضعية، ولكنه يضع بعض المحاور المهمة التي يجب مراعاتها حتى نحصل على دستور يراعي الحقوق والحريات ويكرس لمبدأ الدستورية.وبما أن وجود مثل هذا الدستور لايستقيم إلا بتكامل عنصر الدستورية مع عنصر المؤسسية الذي يكرس مبدأً آخراً هو مبدأ الفصل بين السلطات، يصبح من الضروري أن ينص الدستور على المؤسسات التالية:

أ) الهيئة القضائية، بحيث ينص على الأحكام اللازمة لتكوينها كهيئة مستقلة تعزز إستقلال القضاء وتمكن القاضي من ممارسة عمله دون تدخل أو وصاية من قبل الجهاز التنفيذي بوضع القواعد العامة التي تمثل سياجاً للقضاء بما في ذلك قواعد الإستقلال المالي والإداري والحصانة القضائية.

ب)الجهاز التنفيذي، وبالأخص مجلس الوزراء في دولة يفضل أن تكون جمهورية برلمانية وليست رئاسية لأسباب أشبعت جدلاً على المستوى السياسي، بحيث تتضح سلطات وواجبات الجهاز التنفيذي بصورة لالبس فيها. وكذلك النص على مجلس الرئاسة أو السيادة الذي يجب أن يعكس التنوع والغنى الذي تذخر به بلادنا في ترميز واع ودال، دون أن تكون للمجلس مهام أو سلطات تنفيذية مباشرة.

ج)ًالهيئة التشريعية، مع ترتيب سلطاتها بشكل عام وتحديد صلاحيلتها وحصاناتها ووضع القواعد العامة التي تضمن تمثيلاً فعلياً للقطاعات المختلفة والقوى الناشطة سياسياً،بحيث تكرس التنوع والحيوية التي تنعم بها بلادنا.

وبالقطع لايكتمل النظام المؤسسي إلا بوضع قواعد وأسس الرقابة المتبادلة بين المؤسسات المذكورة أعلاه.

د) القوات المسلحة والنظامية، وهذه يجب أن تحدد وظيفتها وواجباتها وتبعيتها ودورها السياسي خارج إطار الإنقلابات العسكرية، لإخراج بلادنا من الدورة الجهنمية التي تعيش فيها.

هـ) ديوان المراجع العام، الذي يجب أن يزود بسلطات وصلاحيات كاملة تخوله المساهمة بفاعلية في ضبط النشاط المالي ومكافحة الفساد بأجهزة الدولة، مع ضمان إستقلاله التام.

بإختصار نستطيع القول بأن ماورد أعلاه، مجرد محاولة لجعل الدستور أداة فاعلة في مجتمع يحتاج بشدة لوثيقة ضامنة لوحدته، مكرسة للمؤسسية والدستورية، تجعل من الإصلاح القانوني - بوصفه مسألة ملحة- أمراً ممكناً.

ثانياً: القوانين:-

لاشك في أنه لايمكن تغطية القوانين جميعها بصفة تفصيلية، مما يحتم تناول

المبادئ العامة التي يجب توفرها دونما ابتسار مخل. وهو أمر من الممكن إيجازه فيما يلي:-

أ/ القوانين العقابية:-

أهم مايطالعنا في القوانين العقابية هو ضرورة الالتزام بمبدأ الشرعية الدستوري، بحيث لا يتم تجريم أي شخص أو معاقبته إلا بنص قانوني سابق لوقوع الفعل المجرم. ولا يستقيم تطبيق هذا المبدأ برجوازي الأصل والذي لا يصح أن ينسب بأية حال لفترة ما قبل الثورات البرجوازية، إلا بوجود نصوص تجريم محكمة الصياغة واضحة المعاني تحدد على سبيل الدقة والقطع نطاق التجريم، كما تفرد العقوبة لتضمن تناسبها مع الجريمة. كذلك يجب نشر القوانين على نطاق واسع وتثقيف الجماهير حولها حتى يكون إفتراض العلم بالقانون عادلاً في بلاد تنتشر فيها الأمية. ومن المهم إعتماد الاستثناء المتفق عليه المتمثل في تطبيق القانون الأصلح للمتهم في حال صدور قانون معدل لوصف الجريمة أو مخفف للعقوبة أو حتى لاغي للتجريم من أساسه.

كذلك لا بد من الاهتمام بالركن الشرعي للتجريم، وإدخال جرائم تحرم تسييس الأديان وإستخدامها لأغراض دنيوية محضة، مع إدخال الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية في القانون من المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة لاستكمال النقص التشريعي الذي فضحته مأساة دارفور.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من إعادة النظر في العقوبات الواردة بالقوانين للتأكد من أنها تراعي جانبي الردع والإصلاح معاً، مع التخلص من العقوبات الوحشية والقاسية إنسجاماً مع المبادئ الدستورية التي تم إثباتها أعلاه.

ب/ القوانين المدنية:-

العمل علي وضع فلسفة موحدة للقوانين المدنية والتجارية، بحيث تتبنى مبدأ حماية حقوق الأفراد بالمطلق أو المحافظة على استقرار التعامل، وألا يتم الدمج بين الاثنين إلا بأسباب واضحة يتم إثباتها في المذكرة التفسيرية للقانون المعني. وفي تقديرنا أن تبني مبدأ إستقرار التعامل هو الأنسب لبلادنا لأنه لا يتجاهل حقوق الأفراد، في نفس الوقت لايهدر إستقرار الأوضاع منوهين إلى أن هذا المبدأ ضار أو إبطاء منكر للعدالة. ولا يفوتنا التنويه كان سائداً قبل قانون المعاملات المدنية المتأسلم، حيث يتجلي ذلك في أحكام إبطال العقود للجنون وقاعدة الـ «كافيت امبتر» التي تطالب المشتري بأن يكون حذراً وقواعد أخرى.

كذلك يجب أن يتم بشكل عام إعتماد مبدأ حرية التعاقد مع سن القوانين التدخلية لرفع القدرة التفاوضية للطرف الأضعف لتحقيق التكافوئ المفترض في مبدأ حرية التعاقد

بسن قواعد تعتبر من النظام العام كما هو الحال في قوانين العمل والإيجارات.
وفوق ذلك يجب ألا ينص على المصادر البديلة للقوانين عند غياب النص التشريعي، بحيث تترك الحرية للمحاكم لتطبيق مبادئ العدالة والإنصاف والوجدان السليم دون التقيد بمصادر بديلة تتحقق إلزاميتها بأولوية ترتيبها في النص المخصص لتلك المصادر. وذلك لأن غياب مثل هذا النص، يكسب نظامنا القانوني مرونة ويسمح للمحاكم بملاحقة تطور القوانين في مختلف النظم القانونية على مستوى العالم وإستدخالها بنظامنا عبر نظام السوابق القضائية. وبالطبع إن هذه المرونة لا يمكن القدح فيها بالقول أنها قد تؤدي لعدم إستقرار النظام القانوني كما كان يقال في السابق، بإعتبار أن التشريع قد تم إعتماده كمصدر أصلي للقانون المدني وأن مساحة المرونة تكمن في إجتهاد المحاكم في حالة غياب النص التشريعي فقط.

ج/ قانون الإثبات والقوانين الإجرائية:-

لابد من تعديل قانون الإثبات الجنائي للعودة لتبني نظرية حرية الإثبات التي سادت جميع النظم القانونية في العالم بعد الثورة الفرنسية، بالمواكبة مع تعديل القوانين العقابية وإزالة الجرائم التي أدت إلي ضرورة تبني نظرية الإثبات المقيد وإن جزئياً كما هو وارد بجرائم الحدود. كذلك يجب أن يتم تعديل هذا القانون لإزالة النصوص التي تفرق بين المواطنين على أساس الجنس والدين لمخالفتها لمبدأ المساواة أمام القانون الدستوري.
ولا مناص من تفادي المصطلحات والقيود المبهمة مثل مصطلح «الشريعة الإسلامية» الذي فشلت المحاكم في إعطائه تعريفاً واحداً حيث تبنت تعريفا موسعاً له أحياناً وتفسيراً ضيقاً في أحيان أخرى، مما أدي لأضطراب كبير في النظام القانوني. وأوضح الأمثلة لذلك، هو تقييد البينة المتحصل عليها بطريق غير مشروعة بعدم مخالفة الشريعة الإسلامية، وكذلك طلبات فحص الإجراءات الجنائية، ومراجعة أحكام المحكمة العليا المدنية التي حظر القانون مراجعتها إلا في حال مخالفتها للشريعة الإسلامية، وبتفسير المحكمة العليا للمصطلح تفسيراً واسعاً أصبح الحظر بلا معنى.

ومن المهم مراجعة سلطات النائب العام في وقف الإجراءات الجنائية، بحيث يتم إلزام النائب العام بتسبيب قراره، وإخضاع مثل هذا التسبيب للرقابة القضائية، إذ لا يجوز إطلاق يد الجهاز التنفيذي في تعطيل عمل المحاكم لأسباب غير معلومة، والركون لرقابة الرأي العام وكأننا في إحدى الديمقراطيات العريقة. ولابد أن تدور الإستثناءات الواردة على هذه السلطة بخصوص الجرائم الدينية المصدر، وجوداً وعدماً مع الجرائم المذكورة.أيضاً لابد من مراجعة سلطة رأس الدولة في منح العفو بعد الإدانة مع إزالة القيود

ذات الطابع الديني وتنظيم إستخدام هذه السلطة وفقاً لما هو متعارف عليه في النظم الحديثة.

كذلك يجب تكريس مبدأ التقاضي على درجتين، وإعطاء محاكم الدرجة الثانية سلطة أصلية في نظر الدعاوى وقبول البينة، حتى تتاح الفرصة كاملة لعرض القضايا والفصل فيها بصورة عادلة، دون تسرع إلى ضرورة تمكين المحاكم من القضاء بالفوائد بالمواكبة مع تعديل القوانين الموضوعية لتسمح بذلك عملاً بالإجتهادات الحديثة لمجمع البحوث الإسلامية وشيخ الأزهر.

د/ قوانين الثروات الطبيعية والطاقة:-

مما لا شك فيه أن الثروات الطبيعية هي ملك للشعب السوداني قاطبة، وذلك يحتم وضعها تحت ملكية الدولة مهما كانت طبيعتها سواء أكانت غابية أو نفطية أو حيوانية. كذلك يجب أن تسن القوانين الملائمة لاستثمارها وتوزيع عائدات الاستثمار على الشعب، بحيث تكون مصدراً مستداماً عاماً غير مخصص لأفراد أو جماعات، وغير محتكر لفئة غير أخرى. وهذا يستلزم سيطرة دولة سيادة حكم القانون على هذه المصادر والثروات، والقيام بواجبها في إنشاء البنى التحتية وتحديد السبل الأنجع للإستثمار إستناداً لنصوص قانونية واضحة تحظر تمليك هذه الثروات ومصادر الطاقة لأي جهة أجنبية، مع توضيح سبل إستثمار رأس المال الأجنبي فيها وحظر إعطاء الإمتيازات، وقصر هذا الإستثمار في المشاركة المقيدة بزمن وفي عقود المقاولة وربما الملكية المؤقتة على أساس البوت في مشاريع تحدد على سبيل القطع وتخضع للمراجعة الدورية الصارمة، يشدد فيها على عنصري التدريب ونقل التكنولوجيا ونسبة مقدرة من الإستيعاب للعمالة المحلية، مع نصوص واضحة لإنفاذ مبدأ الشفافية في مثل هكذا معاملات.

هـ/ قوانين الخصخصة والإستثمار:-

لمواجهة موجة الخصخصة التي إنتشرت على مستوى عالمي بالمواكبة مع أيدلوجيا الليبرالية الجديدة فيما عرف بالعولمة، وضبط التعامل مع مؤسسات العام وملكية الشعب بعيداً عن سيادة الفساد الذي ساد جميع عمليات الخصخصة ببلادنا، لا بد من سن قانون موحد لخصخصة المؤسسات. فمن حيث الموضوع، يجب أن يحدد القانون المؤسسات القابلة للخصخصة وأن يستبعد منها خصخصة المؤسسات والمشاريع الإنتاجية المرتبطة بالمنتجات الإستراتيجية، والخدمات التي لا غني للمواطن عنها مثل المؤسسات العلاجية. فالمشاريع القابلة للخصخصة هي تلك التي يثبت أنها خاسرة وغير قابلة للإصلاح ولا تقع ضمن الاستثناءات المذكورة آنفاً. وعلى القانون أن يبين آلية التوصل لخلاصة تبرر

خصخصـــــة المؤسسة وآليات مراجعة القرار والتثبت منه إدارياً ومن ثم سبل الطعن القضائي فيه. أيضاً يجب أن يحدد القانون سبل تقييم المؤسســـــــة المعنية مع الاستعانة ببيوت الخبرة المحلية والعالميـة، ومن ثم طرحها في مزاد عام وفقاً للقواعد المتعارف عليها دولياً لضمان عدم التلاعب من ناحية إجرائية. كذلك لا مناص من أن ينص القانون على التدابير اللازمة لحماية العاملين بالمؤسســـة المعنية، مع الاحتفاظ للدولة بحق استرداد المؤسسة في حالات بعينها وتحديد الآليات المناسبة لذلك.

وفيما يخص قانون الاستثمار، لا مناص من جعل القانون مشجعاً للإستثمار المحلي والأجنبي، بشــرط أن تحدد قطاعات الإنتاج التي تحتاج البلاد لها على سبيل القطع بالقانون مع إيجاد آلية تشريعية تسهل تعديلها لتواكب الخطط الإقتصادية المجازة من قبل الأجهزة التنفيذية والتشريعية المختصـــــة. ومن المهم وضع آلية شفافة خاضعـة للرقابة الإدارية والقضائية تحدد كيفية منح الإمتيازات وإلغاء المنح مع سن العقوبات الملائمة لضمان الجدية وإيقاف التلاعب بالتسهيلات الممنوحة وتحويلها لوسيلـــة إثراء للطفيليين. كذلك لابد من وضع آلية لمتابعة تنفيذ المشاريع الإستثمارية ومدى جدية من منحـوا تسهـيلاتها في تنفيذها ومدى إسهامها في الاقتصاد القومي ومراجعة أسباب المنح وفقاً لذلك.

وبالطبع يتحتم السمــــاح للمستثمر الأجنبي بتحويل العـائد من إستثمـاره للخارج بعد دفـع مستحقات الدولـــة. ولا يفوتنا أن نؤكد على أن المستثمر الأجنبي عند منحه الإمتيازات لا بد من أن يشترط عليه نقل التكنولوجيا الحديثـــــة وتدريب العاملين المحليين على إستخدامها مع تحديد نسبة هؤلاء المحليين وحمايـة حقوقهم مسـبقاً. وبلا شك يتوجب تحديد المجالات التي تحتاج البلاد فيها لاستثمارات أجنبية مسبقاً، وأن يتم الأخذ في الاعتـبار عقود المشاركـة والبوت ونقل التكنولوجيا ، مثلما هو مهم تشجيع الاستثمار التعاوني وسن القوانين المناسبة للحركة التعاونية.

و/ قانون الإصلاح الزراعي:-

الزراعة هي المصدر الأساس لأي نهضـــــــة إقتصادية في السودان الذي لا مناص من إنجاز ثورة زراعية صناعيـة لإخراجه من الوهدة التي يعيش فيها. وبما أن عملية الري هي المدخل للقيام بعملية إصلاح زراعي ببلادنا، لابد من سن قانون يحدد مسئوليـة الدولة في رعاية مصادر المياه وتنظيمها وتوزيع المياه على المزارع المنتج حسب الحاجة ودون إثقال كاهله بجبايات تقتل العملية الإنتاجيـــة وتدمر المنتج. كذلك لابد من مراجعـــــة أسس الملكية وعلاقات الإنتاج، لتراعي حقوق المنتج وتعيد توزيع المنتج بصفـــة عادلة وتخرج رأس المال الطفيلي من العملية الإنتاجية مرة وإلى الأبد.

وهذا بالطبع يستلزم إلزام الدولـــة بمعالجة الملكية والتوزيع في المحاصيل النقدية، وتشجيع ملكيـة الدولـــة والملكية التعاونية مع تنشيط الزراعة بالقطاع الخاص وفقاً للخطط مرنة. أيضاً يجب معالجة صيغ التمويل وإلغـــاء الصيغ الشبيهـة بنظام الشـيل (السلم) التي أرهقت المزارع المنتج وأرهقته، وإستخدام صيغ تمويل عادلة تقوم فيها الدولة بدور فاعل في العمليـة الإنتاجيـــة وتحمي مدخلاتها، وتكرس حمايـــة المزارع المنتج بصيغ متعددة مثل الحساب المشترك في مشروع الجزيرة سابقاً أو عبر صيغـة مشاركة تجعل من الدولة شريكاً في الربح والخسارة مع عدم إلغاء دور الحوافز للتفاوت في طبيعـــة الإنتاج عند تماثل الظروف كافة. ولاشك في أن المدخل لأية عملية إصلاح زراعي في الوقت الراهن، هو إصدار قانون بإسقاط مديونيات المزارعين المنتجين لبنوك رأس المـــال الطفيلي وإخراج البنوك التجاريـــة من تمويل العملية وحصرها في البنك الزراعي المتخصص بعد إصلاحه وتأهيله وإعادة النظر في صيغ التمويل.

ز/ قوانين العمل:-

تحتل قوانين العمل مركزاً مهماً ضمن منظومـــــــة القوانين باعتبارها محددة لعلاقات إنتاجيـــة. والمتعـــارف عليه عالمـياً، أن تلك القوانين لا بد من أن تنظم المراحل الثلاث لعلاقة العمل لتحمي العاملين وفقاً لطبيعتها التدخـــلية. فالمطلوب هو وضع قواعد تنظم مرحلة ما قبل التعاقد لحماية مبدأ المنافســـة الحرة ، وقواعد أخرى تنظم مرحلة التعاقد والحد الأدنى لحقوق العاملين مع تحديد آليات الـتأديب وقواعد إنهاء وانتهـاء التعاقد، وثالثـــة تنظم مرحلة ما بعد العقد من مكافآت وعدم منافسة ومحافظـــة على السرية. والقيام بذلك يمنع المحاباة وسوء استخدام السلطة والمحسوبية عند التعيين، والتي انتشرت في الإنقـــاذ بصورة غير مسبوقة ومدمرة، كمـــا أنه يحمي العاملين ويوقف الفصل للصالح العام بالقطاع العام والفصل مع دفع تعويض جزئي بالقطاع الخاص في حال الالتزام بقواعد منظمة العمل الدوليـــة، ويؤسس لاستفادة العامل من فترة عمله مستقبلاً مع عدم الإضرار بأصحاب العمل.

ولابد أن تكرس القوانين مبدأ الحرية النقابية وحماية حق تنظيم النقابات والتجمع في اتحادات نقابية، وجعل التســـــجيل إجراءً كاشفاً وليس تأسيسياً مع تقليص سلطات المسجل وإخضاعها بعد جعلها سلطات قضائيـــــة يمارسها قاضٍ مختص، للرقابة القضائية. وهذا يحتم منع حل النقابات أو إيقافً نشاطها دونً الحصول علىً حكم قضائي بذلك.

كذلك يجب النص صراحةً على حق الإضراب دون وضع قيود عليه، وحماية العاملين بتوسيع مظلة الحصانة النقابية، مع اعتمـاد مبدأ التفاوض الجماعي لإبرام العقود. وفوق ذلك، لا بد من النص على قواعد شاملة ودقيقة وعادلة بشأن التأمين الاجتماعي.

ع/ قوانين التعليم:-

أول ما يتوجب النص عليه بقوانين التعليم هو مجانية التعليم وحظر فرض الرسوم بأي شكل كان وتحت أية مبررات، مع التشديد على أن مصادر تمويل العملية التعليمية هم اجتماعي يقوم به المجتمع ككل ولا شأن لفرد معين به لأن التعليم مخصص لخدمة المجتمع لا ذلك الفرد. ولسنا في حاجة للقول بأن فرض الرسوم مهما كان حجمها في بلاد أكثر من ٩٠٪ من سكانها تحت خط الفقر، لا يعني سوى نتيجة واحدة هي زيادة الأمية المستشرية بالأصل. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تنص القوانين على ديمقراطية التعليم بحيث تشمل ديمقراطية القوانين واللوائح والمؤسسات، وقبل ذلك كله ديمقراطية المناهج وانفتاحها على الفكر الإنساني بكافة مدارسه. ومن المهم أن يشتمل المنهج على مقوماته الثلاثة من معرفة وتدريب وسلوك وأن يتم الإلزام بذلك بنص القانون بحيث تصبح الأجهزة المختصة بوضع المناهج في مواجهة التزام قانوني.

كذلك لا بد أن تنص القوانين على استقلالية مؤسسات التعليم العالي من جميع النواحي المالية والإدارية والأكاديمية، مع حرية البحث العلمي وتخصيص نسبة ثابتة- تشكل الحد الأدنى- من ميزانية الدولة لدعم البحث العلمي.ولا مناص من إلزام الجهاز التنفيذي بوضع خطط تربط عملية التعليم باحتياجات التنمية، وتؤسس للاستفادة من مخرجات التعليم وتلغي أو على الأقل تحد من ظاهرة البطالة والهدر المستمر للموارد البشرية.

ولا يفوتنا أن نذكر بضرورة النص على مواكبة التطور العلمي مما يحتم العودة للدراسة باللغة الإنجليزية لتخلف قطاع الترجمة واستحالة المواكبة عند التدريس باللغة العربية.

ط/ قوانين مكافحة الفساد:-

من الأمور التي تدعو للأسى، أن السودان قد إحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية بإستثناء العراق من حيث الفساد وفقاً لتقرير سابق لمنظمة الشفافية العالمية. ولا علاج لهذه الحالة بسن القوانين فقط، ولكن يبقى وجود القانون مؤشراً يدل على وجود جدية في محاربة الظاهرة. لذلك لا بد من سن قانون يرصد حالات الفساد ويقنن أركانها وعناصرها بشكل تفصيلي، بحيث لا يغفل الرشوة بأحوالها الظاهرة والمستترة، ويتضمن الأرباح السرية والنشاطات الموازية التي تنشأ من العمل المعني، والمحسوبية بتفاصيلها، كما يجب أن يشمل التصدي للمسئولية دون دراية أو تأهيل باعتبارها مدخلاً لفساد لا سبيل إلى درئه أو تفاديه. كذلك لا بد من تجريم الفساد الذي من الممكن أن يرتكبه السوداني خارج

البلاد حصرياً وعدم الإكتفاء بنص الاختصاص العـــام الذي عادةً ما يرد في نصوص قانون الإجراءات الجنائيــة. ويجب بالمواكبة لذلك توسيع سلطات المراجع العام لتشمل جميع الجرائم التي يجب إستداخلها وفقاً لتوسيع مفهوم الفســـاد، مع عدم إستثناء القطاع الخاص من تلك الجرائم وخلق جهة تتبع لوزارة العدل لرصد ومتابعــة جرائم فساد القطاع الخاص، تخضع بحكم تأسيسها للرقابة القضائيــة. ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن الغرض من القوانين، هو احتواء الفساد حتى تعالج أسبابه من الجذور ويصبح القضاء عليه أمراً ممكناً. وهذا أمر يتطلب معالجة شاملة للأزمة الاقتصادية وإنهاء ظاهرة الإفقار المنظم، وإيجاد أساس اقتصادي لقيم مكافحة الفساد.

ي/ قوانين الثراء المشبوه وغسيل الأموال:-

يجب أن تكون الفكرة الأساسيـــة خلف تجريم الثراء المشبوه هي منع تكوين الثروات بطريقة غير مشروعـــة وضارة بالاقتصاد الوطني لأنها تتم بالأساس خارج الوسائل المشروعة للحصول على الأمــوال. وفي هذا يتلاقى الثراء المشبوه مع غســيل الأموال إذ أن كلاهما ينتج عنه الحصول على أموال بصورة غير مشروعة. ولكن في حالة الثراء المشبوه، يكفي فقط إثبات وجود الثروة وأنه ليس لصاحبها مصادر واضحة لتحصيلها لينتقل إليه عبء إثبات مشروعية مصادرها. أما غسيل الأموال فهو أكثر تعقيداً باعتبار أن المال المشبوه يدخل في نشاطات مشروعة يراد منها تغطية المصدر غير المشروع بحيث يستعصى معه متابعـــــة مصادر الأموال وإثبات عدم مشروعيتها. ولذلك تضطر السلطات المختصة لمتابعة الأموال النظيفة شكلاً وردها إلى مرحلة تجعل عبء الإثبات ينتقل لمالك المال لإثبات المشروعية ، أي تلتزم السلطة برد المال لمرحلة كونه مال مشبوه يتوجب على صاحبه نفي الشبهـــة عنه. ورغم هذا التداخل فمن المهم سن قانونين منفصلين لوضع نطــاق تجريم محدد وواضح وعقوبات مناسبـــة لكل جريمة من الجرائم مع تحديد قواعد الإثبات بشكل تفصيلي بحيث تتضح وظيفــة وواجبات الاتهام وكذلك الأعباء الملقاة على عاتق المتهم ، حتى لا يتم إرهاق السلطة بعبء إثبات يقود لإفلات المجرم، أو يسمح لها بأخذ الناس بالشبهات بدون دليل. ولا يفوتنـا أن ننوه إلى عدم إصباغ أياً من هذين القانونين بصبغـــة دينيـــة واستخدام المعايير الدوليـــة المعترف بها و الدارج استخدامها في هذه الأحوال حتى تخدم هذه القوانين الأغراض التي سنت من أجلها، ولا تصبح وسيلة لتجريم الفائدة المصرفيـــــة مثلاً التي يرى شيخ الأزهر ومجمع البحــوث و كثير من دول الخليج مشروعيتها.

ك/ قانون الحقوق الأساسية:-

لابد من سن قانون للحقوق الأساسية يصنف كقانون أساسي تبطل كل النصوص التي تخالفه، ينظم ممارسة الحقوق الدستورية ويضع الآليات لممارستها دونما انتقاص أو تقييد أو إفراغ لها من مضمونها. وأهمية مثل هذا القانون تكمن في نقل الحقوق الأساسية من إطارها الدستوري على مستوى قانوني قابل للتطبيق بواسطة المحاكم بكافة درجاتها بدلاً من انتظار المحكمة الدستورية لتعلن عدم دستورية قانون ما. أي أن يتم الانتقال لمستوى الإنفاذ الإيجابي والنشط للحقوق الأساسية بدلاً من الركون لإنفاذها عبر التطبيق السلبي وفقاً لقاعدة الدستورية. فوجود قانون يسمح بالمطالبة المباشرة لإنفاذ الحقوق وبتقديم الدفوع القانونية إستناداً عليه أمام المحاكم بكافة درجاتها دون انتظار لقرار بعدم الدستورية وفقاً لإجراءات الطعن بعدم الدستورية.

كذلك يوفر سن قانون ، فرصة تنظيم هذه الحقوق وإزالة أي تناقض شكلي قد ينجم عن غياب التنظيم، ويوفر أيضا فرصة لمعالجة اقتصاديات الحقوق الأساسية وكيفية تمويل ممارستها حتى لاتصبح حبراً على ورق أو حقوقاً للأغنياء فقط. وبلاشك يتيح مثل هذا القانون فرصة للتصدي لجميع القوانين المقيدة للحريات والمنتهكة للحقوق بصورة حيوية تشارك فيها كافة المحاكم بحيث يسهل إبطال جميع النصوص المخالفة، واختصار الكثير من التعقيدات التي تستهلك الوقت وتضعف الحماية في حال الركون لمبدأ عدم الدستورية وحده.

ثالثاً: الأجهزة العدلية :-

أ/ الهيئة القضائية:-

أهم مايجب بناء الهيئة عليه هو مبدأ إستقلال القضاء. ولا يمكن تكريس هذا المبدأ إلا بضمان الإستقلال الإداري عبر تشكيل مؤسسة كمجلس القضاء العالي يكفل إستقلالها التام بإدارة شئون القضاء دون تدخل من الأجهزة الأخرى. كذلك لابد من ضمان الإستقلال المالي بحيث لا تقع الهيئة القضائية تحت النفوذ المالي للجهاز التنفيذي. يضاف إلى ذلك ضرورة وضع قواعد صارمة ودقيقة للتعيين والترقية والفصل، حتى يتم تعيين الأكثر كفاءةً وترقية المستحقين للترقية، مع ضمان عدم فصل القضاة إلا لأسباب منصوص عليها على سبيل الحصر، تتطابق مع المعايير المتبعة دولياً. أيضاً لابد من سن قواعد تفصيلية تكرس مبدأ الحصانة القضائية المطلقة، مع السماح للمتضرر من أعمال القضاء بمقاضاة الدولة وليس القاضي الفرد. كل ماتقدم لا يستقيم دون منع إنشاء القضاء الموازي أو تأسيس محاكم بديلة لمحاكم الهيئة من أي سلطة كانت، مع إستثناء المحاكم التي يسمح بها الدستور

كالمحاكم العسكريـــة الخاصـــة بالجهات العسكريـــة فقط، مع مراقبـــة تأسيس المحاكم المتخصصـــــــة حتى لا تقع أسيرة للجهاز التنفيذي عبر الهبات والمخصصات من مباني وعربات وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من الاهتمام بشكل خاص بتشكيل المحكمة الدستورية واختصاصاتها بحيث يتم ضمان حيدتها وكفاءتها وعدم تحولها إلى مرحلة تقاضي أخرى تفحص عمل القضـاء العادي، حتى تتفرغ لمهمتها الأصليـــة. ومن المحبذ أن تبقى المحكمـة المذكورة كدائرة ضمن المحكمة العليا كما كانت في السابق.

ب/ وزارة العدل:-

لابد من إعادة تأهيل أقسام وإدارات الوزارة عبر إستعادة الضوابط الإستيعابيـة ومراجعـة ما تم من تعيينات سياسيـــة. كذلك يجب أن يتم حصـــر النشـاط التشريعي وإعـــداد مشاريع القوانين بإدارة التشريع فقط وإستبعاد القصر الجمهوري من مثل هكذا النشاط والنص على ذلك صراحةً. أيضاً يجب إعادة النظر في هيكلـــة الأقسام والإدارات لتتواكب مع إحتياجات الدولـة، وتفعيل نشاط قسم العقود والإتفاقيات الدوليـــة مع إعادة تنظيم المسجل التجاري لضبط فوضى تأسيس الشركـات الوهميـــة وتكثيف الرقابـــة عبر تعديل قانون الشركات واللوائح الداخليـــة، وإعادة النظر في قسم العلامات التجاريـة لتطوير دوره بما يقابل الإندفاعة التي تمت في ظل العولمة. كذلك لابد من إعادة النظـر في دور النيابات وآليـــة ممارسة نشاطاتها وتوزيعهـا الجغرافي، مع تطـوير قسم الفتوى وتفعيل دوره. يضاف إلى ذلك ضرورة إعادة النظر في مناهج وفرص التـأهيل والتدريب الباليـة وغير المواكبـة لما حدث ويحدث من تطورات.

ج/ المحاماة :-

عانت مهنـة المحاماة كثيراً تحت النظام الشمولي الراهن، حيث تم الإعتداء مراراً وتكراراً عليها عبر تعديلات لقانون المحـــاماة. لذلك لا مناص من سن قانون يكرس إستقلال مهنـة المحامـاة وحصانـــة المحامي ومكتبه ضد إعتداءات السلطة التنفيذيـة، ويكفل حرية التجمع في ظل نقابة نوعية تهدف إلى حماية الحقوق والحريات وتطوير المهنة والقوانين. ومن المهم أن يتم الإنتبـــاه لشروط منح تراخيص مزاولـــة المهنة ومتابعة فترة التدريب بحيث يتم التأكد من صلاحية الشخص المعني للممارسة، وقبل ذلك إنفاذ فكرة المعهد التأهيلي كمرحلـــة إجبارية تسبق إمتحان تنظيم المهنـــة، الذي يجب مراجعة مواده وتغليب الطابع

العملي فيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من إعادة النظر في عمل المحامين كموثقي عقود، وتقييم هذه المسألة لإصدار قرار بشأن إستمراريتها من عدمه.

د/ الشرطة والسجون:-

لا يستقيم النشاط العدلي في جانبه الجنائي دون وجود جهازي شرطة وسجون فاعلين. والمطلوب هو مراجعة شاملة لقوانين الشرطة والسجون وإعادة النظر في الإستيعاب والتدريب مع تفصيل أفضل للسلطات وتحديد لدور هذه الاجهزه مع توضيح آليات المحاسبة وتبيين سبل التعاون بينها وبين الأجهزه العدلية الأخرى ومنع التعدي على إختصاصاتها من قبل الأجهزه الأمنية وخصوصاً جهاز أمن الدولة. وفيما يخص أجهزة السجون لابد من إلزامها بالتعاطي الإنساني مع النزلاء والنص صراحةً وبتفصيل على حقوق الأخيرين بالإضافة إلى تحديد مواصفات السجون بالمطابقة للمعايير الدولية والإنسانية بنص دقيق ومفصل.

رابعاً/ التعليم القانوني:-

شهد التعليم القانوني تدهوراً مريعاً في بلادنا. فبالمواكبة مع التوسع الأفقي في هذا النوع من التعليم، إنخفض مستوى مخرجاته بشكل مريع. والأسباب تكمن في خلط التعليم القانوني بالتعليم الفقهي لمؤسسات دينية آيدلوجية، مع تغييب متعمد للدراسة المقارنة، وتعريب سياسي غير ممنهج للدراسة لتكريس غياب المقارنة وعزل المنهج عن التطور العلمي الذي لاسبيل لإدراكه إلا بلغة أجنبية. حدوث ما تقدم لمنهج يعاني معرفياً بالأساس ويغيب عنه الجانب السلوكي والتدريبي، جعل الوضع كارثياً. ولا سبيل للإصلاح إلا بتبني منهج دراسة مقارنة يسمح بمقارنة الشريعة الإسلامية بغيرها من القوانين ، وقراءتها وفقاً لرؤى غير مقدسة وبشكل أكاديمي طالما أنها أصبحت قوانين وكفت عن أن تكون نصوصاً مقدسة. وحتى يتسنى ذلك، لا بد من العودة للتدريس باللغة الإنجليزية لقراءة آراء فقهاء القانون بالنظم الأخرى في قوانيننا. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من وضع مناهج متكاملة للتدريب أثناء الدراسة، مع إضافة البعد السلوكي عبر إدخال مواد كمدخل للعلوم السياسية والإقتصاد السياسي وعلم النفس والتاريخ الحديث بتطبيق عام على الواقع السوداني،حتى يتصل الطالب بمجتمعه ويتمكن من تحليله والتعاطي معه.

يبقى أن نؤكد بأن خريجي المؤسسات الدينية بالحتم لن يتسنى لهم الحصول على مثل هذا المنهج لأسباب آيدلوجية، مما يحتم إستبعادهم من المهن القانونية إستبعاد تام، أو قبولهم كقضاة شرعيين فقط ومحاميين متخصصين في الأمور الشرعية كما كان في السابق،

مع تعديل القوانين المعنية لتسمح بذلك. ولا يفوتنا التنويه لضرورة معالجة مشاكل البحث القانوني بأبعادها المنهجية والمالية والإجرائية التي مازالت تقوض الجهود الجادة في تطوير مخزوننا العلمي.

من الواضح أن ماورد أعلاه لا يعدو حالة كونه إيجازاً نرجوا ألا يكون مخلاً لمسألة معقدة لا تحتمل التبسيط هي عملية الإصلاح القانوني في بلادنا. جوهر هذه العملية هو القواعد الحاكمة لدولة سيادة حكم القانون، بتطبيق مباشر لها على واقع السودان لسد الثغرات ومعالجة المشكلات عبر الأداة الفاعلة المتمثلة في دستور ديمقراطي يراعي التعدد والتنوع والغنى الذي تنعم به بلادنا، تعضده في ذلك قوانين محكومة بمبدأ الدستورية ومواكبة للتطور العالمي مع مراعاة لواقع تطور البنية القانونية السودانية والإستفادة من تجربة وممارسة عمرها أكثر من قرن من الزمان، وتعززه أجهزة عدلية قوية ومستقلة، محمية في إطار القيام بدورها.

٤ يوليو ٢٠٠٨ م

لا يفوتنا أن ننوه إلى أننا ندرك أن ما سبق إثباته حول الإصلاح القانوني معظمه لا يصلح لإثباته بالتقرير السياسي فيما عدا الخطوط العامة منه في إتصالها بالحدث السياسي، إذ أن معظم التفاصيل مكانها البرنامج، ولكننا اهتبلنا هذه الفرصة لإثبات التفاصيل حتى يتمكن من يرغب في توظيفها الإستفادة منها كما يشاء أو تركها.

١٧/ فضل المشروع عدم مناقشة إنقسام الجبهة الإسلامية الحاكمة برغم تأثير هذا الإنقسام على توازن القوى والتقييم العام لسبل مناهضة نظام الإنقاذ وذلك بناءً على الإنتقائية للحدث التي إنتهجها منذ بدايته تحت دعاوى طول الفترة وتراكم الأحداث دون أن يضع معيارا محددا لأختيار الأحداث الجديرة بالمناقشة. وبما أننا نختلف مع اللجنة في تقديرها ونرى أن تجاهل هذه المسألة يمثل قصورا كبيرا، نرى أن نثبت مساهمتنا في هذا المجال فيما يلي:-

إنقسام الجبهة الإسلامية الحاكمة بالسودان

صراع د. الترابي وتلاميذه (محاولة للفهم)

عند غروب شمس القرن الماضي وفي نهايته، إنقسم تنظيم الجبهة الإسلامية الحاكم في السودان إلى تنظيمين هما المؤتمر الوطني الذي مازال حاكما بقيادة عمر البشير، والمؤتمر الشعبي المعارض بقيادة الدكتور/ حسن الترابي عراب النظام ومرشده، حيث عرف الإنقسام في الأدب السياسي الإسلامي بالمفاصلة. وبكل أسف حتى هذه اللحظة، لم يقم أي تنظيم سياسي بالسودان بتقييم هذا الحدث المهم من

حـــيث الأسباب والنتائج والمآلات، برغم أهميته الكبيرة في تحديد ملامح توازن القوى في الساحة السياسية السودانية. وبلا شك تأتي مساهمتنا المتواضعة هذه ، لإلقاء الضوء على السبب الرئيسي للإنقسام/ المفاصلة من وجهـــة نظرنا، وهي لا تدعي الإحاطـــة وتعترف مسبقا بأنها تـركز على ملمح واحــد وتهمل ملامح أخرى لعدم توفر المعلومات، ولكنهـا تبقى إضاءة وكوة صغيرة للضوء تبتدر النقاش حول هذه المسألـــة المهمة.

فالواضح هو أن الإنقســام/ المفاصلـة – على عكس ما يقول الكثيرون– ليس صراعا على السلطــة مجردا من البعد الفكـري والآيدلوجي، بل هـو صراع عليهـــا متجذرا في صلب الخلاف الفكـري حول طبيعـة المشروع الحضاري الذي نادت به الجبهـــة الإسلاميـة القوميـــة وآليات إستمراره وحمايته.فالدكتور/ حسن الترابي عراب النظام ومفكره، كانت رؤيتـه متمركزة حول فكرة أساسية كررها مرارا هي أن « الإسلام حينما يتمكن يبسط الحريـــــة». وترجمتها في الواقع المعاش هي أن إنقــلاب الجبهـــــــة الإسلاميـة المسمى ب«ثورة الإنقاذ»، وظيفتـه الأساسيـة هي تمكين الجبهـــة الإسلاميـة القومية من السلطة، عبر تفكيك الحركة النقابية وكسر قوى المعارضة السياسية وبناء آلة دولـة تابعة عبر الفصل والتشريد، وبناء إقتصاد مجير لأفرادها ومؤســـساتها، ومن ثم تنحي الجـناح العسكري عن السلطـــة والسمـــــاح للجناح المدني ببسط الحـريــة وفقا لمنظـوره والتفضـــل على القـوى الأخرى بدستور يكرس إســتيعابها داخـل هـذه الدولـــة المتمكنـــة. وفي هذا الســـياق جاء دسـتور العـام ١٩٩٨م مقننا للدولـة الدينيـة عبر أحاديـة مصدر التشريع، وممهدا الطريق لإستيعاب القوى الأخرى بالنظـام. ولكنه بالطبع أتى في سيـاق صراع كبير داخل التنظيم الحاكم وبعد ما يقارب العقد من النظام نتيجــــة لصراع بين تيارين داخل التنظيم الحاكم أولهما تيار د. الترابي الذي يعمـل وفقـا لـهذا المخطط، والآخر تيـار البشير الذي لا يرى داعيـا لبسط أية حريـة قد تقود لخلخلة النظـــام الذي تمكن بالفعل وبنى دولتــــه في غـــياب معارضـة فاعلـــة. والأخير رأى أن ما يقوم به د.الترابي مجـرد ترف لا داعي له قد يقـود إلى فقدان السلطـــة وسقوط النظـام، بإعتبار أن الوضع ليس ناضجـا لمثل هكـذا مغامرات. **وبهذا الفهم يكون الصراع بالفعل حول الحـريات، ولكن أية حريات؟؟ الحريات التي سوف يمنحها منحـــا تنظيم قد تمكن وبنى دولتـــه وكسر شوكة خصومه وصاغ دستورا وفقا لتوجهـه هو وآيدلوجيـاه السياسيـة، وبالتــــالي هي حريـات تحت الوصـايـة وبالقياس الذي يحدده التنظـــيم الحاكم وتحت رقابتــه وفي غياب الفرصـة للمنافسـة الحرة بين من أقصي ومن حكم وبعد إعادة هيكلـة شاملـة للمجتمع ليتناسب مع رؤية د. الترابي وتنظيمه.** بالرغم من ذلك لم ير تيار البشير داعيا لمنح هذه الحريات وتعريض النظام للخطر.

ودون أن نستبعد العوامل الذاتيـة المتمثلة في رغبـة البشير ومجموعتـه في الإستمرار

في السلطة، إلا أننا نرى أن الأمر أعمق من مجرد هذه الرغبة أو رغبة د. الترابي في إزاحة البشير ليحكم بنفسه كما يشاع - وهو ما لا أرى صحته. فالتياران ممثلان في تقديري لقوى إجتماعية جمعها تنظيم الجبهة الإسلامية وتباينت مصالحها ورؤاها بتباين مواقعها الإجتماعية. فمن الواضح أن د. الترابي برغم أنه قد بنى التنظيم الأقوى لرأس المال الطفيلي في السودان، إلا أنه إستمر في التفكير كبرجوازي صغير يتأرجح ما بين شمولية وإستبداد ودعوة للحريات من مواقع السيطرة عبر ثورة تقيض له نشر حرياته وبناء مشروعه من أعلى، في حين أن التيار الآخر من المدنيين والعسكريين داخل التنظيم، قد حسم خياراته الفكرية والعملية وربط نفسه مرة وإلى الأبد برأس المال الطفيلي ومصالحه. **ومن الطبيعي أن لا يقبل رأس المال الطفيلي شريكا أو منافسا أو معارضا مهما كان مستوى ضعفه، وشراسته في المستوى السياسي، تضاهي وربما تفوق شراسته في المستوى الإقتصادي حيث أغلق الطريق تماما أمام الرأسمال المستثمر في العمليات الإنتاجية وأنهكه تطفلا حتى كاد أن يطيح به تماما.** والناظر لتركيبة تيار الرأسمال الطفيلي الحاكم، يرى أنه مكون من عسكرتاريا وبيروقراطية جهاز الخدمة المدنية وأقطاب مؤسسات رأس المال الطفيلي في إفصاح شامل عن طبيعة النظام. كذلك يلاحظ أن جميع كادر الجبهة الإسلامية المدني ذو الصلة بالأجهزه العسكرية والأمنية للتنظيم، قد إنحاز مباشرة للسلطة وترك شيخه الترابي بلا تردد. يضاف إلى ذلك أن أول إجراءات إتخذها المؤتمر الوطني في مواجهة جناح د. الترابي كانت إجراءات أمنية إقتصادية جوهرها تجريد هذا الجناح من قدراته الإقتصادية والتنظيمية وبالتالي إعادته إلى طبيعته الأولى كتنظيم لمثقفي الطبقة الوسطى المنهكة، وبالتالي تمت مواءمته مع فكره السياسي.

في تقديرنا أن د. الترابي قد ذهل عن حقيقة أساسية هي أن المؤسسات الإقتصادية التي أنشأها تنظيمه والتي ظن أنه هو من يحكمها، لم تعد محكومة بل أصبحت حاكمة، ولم يعد هو من يوظفها بل أصبح موظفا عندها ليس أمامه إلا أن ينظر لها ويدافع عن مصالحها. فالمطلوب كان هو أن ينتقل د. الترابي من منظر لفكر برجوازي صغير ترهقه أحلامه وأوهامه حول دولة المدينة التي يتخيلها ويذهل عن واقع أنها في الواقع لم تكن سوى دولة أرهقتها الصراعات وانتهت بفتنة كبرى، إلى منظر صريح لرأس المال الطفيلي يدافع عن ظلمه وفساده وساديته. فشل د. الترابي في إدراك هذه الحقيقة الإقتصادية الإجتماعية لغياب المنهج لديه، هو الذي جعل الرأسمال الطفيلي بحاجة إلى تيار صريح وواضح في دفاعه عنه ومستميت في التخندق إلى جانبه بغض النظر عن تفاوت القدرات بين نخبه وعراب النظام الأول. وبذلك أصبحت أحلام د. الترابي البرجوازية الصغيرة عقبة كأداء في طريق التطور الموضوعي لرأس المال الطفيلي وحماية دولته التي أراد

الرجــل أن يعرضهـا للخطر لمجـرد تطـبيق هندســة إجتماعيــة متصورة وغير واقعية، لدولـة لرأسمال طفيلي واقعية وفاعلة ومتمكنة حسب تصور الجناح الحـاكم.

بناءا على ما تقدم، وبالرغم من إدراكنا حقيقــة تناقضــات د. الترابي، نستطيع أن نستنتج بأن الرجل ربما يكون صادقا في نقـده لفسـاد النظـام الذي أصاب حسب قولـه حوالى ٩٠٪ ممن يعملون به، ولا نرى أن ما يقولـه هو من باب الكيد السيـاسي. فالرجل كان يتوهم بأنه قد أعـد كادرا يتمثل دولـة المدينــة الخيـاليــة، وأن هذا الكادر متفق معه على أن الأصل هـو الحريــة وأن الإنقلاب هو الإستثناء لتثبيت دعائم الإسـلام ومن ثم العودة إلى الأصـل، ولكنــه فجع في تصوره الذي لا يتعدى حالـة كونـه أحلام وأوهام برجوازية صغيرة ذاهلـة عن حقائق الواقع وقوة العامل الإقتصادي في إحداث تحولات فكريـة ونفسيـة وآيدلوجيـة عبر عمليـة ديالكتيكيـة معقدة. ولعل هذا أيضا يفسر إكتشافات بعض تلاميذه من مثقفي التنظيم أمثـال د. الأفنـدي المتـأخرة، بأن هنـالك سوبر تنظيم قائم على تحـالف مالي عسكري كان يعمل طوال الوقت داخـل الجبهـة الإسلامية القومية وضد توجهاتها. فوجود سوبر التنظيم المذكور الذي يشكل عصب التنظـيم بإعتباره الممثل الحقيقي لرأس المال الطفيلي الذي سخر التنظيم لمصلحتـه أمر طبيعي، وهو يفسر تناقضات د. الترابي التي شككت في مصداقيتـه، حـيث كـان موزعـا دائما بين فكـره البرجوازي الصغير بأحلامـه الزاهيـة، وضرورات حمايــة وحدة التنظيم بالدفـاع عن رأس المال الطفيلي. وفي هذا السيـاق يفهم تعميمـه المستمر وإختياره لكثافة اللغة والإبهام وسيلة لعرض آرائه توطئة للتنصل منها.

خلاصــة القول هي أن الإنقسام/ المفاصلة قد حدث نتيجة لصراع كبير بين البرجوازية الصغيرة ورأس المال الطفيلي داخل الجبهة الإسلاميـة القومية، حفزته السلطة و تمركز حول مظهرها وآلياتها وكيفيــة حمايتها. لذلك لإعادة توحـيد التنظيم، لابد من إدراك هذه الحقائق أولا وتقديم أحـد التيارين تنازلا حقيقيـا. فإما أن يتنــازل تيار الرأسمال الطفيلي عن مطالبتـه للترابي بالتحول الشامل لمنظر له ويقبل العودة للوضع السابق ويرضخ لشروط العراب المقيضـة لذلك والجراحـة التنظيميــة وإعـادة الهيكلـة على رأسها، وهذا سوف يحدث في حالـة واحدة هي شعور المؤتمر الوطني بخطـر حال ووشيك على سلطتـه ربما يكون القبـول بإجـراء الإنتخابـات العامـة رضوخا لضغوط دوليـة، أو أن يتنازل د. الترابي عن مشروعـه وأحلامـه وأوهام البرجوازية الصغيرة، ويقرر الإنتقال لمواقع المنظر الصريح لرأس المال الطفيلي والمدافع عن مصالحــه، وهذا يستلزم يأس الترابي من حـدوث تغيير سياسي كبير في المدى المنظـور وإحساسه بخطر داهم على مشروعه الحلم.

١٣ ديسمبر ٢٠٠٧ م

لماذا إنتصر التلاميذ على شيخهم؟؟

لعل كل من خبر الدور البارز للدكتور/ حسن الترابي في إحداث تحول كبير في بنية وتفكير حركة الأخوان المسلمين وإنتصاراته المتكررة على خصومه داخل الحركة،قد هاله إنتصار تلاميذه عليه ونجاح إنقلابهم على قيادته عشية الإنقسام/ المفاصلة. فالدكتور/ الترابي نجح في تغيير و نقل الحركة من الصراع مع الحركات الدينية الاخرى والتيارات الصوفية، للصراع مع الحزب الشيوعي بإعتبار أن أولوية الصراع معه أهم من كل الصراعات الاخرى المؤجلة، كما نجح في هزيمة تيار التربية والدعوة وانتصر لتيار التسييس والسلطة، واستبق ذلك بهزيمة تيار الأمين العام السابق المرحوم الرشيد الطاهر. ولكن الناظر للأخطاء التي إرتكبها الدكتور/ حسن الترابي في صراعه مع تلاميذه، يجد أن المحصلة الطبيعية هي هزيمته وإنتصار خصومه. ونحن في هذه المساهمة القصيرة، نحاول أن نلخص تلك الأخطاء فيمايلي:

١. حاول الدكتور/ الترابي أن يحسم الصراع بينه وبين تلاميذه داخل التنظيم (المؤتمر الوطني) وبالضربة القاضية حين قام بإستغلال كاريزماه ونفوذ منصبه في جولة إقليمية كبرى حشد فيها أنصاره وعبأ الجميع لمؤتمر إستطاع أن يقصي فيه تلاميذه المشاغبين الذين أبدوا تمردا واضحا كرسته مذكرة العشرة الشهيرة. ولكنه نسي في نشاطه ذلك، أن أدوات الحسم التنظيمية لم تعد حاسمة وليست ذات بال منذ أن تحول حزبه من حزب حاكم ليصبح حزب حكومة. فالترابي لم يدرك أبدا أن السلطة والتي هي وفقا لماكس فيبر القدرة على إنفاذ الإرادة في حق الغير، قد إنتقلت منذ لحظة إنقلابه على الديمقراطية لأيادي الإجهزة الأمنية والعسكرية التي كانت ذراعا هجم به على الدولة الديمقراطية وشتت شملها. **فمنذ تلك اللحظة إرتضى الدكتور/ الترابي لنفسه وعلم تلاميذه أن وسيلة حسم الصراعات ليس إحترام قواعد اللعبة والإحتكام للنظم واللوائح، بل إقتناص الفرص لحسم الصراع بالقوتين العسكرية والأمنية.** وبالرغم من وضوح هذا الأمر، والإنذار المبكر الذي تلقاه من العميد/ عثمان أحمد حسن الذي أراد أن تكون السلطة للتنظيم العسكري وأن تقوم الجبهة بدعم ذلك التنظيم حسبما ورد بكتاب الدكتور/ عبدالرحيم عمر محي الدين (الترابي والإنقاذ- صراع الهوية والهوى)، لم ينبهه للمآل الذي وصل إليه لاحقا. وبالتالي تجاهل الدكتور الترابي الحقائق التالية:

أ. أن جهاز الدولة العسكري (الجيش) والأمني، هما من يحسم الصراع السياسي وأن تلاميذه قد أحكموا قبضتهم على الجهازين ولم يعد بإمكانه السيطرة عليهما. وبالأخذ في الإعتبار أن هؤلاء التلاميذ هم من كانوا يديرون أجهزة التنظيم العسكرية والأمنية قبل إنقلاب

الإنقاذ، لم يكن بمقدور الدكتور/ الترابي توظيف هذه الأجهزة ضدهم.و حتى لو تجاهلنا واقعة أن معظم كادر هذه الأنظمة قد إنتقل للعمل بأجهزة الدولة العسكرية والأمنية وإفترضنا على غير الواقع أن الدكتور/ الترابي قد تمكن من السيطرة عليها، فهي أضعف من أن تحسم صراعا مفتوحا مع أجهزة الدولة المماثلة.

ب. أن التنظيم الذي ركن إليه، وحاول أن ينتصر به، ليس هو تنظيمه العقائدي الذي (العهدة على الدكتور عبالرحيم محي الدين) قد قام بحله عقب الإنقلاب. فالمؤتمر الوطني تنظيم فتحه الترابي للإنتهازيين وقناصي الفرص وفقا لمبدأه التنظيمي المستحدث « العبرة بمن صدق لا بمن سبق». وهؤلاء القادمون الجدد جلبتهم السلطة ولا شك هم مناصرون لمن يقبض عليها إذ لا ولاء لهم لشيخ الحركة الإسلامية أو غيره.

ج. أن الإحتكام لمبادئ ولوائح العمل التنظيمي نفسها، مبدأ لم يعد يعبأ به تلاميذ الدكتور/ الترابي، منذ أن أفهمهم هو أن هذه اللوائح وضعت للغرب وليس للعمل بها وذلك في سبيل إنتصاره لوالي الخرطوم حينها (بدرالدين طه) على قيادة تنظيمه بالخرطوم (أيضا على عهدة د. عبد الرحيم محي الدين). والنتيجة الطبيعة هي ألا يعتدوا بما تسفر عنه هذه الآليات.

د.أن قناعات تلاميذه لم تعد تلك القناعات الكلاسيكية التي تعتبر أن البيعة للأمين هي بيعة لشخصه، بل إنتقلت لتصور مؤسسي يجعل البيعة للتنظيم وبالتالي للأمين العام بصفته مما يسمح بالتخلص من الشخص لمصلحة المنظمة دون إحساس بأن البيعة قد نقضت، وذلك يسهل معالجة المسألة على المستوى النفسي والأخلاقي والمعتقدي، ويؤكد أن ركون الدكتور/ الترابي لهذه البيعة كان أمرا مغرقا في المثالية والغفلة وغير واقعي.

٢. ذهل الدكتور/ الترابي عن حقيقة التحالف بين السلطة والمؤسسات الإقتصادية والمالية للتنظيم وتلك التي استحدثتها السلطة كشركات جهاز الأمن، و لم يفطن إلى أن هذه الأجهزة أصبحت السلطة شريانها الأساسي لمزيد من الثروة بدلا من أن يقتصر دورها على الحماية فقط. كذلك لم ينتبه إلى التحول الذي حدث لكادر تنظيمه بعد دمج التنظيم في جهاز الدولة الشمولية الذي فتح أبوابا لفساد غير مسبوق برغم تنبهه لذلك الفساد دون إدراك لأسبابه وأنه تطور طبيعي لمن أعطي سلطة مطلقة وشهادة مجاهد وقدست أفعاله في دولة تدعي أنها عابدة! **فالواقع هو أن المؤسسات الإقتصادية التي أنشأها الترابي لخدمة تنظيمه، أصبح التنظيم خادما لها وأسيرا لنشاطها الطفيلي الذي لا غنى له عن سلطة إستبدادية تحميه وتوفر له فرصا أكبر للتطفل بالتحالف مع بيروقراطيتها الفاسدة المتمكنة من أدوات التطفل والمتحكمة في رقاب الناس.** وهذا بالطبع يعكس ضعفا واضحا في فهم الدكتور الترابي للآثار التي يرتبها العامل الإقتصادي وجدل العلاقة بين الإنسان وموقعه الطبقي وعلاقته بالسلطة. والأهمية القصوى لهذا العامل الإقتصادي تتبدى في الهجمة الشرسة لتلاميذه على مؤسسات ونشاطات من

إختـار الشيخ الترابي الإقتصاديـة والماليـة عند الإنقسـام وتجريدهم من أي قدرة للمنـاورة في السوق، وربما يعكس ذلك رغبـة تلاميذ الدكتور/ الترابي في إعاقة نشاط تنظيمه الجديد وإضعافـه أكثر من أنه يعكس وعيـا بأهميـة العـامل الإقتصـادي وشمـول في النظر لآثـاره مـن قبـل التلاميذ المتمردين.

٣. فشل الدكتور/ الترابي في إستنتـاج المدى الذي يمكن أن يصل إليــه تلاميـذه في خضم الصـراع، حين راهن على حسمــه تنظيميا أولا، وحين حاول أن يبني تنظيما موازيا ظن أنهم لن يفجروا معه في الخصومـة. إذ من الواضح أنـه لم يدرك أن تلاميذه سوف يندفعون لإعتقـالات واسعة وتلفيق إتهامات بإنقلابات وتعذيب زملاءهم بالحركة الإسلامية سابقا، وبإختصـار تطبيق كل ما فعلوه بخصومهم السياسيين تحت إمرتـه وإرشـاده قبل الإنقسـام على منتسبي تنظيمه الجديد. **ولذلك فقد القدرة على المبـادرة مباشرة بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الحركـة الشعبيـة، وانتقل لمرحلة دفاع لم يكن مهيأ لهـا ولا هو هيأ لها تنظيمـه الجديد. فبالرغم من خطابه الهجومي، إلا أنه لم يكن قادرا على تشكيل خطر حال ووشيك يهدد بزوال السلطـة. وربما كان ذلك الملمح أحد الملامح التي جعلت البعض يشـكك في الإنقسـام بالأسـاس ويعتبره مجرد تمثيلية مكررة سيئة الإخراج.**

٤. تعامل الدكتور/ الترابي مع وساطة المنظمات والأفراد الأصوليون، بشكل لا يناسب الظروف ومقدرات المذكورين التنظيميـة والفكريـة وحملها ما لا تحتمل بالرغم من أنه كان من الواضح عجزهـا وتخلفهـا وعدم مقدرتها على إستيعاب موجبات ودواعي الصراع حتى تعمل على حله. والناظر للغة التي كتب بها الدكتور للجنة الوساطة وطريقة الخطاب، يعلم أنه ما كان لتلك اللجنة أن تستوعب ما أراده ناهيك عن أن تصل لحلول لم يملكها هو مفاتيحها.

بإختصار نود أن نقول بأن الدكتور/ الترابي الذي طالما كان سياسيا براجماتيـا لا يعبأ بما يقولـه نظريا ولا بما يعلنـه من أفكار ونظريات حين تتعارض مع مصالحــه أو مصالح تنظيمــه كما يراها هو، فشل في أن يكـون واقعيـا بحيث يقدر أهميـة عامل السلطـة في إدارة الصراع مع تلاميذه، بقدر فشله في قراءة دور العامل الإقتصادي في علاقته المتداخلة والوثيقـة مع بيروقراطيـة الدولـة، ولم ينتبـه إلى أن القواعد واللوائح التنظيميـة مثلها مثل العوامل العقائدية التي يمكن الإلتفاف حولهـا، لم تعد عاملا أساسيا في حسم الصراعات منذ أن قرر هو أن تحسم الصراعات السياسية عبر إنقلاب عسكري. فهو بلا شـك كان بحاجـة لإنقلاب قصر جديد، يطيـح بتلاميـذه المتمردين ويعيـده إلى السلطـة، وليس إلى إنتصار تنظيمي لا معنى له أجهضه تلاميذه بإنقلابهم عليه وحل البرلمان الوهمي الذي كان يرأسه. فالتلاميذ كانوا أكثر واقعية من شيخهم، وأكثر إدراكا لأهمية السلطة وأجهزتها الضاربة المحتكرة للعنف في حسم الصراعات داخل الدول الشمولية، ولذلك نجحوا في هزيمته.

١٧ يناير ٢٠٠٨ م

كان لأنقسام الجبهة الإسلامية آثارا مهمة وتداعيات متنوعة، ربما لا يمكن حصرها في هذه العجالة، ولكننا سوف نحاول إستعراض أهمها. فالإنقسام أدى لبروز تنظيمين متصارعين هما المؤتمر الوطني الحاكم، والمؤتمر الشعبي الذي إنتقل لمواقع المعارضة بقيادة الدكتور الترابي. والناظر بشكل عام للتنظيمين، يجد أن كادر الجبهة الإسلامية الذي إنتقل إلى السلطة وارتبطت حياته بها قبل الإنقسام بصفة عامة، قد إختار التمسك بسلطته والإنضمام للمؤتمر الوطني ماعدا إستثناءات قليلة. كذلك اختار عناصر الأجهزة العسكرية والأمنية بالإجمال الإنضمام لمن هو على دست الحكم، ومن حاول مجرد المحاولة الإنضمام لجناح الترابي الذي عرف بجناح(المنشية) فيما عرف الجناح الآخر بجناح (القصر) وفقا لمواقع إقامة القيادتين، كان نصيبه البتر السريع والتشريد وربما الإعتقال في بعض الحالات. ومن الطبيعي أن تكون المؤسسات الإقتصادية الطفيلية التابعة للأجهزة الأمنية من نصيب من يسيطر على السلطة، ولكن الملفت للأنظار هو أن جميع المؤسسات الإقتصادية الطفيلية التابعة للجبهة الإسلامية وعامة الطفيليين الأفراد قد التحقوا بركب السلطة إلا ماندر من أفراد تعرضوا فيما بعد للتضييق والمطاردة في الأرزاق. فبالعموم إنتقل مع الدكتور لتنظيمه الجديد (المؤتمر الشعبي)، المتمسكون بمشروعه السياسي وهم لايرون وجودا لهذا المشروع إلا في إرتباطه بالشيخ وتماهيه مع إجتهاداته. ولكن بلا شك لم يكن كل من إنتقل مع الشيخ من هؤلاء، فالبعض إنتقل معه متوقعا أن يكون هو الطرف المنتصر في المعركة، وهؤلاء بدأ البعض منهم بالعودة السريعة لتنظيم السلطة (المؤتمر الوطني)، مثله مثل آخرين إختاروا الوقوف مع مجموعة ثالثة آثرت النأي بنفسها عن الفتنة واعتزلت فريق الدكتور وفريق التلاميذ كما اعتزل بعض الصحابة عليهم الرضوان فرقاء الفتنة الكبرى. فبعض الذين انتموا لهذه المجموعة، كان موقفهم تكتيكيا وانتهازيا حيث لم يشاركوا في المعركة وانتظروا ظهور المنتصر للإلتحاق بركابه. وبالقطع ما تقدم يوضح أثر السلطة والرأسمال الطفيلي في تعميق الإنقسام.

ظهور التنظيمين بلا شك أضعف التنظيم الحاكم، وخلق توازنا من الضعف بينه وبين المعارضة السياسية المجتمعة في التجمع الوطني الديمقراطي، وجعله أكثر ضعفا في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية. ولم تكن هذه الأمور غائبة عن أذهان التلاميذ، الذين تساهلوا مع شيخهم في البداية، وسمحوا له بتكوين تنظيمه الجديد بإعتبار أن هذا التنظيم من السهل احتواءه طالما أنهم قد تملكوا أدوات الحسم وأمنوا سلطتهم. ولكن اتضح لهم أن الدكتور/ الترابي

لن يقبل بأن يبقى معارضة معزولة مستوعبة ومحدد لها إطار تحركها، بل أنه يسعى سعيا جادا لقلب الطاولة على تلاميذه وإعادة تشكيل الخارطة السياسية السودانية. والواضح أنهم لم يتوقعوا التحرك الخطير للشيخ وتوقيعه لمذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية أقوى فصيل مسلح معارض، في ظل ظروف غير مواتية ميدانيا للحكومة، وضغوط دولية وإقليمية كبيرة على النظام. لذلك جاء رد الفعل عنيفا شاملا الرمي بالخيانة وتحريم الفعل الذي تجاوزته الحكومة لاحقا بإتفاقية شاملة للسلام. عند هذا المنعطف لم يعد أمام التلاميذ سوى التخلص من تنظيم شيخهم وضربه وإغلاق دوره وحبس الشيخ وتلفيق التهم لإنصاره، حتى يتسنى لهم إعادة تشكيل الخارطة السياسية وفقا لتصورهم وبعيدا عن منافسته لهم. فاذا كان صحيحا أن ضغط المعارضة والوضع العسكري الميداني والضغوط الدولية، كانت أساسا لرضوخ الحكومة ودخولها في إتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية، فإن الرعب من تحركات الشيخ ومحاولة التلاميذ إستباقه في إعادة ترتيب الخارطة السياسية، كان أيضا من ضمن الأسباب التي أسست لتغير موقف هؤلاء. **فبدا أن التلاميذ يحاولون بجد أن يجردوا الشيخ من تكتيكاته وفاعليته، عبر الإنتقال من سياسة الإقصاء لسياسة الإستيعاب للقوى السياسية المعارضة. فسياسة الإستيعاب التي كانت متبعة في أيام الإلغاء والأقصاء، كانت سياسة جزئية معززة للإلغاء، تقوم على تشجيع إنقسامات التنظيمات المعارضة وإستيعاب المنظمات المنقسمة. وأما السياسة الجديدة فتقوم على الإستيعاب لكامل التنظيمات ولا بأس من العمل على تقسيمها لاحقا. وقبول التلاميذ للإستيعاب لكامل القوى السياسية في دولتهم، يعكس تحولا في موقفهم من حيث الشكل، يجعلهم في تماهي مع تصور الشيخ الذي صارعوه حوله لدرجة الإنقسام، بل ويشكك في الإنقسام نفسه عند البعض.** ولكن إذا أخذنا في الإعتبار أن الشيخ كان مقتنعا بفكرته، وأن التلاميذ ألجأتهم إليها ضرورة توازن القوى وتداعيات الإنقسام نفسه، تتضح المسافة بين الإثنين وتبرز بعض أسباب عدم رغبة الحكومة في تنفيذ ماأبرمته من إتفاقيات تحت الضغوط والخوف من سقوط النظام.

كذلك أدى الإنقسام إلى مزيد من خضوع السلطة للضغوط الدولية، بل لتقديمها تنازلات كبيرة لم تكن تتصور أنها ستضطر لتقديمها. فبالرغم من أن التعاون مع المخابرات الغربية قد بدأ باكرا قبل الإنقسام حيث تم التنسيق مع الفرنسيين وتسليمهم كارلوس، ويزعم الأمريكان في بعض تقاريرهم أن النظام عرض عليهم تسليم بن لادن أيضا، إلا أن التعاون الإستخباري الواسع قد تم في سياق ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب بعد أحداث سبتمبر الشهيرة. فتحت ضغط الخوف من تواجد النظام ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب لدى الولايات المتحدة الأمريكية، والرعب من أن يستبق الشيخ تلاميذه بإبداء تعاون في هذا الملف، إندفع التلاميذ لتقديم كل ما يمكن من عون لأجهزة المخابرات الأمريكية دون مقابل يذكر سوى الإبقاء على النظام وعدم العمل على إسقاطه. **ففي تقدير التلاميذ أن**

تعاونهم الإقتصادي بتطبيق شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورهن الإقتصاد السوداني لهذه المؤسسات المالية ،والمشاركة والتعاون في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب ، مع التلويح لأمريكا بجزرة البترول المعدن حديثا، يشكل ضمانا لبقاء سلطتهم وحرزا أمينا ضد نشاط المعارضة وتكتيكات الشيخ المفاجئة والمؤثرة. فرهان التلاميذ هو العمل على منع إندماج الشيخ مع قوى المعارضة بمستوى يشكل خطرا عليهم،وبالخصوص قطع الطريق أمام أي تفاهم أو تحالف مع الحركة الشعبية عبر إستغلال تخوف الأخيرة من كل من لم يبصم على إتفاقية نيفاشا، ودق الأسافين بينه وبين القوى الأخرى عبر تذكيرها بأنه عراب النظام والمسئول عن وجوده وكافة جرائمه على الأقل قبل الإنقسام، مع تحركات مكوكية للوصول إلى تفاهمات مع تلك القوى هم يعلمون سلفا أنها غير قابلة للتطبيق لأنها من قبلهم لا تتجاوز حالة كونها تكتيكا سرعان ما يتم تجاوزه عبر تكتيكات جديدة.

ما تقدم يعطي ملخصا عن طبيعة العلاقة التناحرية بين التنظيمين اللذين نتجا عن الإنقسام، ويكرس إنطباعا بأن الوحدة بينهما مستحيلة، ولكننا نعتقد غير ذلك ونرى إمكانية كبيرة لتوحد التنظيمين في ظل شروط معينة. وإحدى المحطات التي يمكن أن توحد التنظيمين هي محطة الإنتخابات القادمة في حال قيامها وعدم نكوص شريكي نيفاشا عن إلتزامهما بإقامتها. إذ أنه في حال قررت الحركة الشعبية طرد مخاوفها والعودة للتحالف مع قوى المعارضة لدخول الإنتخابات بعد النجاح في سن قانون إنتخابات عادل ووجود رقابة دولية للإنتخابات، مع فشل تكتيكات الشيخ في أن يصبح أحد مكونات تحالف المعارضة برغم تحقيقه إختراقات مهمة في هذا الصدد، لن يصبح هنالك من طريق للحفاظ على السلطة بالنسبة للتلاميذ، سوى إعادة توحيد الحركة الإسلامية مع محاولة إستقطاب أحد الحزبين الكبيرين الأمة أو الإتحادي الديمقراطي. وفي هذه الحالة لا أظن أن الدكتور/الترابي سوف يختار أن يهدم المعبد عليه وعلى تلاميذه بل سيقبل بالتوحيد مع وضع بعض الشروط. والمحطة الثانية التي تصبح فيها إحتمالات الوحدة أكبر ذات بعد ذاتي يتعلق بغياب الدكتور/ الترابي عن الساحة السياسية لأي سبب من الأسباب. وحينها سوف تكون المسافة أقرب بين التلاميذ وقيادة المؤتمر الشعبي ،خصوصا في ظل أجواء يحاول التلاميذ شكلا الإجابة فيها على سؤال الحريات والديمقراطية عبر تكتيكات تجرد الدكتور الترابي من سلاحه السياسي والإنتخابي الرئيس المقرون بهجومه على الفساد والأخير لا سبيل للتلاميذ لمعالجته لأنه سمة ملازمة لنظام وحكومة رأس المال الطفيلي. **بإختصار إن توحيد الجبهة الإسلامية مرة أخرى يشترط وجود خطر داهم ووشيك على سلطة التلاميذ، وفشل ذريع لتكتيكات الدكتور/ الترابي يقوده ليأس من تحقيق إنتصار شامل، مع رضا من التلاميذ بشروط الشيخ لتوحيد المنظمتين كما ذكرنا سابقا، أو بالعدم غياب الدكتور/ الترابي عن الساحة السياسية لأي سبب من الأسباب.**

٢٧ يناير٢٠٠٨م

(ملاحظات وإستنتاجات)

الناظر لإنقسام الجبهة الإسلامية وآثاره وتداعياته، تجابهه ملاحظات تقود إلى إستنتاجات بعضها يناقض بعضا في مواضع. ولكن بصفة عامة، من الممكن أن نلخص ملاحظاتنا وإستنتاجاتنا حول هذه المسألة فيما يلي:-

١. ما حدث هو إنقسام فعلي وليس تمثيلية أخرى شبيهة بالعرض السيئ الذي تم تقديمه في بداية إنقلاب الإنقاذ، والدلالات على ذلك كثيرة، منها الصراع الذي سبق الإنقسام وتوج بمذكرة العشرة الشهيرة، وردة فعل الدكتور الترابي بإقصاء كل من شارك فيها. ومنها سلوك التلاميذ تجاه الدكتور وتنظيمه الجديد بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الحركة الشعبية، وكذلك إعتزال عدد لا يستهان به من الكادر الوسيط للفتنة وبقاءه خارج دائرة الفاعلية السياسية، وأيضا سلوك المجتمع الدولي تجاه الإنقسام وتوظيفه له. **ولكن القول بأن الإنقسام فعلي لا يعني التسليم بحدود الإنقسام وسقوفه التي يحاول المؤتمرين إقناع الجميع بها في تلميح غير واقعي بأن إعادة توحيد التنظيمين مستحيلة. ففي رأينا أن عناصر التوحيد المتوفرة تجعل الوحدة تحت ظروف معينة أمرا راجحا إن لم يكن حتميا، كما أشرنا سابقا.** والشاهد هو أن التنظيمين ما يزالان يصدران عن آيدلوجيا واحدة تبحث عن تأسيس دولة دينية هي المشروع المشترك لهما بغض النظر عمن هو الصحيح في تبني المشروع والمتمسك بالإتجاه الصحيح في تنفيذه. بالإضافة إلى أن الطرفين يقعان تحت تهديد المحاسبة عن الجرائم التي إرتكباها إبان فترة التمكين للإنقاذ في حال سقوط الحكومة الحالية دون أن يحقق الدكتور/ الترابي إختراقا يعفيه وتنظيمه من المسئولية. فوق ذلك إن الدكتور/ الترابي وتنظيمه قد تركا جزءا من كادرهما داخل منظمات المؤتمر الوطني وفي ظني أن هذا الإختراق الذي تحدث عنه الدكتور/ علي الحاج كثيرا، قد تم على مستوى قيادة الإنقسام والمؤتمر الوطني وليس على مستوى القواعد فقط، وأن أحد أغراضه هو تهيئة المناخ لإعادة توحيد الحركة الإسلامية حينما تكون الظروف ملائمة.

٢. إن الإنقسام قد تم على قاعدة خلاف فكري حول كيفية هيكلة دولة المشروع الحضاري وآليات الإستمرار في السلطة والحفاظ عليها، ولم ينبني على رغبة الدكتور/ الترابي في السيطرة على السلطة نتيجة لنوازع وأسباب ذاتية كما يقول البعض. **فالصراع تجذر بين رؤيتين إحداهما تبناها التلاميذ وتتلخص في ضرورة إستمرار الدولة الشمولية القائمة على إقصاء الآخر وتغييبه وقهره، والثانية تبناها الدكتور/ الترابي وتتلخص في أن مرحلة التمكين التي إستدعت الإقصاء كانت إستثناء وأن الدولة الدينية يجب أن تبنى على الأصل الذي يقوم على**

إستيعاب الآخرين داخلها مع منحهم هامش حريات تحدده هي في شكل من أشكال الديمقراطية الموجهة الذي تتبعه بعض الأنظمة الشمولية المجاورة. والمفارقة هي أن التلاميذ تحت الضغط الداخلي والدولي وفي سبيل قطع الطريق أمام مناورات شيخهم، قد تبنوا عمليا ما صارعوه عليه دون قناعة ودخلوا على هذا الأساس في إتفاقيات مع خصومهم المسلحين تنفيذها هو آخر همهم. ولعل سلوك التلاميذ هذا هو الذي مازال يشكك البعض في أن الإنقسام حقيقي أم لا .

٣. على عكس ما ظل يلمح إليه عدد من الكتاب حول وجود دور للمخابرات الأجنبية في الإنقسام وبالتحديد لدور للسي آي إيه في مذكرة العشرة، إلا أنني أعتقد بأن أسباب الإنقسام كانت داخلية وأن العامل الدولي أتى لاحقا في مرحلة توظيف الإنقسام. وهذا بالطبع ليس تبرئة لتلك المخابرات ولا إحسانا للظن بها، ولكن في إطار عدم تهويل مقدراتها وإعطاءها بعدا خرافيا. والشاهد هو أنه بالرغم من التعاون المطلق فيما يسمى الحرب ضد الإرهاب إستسلاما للضغوط، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تعاني في تمرير كامل مخططاتها في السودان، وهي مازالت مصرة على عدم رفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ولو كانت السي آي إيه هي مدبرة الإنقسام لكانت لها سيطرة أكبر على المؤتمر الوطني ولما احتاجت الولايات المتحدة للمؤسسات الدولية لتمرير مشروعها في السودان إلا في حدود إستخدامها كغطاء لنشاطاتها وهذا ليس هو الحال اليوم. أما النظام المصري الذي سوق الإنقسام وحكومة التلاميذ إقليميا ولم يتعظ من الخطأ الإستراتيجي المتمثل في تسويقه الإنقلاب الأول في العام ١٩٨٩م ، فهو بالتأكيد إلتحق بركب الإنقسام بعد حدوثه بغرض توظيفه. وبالرغم من علمه التام بأن التلاميذ ضالعين في محاولة إغتيال الرئيس مبارك بل هم مدبريها، إلا أنه فضل دعمهم بهدف التخلص من الدكتور/ الترابي صاحب الأحلام الإمبراطورية الإقليمية والدولية الذي كون المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي وصدر الرؤساء للدول المجاورة (إدريس دبي مثالا)، وجسر علاقاته مع الحركات الأصولية بمستوى شكل تهديدا إستراتيجيا للنظام المصري ودوره في المنطقة. ومعادلة النظام المصري بسيطة ، هي أن حلم التلاميذ لن يتعدى اللهاث للحفاظ على السلطة في السودان وأن سقوفه حتى وإن إمتدت لأبعد من ذلك فهم أضعف من أن يتبعوها، بالإضافة إلى أن ضعفهم وحاجتهم للدعم يشكل مدخلا لفرض شروط النظام المصري السياسية (حلايب وإتفاقية الحريات الأربع نموذجا). والواضح هو أن الدول التي إلتحقت بركاب الإنقلاب/ الإنقسام ووظفته، قد حققت نجاحات لاتخطئها العين إنبنت على قاعدة واضحة في السياسة، هي أن النظام الضعيف بالداخل بحاجة للخارج للإستعانة به ضد مواطنيه، وبالتالي هو الأفضل للخارج والأكثر إستجابة لضغوطه.

٤ . فشلت المعارضة المتمثلة في التجمع الوطني في توظيف الإنقسام وأهدرت وقتها في مفاوضات

وتوقيع إتفاقيات مع التلاميذ، لا تساوي الحبر الذي كتبت به. فالواضح لكل ذي عينين أن هدف التلاميذ من كل الإتفاقيات التي وقعوها هو إستيعاب وإحتواء القوى السياسية الأخرى داخل النظام الحاكم، وهو خيار ألجأهم إليه الإنقسام على غير قناعة منهم ، إذ أن برنامجهم الأصلي هو مواصلة إقصاء وقهر القوى المعارضة. ويؤكد ذلك إجتهادهم في توقيع إتفاق فردي مع الحركة الشعبية بغرض تحييدها وإلحاقها بالسلطة، وهو إجتهاد إنبنى على تحليل سليم لموقف المجتمع الدولي الذي تعامل مع مشكلة السودان على أنها مجرد صراع بين الجنوب والشمال. كذلك فصلهم لملفات الشرق والغرب ومفاوضة بقايا التجمع على حدة. والنتيجة هي أنهم نجحوا في توقيع إتفاقية نيفاشا مع الحركة الشعبية وحولوا الأخيرة بموجبها إلى مجرد ممثل للجنوب، وأبرموا إتفاقية القاهرة الهزيلة مع بقايا التجمع والتي أصبحت جسرا للحاق هذه البقايا بإتفاقية نيفاشا من مواقع متخلفة جعلتها تشارك في مؤسسات نيفاشا الشكلية وبعضها شارك في الحكومة، وأيضا نجحوا في توقيع إتفاقية مع أحد أجنحة تنظيمات دارفور ومع جبهة الشرق. وبالنظر لكل هذه الإتفاقيات، نجد أن البند الوحيد الذي يسرع التلاميذ في تنفيذه هو إستيعاب قيادات الجهات المعنية في أجهزة الدولة والبعض في وظائف وهمية كمساعد أو مستشار لرئيس الدولة، ومن ثم وضع العصي في دواليب تنفيذ البنود الأخرى على ضعفها. لذلك كان الموقف الإستراتيجي الصحيح لقوى التجمع المعارضة بعد توقيع إتفاقية نيفاشا، أن تتمسك بمقررات أسمرا، وتبقى في المعارضة دون الدخول في إتفاقيات هزيلة كإتفاقية القاهرة، هم أول من يعلم أنها غير قابلة للتنفيذ. والواضح هو أن بعض قوى المعارضة قد راهنت على عامل الضغط الدولي، متناسية أن هذا الرهان خاسر من وجهين: أولهما أن هذا العامل متغير بتغير مصالح الدول صاحبة القدرة على الضغط، وثانيهما أن سقف هذا الرهان هو التدويل الشامل لقضايا الصراع السياسي السوداني وخروجها عن نطاق سيطرة القوى السودانية المتصارعة كلها.

٥. يعمل الدكتور/ الترابي بجد لتوظيف الإنقسام والإستفادة منه لمصلحة مشروعه. فهو من جهة يحاول إعادة تأهيل تنظيمه المؤتمر الشعبي كتنظيم معارض فاعل يسعى لتجسير الهوة بينه وبين التنظيمات المعارضة الأخرى وقد حقق بعض الإختراقات في هذا الإتجاه، وفي نفس الوقت يشكل ضغطا مستمرا على تلاميذه بمناوراته السياسية وبإختراق تنظيمهم من القمة إلى القاعدة. وفي تقديري أن إعادة التأهيل من مواقع الممايزة بين سلوك التلاميذ ونقاء المشروع المزعوم، يستلزم أكثر مما فعل الدكتور حتى يسمح له بالإندماج في حركة معارضة فاعلة. فالدكتور وتنظيمه لم يتقدما حتى هذه اللحظة بالأسباب الحقيقية التي دفعت الجبهة الإسلامية للإنقضاض على الحكومة الديمقراطية، وأهمية هذا الإعتراف تكمن في تقدير صدقية التنظيم في نقده للإنقلاب نفسه لأن حدوث ظروف مماثلة قد يدفعه للإنقضاض على السلطة الديمقراطية القادمة.

كذلك لم يكشف التنظيم كل الجرائم التي شارك فيها إبان فترة التمكين و لم يقدم جهدا فكريا واضحا ينتقد فيه مفهوم التمكين ويخرج به حالة الإستثناء تلك من أجندته حتى نصدق أنه تاب وأناب للأصل وهو الديمقراطية والحريات. أيضا لم يبد التنظيم إستعدادا للمحاسبة عما تم إرتكابه من جرائم. **وفوق ذلك كله مازال التنظيم متمسكاً بالدولة الدينية كآيدلوجيا ومشروع مع الزعم بأنه ديمقراطي وهما أمران لا يستقيمان معا. فلتبني دولة المواطنة كأساس، يحتاج التنظيم لتحول شبيه بتحول حزب العدالة والتنمية التركي وأن يجد تخريجا فقهيا لذلك وهذا أمر لا يؤهله واقعه له. والأسوأ هو أن التنظيم برغم نقده للفساد ولدولة الفساد، لا يقدم تفسيرا مقنعا حول الأسباب التي حولت أصحاب الأيادي المتوضئة ونماذج القوي الأمين لفاسدين، ويريد أن يلقي بهذا الأمر على شماعة السلطة فقط دون أن يصل إلى أن ذلك هو شأن السلطة الشمولية لرأس المال الطفيلي تحديدا**. ولذلك يقف الدكتور/ الترابي وتنظيمه في نقدهم عند المؤسسات المالية التابعة للدولة ولجهاز الأمن وضرورة عدم منافستها للناس في الأسواق، ولا يعممان النقد لطبيعة نشاط هذه المؤسسات نفسه. وهذا يعني أن الدكتور وتنظيمه يريدان خصخصة هذه المؤسسات التي تمارس التطفل، وإعادتها للحزب مما يعني أنهما يرغبان في تكريس النشاط الطفيلي خارج جهاز الدولة وتحت مظلة الحزب. وهذا ببساطة يعني إعادة هذه الدورة الجهنمية وبناء تنظيم آخر للنشاط الطفيلي من الممكن أن يثب على السلطة في أي لحظة.

ما تقدم من ملاحظات وإستنتاجات، بالحتم لا يغطي كامل ما يمكن إستخراجه من ظاهرة الإنقسام/ المفاصلة، ولكنه يشكل مجرد مقدمة لقراءة أولية تسمح بالبناء عليها لإتخاذ مواقف سياسية آنية وعاجلة لتصحيح مسار العمل المعارض.

٣ فبراير ٢٠٠٨م

١٨/ أشار المشروع للخط التنظيمي وقصره على الشكل التنظيمي، وفي تقديرنا أن الخط التنظيمي يشتمل على أكثر من ذلك حيث لا يمكن فصل البناء التنظيمي عن الشكل والمبادئ التنظيمية وقراءة ذلك في واقع معين ومرحلة زمنية يمثل الخط التنظيمي، في حين أن قصر الخط على الشكل قد يقود للتبسيط المخل والرؤية الأحادية لعلاقة جدلية معقدة وعدم إستيعاب للخط ولنشاط الحزب التنظيمي.

خلاصة:-

نود أن نؤكد أن ما تقدم هو خطوط عامة للمساهمة في نقد المشروع، لم يتسن لنا الوقت لإعادة ترتيبها أو مراجعتها لوضعها بشكل أفضل وأكثر علمية' ولكننا فضلنا أن نبادر بها على أن ننتظر ما قد لا يحدث أبدا لضيق الوقت، عسى أن تكون مساهمة ذات قيمة وتقود لمراجعة المشروع ولو في بعض مناحيه.

الفرع الثاني

إنتفاضة سبتمبر٢٠١٣م و تداعياتها

(أ) القمع بديل السلطة الوحيد و الصمود والسلمية طريق الإنتصار

يشعر المرء بالضالة حينما يكتب حروفا في وقت يكتب شهداؤنا الأبرار كلماتهم بدمائهم الذكية التي ابى نظام الراسمالية الطفيلية الا ان يهرقها دفاعا عن استمرار سلطة هي حتما الى زوال. **فالنظام الذي لا تخفى طبيعته الفاشية على احد، يصر على ان يقرا من نفس الكتيب الاسترشادي البائس الذي قرا ويقرأ منه كل الطغاة . وهو لن يتعلم ولن يتعظ بغيره لانه تعوزه العقل والحكمة ، كما تعوزه وسائل الحل السياسي للمسألة الاقتصادية، لان حلها يكمن ببساطة في تصفية النشاط الطفيلي، وهذا يعني ببساطة تفكيك النظام ومحاسبة مجرميه. او في الحد الأدني تحميل الراسمالية الطفيلية أعباء الضائقة الاقتصادية ، وهو امر يعادل ضرب القاعدة الاقتصادية الاجتماعية للنظام وتهديم أسسه وتسهيل مهمة الانقضاض عليه .**

لذلك اختار النظام تحميل الشعب السوداني نتائج سياساته المدمرة للاقتصاد والتي أنهكته تطفلا او أرهقته فسادا، وقضت على آفاق تطوره بتدمير البنية الإنتاجية ، وتوجت مصير انهياره المحتوم بفصل جنوب البلاد وحرمانه من الدماء التي كان يضخها النفط، محولا اقتصاد البلاد لاقتصاد ريعي محدود، مع تقويض مستمر للإنتاج الزراعي والصناعي والمنتجين. حصيلة هذه المسيرة بالاضافة للحروب العبثية التي يديرها النظام مع الصرف البذخي على أجهزته الأمنية اللازمة لتثبيته باعتباره نظاما شموليا مفروضا على شعبه، بالإضافة إلى الصرف اللا محدود على شاغلي مناصبه الدستورية وشراء الذمم، كان لابد ان يكون انهيارا اقتصادياً و انسداداً سياسياً لا يملك النظام له حلولا سوى مزيد من الضغط على الشعب السوداني بزيادة أسعار المحروقات وتحويل الحياة الى جحيم لا يطاق.

فالنظام لا يستطيع حتى ان أراد إيقاف تخصيص اكثر من سبعين بالمائة من الميزانية للجيش والقوات الأمنية ، لان هذا يعني هزائم محققة في حروبه العبثية، وانكشاف أمني امام خصومه السياسيين الذين يطالبهم دوما بلحس الكوع. وهو لا يستطيع ان يقلص الصرف على دستوربيه او يوقف شراء الذمم، لان هذا يعني تقليص مساحة مؤيديه وحرمان محازبيه من غنائم تعودوا عليها فصعب فطامهم. كذلك لا يستطيع ان يتصدى للفساد ويسترد الأموال المنهوبة، لانه ببساطة لا يستطيع ان ينفي نفسه، فالفساد في صلب قاعدته الاجتماعية المكونة لنخبة السلطة الحاكمة. ولأنه بطبيعته معادياً للشعب موضوعياً ، لا سبيل أمامه غير الاستمرار في التطفل على هذا الشعب وتعريضه لمزيد من الافقار لتوفير مساحة اكبر من الدخل العام لمنسوبيه، او على الأقل للمحافظة على أوضاعهم كما هي ومنعها من التدهور. وبما

انه يطمح لفك العزلة الخانقة من حوله، لا مناص أيضاً من أنصياعه لروشتة صندوق النقد الدولي قاتلة الشعوب والتي تعزز اتجاه تحميل الشعوب أعباء الأزمات الاقتصادية ان لم تقم هي بالذات بخلق تلك الأزمات.

في هذا السياق جاءت فرية رفع الدعم عن المحروقات، وهو دعم بحسب كثير من الخبراء الاقتصاديين غير موجود بالأساس ، حيث ان الحكومة في الواقع تربح من بيعها للمحروقات ولا تدعمها باي نوع من الدعم. ولكن اذا افترضنا جدلا ان الحكومة بالفعل تدعم المحروقات، أليس من حق المواطن في بلد اكثر من تسعين بالمائة من مواطنيه تحت خط الفقر واستشرت فيه البطالة ان تقوم حكومة بلاده بدعمه؟ الإجابة ببساطة هي نعم لان مال هذا الدعم يأتي من الموازنة العامة ومن الدخل القومي العام المملوك للشعب، وهو لا يستقطع من جيوب أعضاء الحكومة ولا من تركة ورثوها عن آبائهم . ولو كانت الحكومة تمثل شعبها فعلا وتعتبر ان هذا المال مالا عاما يخص الشعب السوداني، لما منت عليه بأنها تدعمه وانه تعود على الدعة لذا يصعب فطمه كما قال مصطفى عثمان. ولكن لان أمثال هذا الموظف عند شعب السودان الذي يدفع راتبه ومخصصاته اللا محدودة ويسر له كل أسباب الراحة، يتعاملون على أساس ان أموال الشعب غنيمة لهم ولا يؤمنون أصلا باي حق لشعب لم يوظفهم بالأساس بل فرضوا أنفسهم عليه، لا يرون للشعب حقاً في ان يدعم من أمواله لأنهم يرون أنفسهم احق بهذه الأموال من صاحبها الأصلي. وهذه أسمى حالات تجلي الطفيلي والعقلية الطفيلية. وقديما قال المتنبي:

جوعان يأكل من زادي ويمسكني لكي يقال عظيم القدر مقصود

لذلك تسمع شنشنة الطفيليين حول إصلاح إقتصادي لا يمس جيوبهم ومخصصاتهم، وكأن الإصلاح الإقتصادي غاية في ذاته وليس وسيلة لرفاهية شعب أنهكته ضربات الرأسمالية الطفيلية. وكأن رفع الدعم قد أنتج إقتصادات معافاة دوماً أو أن دولاً حتى رأسمالية صريحة لا تدعم مواطنيها بشكل أو بآخر.

من يدرك طبيعة هذه السلطة وطبيعة الكائنات التي على قمتها، لا يؤاتيه شك في انها ليس لديها سوى حل واحد هو الحل الأمني، وهي لن يردعها رادع من خلق او إيمان او إنسانية حتى ولو سالت الدماء انهارا. فهي ليس أمامها سوى واحد من أمرين : اما إنفاذ قراراتها او القبول بسقوط سلطتها فعليا وتفكيكها بشكل سلمي. وبما انها ليست في وارد التنازل عن امتيازاتها وصلاحياتها ، فلا بديل أمامها سوى القمع والمزيد من القمع. فمساحة المناورة أمامها ضاقت بحيث لم يعد أمامها من سبيل للمحافظة على امتيازاتها سوى المزيد من إنهاك المواطن عبر زيادة الأسعار ، ولم يعد بيدها من تنازلات تقدمها مع الحفاظ على هيمنتها على مقدرات الوطن.

لذلك السيناريو الأرجح الذي سوف يستمر النظام في تنفيذه هو ما يلي:
١. قمع المظاهرات بعنف غير مسبوق واغراقها في الدم.
٢. توسيع حملة الاعتقالات والتعذيب.
٣. تقييد الحريات الصحفية وفرض خطاب سياسي أمني موحد.
٤. تخويف المواطن من المشاركة في المظاهرات بوصمها بالتخريب ونشر الشائعات حول انها تستهدفه وان النيقرز هم من يقودونها وسوف يهاجمون البيوت. والغرض من ذلك حبس المواطنين في بيوتهم بغرض الدفاع عنها، بدلاً من المشاركة في الإحتجاجات.
٥. تشجيع عمليات التخريب وتنفيذ بعضها مباشرة لتغيير الطابع السلمي للاحتجاجات لتبرير ضربها واستعداء الداخل والخارج ضدها. وربما تشجيع أو تدبير مهاجمة البيوت أيضاً إذا استدعى الأمر.
٦. تعطيل نشاط القوى المعارضة ومنعها من تنظيم وتوجيه الاحتجاجات حتى يسهل ضربها.
٧. القيام بحملة دعائية لتسويق رفع أسعار المحروقات باعتباره جزء من إجراءات إصلاح اقتصادي يستهدف بها الخارج وليس الداخل، وخصوصا المؤسسات المالية الاستعمارية ومن يدعمها.
٨. استغلال المساجد وعلماء السلطان والجماعات التكفيرية الحليفة وقوى الاتجار بالدين لإدارة حملة شعواء ضد الاحتجاجات.
٩. محاولة اختراق قوى المعارضة وبعض الأحزاب التقليدية واستغلال ضعفها للتخذيل والمناورة نظرا لصعوبة تأييد الإجراءات الانتحارية التي اتخذتها السلطة.

هذا السيناريو الكارثي لن ينتج عنه تصفية الرفض الاجتماعي للإجراءات الاقتصادية حيث انه رفض مرشح للتوسع والانتشار، ولكنه قد يؤدي لإجهاض الاحتجاجات الراهنة فقط – وهذا هدف السلطة– ان لم يتم مناهضته عبر وضع التكتيكات اللازمة لمنع إجهاض الاحتجاجات اولا، ولضمان ترسيخ الرفض الذي حتما سينتج احتجاجات أقوى واكبر لاحقا في كل الأحوال . وهذه التكتيكات بالحتم ليس مكانها المقالات الصحفية، لانها ميدان عمل بين الجماهير ومعها وبها ومنها واليها، ينتجها واقع الصدام المباشر مع أدوات القمع ومشغليها، حيث أبناء شعبنا الذين نثق في عقولهم ونثمن غالياً شجاعتهم وخروجهم بصدور عارية لمجابهة هذا النظام المسخ.

ولكننا نود ان ننوه الى ان اهم مبادئ هزيمة سيناريو السلطة، هو الحفاظ على سلمية الاحتجاجات، ومنع الحكومة من شيطنتها، مع ابتداع سبل توسعة رقعتها لشد أطراف قوى القمع، وتشجيع من بقي من الوطنيين بالقوى النظامية على الانحياز لها. فالاستجابة لعنف السلطة واستفزازاتها بعنف مضاد غير متكافئ في إطار رد الفعل المباشر ، يعطيها فقط فرصة الإيغال في العنف مع إيجاد التبريرات له التي بدأ

في التسويق لها علي عثمان مسبقا. اما استمرار السلمية مهما كانت نتائج عنف السلطة، فهو من ناحية يفضح السلطة ويسحب البساط من تحتها، وفي نفس الوقت يشجع أعداداً اكبر من المواطنين للانضمام للاحتجاجات ويكرس عجز آلة القمع مهما كانت قدرتها، ويقود حتما لسقوط النظام. على عكس العمل العنيف غير المتكافئ الذي يعطي السلطة الأفضلية باعتبارها الأكثر استعدادا في هذا المجال، ويقود لإحجام الكثيرين عن المشاركة في الفعل الإحتجاجي ، ومحصلته حتماً سوف تكون دماراً شاملاً للبلاد، وتجربة سوريا خير شاهد على ذلك.

لشعبنا البطل التحية والإجلال والنصر ، وللشهداء المجد والخلود

والخزي والعار والهزيمة لأعداء الحياة جلادي الشعوب خدم الراسمالية الطفيلية

٢٧سبتمبر ٢٠١٣م

(ب) ما أنجزته إنتفاضة سبتمبر

انتفاضة شعبنا العظيم في سبتمبر ٢٠١٣م ، حققت الكثير من المنجزات حتى هذه اللحظة، يحاول البعض من ذوي المصلحة أو الغفلة أو اليائسين تبخيسها وتخزيل المنتفضين عن مواصلة إنتفاضتهم، معللين ذلك بأن الهدف الوحيد للإنتفاضة هو إسقاط النظام وعدم سقوطه يعني هزيمة كلية للشعب. مثل هذه القراءة المسطحة لطبيعة الإنتفاضة من أي مصدر أتت، تتناسى أولاً أن هذه الإنتفاضة بدأت في شكل إحتجاجات ضد زيادة أسعار المحروقات ومن ثم عمقت أهدافها سريعاً حتى صار إسقاط النظام الهدف الموحد لجميع أهدافها بإعتباره شرطاً لرفع العبء عن كاهل الجماهير. وثانياً تتجاهل أن اي حراك إجتماعي في سبيل إنجاز هدفه الأخير لابد أن يحقق إنجازات غير مسبوقة ما كان للشعب أن يحققها دون حراك ودون إحتجاج. وحتى لا يغرق البعض المنتفضين وجماهير شعبنا العظيم في اليأس، يصبح لزاماً علينا رصد ما حققته الإنتفاضة حتى الآن وما يمكن أن تحققه، وشروط تحقيق جميع أهدافها.

في تقديرنا المتواضع أن أهم ما أنجزته الإنتفاضة هو فضح حكم الأقلية المتطفلة على الشعب وعزله وتحديد جوهره الخالص ودفعه إلى إستخدام العنف كوسيلة وحيدة أتى عبرها ولا يمكن أن يستمر إلا عبرها. فالنظام في رده على الإنتفاضة، لم يجد مناصاً من الإعتماد على قوات أمنه الخاصة ومليشياته التنظيمية، حيث فشل في مواجهة شارع بشارع، وفي تنظيم حتى عضويته لتأييد قراراته الإقتصادية الكارثية الأخيرة، ولم ينجح في حشد محازبيه وأنصاره ولا حتى موظفي القطاع العام للخروج وإن شكلاً لتأييده. وهذا تراجع كبير في قدرة النظام وعزلة مؤكدة تفضح طبيعة النظام الطفيلية وتؤكد القطيعة بينه وبين الشعب الذي يتحكم فيه، وتجهض كافة التكتيكات التي أستخدمها طوال السنوات الماضية ليبدو وكأنه ذو جذور إجتماعية راسخة وأنه يتمتع بتأييد كبير في الشارع السوداني.

كذلك قامت الإنتفاضة بنقل النظام من موقع الهجوم والمبادأة، إلى موقع الدفاع على كافة

المستويات. فهو لم يتمكن من إقناع حتى عضوية حزبه ومناصريه بقراراته الإقتصادية، كما فشل في إستخدام المصد الأول في مواجهة أي معارضة وهو إمكانياته في تضليل الرأي العام عبر إعلامه وتسويق الإدعاءات حول طبيعة الإنتفاضة والمندسين فيها وإدعاءات التخريب المزعومة، ولم يستطع أن يتبرأ من القمع الذي مارسه عبر الأكاذيب الأخرى، وأيضاً فشل في إسكات الأصوات الحرة أو دحر الإحتجاجات عبر وسائل عنف أقل تكلفة سياسية كتفريقها بالغاز المسيل للدموع والعصي. وهذا الفشل الذي ألجأه إضطراراً لإستخدام آخر سلاح لديه وهو العنف المفرط بالإعتماد على نخبة مليشياته الخاصة بجنجويدها وأمنها الشعبي، يعني أنه في حالة دفاع قصوى عن النفس لم يصل إليها قبل هذه اللحظة. وبما أن النظام فشل في تسويق إتهامه للجبهة الثورية بالتخريب واقناع الجماهير بخطابه العنصري، يتوجب على الجبهة المذكورة تطوير خطابها وإيجاد السبل اللازمة لتقوية علاقتها بالحراك السلمي لتعزيز فرص إسقاط النظام.

بالإضافة إلى ما تقدم، أجبرت الإنتفاضة النظام على نزع كافة المساحيق التي كان يضعها على وجهه، من إدعاءات زائفة حول حرية التعبير والتنظيم ومسحة الديمقراطية الكاذبة التي كان يتبجح بها ليل نهار. فاضطر لإيقاف الصحف، ومنع الصحفيين من الكتابة، واعتقال الكتاب، وشن حملة إعتقالات واسعة شملت الناشطين من جميع الإتجاهات السياسية، وقطاع واسع من الشباب المنتفض غير المنظم، أسفرت عن الوجه القبيح المستتر للنظام بالعودة لتعذيب المعتقلين والماجدات من المعتقلات.

ولا شك في أن هذه الحملة الواسعة غير المسبوقة وما رافقها من قمع وعنف مفرط، لا تعكس قدرة ومنعة بالنسبة للنظام بقدرما تعكس حالة من الهلع والرعب إنتابت قياداته التي أصبحت تخاف من مجرد كلمة مكتوبة في صحف يقرأها من يتمكن من دفع ثمنها من نخبة المجتمع التي تستطيع القراءة في بلد تستشري فيها الأمية. وفي نفس السياق نستطيع قراءة إيقاف النظام لخدمة الإنترنت وإستمراره في حجب المواقع المعارضة، مما يعد إقراراً بأن كل ما كرسه من أموال في سبيل تغييب الوعي وسلب إرادة الجماهير لم ينجح في الدفاع عنه وعن سياساته في لحظة الرفض والغضب الجماهيري.

فشل النظام في الحفاظ على وحدة قاعدته التنظيمية نفسها، حيث بلغت الهزة الناتجة من الحراك الإحتجاجي مكتب حزب الحكومة المسمى المؤتمر الوطني القيادي نفسه. فقام واحد وثلاثون من نخبة عضويته منهم خمسة بمكتبه القيادي وآخرون بالمجلس الوطني (جهازه التشريعي) وبعض ضباطه بالمعاش، برفع مذكرة لرئيس الحزب ورئيس النظام في نفس الوقت، تحتج على القمع المفرط لحركة الإحتجاجات وعلى تمرير زيادة أسعار المحروقات دون إتباع السبل المؤسسية ودون عرضها للمناقشة داخل حزب السلطة نفسه وبرلمانه الوهمي. وهذا يبين أن نخبة الطفيليين الحاكمة، قد فشلت في تمرير سياسة حكمها حتى داخل منظومتها الفاسدة نفسها، وفضلت أن تنفرد بالقرارات الكارثية وحدها، مما يؤكد عدم ثقتها في نفسها ووجودها في موقع الدفاع لا الهجوم. والواضح أن الحراك الجماهيري

لم يشجع المجموعة التي تسمي نفسها إصلاحية على رفع صوتها علناً وخارج الأطر الحزبية فقط، بل مكنها من تحدي لجنة التحقيق التي عينها رأس النظام للتحقيق معها. وفي نفس السياق جاء موقف مجموعة سائحون التي لم تقطع الصلة بينها وبين النظام، ولكنها أعلنت عن دعمها لحق الشعب في التعبير عن رفضه للقرارات الإقتصادية الأخيرة وأدانت العنف الذي تم إستخدامه في مواجهة المحتجين.

فوق ذلك ، **لم يستطع حلفاء النظام وشركاؤه الكبار في حكومة التجويع والإفقار الحالية الدفاع عن سياساته ولا مباركة خطواته الدفاعية القمعية التي إتخذها. فأكبر الأحزاب التقليدية المشاركة في الحكومة (الحزب الإتحادي الأصل) شهد ململة معلنة وتصريحات من بعض كوادره بالإنسحاب من الحكومة، ولم يستطع منع قواعده الشبابية من المشاركة في الحراك الإحتجاجي واحتجب زعيمه الراغب في مواصلة البقاء مشاركاً في السلطة عن الأنظار منعاً للحرج**، وابتعاداً عن مواقف لن يستطع الدفاع عنها وإن قبلها في الغرف المغلقة. أما الأحزاب الصغيرة المؤلفة قلوبها، فقد كان لبعض منسوبيها كوزير الإعلام صوت عال في الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، ولكن مثل هذا الدفاع سيذهب جفاء كما يذهب الزبد لطبيعة هذه الأحزاب نفسها التي ستزول بزوال النظام تماماً مثل حزب الحكومة الحالي الذي لن يستطع الحياة بعيداً عن السلطة.

ولأول مرة سمحت الإنتفاضة للدول بنقد النظام علناً وإبداء قلقها على ما يحدث من قمع في السودان، وكمثال لذلك موقف دولة الإمارات العربية المتحدة وموقف المملكة العربية السعودية وكذلك ما أبدته دولة فرنسا من ملاحظات وبمستوى أقل موقف الولايات المتحدة الأمريكية. وتبع ذلك موقف بعض القنوات الإعلامية كقناة العربية وسكاي نيوز اللتان تميزتا بتغطية جيدة للإنتفاضة إضطرت النظام لإغلاق مكاتبهما بالخرطوم خوفاً من حدوث ثورة كما صرح وزير الخارجية. وهذه الخطوة تعد إنجازاً كبيراً في سبيل محاصرة النظام والتقليل من الدعم المعلن والمضمر الذي يجده من الولايات المتحدة الأمريكية والدول ذات العلاقة الوثيقة بمشروعها في المنطقة. وهي مؤشر لمدى عمق التناقضات الموجودة في هذا المعسكر والقابلة للإستثمار إن أحسنت القوى المعارضة إستغلالها.

ولا شك في أن أهم سمة من سمات الإحتجاجات التي تعد إنجازاً مهماً لشعبنا، هو أن الغالب على هذه الإنتفاضة هو عنصر الشباب، الذي هزم التكتيك الرئيس للنظام بهدف الإستمرار في الحكم، وهو كسر حلقة التنظيم بجميع مؤسسات المجتمع المدني وفصل القوى المعارضة عن الجماهير. حيث تمكن الشباب من تجاوز القيادات التاريخية وتوحدوا في الشارع منظمين بأحزاب وغير منظمين وأنجزوا تنظيم إنتفاضتهم بأنفسهم، وإن لم يرتق التنظيم للمستوى المطلوب بعد. فهزيمة تكتيك السلطة الرئيس الذي تراهن عليه، يعني أن الشعب لم يعد من الممكن تأطيره والسيطرة عليه، وأنه أخذ زمام المبادرة من السلطة ووضعها موضع الدفاع، لأنه أثبت قدرته على الخروج من الصندوق الذي أراد النظام وضعه فيه. والشاهد أن إنتفاضة سبتمبر قد أكدت للنظام أن كسر حلقة التنظيم

ومصادرة حق العمل الجماهيري عن الأحزاب والقوى المنظمة بالمخالفة للدستور، هو تعدد مراكز الإحتجاجات وامتدادها للأقاليم والمدن الأخرى غير العاصمة، ولا ننسى أن أول من خرج للشارع هو مدينة مدني بالجزيرة.

إستمرارية الإنتفاضة لكل هذا الوقت رغم العنف المفرط الذي تستخدمه السلطة، يعني أن حاجز الخوف قد إنكسر وأن الجماهير قد إكتسبت ثقة في نفسها، وهذا حتماً ينقل الخوف والرعب إلى المعسكر الآخر أي معسكر السلطة. ومظاهر هذا الخوف لا تتكرس في المواجهة العنيفة للإحتجاجات فقط ، بل تظهر في محاولة البعض القفز من السفينة التي توشك على الغرق (الإصلاحيون مثالاً) ، وفي تهريب البعض لأمواله المنهوبة خارج البلاد وإرسال أبنائه للبحث عن وطن بديل، وفي نقل أسر بعض أبناء النخبة الطفيلية الحاكمة من مساكنهم الفاخرة المبنية من عرق شعبنا وأمواله لتأمينهم، وفي إنقطاع بعض الدستوريين والوزراء عن الذهاب لأماكن عملهم ووزاراتهم، وفي تعلل بعض أفراد المجموعة المذكورة بأسباب متعددة للسفر للخارج، وفي إضطرار السلطة لإغلاق المدارس والجامعات.

وخلاصة الأمر هي أن الإنتفاضة قد تمكنت من نقل الشعب من حالة الدفاع إلى حالة الهجوم وأجبرت السلطة على إستخدام الهجوم العنيف كوسيلة للدفاع وفضحت طبيعتها الإجتماعية وعزلتها. كذلك ألجأتها لفضح طبيعتها المعادية للجماهير بمصادرة هامش الحرية الضئيل الذي كان موجوداً ولمصادرة حق التعبير وممارسة الإعتقالات والتعذيب وأسقطت هيمنتها الإعلامية ومزقت وحدة تنظيمها الحاكم ودفعت الكثير من مؤيديها للإبتعاد عنها. أيضاً شجعت دول وأجهزة إعلام على إنتقادها وحشرها في الزاوية وأسست لكسر حلقة مصادرة الحق في التنظيم بإبتداع أشكال للتنظيم مغايرة للشكل الذي ألفته السلطة وتعودت على قمعه، مثلما وسعت نطاق العمل الجماهيري والاحتجاجي ليتزامن بين المركز والمدن الإقليمية. ومن أهم منجزاتها كسر حاجز الخوف ووضع المبادرة في يد الجماهير ، وتعزيز إمكانية البناء التراكمي فوق ما أنجزته حتى يتم إنجاز الهدف الأكبر وهو إسقاط النظام.

فإسقاط نظام كنظام الرأسمالية الطفيلية الحاكم في السودان، ليس عملية بسيطة تقوم على معادلة رياضية سهلة ، بل عملية تراكمية معقدة من الصعود والإنحسار والتاكتيك والتاكتيك المضاد، والفهم لما تم إنجازه وما لا يزال ينتظر مزيداً من الجهد حتى يتكامل مع عناصر أخرى لازمة لإسقاط النظام، مع حساب توازن القوى الداخلي وهو الأهم، وتحديد خارطة الفعل السياسي بواقعية، مع قراءة الظرف الإقليمي والدولي حتى تتمكن الإنتفاضة من تحقيق أهدافها. المهم هو الإمساك بقوة بقضايا الإنتفاضة والحفاظ على جذوتها باقية ومشتعلة والبناء على الكثير الذي أنجزته حتى هذه اللحظة، حتى يتحقق الخلاص لشعبنا والقصاص لشهدائنا.

المجد والخلود لشهداء إنتفاضة سبتمبر المجيدة

والخزي والعار والهزيمة لجلاديهم خدم الرأسمالية الطفيلية

٦ أكتوبر ٢٠١٣م

(ج) ثم ماذا بعد؟

تداعيات ومآلات إنتفاضة سبتمبر المجيدة

يتساءل الجميع الآن حول مآلات إنتفاضة سبتمبر المجيدة، وتأتي الإجابات مترددة حيناً ومتناقضة حيناً آخر، ويائسة من البعض ، ومليئة بالإدعاءات من آخرين، وكل متسائل يبحث عن يقين، وعن إجابة لسؤال صعب لا توجد له إجابة مباشرة، لأنه يدخل في صميم فلسفة الثورة ، ويتصل إتصالاً مباشراً بتقييم توازن القوى ، ورسم خارطة صحيحة لجذور الصراع السياسي الإجتماعية، وهي مهام تخلت عنها القوى السياسية المعارضة منذ زمن طويل مكتفية بالوصف العام لما يجري ، دون البحث عن أساسه الإجتماعي. وبرغم غياب المعلومة الدقيقة بسبب التواجد خارج البلاد، ورغم صعوبة قراءة الحدث في سياقه السياسي الإجتماعي، إلا أننا نجد أنه لا مناص من التصدي لمناقشة مآلات إنتفاضة سبتمبر ، عبر تحليل بعض السيناريوهات المحتملة.

ومن الطبيعي أن نبدأ بسيناريوهات النظام الذي لم يمر عليه يوم قبلاً وهو في هذه الحالة من الضعف وعدم الثقة بالنفس، بالرغم من إدعاء القوة والتماسك وهيجان رأسه وتمسكه الظاهري بموقفه من زيادة أسعار المحروقات والإستمرار في وصفه للمحتجين بالخونة والمخربين. فالسيناريو الأول هو أن يستمر النظام في الحل الأمني وحده، مدفوعاً بحقيقة أنه لا يستطيع التراجع عن زيادة الأسعار لأنه من المستحيل أن ينفي نفسه ويحمل فاتورة فشله السياسي والإقتصادي للرأسمالية الطفيلية التي تمثل أساسه الإجتماعي أولاً، ولأنه كذلك لا يستطيع مخالفة أوامر صندوق النقد الدولي الذي يدير إقتصاده منذ أكثر من عقد وقاده لفشل مؤكد عبر روشتته القاتلة للشعوب. ولكن هذا السيناريو يعني في المقابل توسيع دائرة الغضب الشعبي ورفد الإحتجاجات بمعين لا ينضب سوف يقودها حتماً لهزيمة الحل الأمني عبر شد أطراف القوى الأمنية وإرهاقها مهما كان جبروتها وعنفها . فالمواطن الذي تطلب السلطة منه أن يعطيها لتعتاش على التطفل المباشر عليه في غياب عملية إنتاجية حقيقية يمكن التطفل عليها، ليس لديه ما يعطيه، وبالتالي سوف لن يكون لديه ما يخسره سوى أغلاله مما سيدفعه بكل تأكيد للإنتفاض من أجل كسرها. والنظام رغم ما يبدو عليه من تبلد وانعدام حساسية، إلا أنه حساس جداً تجاه أمنه الشخصي ويعلم تماماً أن الحل الأمني وحده، يعني سقوطه لا محالة. ولذلك إستمراره في هذا السيناريو إلى مالا نهاية وفقاً لتصريحات رموزه التي يهدف منها إرسال رسالة كاذبة للمنتفضين بأنه قد دحرهم مرة وإلى الأبد وإلى مناصريه بأنه باق إلى الأبد، أمر غير متوقع. فالراجح هو ان يحتفظ بهذا الخطاب وهذا التكتيك خلال فترة بحثه عن حلول ضمن سيناريو آخر، يخفف عنه الضغط ويضخ بعض الدم في شرايينه.

لذلك بدأ فخامة رئيس الجمهورية بتفعيل سيناريو إحتياطي بالإيعاز إلى خاله وصهره

بإبتداء معارضة جديدة تدعو إلى تغيير يستبقيه هو رئيساً مع حكومة إنتقالية غير إقصائية تعالج مشكلات البلاد في إطار من التراضي العام، وتستبعد المؤتمر الوطني الحاكم. هذه المعارضة المفتعلة التي هي حتماً إحدى نتائج إنتفاضة سبتمبر المجيدة التي جعلت خال الرئيس يوقع على بيان يدين فصل الجنوب الذي بشر به، سميت بالتحالف الإسلامي وجمعت القوى التكفيرية وبعض القوى الأخرى غير المؤثرة، لتحدث إختراقاً لحالة عدم اليقين التي يعيشها النظام، ولتحرك راكد المياه في إتجاه إيجاد حلول بديلة. ومن أهدافها سحب البساط من تحت أقدام الإصلاحيين بالمؤتمر الوطني ومجموعة سائحون معاً، والتلويح بأن بديلهم جميعاً جاهز لدعم البشير ومجموعته، مع فتح الطريق لتجسير الهوة مع قوى أخرى لا تمانع في الإلتحاق بالسلطة. هذا السيناريو يعيبه ضعف القوى القائمة عليه أولاً، وإصراره على بقاء البشير على سدة الحكم ثانياً، وغياب الحلول للمشكل الإقتصادي الذي أنتج الأزمة الراهنة ثالثاً، لذلك من الصعب أن يحدث إختراقاً لحالة الإنسداد السياسي الراهنة، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية كعامل خارجي مؤثر لا تدعم بقاء الرئيس وترغب في بقاء النظام مع بعض المعالجات الإصلاحية.

ومن هنا تحديدا تأتي فاعلية التيار الإصلاحي بالمؤتمر الوطني وخوف الطغمة الحاكمة منه. فهي لا تخاف تأثيره على عضوية المؤتمر الوطني لأنه تيار غالب كما يقول د. غازي، لأنها تعودت أن تجمع عضويتها بالعصا متى ما أرادت وتفرقها ووتجاوزها كما تشاء، ولكنها تخاف تلاقي بعض أطروحات هذه المجموعة مع الموقف الأمريكي والأقليمي المؤيد لذهاب الرئيس واعادة هيكلة السلطة حتى يبقى النظام معدلاً. وتراهن على مخالفة بعض الأطروحات كالدعوة لمراجعة قرار زيادة الأسعار الذي لن ترضاه الولايات المتحدة الأمريكية ولا صندوقها الدولي، لإضعاف مركز المجموعة الإصلاحية ومنعها من لعب دور مركزي في المستقبل القريب. ولعل هذا هو الذي يبرر تردد الطغمة في طرد هذه المجموعة وتأجيل أمرها لفترة ما بعد العيد التي تحاول السلطة إستخدامها لفرض مزيد من التهدئة واحتواء ليس التظاهرات فقط، بل القوى المتمردة داخل حزبها أيضاً، مع إيجاد آلية لتوظيف كل الأوراق التي بيدها أو التي تتوهم أنها بيدها معاً، حتى تتفادى الموت إختناقاً وعزلةً ومن ثم تكنسها حركة الجماهير. والواضح أن المجموعة الإصلاحية إذا أرادت أن تكون في قلب السيناريو الفاعل مستقبلاً، لن يكفيها التواري خلف مخالفة الإجراءات التنظيمية والدستورية لرفض زيادة الأسعار، بل عليها أن تجد صيغة ترفض بها الزيادة وتقبلها في نفس الوقت، حتى تصبح جزءاً من المشروع الأمريكي الإقليمي البديل. فهي بلا شك ولظروف وأسباب معقدة، لن تستطع إحداث إختراق والتحول لموقع المعارضة، ووعيها بذلك بالإضافة إلى إرتباطها العضوي بالنظام، هو الذي جعلها تصرح بأنها لا تلتقي مع المعارضة في عملها لإسقاط النظام

لأنها تهدف إلى إصلاحه.

ولا شك لدينا في أن الكثير من القوى السياسية بدأت في إعادة التموضع لإيجاد موقع لها في السيناريو الأمريكي الرامي لإحتواء آثار الإنتفاضة والمحافظة على النظام معدلاً لا إسقاطه. وهذا السيناريو لم يعد سراً ولا هو بالجديد، إذ أنه طرح على النظام منذ بداية فورة الربيع العربي وفي سبيل تفادي إنتقاله إلى السودان. ولكنه الآن أصبح أكثر راهنية و لم يعد بالإمكان تأجيله أكثر. ففي سياقه جاءت إدعاءات رئيس الجمهورية بعدم رغبته في الترشح لدورة رئاسية جديدة، وذلك لأن شرط هذا السيناريو الأساس هو ذهاب الرئيس واختفاؤه من المشهد السياسي، مع إعادة هيكلة المؤتمر الوطني واستبعاد بعض كادره بمستوى يسمح بإعادة توحيد الحركة الإسلامية، بشرط الإنفتاح على القوى السياسية الأخرى لتشكيل حكومة إنتقالية، ووضع دستور جديد للبلاد في إطار تحول ديمقراطي مسيطر عليه، يجسر العلاقات مع دولة الجنوب الفتية وينهي الصراعات المسلحة، بإستدخال الحركات الدارفورية تحت مظلة إتفاق الدوحة ، والضغط على الحركة الشعبية قطاع الشمال للدخول في تسوية منفردة.

عيب هذا السيناريو هو إهماله لقضايا الجماهير وحذفها من المعادلة السياسية بشكل كلي، وكذلك قصره معالجة الأزمة الإقتصادية ووضع الإنهيار الحالي في تبشيره بإلغاء الدين الخارجي أو تخفيضه، مع فك العزلة الإقتصادية. ولكنه لا يقدم حلولاً عاجلة لمشكلة زيادة أسعار المحروقات، ولا يدعم إعادة الدعم إليها – إن وجد. فهو في أقصى حالات كرمه واريحيته، قد يرضي بجدولة رفع الدعم أو في الحقيقة زيادة الأسعار بشكل تدريجي، يسمح لأي سلطة جديدة بتراجع محسوب ومقنن، تدعمه منح وهبات إقليمية، وإجراءات لازمة لتثبيت سعر الصرف. كذلك يواجه هذا السيناريو مشكلة جلب المؤتمر الشعبي إلى مواقع هذا السيناريو، واقناع الإمام الصادق للمشاركة بحصة محدودة في السلطة الإنتقالية، على أساس أن السيد الميرغني سوف يلتحق بالركب لا محالة خصوصاً وأنه شريك في حكومة المؤتمر الوطني الراهنة.

السيناريوهات السابقة كلها من الممكن ألا تجد طريقها للتطبيق في حال حدوث إنقلاب عسكري. فالمناخ مهيأ لإنقلاب قصر من ناحية، ولإنقلاب مغامرين من ناحية ثانية، ولإنقلاب مدعوم ومدفوع الأجر إقليمياً ودولياً، أو نتاجاً لردة فعل جيش مهزوم ومغيب عن الفعل السياسي وغارق في الفساد. فالنظام في حال إستحكام أزمته وعدم وصوله لتسوية مع المتمردين بحزبه وآخرين من الطامحين لمشاركته سلطته مع بعض التعديلات، قد يقدم على تنفيذ إنقلاب قصر يقيض له فرصة الإحتفاظ بالسلطة مع تدوير الزوايا لخلق أمر واقع جديد يخلط الأوراق ويعيد رسم الخارطة السياسية بالبلاد. ومعضلة مثل هذا الإنقلاب هو صعوبة إحداث إختراق داخلياً، مصحوبة بصعوبة تسويقه إقليمياً ودولياً. والمجتمع الدولي أو إن شئنا

الدقة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الإقليميين، يستطيعون تثبيت إنقلاب عسكري منسق معهم في حال توصلوا إلى أن ذهاب الرئيس وعصبته لا يمكن أن يتم إلا عبر هذه الوسيلة، وسوف نسمع خطاباً مرائياً حينها حول التعامل مع الأمر الواقع بشرط الإنتقال السريع للديمقراطية عبر خارطة طريق معلنة. والمغامرون وأبناء الجيش المهزوم والغارق في الفساد، لا شئ يمنعهم من القيام بإنقلاب حظوظه في البقاء والإستمرار ضئيلة هذا في حال نجاحه بالأساس.

يلاحظ على كل السيناريوهات أعلاه أنها لا علاقة لها بدور الشعب وفعله وإرادته، حيث أنها ركزت على السلطة والقوى السياسية المنظمة، برغم أنها تعالج تداعيات إنتفاضة سبتمبر التي جعلت الشعب وقواه الحية المحرك الفعلي للأحداث وصاحب المبادرة السياسية. فقمع السلطة وعنفها جاء في إطار رد الفعل الهجومي لإبطال فعل المبادرة الشعبية الإحتجاجية. والبعض يظن – ومنهم فاعلين في النظام– أن عنف السلطة قد أخمد المظاهرات لمرة وإلى الأبد، ولكننا نؤكد أن هذه جولة ومعركة ستعقبها معارك نتيجتها حتماً هي إنتصار الشعب وسقوط النظام. وهذا الأمر لا علاقة له بالأماني أو التفاؤل غير المنطقي، ولكنه ينبني على معطيات واضحة نوجزها فيما يلي:

١. النظام بشكل عام في حالة دفاع وضعف كبير من حيث الموقف السياسي والإعلامي، و لم يتبق له شئ سوى إستخدام خط دفاعه الأخير وهو أجهزة أمنه ومليشياته الخاصة وجنجويده، وهذا يؤكد عزلته ودخوله حالة الرعب السابقة للتفسخ والإنهيار. فالقوة وحدها لا تستبقي نظاماً لأن السيف والكتاب نزلا معاً كما يقول ألتوسير. فبدون آيدلوجيا مبررة وخطاب سياسي مقبول نسبياً، لا بقاء للسلطة مهما كانت عنفها ومقدرتها على القمع.

٢. النظام في حال إستمر بصيغته الحالية أو أجرى بعض عمليات التجميل، مصيره إلى زوال إذا استمر في جوهره سلطة للرأسمالية الطفيلية. لأنه في كل الأحوال لن يستطع تقديم التنازلات المطلوبة التي ترفع المعاناة عن كاهل الشعب في هذه الحالة، والصدام بينهما حتمي وعلى مستوى أوسع ونتيجته هي سقوط النظام وليس فناء الشعب ولا ثلثه كما طلب رأس النظام.

٣. الجماهير أو على الأقل طليعتها، كسرت حاجز الخوف ونقلته إلى ملعب النظام ولن يستطيع النظام مهما فعل كسر إرادتها وإعادتها إلى بيت الطاعة بعد كل هذا العدد من الشهداء والثأرات التي خلفها في النفوس. من الممكن أن تتراجع لتلتقط أنفاسها وترتيب صفوفها، ولكن خروجها للشارع مرة أخرى وبقوة أكبر حتمي طالما أن أسباب خروجها مستمرة.

٤. تمكنت الجماهير من إبتداع آليات تنظيمها وتجاوزت الحركة السياسية المعارضة التي يمكن أن تكون طرفاً في أياً من السيناريوهات السابقة، وهي قادرة في حال تطوير المؤسسات التنظيمية البسيطة غير المعقدة التي إجترحتها وتعميمها، على هزيمة النظام وإسقاطه بالضربة

القاضية.وبالمناسبة تطوير هذه الآليات مع عودة الإحتجاجات وإستمرارها، سوف يجبر القوى المعارضة التي تغازل النظام عبر دعاوى التغيير السلس لتغيير موقفها واللحاق بركب الإنتفاضة واتخاذ موقف أكثر جدية من إسقاط النظام.

٥. تمكنت الجماهير من توسيع دائرة فعلها الإحتجاجي من وسط البلاد للعاصمة والغرب والشرق وحتى الشمال، مما يعني أن حالة الإحتقان الثوري حالة عامة، وأن تراجعها اللحظي أمام العنف المفرط هو تراجع لإمتصاص هذا العنف وتقديره وتقييمه، وهذا أمر مفيد في حال عودتها للهجوم مجدداً. فطالما أن الأسباب التي دفعتها للخروج إلى الشارع قائمة، فعودتها إلى هذا الشارع لا شك فيها ، خصوصاً وأن الوضع مرشح للتفاقم.

٦. النظام في حالة إنقسام حقيقي، وصراعات أجنحته وتياراته مبذولة على قارعة الطريق، وهي مرشحة لأن تتعمق أكثر. حتى محاولته البائسة لخلق معارضة على رأسها خال الرئيس قد ترتد عليه، لأن غول التنظيمات التكفيرية لا يستنكف إبتلاع القوى التي تربى في حجرها فهو ذئب حتى إن تربى في حجر شاة. وبالرغم من تأكيد الإصلاحيين ومجموعة سائحون أنهم ليسوا بصدد إسقاط النظام وأنهم مع إصلاحه، عودة الإحتجاجات أو عنف النظام في مواجهتهم قد يدفع بمواقفهم لمستوى أعلى يلغي فرضية الإصلاح المتوهمة.

٧. ليس للمجتمع الدولي تأثير على حركة الجماهير بشكل مباشر، وهو لا يعترف بها أساساً إلا بعد فرض وجودها في الشارع، وهذا يحرمه من التأثير السلبي عليها ويفقد حلفاء المؤتمر الوطني القدرة على التأثير في الحدث السياسي، وهذه نقطة قوة لحركة الجماهير لا أحد يستطيع أن ينتزعها منها.

وبالرغم من أن الشك لا يؤاتينا لحظة في حتمية إنتصار شعبنا على هذا النظام، إلا أن حركة الجماهير لتنتصر، لابد لها من أن تستصحب تجربة إنتفاضة سبتمبر وتستخلص منها العبر. وفي هذا السياق عليها أن تطور ما يلي:

أ. تكريب منظماتها التي ابتدعتها وتعميمها على جميع مواقع تواجد الجماهير وعدم إنتظار الأحزاب والقوى المنظمة لتقود إنتفاضتها نيابةً عنها، وذلك بسبب ضعف هذه الأحزاب والقوى التاريخية المنظمة نتيجة لهجمة النظام عليها ولأسباب موضوعية وذاتية أخرى لا مجال لذكرها هنا. فالنظام يعرف كيف يكسر حلقة التنظيم داخل هذه الأحزاب والتنظيمات ، لأنه إعتاد على تكتيكاتها وطبيعة عملها التنظيمي، ولكنه سيفشل حتماً وإلى حين حتى يدرك طبيعة التنظيم العفوى لحركة الجماهير. سيحاول بالطبع إختراقها، ولكن ليس هذا مدعاة لتوقفها والإحجام عن تفعيلها.

ب. عدم الدخول في جدل عقيم مع الأحزاب السياسية والمنظمات التقليدية الأخرى أو مطالبتها بما لا تستطيع تقديمه أو الخوض في عداء معها. على العكس المطلوب التنسيق معها

وتشجيعها على الدفع بعضويتها ضمن مظلة الحراك الجماهيري العام الذي يساعدها في فك عزلتها وتخفيف الضغط الأمني عليها. والمطلوب بالطبع هو تفهم هذه الأحزاب والقوى لأهمية وجود نظام فاعل لقيادة العمل الإحتجاجي بعيداً عن سيطرتها مدعوماً منها ، تملكه خبرتها وتتجاوز به عقم أساليبها التي أصبحت مكشوفة للنظام.

ت. التعبئة السياسية المستمرة وعدم إعتبار توقف المظاهرات الإحتجاجية هزيمة بل فهمه في سياق إمتصاص عنف النظام مع تأكيد وتكريس المنجزات التي صنعتها إنتفاضة سبتمبر والتي نوهنا لها في مقال سابق. والمهم تأكيد أن الصدام مع النظام وتحديه والعمل من أجل إسقاطه لا يتخذ شكلاً وحيداً يتمثل في المظاهرات والمسيرات الإحتجاجية، بل يأخذ أشكالاً لا حصر لها تقود في النهاية للعصيان المدني الذي يسقط النظام. والمطلوب هو أن تختار جماهير شعبنا وطلائعه الوسائل وأشكال النضال المناسبة للمحافظة على جذوة الإنتفاضة مشتعلة، وأن تجترح سبل الرفض والتحدي التي تساهم في التراكم العام المؤدي للهدف المنشود، دون يأس من تراجع لحظي لأسلوب معين بشكل طبيعي لابد منه لإمتصاص عنف النظام، ودون قصر لنضال الشعوب على شكل وحيد التجربة الإنسانية أثبتت أنه ليس الوحيد، وكتب ومراجع اللاعنف والتغيير السلمي مليئة بوسائل غيره، ومبذولة للقراءة على شبكة الإنترنت.

ث. تنمية مشاعر الرفض و التحدي ومحاربة الخوف، دون الدخول في صدامات مجانية مع أجهزة أمن النظام ومليشياته تقود لخسائر لا داعي لها. وتطوير تكتيكات دفاعية ضد هذا العنف بالذات في إطار العمل الجماعي والمنظم لا المبادرات الفردية. وتنشيط الإتصال بالعالم والتنسيق بين قوى الإنتفاضة في الداخل والخارج للإستخدام الأمثل لثورة المعلومات والإتصال، وخلق رأي عام عالمي داعم للرفض والتحدي ولأشكال الإحتجاج السلمي ضد النظام.

ج. الحفاظ على سلمية الحراك مهما كان عنف النظام ومهما بلغت التضحيات، وهي تضحيات مقدرة ولكنها لن تبلغ بأية حال ما بلغه شهداء شعبنا في دارفور. وذلك لأن التعامل برد الفعل المباشر وعسكرة الحراك، يعطي النظام أفضلية من حيث إستعداده للعمل العسكري، كما يعطيه المبرر إعلامياً لمزيد من القمع، وتجربة سوريا ماثلة للعيان. ولسنا في حاجة للتذكير بأن الحراك السلمي دائماً أقرب لإسقاط النظم الشمولية من العمل العسكري الذي تجيده، حيث أنه يدفع مزيداً من الجماهير للمشاركة فيه بعد كسر حاجز الخوف، في حين يقصي العمل المسلح غالبية الجماهير ويبقي فقط الطليعة الراغبة في ممارسة هذا العمل.

ح. عدم إقصاء أي قوى أو أفراد يرغبون في المشاركة في إسقاط النظام ويؤمنون بضرورة التحول الديمقراطي من أي موقع أتوا ولأي جهة إنتموا، فالسودان القادم هو سودان لجميع إبنائه، وإسقاط هذا النظام المسخ يستلزم جهد الجميع. هذا بالطبع لا يمنع إتخاذ التدابير اللازمة

المانعة من الإختراق وضرب الحراك، وعمل موازنة بين الإنفتاح وتأمين النشاط الإحتجاجي.
يتضح مما هو مذكور أعلاه، أننا من بين كل السيناريوهات المحتملة، نرجح سيناريو إسقاط النظام ومن سيلتحق به ، عبر إنتفاضة شعبية لا محالة قادمة لأن نظام الرأسمالية الطفيلية ليس لديه المقدرة ولا الرغبة في معالجة الإنسداد السياسي ، ولا يمكنه حتى إن أراد منع الإنهيار الإقتصادي لأنه حدث بالفعل. كل ماهنالك أن المسألة مسألة وقت، سوف يحاول النظام خلاله عبر جميع السبل شراء عمر جديد وقد يشاركه البعض وهم الإستمرارية عبر واحد من السيناريوهات الأخرى، ولكنه إلى زوال نراه قريباً ويرونه بعيداً. فثقتنا في شعبنا العظيم لا تحدها حدود، ويقيننا بحتمية إنتصاره لا يهزه عنف سلطة ولا تآمر متقاعسين.
هيا لنضالكم يرحمكم الله.

المجد والخلود لشهداء إنتفاضة سبتمبر المجيدة

والخزي والعار والهزيمة لجلاديهم خدم الرأسمالية الطفيلية

١٣ أكتوبر ٢٠١٣م

(د) حكومة الإنقاذ الجديدة

إرهاصات هبوط ناعم أم عسكرة وعودة للمربع الأول

تتباين الآراء بشدة حول طبيعة وكنه التعديل الوزاري الواسع الذي قام به الرئيس البشير في طاقم حكومته. فمن قائل أن الرئيس قد قرر تسليم السلطة للعسكريين، وآخر يرى أن الأمر مجرد تكريس سلطة للرئيس بتصفية مراكز القوى لتحويل النظام الشمولي لديكتاتوري خالص، وثالث يؤكد بأن ما تم مجرد تمثيلية لإخراج الإنقاذ بثوب جديد في حين أن الخارجين مازالوا يمسكون بأوراق اللعب من وراء الكواليس، ورابع يزعم بأن ما تم يأتي في إطار تجديد دماء الإنقاذ ليس إلا ولا يعكس أي صراعات داخل المؤتمر الوطني. وبرغم هذا التباين الواضح في التحليل لطبيعة التغيير الذي حدث، إلا أن الموقف الغالب هو أن ما تم لا يعتبر تغييراً جوهرياً لأنه تغيير للأشخاص وليس السياسات. ولعلنا نصيب إذا قلنا بأن الوصف المتسرع لطبيعة ومآلات ما حدث من تغيير ، أو التحليل الإنطباعي له، كلاهما يقودان لخلاصات ونتائج لا تساعد في الوصول لتقييم مبدئي مفيد، يسمح بالتعاطي مع هذا التغيير وفقاً لحقيقة ما هو عليه، بدلاً من التعامل مع تصور غير حقيقي يقود بالضرورة لمواقف وتكتيكات سياسية خاطئة ومدمرة للوطن وللعمل المعارض على وجه الخصوص. وبما أننا لا ندعي إمتلاك الحقيقة أو فطنة أكثر من جميع من أدلوا بدلوهم في هذا الموضوع ، فإننا نتقدم بمساهمة محدودة نحاول عبرها سبر أغوار ما حدث من تغيير، عبر وضعه في سياق عام يسمح بالوصول إلى نتائج أولية قد تعززها وقائع قادمة أو تخطئها، فيبقى لنا أجر المحاولة.

- **السياق الداخلي للتعديلات الوزارية:**

أول ما يجب الإنتباه إليه، هو الظرف التاريخي الذي أتت التعديلات الوزارية الواسعة فيه، لإستخلاص الدلالات من الظروف التي سبقت وواكبت مثل هكذا تغيير. فالملاحظ للمناخ العام، يجد أن هذا التغيير الواسع قد أتى بعد حوالي ثلاثة أشهر من إنتفاضة سبتمبر المجيدة، التي إندلعت نتيجة لزيادة أسعار المحروقات، والتي هددت سلطة المؤتمر الوطني تهديداً حقيقياً ، إضطرها لإستخدام آخر وسائل التعاطي مع التهديد وهو القمع السافر والإستخدام المفرط للقوة، مما يدلل على أن السلطة كانت في أقصى حالات الدفاع عن نفسها، ولم تجد مناصاً من تجاوز كل آليات التضليل والإحتواء والقمع الناعم، والوصول لإستخدام مليشياتها الخاصة في قمع الإنتفاضة، والتسبب في سقوط عدد كبير من الشهداء. أدركت السلطة أيضاً من إتساع دائرة الإحتجاجات، ومن إستمرارها رغم القمع الشديد، أن حاجز الخوف قد إنكسر لدى جماهير الشعب، وأن إنتصارها الجزئي عبر القمع ، سوف تعقبه هزيمة مؤكدة في حال عاود الشعب إنتفاضته، وهي معاودة متوقعة في ظل إصرار السلطة إنفاذ برنامجها الإقتصادي الذي يرمي لتحميل الشعب نتائج أخطائها المتراكمة مع عدم مقدرتها على تقديم برنامج بديل يتحمل تبعاته الرأسمال الطفيلي الذي يشكل أساسها الإجتماعي.

أدت الإنتفاضة المذكورة المجيدة إلى خلخلة بنية المؤتمر الوطني نفسه، وأجبرته على التخلص مما عرف بالتيار الإصلاحي بقيادة د. غازي صلاح الدين وأربعة آخرين من مكتب المؤتمر الوطني القيادي الذي رفض السياسة الإقتصادية الجديدة، وكذلك طفت إلى السطح معارضة مجموعة «سائحون» وثيقة الصلة بالضباط الذين أتهموا بالمحاولة الإنقلابية سابقاً، والتي شكلت محطة مهمة في تحديد مدى التململ الذي أصبح يهدد وحدة حزب الحكومة. أيضاً لم يهدأ الصراع الحزبي الداخلي بين مجموعتي علي عثمان محمد طه ود. نافع، وإن بدا في شكل تراشق بتسريب وقائع فساد كل مجموعة بواسطة الأخرى، وتصفية الحسابات عبر قصقصة أجنحة كل مجموعة لأخرى، وإن كانت مجموعة د. نافع صاحبة القدح المعلى بدعم الرئيس الذي مكنها من الإطاحة بأحد أهم لاعبي المجموعة الأخرى صلاح قوش، وكلها صراعات عززتها الإنتفاضة وعمقت من آثارها ومخاطرها.

رفعت الإنتفاضة كذلك من وتيرة العمل المعارض وأكسبت المعارضة الحزبية زخماً برغم ضعفها وعدم قدرتها على الإستفادة بشكل كبير مما تم إنجازه، إلا أنها صارت أكثر ثقة بإتجاهها العام الرامي لإسقاط النظام، وخصوصاً أن الإنتفاضة قد فضحت قدرات المؤتمر الوطني الفعلية وأوضحت ضعف وهزال آلته الإعلامية، ومدى وحدود قدرته حتى على القمع. أيضاً قيضت الإنتفاضة للمعارضة السلمية فرصة لرفع وتيرة التحدى والتحدث علناً عن مشروعية النضال المسلح إن إختارته، وعن عزمها في التنسيق مع الجبهة الثورية لإسقاط النظام بكافة

الوسائل مع تمسكها بالنضال السلمي، وهو أمر بالحتم لم يكن متاحاً قبل الإنتفاضة والكل يذكر التنصل من وثيقة الفجر الجديد.

واكب الإنتفاضة وسبقها وأعقبها تقدم عسكري ملحوظ للجبهة الثورية وقواتها، وانتصار صريح لها في عدد من المعارك المهمة، حيث نجحت في نقل المعارك إلى شمال كردفان، وأصبحت تهدد العاصمة نفسها من ناحية إستراتيجية. وبالرغم من التصريحات المتعددة لقيادة السلطة بأنها في الطريق إلى حسم التمرد وإستئصال شأفته هذا العام، جاءت النتائج مخيبة للآمال وعلى عكس ما تطمح إليه السلطة. فإذا أخذنا في الإعتبار أن حكومة المؤتمر الوطني تكرس أكثر من ٧٠٪ من الميزانية لحروبها وأمنها، وأنها تمر بأزمة إقتصادية خانقة، يصبح لزاماً علينا أن نستنتج بأن هذه الحكومة لن تصمد أمام حرب إستنزاف طويلة، وهذا هو سر محاولاتها الفاشلة لحسم هذه الحروب عسكرياً وبضربة واحدة ذات فاعلية.

- **السياق الخارجي للتعديلات الوزارية:**

أول المؤثرات الخارجية هو الأزمة المستمرة مع دولة جنوب السودان وفشل المؤتمر الوطني في إبتزاز حكومتها عبر الإيقاف المستمر لصادرات النفط ، حتى تساهم في حل مأزقه الإقتصادي وتضخ في شرايين إقتصاده المتيبسة ما يسمح بإستمرار عملية التطفل مع إستقرار سياسي نسبي. هذا بالإضافة للمشاكل الأمنية المستحكمة والفشل في ترسيم الحدود المشتركة، ومشاكل المناطق الثلاث وخصوصاً أبيي التي تشن دولة جنوب السودان حملة دبلوماسية شعبية بشأنها عبر الإستفتاء الذي نظمه دينكا نقوك. واستمرار هذا التجاذب الضار وفشل المؤتمر الوطني في وضع إستراتيجية تفاوض تفضي إلى سلام مستدام وحلول فاعلة تخفف من مأزقه السياسي وتعيد التوازن لعلاقاته الإقليمية المتوترة، كرس عجز الحكومة في مخاطبة الكثير من القضايا.

بالإضافة إلى ذلك يأتي موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت لاعباً مؤثراً في السياسة السودانية بعد تدويل جميع قضاياها الحيوية نتيجة لقصر نظر حكومة المؤتمر الوطني. وهي وإن كانت تصرح ليل نهار – وهي صادقة- بأنها لا ترغب في إسقاط نظام المؤتمر الوطني، لكنها في نفس الوقت تدعو لإدارة حوار شامل يفضي لإصلاح النظام، بتصور إن قيض له التطبيق سوف يقود حتماً لإنتاج نظام بديل شكلاً ، يضمن إستمرار التبعية جوهرياً. وهذا الأمر يتضح جلياً من الورقة التي دفع بها قبل فترة وجيزة برينستون ليمان المبعوث الأمريكي السابق، والتي تضمنت إطاراً عاماً للحوار يشكل أساساً لهبوط ناعم وخروج سلس لنظام الإنقاذ. وبالطبع وجهة النظر الأمريكية التي تركز على ضرورة الوصول لحل متفاوض عليه يقود لحكومة ذات قاعدة عريضة، تشرف على إنتخابات حرة ونزيهة، الإسلاميين جزء منها بل هم أساسها، قد تم إيصاله باكراً للمؤتمر الوطني، بل للرئيس شخصياً عبر منصات الحوار غير المباشر. وهذا يشكل ضغطاً كبيراً على الرئيس خصوصاً أنه حل تتبناه دول إقليمية فاعلة، وفي نفس الوقت يشكل مخرجاً للرئيس من

المأزق المزدوج الذي أدخل نفسه فيه.

فالرئيس ومنذ خمس سنوات هاجسه الأساس ليس مشاكل السودان وكيفية حكمه، بل ضمان سلامته الشخصية وكيفية الإفلات من المحكمة الجنائية الدولية. فبالرغم من الإدعاءات الجوفاء التي أكثر منها حول عدم إعتداده بالمحكمة المذكورة وتحديه لها، الواقع هو أنه مشغول بها وبتداعيات أمر التوقيف الذي أصدرته في مواجهته وهو يعلم مدى خطورته لا من ناحية توظيف البعض له سياسياً، ولكن من ناحية إمكانية تنفيذه فعلياً في أي وقت. وهروبه من نيجيريا مع محاولته التسلل عبر المملكة العربية السعودية لزيارة إيران يؤكدان ذلك. وسلامة الرئيس الشخصية مع التصعيد الذي تشهده مسألة توقيفه وتحركها صعوداً وهبوطاً في أوقات أخرى، هي المحرك الرئيسي لردود أفعاله والمتحكم فيها مع رغبته في حماية الفاسدين من أسرته.

فوق كل ذلك أتى مآل إنتفاضات الربيع العربي على غير ما يشتهي النظام، فبعد أن أينعت السلطة وحان قطاف ثمارها للتنظيم الدولي للأخوان المسلمين الذي يشكل عمقاً إستراتيجياً للمؤتمر الوطني، سقط النظام المصري الأخواني بدوي هائل ومفاجئ نتيجة لقصر نظر قيادة تنظيم الأخوان واستعجالها التمكين في مرحلة بطبيعتها إنتقالية سمتها العامة عدم الإستقرار، وتضعضعت سلطة حزب النهضة في تونس، وفشل التنظيم في السيطرة سيطرة كاملة على ليبيا ، وتعرض لهزائم مرة في سوريا، وتراجع دور أردوغان الإقليمي مع عودة بروز الدور السعودي الداعم للتنظيمات السلفية المنافسة. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقرر حتى هذه اللحظة التخلي عن التعاون والتنسيق مع حركات الإسلام السياسي المعتدل كما تسميها والتي توهمت أنها حليف إستراتيجي لهذه الإمبراطورية، إلا أنها بدأت في إعادة حساباتها حتى لا تضع جميع أوراقها في أيدي الفاشلين وفتحت نوافذ مع قوى أخرى والمثال المصري والسوري باديان للعيان.

- **أثر السياقين الداخلي والخارجي في التعديلات الوزارية.**

إنتفاضة سبتمبر المجيدة حققت أهدافاً متعددة وكبيرة وإن لم تنجح في إسقاط النظام. فهي بتهديدها للنظام من حيث القوة والإتساع والإستمرارية والجسارة، شكلت مع الهزائم العسكرية مؤشراً هاماً جعل السلطة، وخصوصاً الرئيس، تتخوف من سقوط سوف يقود لا محالة لمحاسبة. فبالرغم من إستهانة البعض بنتائج هذه الإنتفاضة ويأس البعض من التغيير بعد قمعها، إلا أنها نقلت حالة الخوف من معسكر الشعب إلى معسكر السلطة وخصوصاً إلى الرئيس، بحيث ألجأته للبحث عن مخرج من الأزمة والمأزق الكبير الذي هو فيه. فواقعة الإنهيار الإقتصادي الماثلة والتي دفعته وحكومته إلى تحميل الشعب نتائج فشلهما لأنهما لا يستطيعان تحميلها للرأسمال الطفيلي الذي كان سبباً مباشراً فيها لأنهما لا يستطيعان نفي

ذاتهما وتحطيم الأساس الإجتماعي المنبنية عليه السلطة، أكدت بلا شك أن الإنتفاضة عائدة وراجحة ومنتصرة في وقت ليس بالبعيد لأن الأعباء القادمة أسوأ مما سبق ولن يطيقها المواطن الذي لم يتبق له شئ من الممكن أن يشبع نهم الحكومة وطفيلييها أو حتى يرتق فتقها الذي يتسع على مدار الساعة.

والإنتفاضة نفسها هي التي كشفت مدى تداعي حزب الحكومة وعمق التباين في وجهات النظر بداخله ورغبة الكثيرين ممن خدموا رأسماليته الطفيلية في مغادرة السفينة الغارقة أو تركها لأسباب تتعلق باليأس من خدمتهم لربابنتها مع عدم إستفادتهم من تطفلها وتحمل المسئولية معها في نفس الوقت. وهي نفسها التي كشفت عجز فريق د. نافع وفريق علي عثمان عن إجتراح الحلول، بل وفشلهما في الدفاع عن برنامجها الإقتصادي وتسويقه، وتحولهما إلى عبء على الرئيس من ناحيتين: الكراهية المستحكمة لهما من قبل الشعب بكافة شرائحه وإتجاهاته، وطموح قيادتيهما لخلافته وهو لا يثق في أي من القيادتين بحيث تشكل له حماية من الخطر الخارجي المتمثل في المحكمة الجنائية الدولية، والخطر الداخلي المتمثل في شعب منتفض راغب في إسترداد سلطته ومحاسبة جلاديه.

ولحسابات تخوف الرئيس وهلعه من السقوط في شباك صيادي المحكمة الجنائية الدولية بالذات وعدم ثقته في علي عثمان ود. نافع مع إحساسه بتداعي نظامه تحت ضغط الظروف الداخلية والخارجية المنوه عنها أعلاه، قرر أن يتخلص من قيادة المجموعتين معاً بضربة واحدة، بعد أن أضعف د. نافع مجموعة علي عثمان وجير مجموعته لمصلحة الرئيس الذي إقتطفها واستوزر جزء كبير من عناصرها بعد طرد رئيسها من الجهاز التنفيذي. وبجمعه النفوذ تحت يده وتنصيب أحد خلصائه نائباً له، يعتقد الرئيس أنه قد إمتلك كامل القدرة التفاوضية تحت يده ليبدأ عملية تفاوض معقدة هدفها فقط سلامته الشخصية أولاً وحماية أسرته ثانياً وليذهب السودان للجحيم. وهو وإن كان يرى أن سلامته الشخصية ضمانتها الوحيدة الإستمرار في السلطة، إلا أنه يعلم تماماً أن هذه الإستمرارية غير مضمونة وأصبحت مهددة بشكل جدي. ولهذا نحن لا نميل إلى الرأي الذي يقول بأن الرئيس قد قرر عسكرة السلطة والعودة بالبلاد لمربع الإنقلاب الأول. وذلك لأن العسكرة المزعومة ما هي إلا وسيلة للتخلص من مراكز القوى داخل المؤتمر الوطني توطئة لتوحيد مركز النفوذ والمساومة وتفادياً لغدر قيادة المجموعات الطامحة لخلافة الرئيس. ولهذا تم طرد علي عثمان ود. نافع وسوف تستمر الحملة لتصفية مواقع نفوذهما خصوصاً في الأجهزة الأمنية والعسكرية.

والخطوة القادمة لا محالة هي خروج المذكورين وآخرين من الموقعين على مذكرة العشرة الشهيرة بالمكتب القيادي كإبراهيم أحمد عمر، توطئة لبدء مساومة الرئيس على رأسه. فحسب المشروع الذي تم طرحه على الرئيس من قبل قوى إقليمية ونوهنا له في كتابات

سابقة، عرض عليه ملاذ آمن له ولأسرته مع وعد بعدم ملاحقته من قبل المحكمة الجنائية الدولية وعدم مطالبته وأسرته برد ما نهبوه من الشعب السوداني من أموال، في مقابل توحيد الحركة الإسلامية مجدداً تحت قيادة د. الترابي لتقود مرحلة الإنتقال الديمقراطي عبر حكومة إنتقالية ذات قاعدة عريضة تشرف على إنتخابات حرة نزيهة في نهاية فترة الإنتقال، وتتوصل لسلام مع الجماعات المتمردة، ولسلام مستدام مع دولة جنوب السودان.

كنا قد ذكرنا في السابق حين تقدمنا بمحاولة لتقييم إنقسام الجبهة القومية الإسلامية لمؤتمرين، رأياً يؤكد أن الحركة الإسلامية قابلة للتوحيد في حال شعرت السلطة أو المؤتمر الوطني بتهديد جدي لسلطته يشي بزوالها، وقبول شروط د. الترابي وأولها الجراحة التنظيمية وطرد جميع من يرغب في طرده من الحركة بالإضافة للشروط الأخرى التي قد يضعها الشيخ. والفرصة الآن مؤاتية لأن الرئيس يعلم برغم الجعجعة والأكاذيب أن سلطته في أضعف حالاتها وهي مهددة بالزوال، وهو لن يتردد في القيام بأي جراحة تنظيمية تطلب منه من أجل خلاصه الفردي، وتسليم السلطة.

وفي تقديرنا أن التخلص من مراكز القوى وإن جاء في سياق التخلص من التهديد ورفع القدرات التفاوضية للرئيس، إلا أنه يأتي أيضاً في باب الغزل ومحاولة التودد للشق الآخر من الحركة الإسلامية. ولعلنا لا نبالغ إن قلنا الآن أن مصير الرئيس في يد د. الترابي. فقبول الشيخ توحيد الحركة تحت قيادته يرفع الحرج عن الرئيس ويعفيه من تخليه عن جميع كادر المؤتمر الوطني للنجاة بنفسه، حيث أنه يستطيع الإدعاء بأنه قد تنازل من أجل وحدة الحركة وأنه قد تركهم أمانة للشيخ، وفي نفس الوقت –وهو الأهم– يحقق مطلب المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل التحديد في فتح أفق لحل متفاوض عليه وفترة إنتقالية تؤسس لسلام مستدام. والرئيس يعلم أن هذا التصور مدعوم من التنظيم الدولي ومن الدول الإقليمية التي تدعمه، ولا يقف في طريقه سوى رفض سابق للشيخ لأن الرئيس لم يستطع أن يف بمستحقات هذا التحول. فالواضح أن الشيخ لن يكتف بالجراحة التنظيمية، بل سيطالب بأمور أخرى قد لا تصل لعدالة إنتقالية كاملة ولكن على أقل تقدير تعيد ثقة نسبية عبر محاسبة لفاسدين، أو قد يطلب أمور أخرى لم يطرحها في العلن.

قصارى القول هو أن التعديل الوزاري الموسع الذي ولد ولادة متعسرة داخل أروقة المؤتمر الوطني، جاء نتيجة لإنتفاضة سبتمبر المجيدة التي كشفت ضعف النظام وأدخلت الرعب في قلب رئيسه الذي بادر بتصفية مراكز القوى وجمع كل أوراق المساومة في يديه ليفاوض على سلامته الشخصية وحماية أسرته، ولن نستغرب في أية لحظة إذا إنحسر الأمر ليقتصر على سلامته الشخصية ومعالجة مشكلته مع المحكمة الجنائية الدولية في مقابل إنسحابه من المشهد السياسي وتسليم السلطة. فالحكومة الجديدة ليس لديها المقدرة ولا الرغبة في معالجة أي من المشكلات التي تواجه الوطن، ولا تمتلك أي سياسات أو مناهج جديدة تؤهلها لإجتراح الحلول. فهي أقرب إلى حكومة تسيير أعمال، لحين توصل الرئيس لصفقة يتنازل عبرها عن

السلطة لحكومة أخرى، ولن تتحول لحكومة فعلية تدعم توجهاً عسكرياً متزمتاً يعيد البلاد إلى المربع الأول للإنقلاب، إلا في حال فشل الرئيس في الوصول إلى تلك الصفقة، وقرر أن يمارس إنتحاراً سياسياً في سبيل الحفاظ على سلامته الشخصية وحماية فساد أسرته. ويقيننا أن الأيام القادمة حبلى بكل جديد، وأن تداعي الأحداث سوف يكشف لا محالة أن المناخ هو مناخ تسويات لا مناخ مواجهة، لأن المؤتمر الوطني رغم طاؤوسيته في أضعف حالاته بمستوى يجعله يقوم بعرض طابور لجهاز أمنه حتى يستطيع رئيسه حسم صراعه الداخلي مع مراكز القوى وتصفيتها وتعيين حكومة تقيض له فرصة التفاوض والمساومة على إنسحاب سلس وهبوط آمن.

هذا بالطبع مخطط الرئيس وحزبه رغم المكابرة والكذب والإدعاءات، ولكنه بالحتم ليس تصور الشعب السوداني ولا أحزابه وقواه الحية بما فيها المؤتمر الشعبي الذي يعتقد الرئيس بأنه سيمد له طوق النجاة، إذ أن الجميع يعمل على إسقاط النظام والقذف به في مزبلة التاريخ، والأتيان بنظام ديمقراطي يكرس قيم المواطنة والحرية ويحاسب المفسدين.

١٥ ديسمبر ٢٠١٣م

القسم الثالث

إهمال المساهمة الفكرية في القضايا الراهنة

مـدخــل

لم يكتف الحزب بالغياب من ساحة التنظير المعمم من كامل تجربته و بالغياب من ساحة التنظير من واقع الممارسة السياسية المباشرة في فترة ما بين مؤتمرين، بل تمادى في إهمال واجب إنتاج المعرفة النظرية ليصل إلى محطة تجاهل إنتاج المعرفة حول مسائل وثيقة بنضاله و مؤثرة في تطور البلاد و المنطقة ككل. فالحزب حتى تاريخه لا يملك نظرية موحدة حول الإسلام السياسي و أسباب إنتشاره و آليات عمله و تحالفاته و جذوره الإجتماعية و فكره السياسي و مآلات نشاطه على مستوى دولي و إقليمي و محلي. و هو لا يملك نظرية عامة حول التطرف و أسباب نشوئه و تداعيات تواجده على الخارطة السياسية و مستقبله في المنطقة و البلاد و إرتباطه بالإستعمار من عدمه. كما لا يملك أي تنظير عام حول كيفية منازلة هذا الوباء و هزيمته. أكثر من ذلك ، لا يمتلك الحزب أي تصور نظري عام حول الحوار السياسي و قوانينه العامة و أسس المشاركة فيه من عدمها و طبيعة الحوار و تأثيرها على نتائجه و مخرجاته، بل إكتفى بالجانب الوصفي و إطلاق مواقف سياسية صحيحة من الحوار الراهن دون الخوض في التعقيدات النظرية المتصلة به.

و اختيار هذين المثالين في هذه المساهمة لإيراد محاولات للتنظير حولهما، الغرض منه توضيح غياب الحزب عن هذه الساحة و أزمته المستمرة المتمثلة في غياب التصدي لمشكلات فكرية راهنة و أساسية، بمستوى يسمح بإستفحال الظواهر المعنية و يجعل محاربتها مستقبلاً بعد أن يقوى عودها أمراً صعباً و قاسياً، يدفع المجتمع بمجمله لدفع أثمان غالية هو في غنىً عن دفعها. فالقضايا الراهنة ذات الأبعاد الفكرية بطبيعتها مستعجلة و لا تحتمل التأجيل و تشترط المواثبة لوضع التكتيكات اللازمة لهزيمتها أو محاصرتها و منعها من الإنتشار على أقل تقدير حتى لا تتحول لخطر إستراتيجي.

الفرع الأول

الإسلام السياسي و التطرف الديني

(قراءة أولى و محاولة للفهم)

يفضل الكثيرون من القادرين على الإضافة و إعمال العقل الصمت على الحديث فيما يخص الإسلام السياسي و التطرف الديني. بعضهم إحجاماً عن الخوض في الموضوع الشائك و المعقد قبل الإستيثاق من نتائج بحث علمي صبور حول الظاهرة، و آخرون خوفاً من تداعيات الخوض في مثل موضوع كهذا في ظل إستشراء وباء الإسلام السياسي و بروز ظاهرة التطرف، بإعتبار أن الإسلام السياسي بعامة و الإسلام المتطرف بخاصة، ليسا من الفئات السجالية التي تؤمن بالحوار أو تقبل النقد. ورد فعلهما المؤكد على أي رأي مخالف هو التكفير و إعلان الحرب و فتاوى القتل ، لأن الوهم الذي يقومان بتسويقه لا سبيل للدفاع عنه دفاعاً عقلانياً متماسكاً و مقنعاً. و لكن كما قال المفكر روجيه جارودي سابقاً، لم يعد الصمت ممكناً.

فعالمنا يتهاوى بسرعة، وسكين الإرهاب التي يحملها التطرف الديني تواكب ما يفعله الإسلام السياسي المستبد بالسلطة من تمزيق للبلاد و إذلال للعباد و نهب للثروات و سحل و قتل و تعذيب و إبادة جماعية. وفكر من لا فكر له الذي يخلط عمداً بين الدين و السياسة و يخرج النشاط السياسي التاريخي الذي مورس بإسم الدين من سياقه ليستخدمه لحماية مصالحه الراهنة بوصفه دين لا بوصفه سياسة لدولة ساندها الدين و عزز نشوءها و توسعها، يرفع صوته عالياً شاهراً سيفه و معلناً أنه ظل الله في الأرض و خليفته الموكل بإقامة حكمه و إدخال الناس فيه قسراً. وما لم يتم التصدي لهذه الظاهرة و بشكل جاد، سوف يبتلع الإسلام السياسي مجتمعاتنا و يحطمها تحطيماً يقذف بها خارج دائرة التاريخ، و يصادر حاضرها و مستقبلها لفترة طويلة.

لذلك لا بد من الوضوح و المباشرة، و تأكيد أن هذه المساهمة المتواضعة تأتي في سياق نقد الإسلام السياسي و التطرف الديني، ولا تأتي بأي حال في سياق نقد الدين الإسلامي نفسه. و هي تشدد على أن الإسلام كدين و عبادة متممة لمكارم الأخلاق و كمعتقد، ليس هو الإسلام السياسي الراهن و لا النسخة المتطرفة من هذا الإسلام السياسي. فدولة الإسلام التاريخية ليست ديناً بل دولة نشأت في ظروف تاريخية معينة، و أصبحت إجتهاداً بشرياً بمجرد وفاة الرسول الكريم. فالمعصوم لم يخلفه معصومون – إلا إذا أخذنا بمفهوم الشيعة الإمامية– بل خلفه بشر فسروا الدين و مقتضيات الدولة و فقاً لفهمهم و لزمانهم و للشروط التي و اكبت بناء دولتهم أو دولهم. و لابد من إعتبار فهمهم للنصوص و تعاملهم معها على أنه فهماً بشرياً محضاً و ليس ديناً، لأن دخول

الدين إلى ساحة السياسة عبر النقل الحرفي لبعض ما تم تاريخياً كما تفعل تنظيمات التطرف أو عبر التفسير، يخرجه من دائرة الدين إلى دائرة الآيدلوجيا السياسية، و من دائرة القداسة لدائرة الصراع السياسي المبني على المصالح.

و لفهم ظاهرة الإسلام السياسي و تعقيداتها، لابد من النظر إليها في و اقعها المحلي و الإقليمي و الدولي، و ربط تطورها و فكرها بجذوره التاريخية و تقييمه في حال ديناميكيته و تفاعله في ظل الواقع المعاش بمحاكمة دوله القائمة و البادية للعيان. و مثل هذه القراءة تؤكد حتماً أن إنسان العالم العربي و الإسلامي، أصبحت معركته مركبة وشديدة التعقيد. ففي السودان مثلاً المعركة على ثلاث جبهات: مع الإسلام السياسي المستبد الحاكم ممثلاً للرأسمال الطفيلي، و مع التطرف الديني الذي نما محلياً و إقليمياً و أصبح خطراً بادياً للعيان، و مع الإستعمار الذي مازال مصراً على منع إنجاز مهام ما بعد الإستقلال السياسي.

في هذا السياق تأتي هذه المساهمة الخجلى و البدائية، لتبتدر نقاشاً معمقاً و تفتح الطريق أمام بحوث أكثر علميةً و أصالة ، و تؤسس لجهد جماعي يسمح بإنتشال بلادنا من الوهدة التي تردت فيها بسبب الإسلام السياسي، و تفتح لها آفاق المستقبل من جديد. و هي دعوة لكل من يستطيع أن يدلي بدلوه، فهل من مجيب؟

لماذا انتشر الإسلام السياسي؟

(١)

أول ما أود أن أبدأ به هو تأكيد أن إنتشار الإسلام السياسي لا يعني بأية حال إنتصاره، لأن الإنتصار يقتضي الهيمنة لا السيطرة. إذ لا يكفي أن تتمكن من السلطة أو تستخدم القهر و القوة المفرطة لكسر مجتمع ما ، لتصبح مهيمناً فاعلاً بصفة الإستدامة، وبمستوى يمنع من إنكسار مشروعك وهزيمته مستقبلاً وسقوطه. فالإنتصار لفكرة أو مشروع لا يكتمل بمجرد إستلام السلطة و لا حتى بخلق مؤسسات تمكن صاحب المشروع من إدارة دولته المغتصبة، بل يستلزم تحول الفكرة و المشروع لمشروع للشعب أو الشعوب المعنية، تحافظ على إستمراريته و إعادة إنتاجه في حال الإنكسار أو الهزيمة. و الناظر لتجارب الإسلام السياسي – على سعة دائرة إنتشاره– لا يفوته مدى هشاشة بنيته و ضعف مشروعه بالرغم من عنف و شراسة و دموية سلطته، وشكل الإنتصار الجزئي الذي حققه في بعض الأماكن عبر السيطرة على السلطة (تجربة طالبان و تجربة السودان و شبه الدولة في الصومال و تجربة إيران أيضاً). لذلك فضلنا أن نتحدث عن إنتشار لا إنتصار و لا صحوة ، لأن الإسلام السياسي في تقديرنا سيظل إنتصاره جزئياً و لن يستطيع أن يتحول لوضع الهيمنة و إكتساب سمة الإستمرارية و التجدد، وهذا أمر سنعرض له في مقال لاحق.

(٢)

و لمعرفة أسباب إنتشار الإسلام السياسي و توسع رقعة نشاطه و تحوله لتنظيمات تتفاوت في فهمها للمشروع و لأبعاده و لحكومات تمكنت من رقاب الناس، لا مناص من التعميم الذي نتمنى ألا يكون مخلاً. و حتى نسهل المهمة، سوف نعتبر كل من ينادى بقيام دولة تطبق الشريعة الإسلامية مدعياً أن هذه الدولة هي دولة حاكمية، عضواً في تيار الإسلام السياسي فرداً كان أو منظمة، وذلك دون أن نغفل التباينات الواسعة في فهم المصطلح الملتبس المسمى الشريعة الإسلامية، و دون أن نتجاهل التباين في فهم الإسلام نفسه الذي يجعل بعض قوى الإسلام السياسي تجنح إلى رفض قواه الأخرى بل تصل أحياناً إلى درجة تكفيرها أو على الأقل إتهامها في عقيدتها، إستناداً إلى وقوفها عند السياسي المرتبط بأصول الفقه (الشريعة الإسلامية) ، وعدم إهتمامها بالتوحيد و أصول العقيدة .

(٣)

التعميم الأول خاص بطبيعة المجتمعات التي نجحت فيها جماعات الإسلام السياسي بمختلف تياراتها في الإنتشار، وسماتها العامة –رغم بعض التباينات – هي أنها جميعاً مجتمعات خرجت من مرحلة إستعمار لمرحلة إستقلال سياسي، لم يؤهلها لإعادة تأهيل إقتصادها الملحق بالمركز الإستعماري في شقه الحديث، ولا في إحداث تنمية متوازنة ترتقي بنمط إقتصادها التقليدي و تنتشله من مرحلة ما قبل الرأسمالية و الأثر السالب للرأسمالية المجلوبة بغرض الإلحاق بإقتصاد المستعمر. هذه الحالة بعموميتها، لم تسلم منها حتى دول مشاريع التحرر الوطني التي أنجزت إصلاحات بمساعدة المعسكر الشرقي السابق، ولكنها فشلت في إستكمال مهمة التنمية الشاملة و سقطت في وحل الفساد و الإستبداد السياسي، و فشلت في إنجاز حتى و عدها الأساسي بتحقيق العدالة الإجتماعية. و هذا لا يمنع بالطبع من حدوث بعض التطور و كثير من المنجزات.ولكنها جميعاً لم تغير المسار العام و الإتجاه الأساسي بشكل جذري يؤسس لإقتصاد حديث و بنية فاعلة و قوية لمشروع تنمية شاملة و مستدامة. و **إذا كان من المنطقي أن تواصل البلدان التي استقلت شكلاً على المستوى السياسي وواصلت في العمق التبعية الإقتصادية و الإعتماد الكلي على المعسكر الإستعماري في إحداث نهضة شكلية بالقفز للتحول لمجتمع إستهلاكي صرف يحيا على الريع الناتج من ثرواته مع غربة عن إنتاج خيراته المادية نفسها السير في طريق التبعية، لم يكن من المتوقع أن تفشل مشاريع التحديث التي بحثت عن طريق آخر لخلق مجتمعات صناعية حديثة و تنمية متوازنة، و لكنها فشلت حين اكتفت بالسيطرة على السلطة و لم تستطع تحويل مشروعها لمشروع لشعوبها. هذا الفشل الذي شمل الجميع في المنطقة العربية و الإسلامية، منع من قيام الأساس الإقتصادي المرتبط بالإنتاج و التحديث التصنيعي و الدفع الرأسمالي الملازم له، و بالتالي أفقد أي مشروع نهضوي أو تحديثي على مستوى الوعي و التنظير فرصة أن يتوطن و يهيمن لغياب أي أساس إقتصادي يعزز بنيته الفوقية و يتبادل معها التأثير.**

(٤)

و التعميم الثاني وثيق الصلة بالأول ، إذ أن الفشل في بناء إقتصاد حديث فاعل و غير ملحق بالمستعمر يساعد في إشراك المجتمع بمجمله في إنتاج حياته بأدوات أرقى و علاقات أفضل، حتم إستمرارية البني المجتمعية التقليدية، وكرس بنية الوعي السائدة حتى في حال تواريها شكلاً أمام خطاب النخب الذي تبنته بعض الحكومات، و قيض لظهور سلطة الإستبداد السياسي التي كانت و مازالت هي السمة المشتركة الأصيلة في المجتمعات العربية و الإسلامية. و قد عبر عن أزمة إنتصار المتواري في بنية الوعي على الموقف المعلن بصدق، المفكر العراقي على الوردي الذي قال أنه على ثقة بأن العرب لو خيروا بين الدولة الدينية و الدولة العلمانية لصوتوا للدولة الدينية وذهبوا ليعيشوا في الدولة العلمانية. **فالإستبداد السياسي المواكب للفشل في التحديث الإقتصادي سواء عبر التبعية المباشرة أو التنمية المبتسرة، أسسا معاً لفشل الفكر التنويري و هزيمة أي مشروع يدعو لمدنية الدولة.** و ليس من الغريب أن يؤسس مشروع التبعية لهزيمة أي محاولة لتثوير بنية الوعي، و لكن الغريب هو أن المشاريع التي ادعت التنوير و التثوير من مواقع ليبرالية أو ثورية، إنتهت إلى الفشل أيضاً. إذ أنها برغم سيادتها الشكلية في مرحلة التحرر الوطني عقب خروج المستعمر ، فشلت في التحول لوعي شعبي جارف يتخطى التقليدي و ينتج حداثته في إطار أصالته، و يؤسس لبنية و عي جديدة تحمي مشروع التنوير و تضمن له الإستدامة. **أي أن قوى التنوير ببساطة فشلت في إنجاز ثورتها الثقافية، وبقى إنتصارها المدعوم كمناخ عام من سلطات إستبدادية في مراكز التنوير هشاً و سطحياً، تهاوى سريعاً أمام زحف ماهو موروث من بني الوعي السابقة، و خسر المعركة سريعاً أمام الإسلام السياسي رغم ضعفه الواضح و عدم قدرته على إنتاج المعرفة في الحدود الدنيا، أو الإنتصار لها بأي صورة من الصور. و للمفارقة الإسلام السياسي تكمن قوته في لا معرفيته و بناء نشاطه كله على موروث الوعي الشعبي و تغريب الواقع بمستوى يصل عند البعض لمحاولة إلغائه.**

(٥)

التعميم الثالث يكرسه تأثر العالم العربي و الإسلامي بإنهيار منظومة القوى الثورية العالمية و معسكرها الذي كان مهموماً بإحداث تنمية مستدامة و ثورة ثقافية معاً وإن كان على مستوى التنظير، و بقاء القطب العالمي الذي يرغب في إستمرار التبعية و التخلف والحرمان في العالم الإسلامي و كافة دول العالم الثالث، إنطلاقاً من فهم إستعماري إستعلائي منبني على أحقيته في إستغلال الشعوب إقتصادياً، و حرمانها من حقوقها الإنسانية لأنها بطبيعتها لا تستحقها ولا تحسن إستخدامها. **سيطرة هذا القطب، إستتبعت حتماً سيطرة المعسكر العربي الإسلامي المرتبط به إرتباطاً عضوياً لا فكاك منه، وهو المعسكر المنخرط إنخراطاً تاماً في مشروع هذا القطب من مواقع التبعية الإقتصادية، و من مواقع المحافظة على بنية وعي منغلقة و محافظة منبنية على**

قراءة شديدة التطرف للدين الإسلامي، تعتمد على النقل و تعادي العقل. و تبدى هذا الإنتصار في التحولات التي حدثت في الجامعة العربية ، وفي قدرة هذا المعسكر على التأثير سلباً و إيجاباً في أحداث المنطقة التي أصبح هو فيها الآمر الناهي، معززاً ذلك بنشر آيدلوجياه الدينية المدعومة بضخ الأموال منذ زمن طويل في أماكن الفقر و العوز و الحاجة. فالمعسكر الغربي الذي بقي كقطب واحد حتى فترة قريبة، ليس لديه أي مصلحة في حدوث تحول تنويري أو تغير إيجابي في بنية الوعي العربي الإسلامي، يقود للتفكير بشكل مستقل، و يبنى مؤسسات وعي خارج إطار التبعية حتى و إن كان بأدواته هو، و إمتثالاً لإرثه الفكري إبان تحولاته الثورية. فهو يفضل إستمرارية بنية الوعي الراهنة، طالما أنها تكرس إستقرار النظم المنخرطة في مشروعه، و تنتج قوى منفلتة و متطرفة من الممكن توظيفها في الحروب بالوكالة لإعادة هيكلة العالمين العربي و الإسلامي.

(٦)

الفشل في إحداث نهضة إقتصادية تسمح بقيام عملية تنمية شاملة ، وتؤسس لعدالة إجتماعية تفرخ نسيجاً إجتماعياً متماسكاً قادراً على إنتاج خيراته المادية و تطوير بنية وعيه، أنتج مجتمعات مثقلة بالإحساس بالظلم الإجتماعي، منقسمة بين أغنياء يزدادون غنىً و فقراء يزدادون فقراً، لايجترون فقرهم و آلام عوزهم فقط، بل ينوء عليهم الإستبداد السياسي بكلكله و يحرمهم حتى من حق التنفيس عن غضبهم. فوق ذلك ، جميع دروب التفكير الحر مغلقة، و إمكانية إنتاج معرفة خارج نطاق آيدلوجيا السلطة المعلنة يقود للهلاك و العذاب المعجل، مع مجتمع دولي تسوده حالة من الجشع و الإستعلاء و الإستغلال الهمجي للشعوب، و في إطار هزيمة كبيرة لمشاريع التنوير و المقاومة للإستعمار المعقلنة المنبنية على مدارس المعرفة المختلفة، بحيث لا يبقى من سبيل للمواطن العربي أو المسلم إلا اللجوء لرأسماله الرمزي لإجتراح الحلول. وأقرب ما تطوله يداه هو معتقده الديني ، يبحث في ثناياه عن الأمان و العزاء و أحياناً الغضب و المدد للتغيير. فالمجتمعات البشرية لا تعرف الفراغ، ففي غياب مشروع يعالج أزمة الواقع ويستشرف المستقبل، لا بد من مشروع بديل يملأ الفراغ. و بديل قطاعات واسعة هو الدين، والإسلام السياسي يفهم تماماً هذه الحقيقة و يعمل على أساسها. **إذ ليس كل من يبحث عن الحلول في الدين راغب في تفعيله كآيدلوجيا سياسية، ولكنه بالنسبة للإسلام السياسي يوحد المرجعية معه و يصبح ذو قابلية لقبول فكرته.** و بالتالي يصبح مثل هذا الشخص هدفاً لجميع مدارس الإسلام السياسي، المرتبطة بالثروة و القادرة على التمويل و توفير خلاص فردي له – إن وجد، و تلك المسلحة بفكر إحتجاجي تكفيري يتيح له تنفيث غضبه و معاقبة مجتمعه بدلاً من جلاده، و الأخرى التي تتيح له الهروب من الواقع و دخول دائرة الفعل السياسي مواربة.

(٧)

و الخلاصة هي أن أسباب إنتشار الإسلام السياسي متعددة، أهمها سقوط المشروع التنموي التنويري الشامل بكافة مدارسه ، وفشله في إحداث النقلة المطلوبة، و بقاء المعسكر الذي أفشله و إستمراره في إستغلال الشعوب و تكريس بنية الوعي السائدة لتوظيفها لمصلحته، مما يجعل من حظوظ الدين بعامة كشكل و عي راسخ لدى المواطن و جزء عزيز من رأس ماله الرمزي الملجأ الوحيد لإنتاج وعي موالي أو معارض لمشروع الإستغلال، أحياناً بوعي و في أحيان أكثر بدون وعي و إدراك لجذر و طبيعة المعادلة. و هذا بالضبط هو سبب فشل الإسلام السياسي في إنتاج برامج عيانية تفصيلية ، تسمح بمحاكمة علمية و دقيقة لمشروعه و إكتفائه بالشعارات و التعميم، وهو أيضاً السبب في فشله المزمن عند إستلام السلطة، دون إهمال لطبيعة القوى الإجتماعية التي يمثلها بالطبع. فهو وإن كان شعبوياً من حيث نمط الوعي، إلا أنه أيضاً نخبوياً من حيث الإنتاج في أغلب الأحوال. **لذلك ليس للإسلام السياسي من مستقبل، و لكنه للأسف سوف يستمر لفترة كافية لتدمير كل منجزات القرن الماضي و نقل الدول العربية و الإسلامية إلى مرحلة غير مسبوقة من التخلف الفكري و التردي الثقافي و تمزيق نسيجها الإجتماعي ، مع فشله حتماً في معالجة أزمات تلك الدول.**

٧ مارس٢٠١٥م

لماذا يتطرف أبناؤنا؟

السؤال مؤرق و الإجابة معقدة ، ومحاولة تبسيطها و نسبتها إلى عامل واحد غير مجدية بل ضارة وذات عواقب وخيمة. فبدون إلقاء نظرة شاملة على الواقع الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي و النفس إجتماعي، لا يمكن الوصول لإجابة مبدئية حول الأسباب التي تقود لنجاح التطرف في تجنيد أبنائنا. إذ أن القول بأن الفقر هو سبب التطرف مثلاً لا يشرح حالة إنضمام أبناء الأسر الموسرة لتنظيم كداعش ، كما أن القول بأن ظروف المجتمعات العربية و الإسلامية الإقتصادية و حدها تدفع الشباب للتطرف، لا يفسر إنضمام أبناء النخبة من المغتربين في أوروبا لنفس التنظيم. و الحديث التطهري الذي يعفي المجتمع من وزر هذه المسألة ويرميها برمتها على كاهل الأسر التي فشلت في تربية أبنائها، يوغل في الهروب من مواجهة المشكلة و لا يقدم تفسيراً يصلح أساساً لتقديم معالجة لأنه ببساطة لا يشرح ماهية هذا الخلل في التربية و لا يقدم تصوراً للتربية السليمة. و نحن لا ندعي بأننا في هذه العجالة سوف نقدم تحليلاً شاملاً أو إجابة نهائية عن السؤال المطروح، و لكننا سوف نجتهد في تحريك ساكن الحوار و راكده حول هذه المسألة شديدة الأهمية.

و في تقديرنا أن تجنيد الشباب من قبل التنظيمات المتطرفة ، سهله مؤخراً إنتشار الإسلام

السياسي الذي عمق أزمة الأمن الفكري التي سمحت إبتداءاً بظهوره و إنتشاره. فأمن المجتمع الفكري يتعزز دائماً بالتعددية الفكرية و قبول الآخر و إتساع دائرة النقد التي تكرس العقلية النقدية، وتسمح ببناء و حدة فكر يبنى على القيم الإنسانية العامة و أهمها التسامح و قبول الآخر و إدارة الإختلاف الفكري بصورة سلمية. و هو لا يعني بأية حال أن ينتظم الناس جميعهم خلف فكرة واحدة أو أن تحملهم السلطة على قبول فكرها بالقوة. و بالنظر للمجتمعات العربية و الإسلامية، نجد أنها بصورة عامة، مجتمعات ضعيفة من حيث الأمن الفكري. فهي عاشت منذ زمن طويل و مازالت تعيش على الفكر الرسمي المفروض من قبل السلطة السياسية منذ بدايات العصور الإسلامية مروراً بفترة سيادة الفكر التقدمي بمدارسه المختلفة، و صولاً للإسلام السياسي و سيطرته الحالية و إنتشاره الذي تعرضنا لأسبابه في مقال سابق. و فكر الإسلام السياسي المفروض بقوة البندقية أو بقوة المال في زمان فقر و مسغبة، فشل في أن يلبي إحتياجات الواقع وفي أن يحل المشكلات العميقة التي تواجه المجتمعات العربية و الإسلامية، و لكنه نجح في تجريف الساحة الفكرية و السيطرة عليها ، فلم يعد هناك من سبيل للإحتجاج عليه إلا من داخله و العودة لتمثيل و اقع إنتاجه التاريخي ليصبح الفكر المسيطر و المسيطر عليه فكر ينتجه هذا الإسلام السياسي.

ولأن الإسلام السياسي في السلطة منحاز لمحازبيه و زمرته بالضرورة لغياب المنهج العلمي في التعاطي مع الواقع من جهة و لأنه يمثل شرائح إجتماعية ليس لديها برنامج لمعالجة الأزمة من جهة ثانية، فإن ما ينتجه من فكر لا يتجاوز التعاطي الآيدلوجي مع المشاكل الواقعية التي تستدعي حلولاً لا تجدها عنده. فهو على المستوى السياسي مازال يطرح حاكمية الله و تطبيق الشريعة الإسلامية بدلاً من سلطة الشعب و حقوق المواطنة أو يحاول التلفيق المستحيل بين الإثنين، و على مستوى الإقتصاد يراوح حول الإدعاء بأن المال مال الله و يكرس في الواقع ملكيته لعضويته و محازبيه ويكتفي بما يسمى الإقتصاد الإسلامي المكرس في البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية التي تقوم بالنهب المشرعن. و لا طرح ثقافي له إذ أنه في الجوهر معاد للفنون و لمنتجات الفكر البشري الإنساني حتى و إن إدعى عكس ذلك. و بما أنه لا يسمح للرأي الآخر و الفكر الآخر بالوجود و المثاقفة، ينتج من داخله فكر ناقد له محتج على تزييفه للفكرة المثالية التي طرحها على مستوى خطابه السياسي، ويخرجه من دائرة هذه الفكرة و يخرج من تبعه بالمشاركة و العون حتى و إن كان هذا العون سكوتاً. و إخراج الإسلام السياسي من دائرة الفكرة يعني بالحتم تكفيره و تكفير المجتمع الواقع تحت رحمته .

فالحاصل هو أن الإسلام السياسي الذي يدعي التحديث، يقوم بإستدعاء الماضي لتبرير مصالحه الإجتماعية و الإقتصادية الآنية و الحاضرة بغطاء ديني فيعطي ممارساته أوصافاً مبررة بنصوص خارج سياقها التاريخي يطوعها لتناسب واقع الحال، و معارضته المتطرفة تسعى لإستدعاء التاريخ كما هو

ليحكم بنصوصه الواقع الراهن المغاير و المختلف بحشره حشراً داخل تلك النصوص. و لذلك نجد الإسلام السياسي مدعي التحديث يسعى لخلق مؤسسات شبيهة بمؤسسات اليوم لتكون بديلة لها كالبنوك الإسلامية بإستخدام باب الحيل الشرعية، في حين أن الإسلام الإحتجاجي لا يقبل الإبتداع و ينغلق داخل النص حتى و إن كان مستحيل التطبيق. الأول يفتح مجالاً لنشاط المرأة في المجتمع و الثاني يعيد التاريخ لمرحلة السبي و بيع النساء كرقيق جنسي. كذلك يسمح الأول بإعمال العقل التبريري الذي يجتهد في إستدخال الحاضر في جلباب الماضي، و الثاني لا يجهد نفسه و لا يستخدم عقله بل يبحث عن نص أو فعل لتطبيقه كما حدث في القرون الماضية. و لهذا يظهر الثاني بصورة مبدئية و مصداقية أكبر من الأول، خصوصاً و أن مرجعية الطرفين واحدة و هدفهما واحد هو إقامة خلافة على هدي النبوة كما يزعمون. و لهذا يصبح التطرف الإحتجاجي أكثر جاذبية للشباب من التلفيق الذي يقدمه الإسلام السياسي مدعي التحديث.

و المشكلة بالتالي تكمن في القناعة الموجودة لدى الشباب حول خلافة وهمية تنشر العدل وترفع الظلم و تعيد الأمة الإسلامية لسابق أمجادها، وهذا هو الإساس الذي يبني عليه الإسلام السياسي دعواه الكاذبة و المضللة و المدمرة لمجتمعاته. فالشباب هش و ضعيف فكرياً لأن المجتمعات الإسلامية تحقنه و منذ قرون بصورة وهمية للخلافة الإسلامية، و تصورها له على أساس أنها دولة العدل المطلق و تخرجها من سياقها التاريخي بجعلها دولة صالحة لكل زمان و مكان. و هذا أمر تقوم عليه المدرسة و المسجد و الأجهزة الإعلامية و كل المؤسسات التي تعمل على إنتاج الوعي و تكرس الأمن الفكري. فهذه المؤسسات لا تذكر المشكلات العميقة التي إعترضت سبيل هذه الخلافة. فهي لا تذكر شيئاً عن خلاف سقيفة بني ساعدة، و لا تخبر المتلقي شيئاً عن الخلاف حول آية الصدقة و تأخذ بتفسير الخليفة الأول حيث بداية حلقة التكفير الجهنمية لأسباب سياسية إقتصادية، و لا تقول تحليلاً منطقياً عن الفتنة الكبرى، ولا عن موت عشرة آلاف مسلم في موقعة الجمل، و لا تحليلاً سياسياً لموقعة صفين، و لا تشرح كيف كانت خلافة يزيد بن معاوية جنة للمسلمين. كذلك لا توضح كيف تسنى لعمر بن سعد ابن وقاص قيادة الجيش الذي قتل الحسين، و لا تقول كلمة حول مقاتل الطالبيين منذ تسميم الحسن، و لا كيف تسنى لمحمد بن أبي بكر قيادة قتلة الخليفة الثالث. كما أنها ليس لديها ما تقوله حول إمبراطورية بني عثمان التركية الإستعمارية التي قهرت المسلمين و احتلت ديارهم و سامتهم سوء العذاب، و كيف تكون خلافة يريد حزب التحرير مثلاً إستعادتها، بل كيف تكون دولة للعدل بالأساس.

هذه الخلافة على نهج النبوة المزعومة و التي ستنشر العدل، لا أحد في المؤسسات المذكورة أعلاه يشغل نفسه بتوضيح كيف نشرت العدل في الماضي. إذ لا أحد يشغل نفسه بتوضيح كيف كان عدلها حين نصبت زياد ابن أبيه ومن بعده الحجاج الثقفي ولاة على

العراق. و كيف كان عدل بني أمية في الشام التي تم فتحها منذ عهد الخليفة الثاني، ولا عدل بني العباس في بغداد طوال هذه السنوات من حكم الفرد المستبد الذي يفعل ما يشاء بغير حساب. و بالطبع لا أحد يكلف نفسه بالحديث عن نسختها التركية الأخيرة التي علمت مجتمعاتنا الإعدام بالخاذوق، و أرهقت أهلنا بالضرائب الباهظة، وسلبت كل خيرات بلادنا و استعبدتنا لسنوات طويلة بالرغم من أننا مسلمون. **و إذا قيل أن المقصود هو إعادة دولة المدينة أو دولة النبي الكريم كما تزعم بعض تنظيمات الإسلام السياسي، لماذا لم يستطع الجميع إقامة هذه الدولة أو إستعادتها طوال القرون الماضية؟** ماهي الأسباب التي منعت الأمويين و العباسيين و هم الأقرب إلى زمانها من بعثها و إعادتها؟ بل ماهي الأسباب التي دعت إلى تركها و التخلي عنها بالأساس؟ و هل زالت هذه الأسباب مجتمعة حتى تعود هذه الدولة الآن؟ و ماهي مقومات عودتها في غياب الظروف التاريخية التي نشأت فيها و في غياب النبي الكريم الذي كان يصل السماء بالأرض و غياب صحابته عليهم الرضوان؟. لا أحد يطرح مثل هذه الأسئلة المزعجة من المؤسسات السابق ذكرها و التي تتلاعب بعقول أبنائنا، و حين يطرحها غيرها لا تجد رداً عليها غير أن ترمي طارحها بالكفر و من ثم تنسل لتدمر عقول أجيالنا.

هذا المثال الوهمي غير الواقعي الذي يتم تسويقه للخلافة الإسلامية بتسويق إيجابياتها والسكوت عن سلبياتها، يعطي دافعاً كبيراً و حلماً مبهراً لشباب تمت مصادرة و اقعه و مستقبله و حقه في الحلم. إذ صادر الإستبداد السياسي حقوقه السياسية و دمر مرتكزات إقتصاده و أجهز على دولته الوطنية التي و لدت مأزومة حيث أفرغتها النخب من معناها بمصادرة حقوق المواطنة، فأصبح السبيل الوحيد أمامه هو الهروب من هذه الدولة لمثال أكبر، يحقق أحلامه و يعيد له أمجاداً غابرة هي حتماً لن تعود. و لتحقيق هذا الحلم، لابد من البحث عن الوسيلة التي حققته تاريخياً و هي الجهاد. فالعقل المستلب غير القادر على إنتاج الفكر الإحتجاجي الجديد، ليس أمامه غير الإستلاف من الماضي و إعادة تمثيله بحذافيره لينتج مأسآته الخاصة في حاضر لا يحتمل مثل هذه الألاعيب. و مفهوم الجهاد الرسالي أو الرسولي، ملتبس تاريخياً بالفتوحات السياسية التي قام بها الخلفاء و أمراء المؤمنين. **فالتاريخ الرسمي يعلم شبابنا أن فتح بلاد ما بين النهرين و الشام كان جهاداً لنشر الإسلام، و هو نفس التاريخ الذي يقول أن الإسلام لم ينتشر بالسيف، و لا يرى تناقضاً ألبتة في هذين الإدعاءين!** و ما لم يتم الإعتراف بأن هذه الحروب سياسية ذات أبعاد إقتصادية و أن جهاد الغزو هو جهاد لنشر الدعوة في جزيرة العرب و بناء دولة الرسول الكريم فقط، يصبح من الطبيعي أن يتبنى الشباب وسيلة الجهاد لبناء دولة الخلافة المثالية المتوهمة. فالجهاد لإخراج الناس من الظلمة إلى النور كما يدعى، أمر محفز لشباب غض لا فكر له، فهو يمنيه بإحدى الحسنيين الشهادة أو النصر و إقامة يوتبياه التي تحل جميع مشاكل العالم و تربط قيم السماء بالأرض كما يقول المخادعون و المتاجرون بالدين.

بدون مواجهة الأوهام التي يتم تسويقها لأبنائنا و نقد ما يسمى بالخلافة و إيجاد مفهوم جديد دفاعي لا هجومي للجهاد و ربطه بسياقه التاريخي، وفي غياب المدارس العقلية و سيادة العقلية النقلية المتلقية لوعيها عن طريق التلقين، لا أمل في مواجهة حاسمة للتطرف، و لا إمكانية لهزيمة فكر التطرف في القريب العاجل. فغياب الأمن الفكري ، يدفع شبابنا لقبول هذه البضاعة الفاسدة، متوهماً أنها تشكل العلاج لمشاكل الفقر و الإفقار و الإستبداد السياسي و العطالة ، و أنها وسيلة لأن يسود العالم لا أن يعالج مشاكل مجتمعه فقط، فلماذا لا ينضم إليها؟ ._**المعركة بالأساس معركة أمن فكري ، مدخلها فضح أكذوبة و جود دولة مثالية بناها بشر (دولة الخلافة) و أنها صالحة لكل زمان مكان، و أنها تشكل حلاً سحرياً لكل المشكلات التي يواجهها المسلمون.** إذ طالما طال السكوت على هذا الوهم و منعت مدارس التفكير العقلية الأخرى بإشهار سيف التكفير، سوف يستمر التطرف الفكر الوحيد القادر على الإحتجاج على فشل الإسلام السياسي، بإعتباره فكراً سهلاً و دائرياً يعفي من التفكير، يشكل زفرة للمخلوق المعذب، وفكراً لعالم بلا فكر.

لسنا متفائلين و لا متشائمين، فالأمر ليس بسيطاً و لا سهلاً، و الصراع في الجبهة الفكرية والآيدلوجية هو الأكثر مرارة و عنفاً ، و لا يمكن الإنتصار فيه دون إستصحاب العوامل الأخرى الإقتصادية و السياسية و السيكلوجيا الإجتماعية و ما تبقى من عناصر ثقافية. و لا شك أن أوان هذه المعركة قد آن، فهل نحن جاهزون؟

١٩ يوليو ٢٠١٥م

ماذا يميز الفكر المتطرف؟

يتميز الفكر المتطرف بالسهولة و المباشرة ، فهو لديه كل الإجابات غير الصحيحة على أسئلة الواقع المعقدة التي ليس لديها إجابات مباشرة! إذ أنه لا يتطلب أي جهد ذهني لمعالجة أياً من تلك الأسئلة، فكل ما على من يعتنقه أن يرجع لرأي من آراء الفقهاء النقليين معطلي العقل كإبن تيمية، ليجد الإجابة جاهزة عن سؤال ما كان لإبن تيمية أن يعلمه أو يسمع به ناهيك عن أن يجيب عليه. فبالنسبة للعقل المتطرف، لا يوجد جديد ألبتة، فالكون تجمد منذ القرن السابع و لم يعد يتجدد، و أي تجديد هو من محدثات الأمور، وبالتالي هو بدعة والبدعة ضلالة والضلالة في النار. لذلك الفكر المتطرف، ينظر إلى الحياة بمنظار يقسمها للونين أبيض و أسود، وحلال وحرام، و موجود في ذهنية الأسلاف مفصل و محاكم و محدد على سبيل القطع، و محدث باطل و منكر لا بد من تغييره باليد. **و هذه السمة لهذا الفكر، تعفي الشباب من التفكير في المشكلات المستعصية الماثلة كالمشكلات الإقتصادية و أزمة البطالة و مشكلات التبعية لرأس المال العالمي و مشكلات السياسة المحلية والإقليمية والدولية، لأنها تعطي إجابة واحدة لكل هذه الإسئلة وهي أن العودة إلى الدين قادرة على حل جميع المشكلات.** أي أن هذا الفكر المبسط للقضايا المعقدة الراهنة،

يعفي الشباب من التفكير الجاد ، و يعلمهم الكسل الذهني، و يبشرهم بأن علاج جميع المشاكل هو فرض دولة الخلافة على المجتمعات الإسلامية.

كذلك يتميز هذا الفكر بدائرية تجعله غير قابل للنقض وفقاً لمنطقه، فهو من ناحية يمتلك كل الإجابات لكل الأسئلة، ومن ناحية أخرى يربط كل نشاط معتنقه السياسي و المجتمعي بالغيب وإرادة السماء فيعفي محازبه من تبعات أفعاله و يجعله ينسبها إلى إرادة الله عز وجل من ناحية أخري، و ينسب كل ما يعترضه من فشل و إخفاقات و عقبات إلى الإبتلاء و الإمتحان الإلهي من ناحية ثالثة. و لذلك المتطرف لا يرى عيوبه بإعتبار أنه في مطلق الأحوال يجد نفسه في إحدى هذه الحالات الثلاث أو فيها مجتمعة. فهو من ناحية مجرد آلة تنفذ إرادة الله و أوامره بإقامة الدين و إعمار الأرض عبر سياسة الدنيا، و لا يقوم الدين في ذهنه إلا بدولة مطابقة للدولة التي أقامته إبتداءاً لأنه يؤمن بأن التاريخ يجب أن يعيد نفسه و أن يستمر بنفس الصورة إلى أن تقوم الساعة. وهذا يعطيه رضا و سلام داخلي، يمنعه من رؤية ما يرتكبه من جرائم و بشاعات يندى لها جبين الإنسان، من ذبح للبشر و إسترقاق لأهل بلاد لا علاقة له بها من قريب أو بعيد، لمجرد أن أهل هذه البلاد لا يوافقونه فكرته بأن الله يريد لهم أن يعيشوا كما عاش البشر في القرن السابع الميلادي. أيضاً يملكه هذا الفكر يقيناً بالصحة المطلقة لأفكاره حتى و إن لم تتحقق أو قوبل بهزائم يسميها فكره إبتلاءات، كما يعزز إيمانه بالنصر الحتمي الذي يدفعه لمزيد من العنف و إرتكاب مزيد من الجرائم.

و فوق ذلك يزود فكر التطرف المنتسب إليه بأدوات فاعلة تجعله و صياً على البشرية جمعاء، ويقيض له تكفير المجتمع الذي يعيش فيه بعد تكفير حكامه، كما يعطيه القدرة على تكفير كل الحكام بالدول الإسلامية و تكفير المسلمين الذين لا يوافقونه و يدعمون أفكاره، فضلاً عن تكفير غير المسلمين بالجملة بإعتبار أن الكفر ملةً واحدة. **و هذا يعطيه إجابات على ثلاثة مستويات هي: مستوى الدولة التي يعيش فيها و طريقة حكمها مما يعزز قناعته بكفر الحاكم و ينسحب ذلك على بقية حكام العالم الإسلامي لأنهم لا يقيمون الدين و يمنعون قيام دولة الخلافة، و مستوى مجتمعه و مجتمعات المسلمين الذين يجد راحة في تكفيرهم لرضاهم بالتحاكم للطاغوت و عدم قيامهم بواجب إقامة الخلافة ، وعلى مستوى دولي يسمح له بتكفير و معاداة كل الدول بالعالم بإعتبار أنها تعادي الإسلام و تكيد له. و هو بذلك يجيب على مشكلة الإستبداد السياسي الداخلي بتجاوز الدولة الوطنية لما هو أكبر منها و إلغاء الحاكم الكافر المحلي، و يلغي المجتمعات المحلية و مشكلاتها بإلغائها هي نفسها و دمج ما يتبعه منها بجسم دولة الخلافة، و يجيب على مشكلة التبعية بحتمية إنتصار دولة الخلافة على الغرب و عودة سيادة المسلمين على كل العالم.**

كل ما تقدم يكرس حالة الإستعلاء لدى الشخص المتطرف، فهو مرتبط بالذات الإلهية و ينفذ تعليماتها، و مجرد آلة في ترس كبير غرضه تعبدي بالدرجة الأولى ، لا أطماع دنيوية

لديه ولا أهمية ألبتة لكينونته الفردية. فالمشروع الذي إنتمى إليه مشروع وضعه الله للبشر ، و من الطبيعي أن يضحي بكينونته البشرية من أجله، حتى و إن إستلزم ذلك نفي ذاته و تنفيذ عملية إنتحارية تساعد في إنتصار المشروع. وهو في ذلك لا يسأل عن أية تفاصيل، بل يثق ثقة كاملة في قيادته و في شرعييه الذين يقومون بنبش ما يحقق أهداف المشروع من التراث الإسلامي و حوادثه حتى و إن كان مخالفاً لصريح نصوص القرآن. فهو غير مكلف بالنظر في التفاصيل، و لا بالتفكير لنفسه، ولا مناقشة كيفية تنفيذ المشروع الإلهي الذي يتبناه، لأن مهمته تتقوم في الذوبان في الجماعة و طاعة أولي الأمر. و بقيامه بذلك ، يكون قد حقق الطاعة بمفهومها المتكامل، و يحظى بجنة عرضها السموات و الأرض. ومثل هذا الموقف يكسبه قسوة و عنف في مواجهة مخالفيه في الرأي، لا لأنهم يرفضون إقامة دولة الخلافة الإلهية فقط، بل لأنهم يفضحون عجزه عن مناقشة التفاصيل الخاصة بمشروعه نفسه، و لا يطيعون أولي الأمر الذين يطيعهم بلا تردد حتى و إن طلبوا منه ذبح من يقول لا إله إلا الله محمداً رسول الله.

فالفكر المتطرف بعد إعفاء معتنقه من التفكير، يكلف قيادته بالتفكير نيابةً عنه تماماً كالفوهرر الذي كان يفكر بدلاً عن أعضاء الحزب النازي. و هو يزود الفرد بقدرة على رفض مجتمعه و رفض محيطه الإسلامي و رفض العالم بمجمله، كما يزوده بسلاح التكفير الموسع الذي يجعله قادراً على رفض أي فكرة تخالف فكرته، و يزوده كذلك بحصانة من الجرائم التي يرتكبها، فيحوله إلى آلة مدمرة تم تغييب عقلها تماماً و تخديره بأقوى أنواع المخدرات. إذ ان من يقع في أحابيل هذا الفكر لا يستطيع الخروج منه إلا بصدمة كبيرة تجعله قادراً على إعادة التفكير من جديد. فالراحة التي يجدها الشخص القلق الباحث عن إجابات لأسئلة صعبة و معقدة تحتاج إلى جهد إنساني كبير للإجابة عليها في هذا الفكر التبسيطي، لا تعادلها راحة. فهو يخرجه من دائرة العجز إلى دائرة إمتلاك الحقيقة المطلقة، و من دائرة الهزيمة إلى دائرة الوعد بالنصر الحتمي، و من دائرة المسئولية إلى مركز الحصانة و الإستعلاء على الآخرين. بالإضافة إلى أنه يمنيه برضا المولى عز وجل عليه، و يبشره بدخول الجنة و الفوز بالحور العين في حال موته. لذلك يصبح عدواً شرساً لمن يخالفه الرأي أو من يحاول أن يزيل حلاوة هذا المخدر العنيف عنه و يرجعه لواقع الهزيمة و الأسئلة المؤرقة منعدمة الإجابات المباشرة.

و المنتمي لهذا الفكر، يلغي كل منجزات البشرية الفكرية و كل ما أنجزه العقل الفلسفي الإنساني، و لا يكتفي بذلك بل يصادر كل منجزات العقل العلمي التطبيقي و ينسبها إلى الدين. وهو في ذلك يلاقي عقل الإسلام السياسي الذي يدعي التحديث و في نفس الوقت يحاول أن يصادر العلوم التطبيقية و الإنسانية لأسلمتها عبر إدعاء التأصيل و أبحاث الايمان و ما إلى ذلك من الإدعاءات. لذلك نراه في المنظمات المتطرفة الراهنة لا يستنكف عن إستخدام

التكنولوجيا الحديثة، ويركز على التجنيد عبر و سائط التواصل الإجتماعي ، و يركز في دعايته السياسة على المواقع الإلكترونية، في حين أنه في القرن الماضي كان يكفر الحاكم لمجرد قبوله إستخدام التلكس و التلغراف. فالفكر المتطرف الراهن على عكس سلفه، وعى أهمية المعرفة و منجزات البشرية لا للتصالح معها و لكن لمصادرتها لمصلحة مشروعه و إستخدامها لهزيمة العقل الذي أنجزها بترويج التاريخ على حساب المستقبل، و إستدعاء الماضي حرفياً لتمثيله في حاضر اليوم لمصادرة هذا الحاضر.

و الناظر للفكر المتطرف، يجد أنه يعلم ضمنياً إستحالة جلب الماضي برمته لفرضه على الحاضر، لذلك يكتفي بجلب التصور السياسي التاريخي لتركيبه على الحاضر لتحقيق أهدافه السياسية، و يرفض بالتالي كل منجزات الإنسانية بخصوص السياسة التي أصبحت علماً، **ولكنه يرضى بكل منجزات التكنلوجيا و العلوم التطبيقية و يسعى لمصادرتها و توظيفها ضد العقل الذي أنتجها**. فهو يقاتل بتكنلوجيا كافرة صنعها الغرب الكافر، و يركب السيارات ذات الدفع الرباعي و لا ينادي بالعودة لركوب البعير و الحصان، و يستخدم أجهزة اللاسلكي ويستعين بصور الأقمار الصناعية، و يوظف الإنترنت في خدمته. **و هذا يعني أن هذا الفكر يسعى لإستخدام منجزات العصر ضد حالة العصر و إنسانيته، و لهذا هو أكثر خطورة من سلفه.**

خلاصة الأمر هي أن الفكر المتطرف التكفيري الراهن، فكر غير علمي بالمطلق على مستواه الإنساني، ولكنه يستفيد من منجزات العلوم التطبيقية و يستهلكها في سبيل هزيمة منتجيها و هزيمة العقل النقدي المعرفي الذي أنتجها. و لبساطته و دائريته و عدم قابليته للنقض كأي فكر لا علمي، ينجح في إراحة الكثيرين بصيغته الإحتجاجية و يوفر لهم ملاذاً يسمح لهم بممارسة الكسل الذهني و إكتساب التفوق الوهمي و الحصانة، و يبشرهم بحتمية الإنتصار. و لهذا هو خطر على البشرية جمعاء ، لن تنجح الحلول الأمنية فقط في إستئصاله.

١٩ يوليو ٢٠١٥م

ما هي تداعيات الفكر المتطرف؟

يتوهم البعض أن الخسارة التي تصيب المجتمعات من الفكر المتطرف، تقتصر على مصادرة مستقبل بعض أبنائها مع خلق حالة عنف و عدم إستقرار ، سرعان ما تتخطاه تلك المجتمعات وتحتويه لأنه لا يصيب إلا قلة. و هذا الوهم خطير و مدمر، لأنه يتعامل مع التطرف كحالة عارضة تصيب مجتمعات متسامحة و راسخة و متماسكة قادرة على هزيمته و التخلص منه في حال من اليقين المؤسس على فكر يرى المجتمع في حالة سكون و إستاتيكية مستدامة. و الواقع هو أن ديناميكية المجتمعات المبنية على الصراع و تغير البنية المرتبط بتغير نمط الإنتاج وطبيعة الصراع الإجتماعي، تؤكد أن هذه النظرة تبسيطية و مفارقة للتصور العلمي للظاهرة،

و هي ستقود حتماً لإنتصار التطرف. **فالتطرف الإسلامي ليس حالة عارضة ، بل هو نتاج لأزمة إجتماعية بلغت درجة الإستعصاء على الحلول المطروحة، و هو يقدم حلاً و بديلاً إحتجاجياً على واقع مرفوض لا توجد أي مشاريع منافسة تقدم حلولاً جاذبة لمعضلاته. لذلك تداعيات هذا التطرف كبيرة جداً و شديدة التطرف أيضاً و لكنها غير ثورية.** فبالرغم من السمة الإحتجاجية لهذا الفكر و الرغبة في التغيير الجذري لمجتمعاته، إلا أنه لا يقدم بديلاً ينقل مجتمعاته للمستقبل، بل يصر على إعادتها للماضي عبر إعادة تمثيل هذا الماضي في الحاضر، كما أنه لا يقدم أية حلول واقعية لأزمتها المتمثلة في إستكمال عناصر الإستقلال و كسر حلقة التبعية و تحقيق عدالة إجتماعية في ظل نظام يحترم الإنسان و يراعي حقوقه.

و من أهم تداعيات هذا الفكر على مستوى عام، عدم إعترافه بالدولة القومية أو الوطنية و رغبته في إعادة تشكيل إمبراطورية مركزية في المساحة التاريخية للإمبراطورية الإسلامية عند أقصى لحظات توسعها بما في ذلك ضم الأندلس و إستعادة النفوذ في منطقة البلقان. أي إعادة خارطة العالم لسيرتها الأولى و تبديل الأدوار مع الدول الإستعمارية بإعادة إستعمار جزء من القارة الأوروبية. فهذا النوع من الفكر لا يستطيع أن يرى حالة فيها تعايشاً سلمياً بين الأمم في ظل تساوي و ندية، فهو إما غالب و مستعمر أو مغلوب و تحت قبضة الإستعمار، و العالم في ذهنه مقسوم لقسمين هما دار الإسلام و دار الحرب. و في تقدير هذا الفكر أن الدولة الوطنية تعيق تحقيق مشروعه الذي يقدم حلاً سحرياً لكل المشاكل، و ترسخ الكفر المبني على المواطنة في حين أن الخلافة تبنى على الإسلام. لذلك أولى التداعيات هي تدميره لهذه الدولة الكافرة وسحقها، و الإجهاز تماماً على أي فرصة لقيام دولة المواطنة التي تحترم حقوق الإنسان و حرياته. **يساعده في ذلك فشل نموذج الدولة الوطنية الذي أعقب إستقلال الدول الإسلامية و العربية، و الذي أفرغ من مضمونه عبر الإستبداد السياسي، حيث بنيت دولة المواطنة على مصادرة حقوق المواطنة! ، و فشلت الدولة في تحقيق العدالة الإجتماعية، مثلما فشلت في التحرر من التبعية الإقتصادية و الإرتباط المهين بالمركز الإستعماري.**

الرغبة في تحطيم الدولة الوطنية، تتواكب حتماً مع إنكار حدودها و العمل على إعادة هيكلة المنطقة العربية و الإسلامية بتدمير الحدود القائمة للدول، و هذا يتفق مرحلياً مع الأهداف الإستعمارية الرامية لإعادة رسم الخرط و خلق شرق أوسط جديد. لذلك يبدو الفكر المتطرف في هذه المرحلة حليفاً موضوعياً للإستعمار، سواء وعى من يحملونه هذه الحقيقة أم لا. **فهم بشكل أو آخر يعيدون إنتاج التبعية للغرب الكافر مرحلياً، و لكنهم بالحتم سوف يصطدمون به إستراتيجياً عاجلاً أم آجلاً.** فهم و إن كانوا خاليي الوفاض من برنامج تحرر إقتصادي يؤسس لفصم عري التبعية، كما أنهم قادرين على المساعدة في إعادة رسم الخرط، إلا أن إستراتيجيتهم توحيدية و ليست تقسيمية في بعدها الإستراتيجي، كما أنها إستراتيجية لا تقبل التحالفات

ولا التبعية بل ولا حتى المساواة مع الأمم الأخرى، لأنها مبنية على هيكلية دار الحرب و دار الإسلام. فالعقل المتطرف قد يقبل تحالفاً مرحلياً مع المستعمر أو مع الدول الكافرة لحين تحقيق أهدافه المرحلية و السيطرة على السلطة في مكان ما، ولكنه سرعان ما ينقلب على مثل هذا التحالف بمجرد إحساسه بأن لديه القدرة على تسيير أموره بنفسه و مواصلة التوسع. و الأمثلة واضحة من حصيلة ما يسمى بالجهاد الأفغاني الذي تناسلت منه القاعدة فضربت الولايات المتحدة الأمريكية، وطالبان التي أصبحت مشكلة لباكستان و مخابراتها التي صنعتها، و داعش التي بدأت بالفعل مرحلة التفجير الإنتحاري في تركيا التي قدمت لها كل سبل الدعم.

كذلك ينتج عن الفكر المتطرف خلق نموذج دولة تاريخي لا علاقة له بالدولة الحديثة التي تعتبر مؤسسة. فهو ينتج دولة متمحورة حول فرد هو الخليفة يجمع في يديه السلطات الثلاث التنفيذية و التشريعية و القضائية. فدولة الخلافة لا تعرف مبدأ سيادة حكم القانون الذي بنيت عليه الدولة الحديثة. فهي لا تعرف قاعدته الرئيسة المتمثلة في المساواة أمام القانون، كما أنها لا تعرف ضمانته المهمة المتمثلة في الفصل بين السلطات الذي يكرسه مبدأ إستقلال القضاء كهيئة أو مؤسسة منفصلة عن بقية المؤسسات. فالسلطة التنفيذية للخليفة مطلقة يحدها فقط الشرع أو الشريعة الإسلامية (أي الفقه الإسلامي الحافل بالإختلاف و الإجتهادات البشرية التي تم تقديسها)، و سلطته القضائية يمارسها أصالةً أو عن طريق التفويض، كما أنه يمارس سلطة التشريع رغم الإدعاء بأن المشرع هو الله، لأن النصوص المقدسة لا تفصح بذاتها عن معالجة النوازل و الأمور ، بل تطبق و فقاً لفهم الرجال لها، وهذا هو أصل مشكلة الفكر الديني بعامة. و هذا ببساطة يعني أننا بدلاً من أن نتقدم في إتجاه إستكمال بناء دولة المؤسسات، سوف يعيدنا فقه التطرف إلى دولة الفرد التي لا تنفصل عن شخص الخليفة و تتماهى معها تماهياً لا فكاك منه. أي أنه سيعيدنا للدولة العربية الإسلامية السابقة لنموذج الدولة المؤسسة ذات الشخصية الإعتبارية، و التي لا تنفك عن شخص الحاكم الطبيعي بمستوى يسمح بالقول بأنها عابدة لأن الشخص الذي هو الدولة عابد! و لسنا في حاجة للقول بأن مثل هذه الدولة بطبيعتها إستبدادية لأنها حكم فرد، و لأنها تدعي عصمة و قداسة تستمدها من الزعم بأن تشريعاتها إلهية، و لأنها مبنية على الدين لا على المواطنة التي لا تعترف بها.

أيضاً يترتب على الفكر المتطرف أن تكون الدولة توسعية. فهي دولة مجاهدة قائمة على نشر الإسلام بالسيف و الحرب، لا تحدها حدود و لا يمنعها من التوسع إلا العهود التي تبرمها مع الكفار أو الضعف الذي يمنعها من القيام بواجب الجهاد. فالعلاقات الخارجية لهذه الدولة تقوم على حالة أصلية من العداء و الحرب، و حالة السلم مع بقية الدول عارضة لحين التمكن من تجهيز مقتضيات الغزو. و لا يغيب عن البال أن الغزو و الغنيمة و السلب هي أهم مصادر تمويل هذه الدولة، إذ أنها تبيح أخذ الغنائم من الكفار، و سبي نساءهم و أولادهم، و ذبح أسراهم . فهي

تسمح لمقاتليها بأخذ السلب و تقسم الغنيمة و تأخذ نصيبها منها، و تفتح أبواب إسترقاق النساء و تجارة الرقيق الأبيض علناً و دون مواربة، و تذبح أسراها على شاشات التلفزيون. هذه الدولة القائمة على الدين لا تكتفي بتكفير المجتمع الذي تعمل فيه حتى يتاح لها تطبيق فكرها القائم على السلب و النهب و القتل بتبرير ديني، بل أنها لا محالة قائمة على إضطهاد الأقليات وسحقها، بإعتبار أن سحق هذه الأقليات يمثل مصدراً للتمويل من ناحية، و يعفي هذه الدولة من طابور خامس للدول الكافرة من ناحية أخرى، تتخذه الدول الكافرة ذريعة للتدخل في شئونها. و المؤسف هو أن بعض أصحاب الرأي في الدوائر الغربية لا يرون بأساً في قيام مثل هذه الدولة، بإعتبار أن قيامها بالفعل سوف يروضها و يدمجها في المجتمع الدولي و يعرفها حدودها. و هذه النظرية قائمة على أن التطرف حين يتحول إلى دولة، تجابهه الأسئلة الصعبة الخاصة بإدارة الدولة داخلياً و علاقاتها مع الدول الأخرى خارجياً. و أن مقتضيات الواقعية سوف تجبرها على إتخاذ موقف براجماتي ينتهي بها تابعاً للغرب كما حدث لتيارات مماثلة تشترك مع التطرف الحالي في الجذور و الهوية الفكرية.

بالإضافة إلى ما تقدم، ينتج عن سيادة الفكر المتطرف و تحوله إلى دولة، مزيد من التبعية الإقتصادية للغرب، و الإرتباط بالمؤسسات الإقتصادية الدولية التي تتحكم في الإقتصاد العالمي. فالفكر الإسلامي المتطرف ليس له برنامج إقتصادي بديل. فهو لا يعرف سوى الغنيمة و الزكاة و العشور و الخراج و ربما إذا تساهل قليلاً البنوك الإسلامية، و ليس لديه أي نظريات حول التبعية و لا التنمية و لا حتى النمو الإقتصادي ، ولا موقف من أسواق المال و نشاط تحرك الرساميل و التوسع الرأسمالي، ولا حتى فكر إقتصادي عام. فقط يتوقع أن يصك عملته الخاصة من الذهب و الفضة في محاكاة نمطية لسلوك الخلافة الغابرة، وربما يحرم العملات الورقية، و لكن يستمر في التعامل بالدولار! فهو الآن فيما يسمى بدولة الخلافة، يبيع منتجاته البترولية المسروقة من الشعبين السوري و العراقي، للمهربين و الشركات التركية بالعملات الورقية الكافرة ليسير دولاب الحياة في المناطق التي إحتلها و أسس فيها دولته. و بلاشك إزدياد التبعية مع عزلة متوقعة معلنة عن الأسواق العالمية عبر منظومة العقوبات الإقتصادية و تعامل من تحت الطاولة، سوف تزيد من الإنقسامات الإجتماعية و التفاوت الطبقي، وتكرس غياب العدالة الإجتماعية، مع مواكبة حتمية للفساد و الإستبداد السياسي مهما علت صيحات التطهر و الكذب بإسم الله. و هذا بالطبع يرتبط بصعود إجتماعي لكادر هذا الفكر ، الذي تقدم له دولة الخلافة موقعاً أفضل في كل الأحوال من الموقع الذي كان يشغله بصورة عامة، و تنقله من حال البطالة لحال أصحاب الرواتب، أو من حال من يقبض فتاتاً لمن يقبض بالدولار الكافر. و لا يمنع ذلك من أن يكون هناك بعض من الكادر الذي تخلى عن حياة أفضل تحت ضغط الوهم الآيدلوجي و الرغبة في دخول الجنة على حساب قتل الآخرين و سحقهم و سلبهم و إستعباد أسرهم و إغتصاب نساءهم.

فوق ذلك، يترتب على تحول الفكر المتطرف لدولة، سيادة اللاعقلانية كمنهج في الحياة، و تحريم التفكير خارج إطار الفكر المتطرف و حدوده، و تنميط الخطاب السياسي و الديني و الثقافي – إن وجد– . و يستتبع ذلك قيام نمط من التعليم الذي يشكل عقولاً قائمة على النقل و ملغية للعقل ما لم يخدم العقل مخطط دولة التطرف، و مؤسسات وعي تمنع الإبداع و تقطع المواطن عن تطور المعرفة و العلوم و الفكر البشري، و تسعى إلى سجنه و إجباره على التعامل مع منتجات ما قبل العصور الوسطى. و هذا ينتج إنساناً تابعاً مستهلكاً للمعرفة البشرية المتحولة لمنتجات أو تكنلوجيا، رافضاً للعقل الذي أنتجها و ساعياً إلى قطع رأس من يحمل ذلك العقل. أي أنه يقود إلى مزيد من التبعية للعقل الغربي المسيطر، و يكرس الجهل و يعيد إنتاج التخلف، ويحرسه بالعنف و التقتيل و جز الرؤوس بعد التكفير. فخلق مثل هذه الحالة الفكرية المتردية، يؤسس لإستمرارية الوهم بالقوة، و يمنع من التحرر من الفكر المتطرف، و يدفع لمزيد من العدائية ، و يحتم الفشل في معالجة المشاكل الراهنة التي تبحث عن حلول ليست سهلة بأية حال من الأحوال. هذا النمط من الإنسان المقهور المتماهي في المتسلط، يجد عزاءه دائماً في إظهار عدائيته للآخر وفي إنتاج مزيد من التطرف. لذلك هو أداة طيعة في يد التطرف يرمي بها من يشاء، فتقمع معه الداخل، و تتطلع دائماً إلى غزو الخارج و تدميره و جمع الغنائم منه و الحصول على جوارٍ من بنات الأصفر. و توهم القدرة على السيطرة على مثل هذه العقول هو مجرد سلوك صبياني لا غير. إذ أن من الممكن توظيفه لفترة و تربيته في حجر دول تدعي الديمقراطية و الإنتصار لحقوق الإنسان كما هي قائمة عندها، و لكنه بالحتم سوف يخرج عن نطاق السيطرة لأنه بالأساس لا يعترف بالآخر الذي هو عدو و كافر في مطلق الأحوال. فهو حتماً سوف ينقلب على مشغليه، و يأكل الشاة التي أرضعته، و لن ينسى أنه ذئب في كل الأحوال.

و الخلاصة هي أن الفكر المتطرف لن يكتف بسرقة و مصادرة مستقبل أبنائنا فقط، بل سوف يسعى لمصادرة مستقبلنا جميعاً و مستقبل المجتمعات العربية و الإسلامية قاطبة، و يمتد خطره للمجتمعات غير الإسلامية التي تعتبر دار حرب بالنسبة له. و هو يجتهد لتهديم الدولة الوطنية وبناء الدولة الدينية الإستبدادية بطبيعتها، و إعادة المجتمعات لدولة الفرد التاريخية السابقة للدولة المؤسسة ذات الشخصية الإعتبارية، كما أنه سوف يعمق التبعية الإقتصادية للغرب و يفشل في حل مشكلة العدالة الإجتماعية، و يؤسس للتخلف و الجهل، و يسعى للتوسع حرباً ونشر تخلفه في العالم أجمع.

٢٦ يوليو ٢٠١٥م

كيف نواجه الفكر المتطرف؟

لا خلاف حول أن معالجة المشكلة جزء من تصورها و فهمها. فإذا لم نستطع أن نرصد

الحدث أو الظاهرة و نحللها و نفهم سياقها و علاقة التأثير المتبادل بينها و بين الظواهر الأخرى، لا سبيل لمجابهتها و معالجة آثارها. و ظاهرة الإسلام السياسي بعامة و الفكر المتطرف بخاصة، هي مرض إجتماعي لا يمكن تشخيصه بمعزل عن المجتمعات التي نشأ فيها و ظروف نشأته و تطوره و علاقته بالظروف المحيطة به من مناخ سياسي و إقتصادي و ثقافي محلي و إقليمي و عالمي. و لكن البداية دائماً داخلية لأن جذور هذا المرض ليست خارج المجتمعات بل تكمن في بنية هذه المجتمعات نفسها التي يسعى الفكر المتطرف لإستبدالها بمجتمعه المتوهم النقي الطاهر المشابه إن لم يكن مطابق لمجتمع القرن السابع الميلادي. إذ أن الإسلام السياسي نفسه، نشأ في مجابهة الفكر التنويري المعادي للإستعمار و الشاخص لبناء دولة حديثة بكافة مدارسه، بإعتباره بديلاً له يحقق الهدف من طرد المستعمر، و يبني دولة أكبر من الدولة الوطنية التي يسعى لها فكر الإستنارة، و يعيد أمجاد الخلافة الإسلامية، في إصالة تستلزم تقليد السلف و تستلف قواعد وأسس مجتمعهم أو تحاول عبثاً جلب ذلك المجتمع ليحكم الحاضر. هذا بالطبع ينطبق على الحركات الإسلامية التي نشأت في النصف الأول من القرن العشرين، كما ينطبق في عمومه لما سبقها من حركات قاومت الإستعمار التركي المسمى بالخلافة العثمانية.

فالسياق العام لنشوء فكر الإسلام السياسي هو المناخ الباحث عن بديل لواقع الإستعمار، دون أن يمتلك أدوات تحليل الظاهرة الإستعمارية و فهمها، مما يدفعه للعودة للماضي لإيجاد حلول لمشكلة الواقع الراهن المستعصية على الحل، و لرفض الحلول العلمية مع البحث عن حلول كامنة في رأس المال الرمزي. و هذا السياق دفع قطاع مؤثر من المتعلمين و أبناء الطبقة الوسطى و فئات من البرجوازية الصغيرة في الدول المستعمرة، لتبني الإسلام السياسي كحل سحري لمشكلة الإستعمار و تبعاتها. و لكن لم يمنع بعض حركات الإسلام السياسي من التعاون مع الإستعمار وهي مازالت تخدمه، لأن سياق ميلاد هذه الحركات أو هذا الفكر لا يمنع من أن تتلاقى هذه الحركات مرحلياً في الأهداف مع الإستعمار نفسه الذي نشأت في سياق محاربته لتحقيق هدفها في الوصول إلى السلطة. و حقيقة عدم إمتلاك هذه الفكر لأدوات تحليل علمية لمشكلات ما بعد الإستعمار عقب الإستقلال السياسي، يدفعه للتعميم و التبسيط و الحديث عن حل و حيد لكل المشكلات، و الإكتفاء بالشعار السياسي و الإستعاضة به عن البرامج التفصيلية التي حتماً ستفضح عجزه. و بلاشك هذه الطبيعة تفضحه أمام كافة القوى الإجتماعية الراغبة في إستغلاله لتحقيق أهدافها الإجتماعية مما يجعل محتواه الإجتماعي مختلفاً حسب تطور كل مجتمع، حيث يمكن أن يستخدم من قطاعات في الطبقة الوسطى و البرجوازية الصغيرة، مثلما يمكن إستخدامه من قبل الرأسمال الطفيلي و الرأسمال التابع للإستعمار.

لذلك أول ما يجب الإنتباه إليه في مجابهة الفكر المتطرف و الإسلام السياسي بعامة، هو الإصرار

على طرح الأسئلة الصعبة التي لا توجد لها إجابات مباشرة و المتعلقة بطبيعة السلطة السياسية و الموقف من دولة سيادة حكم القانون، و تلك المتعلقة بواجب التعمير المرتبط بعملية التحرير إرتباطاً لا فكاك منه. فإجبار الإسلام السياسي و الفكر المتطرف على تحديد نموذجه للدولة التي يرغب في إقامتها من حيث شكلها و آليات حكمها و طبيعة السلطات فيها من حيث الإندماج و الإستقلال و حقوق و حريات الناس و علاقتهم بالسلطة، جميعها مسائل حاضرة موقف الإسلام السياسي منها بعامة إما تاريخي تجاوزه الزمن أو ملتبس و مرائي يحاول المواكبة في تناقض واضح بين أصل نظريته و موقفه السياسي. و لكن موقفه من التبعية و التحرر الإقتصادي أكثر و ضوحاً. فهو و بجميع مدارسه يبقي على النظام الرأسمالي في الجوهر مع بعض المسحة التجميلية في أحسن الأحوال، و يغالي في قبول التبعية للرأسمال العالمي و الطاعة لمؤسساته كصندوق النقد الدولي ، و خير مثال لذلك النظام السوداني الثورجي الكاذب. فالإسلام السياسي – على عكس الأكاذيب حول الإقتصاد الإسلامي– لا يمتلك نظرية إقتصادية متكاملة تخصه، بل يستنطق التراث ليبرر إستمرار النظام الرأسمالي في أحسن أحواله ، أو يعيد إستدعاء التراث نفسه بحرفيته في ظروف تغيرت بشكل كامل. فطرح مثل هذه الأسئلة و محاصرة الإسلام السياسي بعامة و الفكر المتطرف بخاصة بها، يفضح مدى هشاشة هذا النوع من التفكير و يوضح أساسه و جذوره الإجتماعية، ويبين أنه يسعى للسيطرة من أجل مصالح قوى إجتماعية بعينها، و ليعيد إنتاج الإستبداد و التبعية في سياق دعاوى كاذبة عن التحرر و الإستقلال.

يواكب طرح الأسئلة الصعبة في السياسة و الإقتصاد، تنوير حول تاريخية دولة الخلافة، بوضعها في سياقها التاريخي و تحديد ملامحها و أسباب نشوئها و قوانينها و طبيعة مجتمعها، مع إضاءة جوانبها السلبية المخفية و المتستر عليها، لإزالة هالة القداسة المصنوعة حولها منذ حكم بني أمية، و إرجاعها لطبيعتها كإجتهاد بشري لبى إحتياجات واقعه التاريخي. وربط هذه القراءة بتأكيد إستحالة عودة هذا النموذج ليصبح حلاً للمشكلات الراهنة و للواقع المعقد الذي نعيشه اليوم. وهذا يتطلب مناقشة تفصيلية و رصد دقيق للتجارب الماثلة لما يسمى بالدولة الإسلامية ، بدءاً من دولة باكستان و دولة جعفر نميري في السودان، مروراً بدولة طالبان و شبه دولة الصومال، و دولة الحركة الإسلامية الراهنة في السودان، و إنتهاءاً بتجارب ما يسمى بالربيع العربي، مع إستصحاب التجربة الشيعية في إيران ، و تجارب بعض الدول الأخرى التاريخية. فجميع هذه التجارب بلا إستثناء، أفصحت عن إستبداد سياسي يتفاوت مقداراً و ليس نوعاً، و فشلت في الإجابة على الأسئلة المطروحة و خصوصاً في بعدها المتعلق بالعدالة الإجتماعية، كما أنها فشلت فشلاً ذريعاً في الإجابة على أسئلة التنمية المستدامة و إنهاء التبعية للمركز الرأسمالي العالمي. فتكرار طرح هذه الأسئلة و مواجهة حركة الإسلام السياسي بها، يشكل و سيلة مهمة لتنوير المجتمعات العربية و الإسلامية حول مدى

الوهم الذي توزعه بكرم هذه الحركات. فالمواجهة بالواقع لها دور تنويري يساعد المجتمعات على مواجهة هذا الوباء، و ربما يساعد قلة من المغيبين بالفكر السياسي الإسلامي –في شقيه المتطرف و المتطرف بالإمكان– على التخلص من هذا الوهم.

ولكن يجب التنبه إلى أن مجرد فضح الفكر المتطرف أو الإسلام السياسي بعامة، لن يكف لهزيمته و تجاوزه. و ذلك لأن فضح هذا المشروع الخطير، دون توفير مشروع إنساني مستنير يواجه المشكلات المطروحة و يقدم حلولاً لها في سياق عقلاني مقبول، سوف يترك الأساس الذي نشأ عنه هذا المشروع، ويسمح بإعادة إنتاجه و بمستوى أعلى من التطرف. أي أن مجرد الفضح و الإكتفاء برد الفعل المباشر و تبيين خطأ المشروع، قد يدفع شقه المتطرف إلى مزيد من التطرف في غياب مشروع أفضل يستطيع أن يعالج الجذر الإجتماعي السياسي الذي تولد عنه. و هذا المشروع البديل، لابد أن يقدم تصوراً أفضل حول الدولة و طبيعتها و علاقتها بمواطنيها، و حول الحقوق و الحريات، و حول المؤسسية و محاربة الفساد، و حول الإقتصاد و كيفية معالجة قضايا التنمية و التخلص من التبعية، و حول قضايا إعادة توزيع الثروة و العدالة الإجتماعية. و ليس بالضرورة أن يكون مصدر هذا المشروع فكر واحد صمدي، أو تنظيم واحد، بل على العكس من الضروري جداً أن يكون نتاج مدارس متعددة تتكامل في إتجاه واحد ، و تتواضع على آليات تعزز التنوع في الوحدة، وتضع أسس سلمية و سليمة لإدارة الإختلاف و الصراع في المجتمع. و فوق ذلك تحدد كيفية التعاطي مع المجتمع الإقليمي و الدولي في إطار سلمي يعزز التعاون و يمنع التبعية، و يكرس الإنفتاح و يمنع الإستلاب ، و يراهن على القبول و يرفض المواجهة المجانية التي تقود للحصار و لمزيد من التخلف و التبعية، و يبحث عن الشراكة بجميع مستوياتها، ليوفر فرص الإستقرار و الإندماج في المجتمع الإنساني. غياب مثل هذا المشروع، يعني و بالحتم توسع دائرة الإسلام السياسي بعامة، و إزدياد حالات التطرف الديني الإحتجاجي، الذي يلغي الدولة الوطنية أو القومية من أساسها بدلاً من الإنشغال بمعالجة مشكلاتها، و يعفي نفسه من عملية التفكير الجاد.

و لنجاح المواجهة أيضاً ، لابد من و ضع إستراتيجية تعليمية و إعلامية قادرة على مواجهة هذا المرض العضال المدعوم محلياً و إقليمياً و دولياً لأسباب بعضها تكتيكي و أخرى مرحلية. إذ لا بد من تغيير مناهج التعليم في المجتمعات العربية و الإسلامية لتصبح قادرة على إنتاج عقول نقدية غير نقلية، تبحث دائماً عن الأسباب و تحلل العلاقات بين الظواهر و تجترح الحلول. فالمناهج الحالية القائمة على التلقين و التي تفتقر حتى إلى عنصر التدريب ناهيك عن الجانب السلوكي الذي يربط المعرفة و العلم بالحياة، لا تنتج إلا عقلية محتفية بالنقل واقفة عند حدود المعاني الحرفية للنصوص ، باحثة عن تنفيذ ما هو مقدم إليها حتى و إن إضطرت للي عنق الواقع أو تمديده في سرير بروكست و قطع رجليه. و الإعلام القائم على التضليل و التهويل و التخويف

و تسويق الفكر التاريخي على أساس أنه شفاء من كل داء، و المدعوم بأموال البترودولار، في تنسيق تام مع الإعلام الإستعماري الذي يصنع الموافقة عبر التضليل حتى في مجتمعاته، لن يكرس سوى عقلية التلقي و الخوف و التردد و عدم الثقة بالنفس. وبدون قيام إعلام واع و متخصص برسالة واضحة و جهد معرفي، يرفض إستهلاك المعلومات المسمومة التي ترسلها المراكز الإستعمارية، و ينتج معلومته و خطابه الخاص، لا سبيل لمواجهة إعلام الوهم المتمكن من رقاب المجتمعات العربية و الإسلامية. فالمراقب للإعلام العربي و الإسلامي بشكل عام، يتضح له و لو من نظرة عجلي مدى سيطرة الإسلام السياسي بدرجاته المختلفة على الإعلام و بالتالي على الوعي الجمعي للمجتمعات المذكورة. و هو بطبيعته إعلام يكرس الوهم و يعلي من شأن الديماجوجية، و يمرر أكاذيبه في قوالب مضللة، و يعزز عقلية التلقي عبر السهولة التي يصل فيها للناس.

و الجدير بالذكر هو أن المشروع المؤسس لنقلة إيجابية للمجتمعات و المتصدي لمشروع التخريب و الإجهاز على هذه المجتمعات الذي يتبناه الإسلام السياسي، لا يمكن أن ينتصر دون أن يأخذ في إعتباره آليات تفاعل المجتمع الدولي و الإقليمي مع ظاهرة الإسلام السياسي. و بدون تبسيط أو تبني لنظرية المؤامرة، من الواضح أن المركز الإستعماري يتعامل مع هذه الظاهرة بإعتبارها أمر واقع، فيسعى إلى إستئصالها في مركزه، و إلى إحتوائها و توظيفها في منطقة الشرق الأوسط. ففي المركز الإستعماري تتخذ الدول كافة التدابير الأمنية اللازمة و تسن القوانين التي تؤمن لها مرونة التصرف في مجابهة التطرف تحت مسمى الإرهاب، و في نفس الوقت تسمح للشريحة الإجتماعية الحاكمة بالتعدي على حقوق مواطنيها، مثلما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر الشهيرة. و لكنها تسعى للتحالف مع شرائح من الإسلام السياسي الذي تسميه معتدل في الشرق الأوسط، و توظف التطرف في إعادة رسم الخرائط و ترسم له حدوده عبر النشاط الإستخباري الأمني تارةً، و بالنار و القصف الجوي تارةً أخرى. فهي و بإعترافها شاركت في تأسيس التطرف الذي سمى بالجهاد الأفغاني الذي تناسلت منه التنظيمات المتطرفة الراهنة، مما يعني أنها شريك في صناعة التطرف ، كما أنها ظهير واضح لجماعة الأخوان المسلمين منذ ظهور ما يسمى بالربيع العربي. و هذا لا يعني بالطبع أن موقفها سيظل ثابتاً و استاتيكياً كما دول المنطقة، إذ يستلزم مداومة قراءته بصورة متصلة، لمعرفة موقف حكومات تلك الدول المعلنة (dignified government) التي تحكم ظاهرياً، و معرفة حكوماتها الفاعلة أيضاً (efficient government) التي تحكم فعلياً، و المتمثلة في مخابراتها و مراكز أبحاثها و ممثلي شركاتها عابرة القوميات و بنوكها وصناعاتها العسكرية.

أما المجتمع الإقليمي الواقع تحت سيطرة الإسلام السياسي، فهو إما غارق في دعم صيغته المسماة معتدلة، أو متورط في صناعة التطرف الذي يشاركه آيدلوجياه أو يشكل له أداة

لتنفيذ أهدافه الإقليمية. و هو على عكس المستعمر، لا يملك حصانة إجتماعية أو أمن فكري، يمنع التطرف من الإستحواذ على مجتمعاته و يضع طبقته الحاكمة بأسرها في حال الخطر. و الملاحظ أنه يتوهم بأن الإجراءات و التدابير التي يتخذها المركز الإستعماري بشقيها الأمني و القانوني، كافية لمحاربة و هزيمة التطرف في بلاده. و هذا الوهم سوف يتبين عدم صحته ربما في فترة قريبة. فالمجتمع الإقليمي في الشرق الأوسط، لا يملك بنية المجتمعات الرأسمالية المتقدمة في المركز، ولا يملك التركيبة الإجتماعية المشابهة لتركيبة تلك المجتمعات، كما لا يملك ثقافة تلك المجتمعات و لا نوعية مواطنيها، و هو يشارك التطرف في بنية العقلية النقلية، مع توفر كل الأسباب التي أدت إلى نشوء التطرف فيه. و إذا أضفنا لذلك، فشل المجموعات التي حكمته منذ إستقلاله السياسي في إنتاج مشروع بديل له و تبني بعضها نفس المشروع قبل أن تتحول إلى دول، يصبح أمر إنتشار التطرف في ذلك المجتمع و فشل دوله في مجابهته مسألة و قت ليس إلا. و بما أننا في السودان نعاني من سيطرة الإسلام السياسي على السلطة، ومن فشله في إدارة الدولة حين الأخذ بالمعايير الموضوعية لا معاييره الذاتية، مع النظر إلى ما آل إليه مشروعه الوهمي من سيطرة للرأسمال الطفيلي و فساد و تقسيم للبلاد و رعاية للتطرف و تجريف للخارطة السياسية و تمزيق للنسيج الإجتماعي، يصبح توقع توسع مساحة و رقعة التطرف الديني أمراً منطقياً، مما يجعل مهمة مجابهة هذا التطرف أمراً عاجلاً و آنياً لا يحتمل التأجيل.

بكل تأكيد لا ندعي أننا قد تقدمنا بعلاج شاف لمشكلة التطرف الديني المصحوب بالإرهاب، و لكننا قصدنا أن نقرع الجرس قبل فوات الأوان، لبدء التصدي الجاد لهذا الخطر الكبير الذي يتهدد حياتنا، و الذي لا سبيل للتصدي له بصورة شاملة بدون تفكيك دولة المؤتمر الوطني و إسقاطها.

٢٨ يوليو ٢٠١٥م

الفرع الثاني
تأملات في الحوار و الوثبة

«محاولة التحاور مع شخص تخلى عن
أي منطق، أشبه بإعطاء الدواء لجثة».
توماس بين

يعمل نظام المؤتمر الوطني جاهداً لتسويق حواره المترتب على خطاب الوثبة الشهير لرئيسه قبل عامين. و في ذلك، يقوم بعملية ضخ إعلامي مهول عبر مؤسساته الإعلامية، و يرفع من نبرة تهديده للإعلام المعارض ، ملوحاً بتحويل ملف الإعلام للرئيس، و مهدداً عبر وزير إعلامه كل من يعارض حواره الراهن . و في سبيل قصف العقول وتضليل المجتمع، يحاول النظام إيهام الشعب السوداني بأن المعارضة المقاطعة للحوار، رافضة للحوار بشكل مطلق، كما يحاول إيهامه بأنه جاد في حواره المزعوم. و الحقيقة هي أن القوى المعارضة للحوار الراهن، كانت تنادي بالحوار منذ فترة سبقت إنفصال جنوب البلاد، حيث واجهت دعواتها أذناً صماء من النظام. و هي لا ترفض الحوار من حيث المبدأ، و لكنها تفرق بين حوار و حوار. **فالحوار في جوهره حواران، حوار يقوم على التكافؤ و الحرية و بناء الثقة و توفير جميع مقتضياته، و يضع هدفاً واضحاً له هو التحول من دولة المؤتمر الوطني إلى دولة كل السودانيين القائمة على المواطنة، و حوار آخر يقوم على تكويش المؤتمر الوطني على مدخلات و مخرجات الحوار و إدارته بالطريقة التي تناسبه دون توفير المناخ الملائم له، و هدفه هو تعويم نظام المؤتمر الوطني الحاكم و إستيعاب المعارضة في حكومة موسعة.**

الحوار الأول هو الحوار الحقيقي الذي تحتاجه بلادنا و تسعى إليه المعارضة المقاطعة. و هو حوار لابد أن يفضي إلى مرحلة إنتقالية تصفي آثار التمكين. و الحوار الثاني هو حوار الوثبة الماثل الذي لا مناص من أن ينتهي لإعادة إنتاج النظام و تكريس سلطة و نظام المؤتمر الوطني مهما بالغ الأخير في الدعاية التضليلية. و حتى تتضح هذه الصورة، قمنا بجمع مقالاتنا المنشورة حول الحوار منذ العام ٢٠١١م في مكان واحد، تسهيلاً للقارئ المتأمل، و حتى نفتح باباً لحوار حقيقي بعيداً عن ألاعيب المؤتمر الوطني.

الحوار وما أدراك ما الحوار
(في مآلات التحاور مع المؤتمر الوطني)

مازال البعض في قوى المعارضة الوطنية السودانية يتوهم أن المؤتمر الوطني الحاكم جاد في التفاوض للوصول إلى مخرج وإيجاد حلول لحالة الإنسداد السياسي الماثلة، ويعزي البعض الآخر نفسه بأن الحوار ضرورة لأن بديله هو إسقاط النظام والتحول لحالة من الصوملة الشاملة. ويجد البعض في ضعف المعارضة السياسية سبباً ثالثاً لتفضيل التفاوض مع المؤتمر الوطني، في حين يحاول البعض تسويق التحولات الإقليمية والدولية كسبب يعزز إمكانية التوصل إلى تسوية مع المؤتمر الوطني. ولعله من المهم التصدي لمثل هكذا أفكار تسوق لبيع أوهام لشعبنا الصابر حتى لا تقوم قوى المعارضة الوطنية بواجبها الأساس المتمثل في النضال لإسقاط نظام المؤتمر الوطني، في إستمرار ممل لنهج زعم إمكانية التحول الديمقراطي وفقاً لبنود ونصوص إتفاقية نيفاشا لها الرحمة ولآلها حسن العزاء.

والواقع أن الوهم الذي تتم محاولة تسويقه الآن، لا أساس له من الصحة. إذ أنه يعتمد على شواهد تخرج من سياقها لتؤدي لنتائج سبق وأن تبناها من يسوق هذه الأوهام لأسباب أخرى لا علاقة لها بما يسوقه. وذلك لأن من يقول أن للمؤتمر الوطني رغبة في الوصول إلى تسوية سياسية، يتناسى عمداً أن هذا التنظيم قد قام وبوعي تام بتزوير (وخج) الإنتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة، بحيث سيطر سيطرة تامة على البرلمان الوهمي الحالي سليل المرحومة نيفاشا، وأنه وفقاً لذلك ليس بحاجة لأحد فيما إذا أراد التشريع على المستويين الدستوري والقانوني، إذ أنه يمتلك أغلبية كافية، تسمح له بعد ذهاب جنوب الوطن في ٢٠١١/٧/٩م بالتشريع كما يريد دون حتى وجود معارضة شكلية كالتي أتاحتها نيفاشا سابقاً. وهو يتهيأ الآن لإفتعال معارضة برلمانية من عضويته بالبرلمان، في سخرية واضحة من قوى المعارضة والبرلمان المزعوم نفسه حيث يعارض المؤتمر الوطني نفسه بنفسه. ولا نظن أن من يقوم بهكذا إجراءات يكن أدنى إحترام لمعارضته السياسية أو يرغب مجرد الرغبة في تقديم أي نوع من التنازلات لها. ولهذا نستطيع أن نؤكد أن سقف أي حوار مع المؤتمر الوطني هو إستيعاب القوى المحاورة في الأجهزة الحكومية، لتنفذ برنامج المؤتمر الوطني وأجندته السياسية. كذلك يستخدم الحوار كوسيلة لتنفيس الإحتقان السياسي عبر تيئيس القوى الراغبة في تغيير حقيقي وجذري يستبدل دولة المؤتمر الوطني بدولة المواطنة وسيادة حكم القانون.

أما فيما يخص الحديث عن الصوملة في حالة سقوط النظام، فالواضح أن الحديث عنها لا يتجاوز حالة كونه تحليل سياسي يتعامل مع سيناريو محتمل بإعتباره السيناريو الوحيد حتمي الحدوث. وهذا أمر فيه الكثير من التهويل لأسباب خاصة بتخوف بعض القوى المعارضة من القوى المسلحة

المعارضة للنظام وتحديداً حركات دارفور المسلحة التي يأتي نشاطها خصماً على نفوذ هذه القوى التي فشلت في إستيعابها أو حتى الوصول معها لإتفاقات ضامنة لمستقبلها السياسي. فسيناريو الصوملة يحدث في حال عدم الوصول لإتفاق حول برنامج الحد الأدنى بين كل القوى المعارضة بما فيها الحركات المسلحة، وتحديد الآليات المؤسسة لتنفيذه بما في ذلك دور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعد سقوط النظام، مع الإتفاق على ماهية الحكومة الإنتقالية وكيفية توزيع السلطات. وبما أن هذا الإتفاق ممكن، وهو قادر على تسييج التغيير بشبكة أمان، يصبح من يتحدث عن صوملة هو من لا يرغب أو لا يقدر على إنجاز التحالف العريض اللازم لتفادي هذا السيناريو غير الحتمي، ويفضل الهروب للأمام ببيع نفسه للمؤتمر الوطني حتى لا يقع تحت وصاية الحركات المسلحة المعارضة. وهذا خيار بائس يبيع مستقبل هذه القوى السياسية إستنادا لمخاوف مضخمة هي في جوهرها فشل مزمن في إجتراح المعالجات المطلوبة مع الإكتفاء بالمناورة السياسية. ولعلنا نصيب إذا سألنا هذه القوى عن موقفها في حال توصلت لإتفاق مع المؤتمر الوطني أعقبه مباشرة إتفاق للوطني مع الحركات المسلحة يتم على إثره تجريدها من سلاحها وتحويلها لأحزاب مدنية كما تنص إتفاقيات الإطار بالدوحة. ألا يكون خوفها الآني سبباً في تهميشها مستقبلاً وفقدانها لأوراق المناورة التي تستهويها؟ والأمر بالطبع ينسحب على قطاعات الحركة الشعبية المتخلى عنها في الشمال. فإحتمال التوصل معها لإتفاق وارد، كورود تحول أمرها لحرب أخرى لن تحول السودان لصومال آخر بأية حال من الأحوال.

الإضافة لما تقدم، لا يجوز أن تتخذ المعارضة من ضعفها سبباً للإستسلام للمؤتمر الوطني. إذ لا يصلح الضعف سبباً للتخلي عن برنامج أو خط سياسي سليم. فالتعلل بالضعف سبباً للتراجع تحت إدعاء أن السياسة هي فن الممكن كما يحلو للبعض أن يردد، يعني أن تصبح الإنتهازية السياسية أساساً لممارسة العمل السياسي. فالسياسة هي فن الممكن في إطار الإلتزام بالبرنامج السياسي المعلن، والخط السياسي المرحلي الذي يجب ألا يتعارض مع الإستراتيجية المتبناة. والمقصود هو إختيار التكتيك السياسي المتاح لحين بناء توازن قوى يسمح بإتخاذ تاكتيكات مغايرة، كأن تكتفي بالتعبئة السياسية عبر الكتابة ووسائل الإتصال بدلاً من الخروج للشارع في مظاهرة، دون أن تتنازل عن خطك المعلن الذي هو إسقاط النظام. فالمطلوب هو معالجة الضعف لإعادة صياغة توازن القوى، وليس الإستسلام وإغتيال برنامج المعارضة السياسية لمجرد أن قدرات هذه القوى غير متكاملة لإنجازه في التو واللحظة. فالقول بإستخدام الضعف وسيلة للنزول عند شروط النظام والتفاوض والحوار وفقاً لأجندته، يساوي تماماً إستخدام الفشل كمبرر للإستسلام، ونتائج ذلك معروفة ومثالها إتفاقية أوسلو المشؤومة التي أدخلت الشعب الفلسطيني في ورطته الراهنة.

أما فيما يخص التحولات الإقليمية والإنتفاضات المتتابعة، فبالرغم من أهميتها وتأثيرها على الوعي الجمعي لشعبنا، إلا أن إعتبار أنها سوف تحدث تحولاً جذرياً في تفكير واستجابة المؤتمر الوطني وقيادته، أمر لا يجد ما يعضده في واقع السياسة السودانية. فالمتأمل للمسرح السياسي السوداني ولأداء قيادة المؤتمر الوطني، يجد أنها مازالت تقرأ المشهد السياسي وتتصرف إستناداً لما يلي:

١. سيطرتها التامة على مؤسسات الدولة بما فيها الجهاز التشريعي والقضائي.

٢. سيطرتها على أجهزة الأمن والقوات المسلحة وقدرتها على قمع المسيرات السلمية وإحباطها.

٣. ضعف المعارضة السياسية التي يتم التعامل معها بنفس النهج القديم القائم على تفتيتها وتقسيم المقسم منها مع الإستمرار في حملات الإعتقال لتقليل الفاعلية (الترابي مثالاً). يلاحظ أن مصطلح المعارضة هنا يشمل القوى المؤطرة تنظيمياً بأي شكل من أشكال التنظيم لأن المؤتمر الوطني مازال يعتمد في وضع سياساته على أن الشعب غير مهيأ لإنتفاضة وشيكة.

٤. محاولة إمتصاص الغضب الشعبي عبر تكوين هيئة لمكافحة الفساد وتكوين معارضة من شباب الوطني داخل البرلمان.

٥. محاولة التوصل لتسوية مع الحركات المسلحة في دارفور تحت سقف دولة المؤتمر الوطني قبل إنفصال دولة الجنوب.

٦. البحث عن مصادر تمويل لمقابلة عجز الميزانية الحتمي والكبير بعد يوليو ٢٠١١. ويلاحظ أن المؤتمر الوطني يرى أن ما يتخذه من إجراءات حالياً وما سيتم إتخاذه قريباً، كاف لإحتواء أي تحرك معارض خصوصاً إذا نجح في تحييد بعض القوى المعارضة بإدخالها في حوار يفقدها مصداقيتها ويخلق أزمة بينها وبين بقية القوى المعارضة، خصوصاً وأنه يعلم بأن ما ستحصل عليه هذه القوى–إن حصلت على شئ، لن يغير في واقع الحال شيئاً ولن يخفف مجرد تخفيف من معاناة شعبنا.

مفاد ما تقدم هو أن أي حوار طرشان يتم الآن مع المؤتمر الوطني، هو مجرد إضاعة للوقت وإطالة لعمر النظام، لن ينتج عنه أي تحول جدي في الواقع السياسي للبلاد. وذلك لأن المؤتمر الوطني يعتقد أن توازن القوى لمصلحته مما لا يجعله في وارد تقديم تنازلات حقيقية تقود لتفكيك دولته لمصلحة دولة كل المواطنين أو على الأقل تحد من غلوائها وتجبرها. فشروط قيام حوار متكافئ غير متوفرة، ولن تتوفر إلا إذا اقتنع المؤتمر الوطني أن سلطته في خطر. وحتى في ذلك الوقت سوف يعترض أي حوار جاد عقبة فصم عري العلاقة بين رأس المال الطفيلي وبعض قيادات المؤتمر الوطني التي ترغب في نفض يدها من حماية قوى رأس المال الطفيلي للنجاة من طوفان قادم. وإلى أن نصل إلى هذه المرحلة، نتمنى للقوى السياسية المعارضة التي ترغب في أن تهدر وقتها في حوار وهمي مع المؤتمر الوطني، أن تستمتع بجلسات الحوار وتمتلك الشجاعة في إعلان نتائجه.

٣ أبريل ٢٠١١م

الحوار تحت أسنة رماح الجنجويد !

منذ إنتفاضة سبتمبر ٢٠١٣م الباسلة التي أدخلت النظام المأزوم في السودان في حال من الرعب والهستيريا المشبعة بعنف غير مسبوق كان حصيلته ما يقارب مائتي شهيد، دخل النظام في متاهته التي ما فتئت تعمق أزمته وتنذر بزواله كل ساعة. فمثلما كان من ضمن تداعيات هذه الهبة يقين الرئيس بضعف مراكز القوى داخل حزبه وعجزها عن حماية النظام المحاصر بالأزمة الإقتصادية والإنسداد السياسي والغارق في الفساد حتى أذنيه، كان من ضمن تلك التداعيات محاولته للإمتثال لمقتضيات الهبوط الناعم والقبول بتنفيذ المشروع الأمريكي المسوق إقليمياً لتعويم النظام، والذي منعته مراكز القوى من تنفيذه عندما طرح في خضم ما عرف بثورات الربيع العربي.

واستناداً لهذا التوجه، ضرب الرئيس قيادة مراكز القوى المتمثلة في علي عثمان ود. نافع، وجردها من مناصبها التنفيذية وهمشها داخل الأطر الحزبية بالتبعية، بإعتبار أن الحزب هو حزب حكومة وليس حزب حاكم، من يخرج من عضويته من مركز القرار والسلطة، يخرج من دائرة الفاعلية السياسية،ويبقى فقط التأمل في مدى هكذا خروج. أيضاً **قام الرئيس بطرح توجهه العام في خطاب الوثبة الشهير الذي تم تحضير المجتمع السوداني له بمستوى رفع من التوقعات والآمال بشكل غير صحي، لأن الخطاب جاء أقل بكثير من تلك التوقعات وأغرق في التنظير والتعقيد اللفظي، وما كان له أن يكون إلا كذلك. فالرئيس بالرغم من أنه ضرب قيادة مراكز القوى، إلا أنه لم يكن حتى تلك اللحظة بل حتى اللحظة الراهنة قد تخلص من كامل نفوذها وذيولها، ولا هو قضى عليها بضربة قاضية. بالإضافة إلى ذلك لم يحصل الرئيس من القوى المعارضة على أي ضمانات لمستقبله الشخصي ومستقبل الفاسدين من أسرته، مما حتم أن يكون الخطاب تمهيدياً لوقوعه في قلب الصراع المحتدم داخل المؤتمر الوطني ومعارك كسر العظم فيه، وكذلك الصراع مع قوى المعارضة بشقيها المدني والعسكري.** ولكن لم يخل الخطاب من مغازلة لشيخ الحركة الإسلامية د. الترابي بالتلميح إلى أن المؤتمر الوطني يثوب الآن إلى مشروعه الذي يستلزم الإنتقال من دولة التمكين لدولة الحريات ، مما يمهد لوحدة الحركة المذكورة على أساس المشروع الأصلي.

أعقب خطاب الوثبة الذي دعا فيه الرئيس لحوار وطني، محاولات لجر المعارضة جراً إلى هذا الحوار دون تكامل لأسسه أو توفر لمتطلباته، حيث إستجاب شق منها أبرزه حزب الأمة والمؤتمر الشعبي، ورفض شق آخر الدخول في حوار لم تتوفر شروطه. ولحساسية الحديث عن الشروط وكأنها أمر خارج عن مسألة الحوار يرغب الشق الرافض في فرضه على الرئيس وفريقه الذي يبحث عن خلاص رغم الإدعاءات والغطرسة والأكاذيب، **كان على هذا الشق من المعارضة المجتمع في قوى الإجماع الوطني، أن يوضح بأن ما أسماه شروط هو أسس ومقومات الحوار التي لا يمكن أن يقوم بدونها. إذ أن أساس الحوار – على عكس التفاوض– هو التكافؤ بين المتحاورين. فإذا**

كان التفاوض من الممكن أن يتم بين منتصر ومهزوم ، فإن الحوار علمياً لا يكون إلا بين المتكافئين. ولا يمكن الحديث عن تكافوئ في وقت تقيد القوانين المقيدة للحريات القوى المعارضة، وتقصف الطائرات القرى الآمنة للقوميات التي خرج منها ثوار المعارضة المسلحة، وتصادر الصحف ويوقف الكتاب، ويعتقل جهاز الأمن من يريد، ويقبع جزء من أشاوس إنتفاضة سبتمبر في معتقلات النظام، ويحاكم المعارضون بالإعدام لأسباب سياسية. لا يمكن أن يتم الحوار بين شخص و شخص آخر يطبق الأول بكلتا يديه على عنقه، ويمنعه حتى من حرية التنفس ناهيك عن الحديث أو التحاور. ولا خير في حوار لا يتحول إلى هم جماهيري، تتاح فيه الفرصة لكل قواه بالإتصال بجماهير الشعب وعكس ما يدور في جلسات الحوار إليها، والإستئناس برأيها والإحتكام إليها في حال الإختلاف. ففي ظل توازن القوى الماثل، النظام على ضعفه لا تستطيع المعارضة مكافأته إلا عبر حشد الجماهير خلفها و رفع قدرتها في المطالبة بحقوق الجماهير .بمساندة شعبها وقواه الحية.

والحوار أيضاً يستلزم تكافوئ الفرص لمناقشة قضايا متفق عليها (أي أن تكون للحوار أجندة واضحة)، تحدد بصورة ديمقراطية بين القوى المتحاورة لا أن يفرضها الحزب الحاكم ورئيسه. وأن يرأس ويدير الحوار جهة متفق على نزاهتها وقدرتها على السماح بالوصول لمخرجات متفق عليها عبر آلية مقبولة للجميع. إذ أن مخرجات الحوار غير محسومة بل من الممكن أن ينتهي الحوار دون أن يتم التوصل لمخرجات منه بالأساس. حتى تكون هذه المخرجات في مصلحة الشعب، لا بد أن يكون لهذا الشعب أيضاً الحق في المشاركة في هذا الحوار عبر مؤسسات مجتمعه المدني، وأن يسمح له في حرية كاملة بالتعبير عن رأيه ببسط الحريات وإلغاء القوانين التي تمنعه من المشاركة، بل والحسم وليس فقط الإستماع إلى القوى المتحاورة. **وبما أن الحوار نظرياً من الممكن أن يكون بلا سقف زمني وأن ينتهي فقط بعد سماع رأي كل جهة حول القضايا المطروحة، وهذا بالطبع لا يتناسب وخطورة الأوضاع بالبلاد، كان لا بد من تحديد سقف زمني لهذا الحوار وتحويله لصيغة تقوم على إعتراف صريح من المؤتمر الوطني بفشله في إدارة البلاد وخطأ تجربته في التمكين، وقبوله صراحةً الإنتقال من دولته لدولة كل الشعب السوداني القائمة على المواطنة، ليدور الحوار حول كيفية هذا الإنتقال وتداعياته.** بدون ذلك يصبح الحوار مجرد تمرين عبثي يمدد في عمر النظام، ويقود في أفضل الأحوال لدولة مؤتمر وطني معدلة بإستيعاب واحتواء القوى المعارضة داخلها ليس إلا، دون مخاطبة جذور المشكلة وفتح الطريق أمام شعبنا للإنتقال من حال إلى حال.

والواضح هو أن المؤتمر الوطني غير مستعد لدفع إستحقاقات الحوار، ويريد عبر طرحه للحوار تبريد الساحة السياسية واستيعاب آثار إنتفاضة سبتمبر بتعويم النظام بدلاً من تفكيكه. ففي تقديري أن التيارين المتصارعين داخل المؤتمر الوطني، متفقين على عدم تفكيك النظام وعلى أن تبقى دولة الفساد، ولكنهما مختلفين حول آلية التعويم. فتيار البشير يرى أن تعويم

النظام يمر عبر حشد أكبر قدر من القوى السياسية داخل حكومة جامعة تنتج عن الحوار الوطني ولا تمس أي من مكتسبات التمكين بل تكون واجهة للحكم يحكم من تحتها النظام القائم بالفعل، وتيار مراكز القوى أو ما تبقى منه لا يرى سبباً لهذا الحوار ويؤمن فقط بضرب هذه القوى السياسية والاستفادة من ضعفها، خصوصاً في ظل إنحسار الإحتجاجات بعد الإنتفاضة كأمر طبيعي في قوانين الثورات التي لا يدركها هذا التيار ذو العقلية الأمنية المحضة وإن إحتوى على سياسيين.

والمؤكد أيضاً هو أن مجموعة الرئيس التي دعت للحوار ، قد فشلت في إقناع قوى الإجماع الوطني والحركات المسلحة بالدخول في الحوار. وهي تدرك أن الحوار الذي سوف تديره في غياب هذه القوى في أحسن أحواله سوف ينتج حكومة قائمة على تحالف أهل القبلة المدعو له تاريخياً، والذي سوف يعيد إنتاج الأزمة والفشل من جديد، ويمنع من تعويم النظام ويقلل من فرص وفائه بإستحقاقات المشروع الأمريكي المدعوم إقليمياً. وهذا بالطبع سوف يقلل من فرص الرئيس في ترتيب أوضاعه مع محكمة الجنايات الدولية، ويعقد مهمة رفع العقوبات الأمريكية وتدفق المساعدات ومعالجة أزمة الدين الخارجي. ولكنها في نفس الوقت، تدرك أن هذا التحالف سوف يطيل عمر النظام لفترة قصيرة لا تمانع في الركون إليها كحل مرحلي لأزمتها المستحكمة الراهنة، مع خوفها من فشل مثل هذا الحوار في إقناع بعض القوى المشاركة فيه بالإلتحاق بركب النظام دون أفق للتغيير. هذا الضعف لتيار الحوار التعويمي داخل المؤتمر الوطني، يقوي بلا شك التيار الآخر الرافض للحوار من أساسه والطامح في إستمرار النظام بصورته الراهنة مع عدم ممانعته في القيام بأي مغامرات في سبيل منع التغيير مهما كان شكلياً.

والأمر كذلك يكون المنطقي هو أن يلجأ التيار الذي يؤمن بالقوة وحدها للجوء إلى أدواتها الحاسمة لحسم الصراع لمصلحته، ويكون الجيش هو أول الجهات المتهمة بأنها مصدر الخطر على النظام. ففي مثل هذه الظروف، لا يمكن لنظام إنقلابي شمولي أن يثق في الجيش مهما كانت التدابير الإحترازية التي إتخذها من بناء قوات نخبة مؤدلجة داخله، وبناء مليشيات موازية له، وتقوية جهاز الأمن ليصبح قوة ضاربة قادرة على حسمه وهزيمة أي إنقلاب يقوم به منسوبيه لإستلام السلطة، وتشريد كادره المهني وكل من هو مشكوك في ولائه. فالجيوش بطبيعتها تتأثر بواقع المجتمع وتنتج معارضين للنظم المعادية لشعوبها كما تنتج مغامرين. وبقراءة حدة الصراع بين التيارات داخل المؤتمر الوطني مع حالة الرئيس الصحية وتعثر الحوار، يصبح ظهور الجنجويد في العاصمة القومية وهم الذراع الضاربة للرئيس وجهاز أمنه، أمراً طبيعياً. فظهورهم يرسل رسائل للتيار المتربص بتيار الرئيس بأن المذكور قادر على لجمهم وهزيمتهم وهزيمة كل من تسول له نفسه الإنقضاض على السلطة، وأن الرئيس قادر على

اللجوء إلى عنف منفلت فيما إذا تحركت أي مجموعة ضده. وفي نفس الوقت يرسل رسائل للقوى المعارضة التي قبلت الحوار والتي لم تقبله، يوضح للأولى سقف ومآلات الحوار وفي هذا السياق يأتي إعتقال الإمام الصادق المهدي وفقاً لطلب الجنجويد أنفسهم، وللثانية أن القوة التي قمعت إنتفاضة الشعب في سبتمبر حاضرة لقمع أي تحرك جديد.

والمفارقة هي بالطبع أن الجنجويد لم يقم بإحضار قوتهم المسماة بإسم الدلع «قوات الدعم السريع» للعاصمة التيار الرافض للحوار، بل جلبهم تيار الحوار وعلى رأسه الرئيس لتأمين سلطته وقمع وتخويف خصومه. أي أن الجنجويد الذين جلبوا ليتم الحوار تحت أسنة رماحهم، هم جزء من أدوات الحوار بحيث يتم عبر إحضارهم تأكيد مخاوف القوى التي وافقت على الحوار تحت دعاوى أن بديل الحوار هو صوملة السودان، وفي نفس الوقت منع خصوم الرئيس في كل المواقع من التحرك ضده لأن الخطة «ب» قد أصبحت الآن الخطة «أ» والوحيدة. ولكن بالطبع لجوء الرئيس لهذا الخيار، يؤكد وبشكل سافر أن الحوار الماثل حوار لا جدوى منه، مآلاته المرسومة هي تعويم دولة الإستبداد الفاسدة الماثلة، وقمع كل من لا يمتثل لهذا المخطط المرسوم. ولا شك في أن الرهان على إمكانية إجبار القوى السياسية على المشاركة في مثل هكذا حوار وقبول مخرجاته المحددة سلفاً، يمكن إفشاله فقط عبر الركون إلى شعبنا العظيم صانع المعجزات لإجتراح المآثر. فالمطلوب الآن هو عمل جماهيري صبور ودؤوب يرفض هذا الحوار، ويطالب بحوار مستحقاته مدفوعة وأسسه متوفرة . وحسناً فعل حزب الأمة بموقفه الأخير من الحوار المزعوم، ونتمنى أن يصمد ويستمر على هذا النهج بعد خروج رئيسه من الحبس قريباً كما هو متوقع. وندعو كل القوى التي استجابت لدعوة الرئيس الذي لا يستطيع دفع مستحقات الحوار ، أن تعلن مقاطعتها له مجدداً.

فأسس الحوار التي ذكرناها في مقدمة هذا المقال، تستلزم فوق ما سبق ذكره، إخراج قوات الجنجويد من العاصمة القومية، وعدم الإستقواء بها في مواجهة القوى السياسية الموافقة والمعارضة للحوار ، ومن قبل ذلك عدم الإستقواء بها في مواجهة أبناء شعبنا ذوي الصدور العارية الذين أرعبوا النظام في سبتمبر. وعلى أقل تقدير نتوقع من القوى التي قبلت الحوار من غير أحزاب الحكومة، أن ترفض الحوار تحت أسنة رماح الجنجويد. ولشعبنا الصامد الصابر قول واحد لا ثاني له، هو أن هذا الحوار يجب أن يلحق بمؤتمر الحوار الوطني الذي عقده النظام في بداية مشواره، وأن يذهب ونظامه إلى مزبلة التاريخ.

و هبوا لإنتفاضتكم يرحمكم الله !

٢٨ مايو ٢٠١٤م

الحوار مجدداً !

(حوار العودة للمخطط الأصلي للإنقلاب)

يظن حزب الحكومة السودانية (المؤتمر الوطني) – وظنه كله إثم– أن قوى الإجماع الوطني ذاهلة عن جوهر دعواه للحوار التي أسس لها خطاب الوثبة الشهير. وينسى أنها ظلت تصارعه لسنوات طويلة وأنها جربته بما يكفي لعدم الوقوع في أحابيله وألاعيبه وممارساته العبثية. فهو يدعو لحوار لا يريد أن يدفع مستحقاته ويوفر متطلباته. إذ يرغب في محاورة قوى سياسية من مواقع القوة واللا تكافؤ، على أن تظل القوى المشاركة في الحوار مكبلة بشتى قيود القوانين المقيدة للحريات، و أن تقبل مع ذلك إدارته هو للحوار بوصفه الخصم والحكم، وألا يعترف بأن دولته هي سبب الأزمة ليتم الجلوس والتحاور حول كيفية الإنتقال منها لدولة كل السودانيين. فهو يود مواصلة حالة الإنكار والإستكبار والتعالي ، ويطلب من القوى الأخرى أن تلحق به صاغرة طالما تفضل عليها بإبداء رغبته في الحوار الذي ظل يرفضه لسنوات طوال.

ويبدو أن المؤتمر الوطني لا يدري أن قوى الإجماع الوطني تدرك أنه لم يطرح دعواه للحوار عن قناعة لأنه أوحى إليه بأن الحوار هو سبيل حل مشكلات البلاد بعد ربع قرن من الزمان، بل طرحه نتيجة لتداعيات فشله في الإستمرار في الحكم بنفس الطريقة العقيمة التي أدار بها البلاد. فهو طرح الحوار نتيجة للإنسداد السياسي والفشل الذريع الذي تكرس نتيجة لسياسات رأس المال الطفيلي التي أدت لإنفصال جنوب البلاد، ووطنت أزمة إقتصادية شاملة وخانقة ، وعززت مواقع الفساد ، و فشلت في فرض سلطتها على الجنوب الجديد، واشتدت أزمتها بدخولها في مواجهة دامية مع شعبها في إنتفاضته الباسلة خلال شهر سبتمبر الماضي، والتي جعلت النظام يرتجف رعباً ويلجأ لآخر حصونه المتمثلة في العنف المطلق عبر إستخدام مليشيات الجنجويد للسيطرة على الوضع. تزامن ذلك مع ضغوط إقليمية ودولية تدفع في إتجاه تنفيذ المشروع الأمريكي الذي لا يمكن تنفيذه إلا عبر الحوار.

هذه الخلفية الواضحة التي دفعت النظام الحاكم دفعاً لطرح حوار الوثبة، واكبها صراع داخلي كبير داخل حزب الحكومة تطور لإنقسامات تحت ضغط الظروف الموضوعية، مما جعل الحوار مخرجاً وحيداً للنظام من ورطته. ولوعي النظام وحزبه بهذه المعطيات، أراد أن يجير الحوار كوسيلة لحل أزمته لا لحل أزمة الوطن المستحكمة. فإذا كانت أزمة الوطن حلها في حوار يقوم على إعتراف واضح بالأزمة ومسبباتها ويبحث في الحلول بين قوى تجلس على قدم المساواة وفي تكافؤ لا مناص منه في أي حوار صحيح ومعافى، فإن أزمة النظام وحزبه المستحكمة تحل – حسب تصوره – عبر حوار لا متكافئ ينقل النظام من مرحلة التمكين لمرحلة بسط الحريات مع المحافظة على مكتسبات التمكين. أي إستمرار دولة المؤتمر الوطني

مع السماح للآخرين بالتحرك تحت سقفها بحرية. وهذا ما يقوله جميع قادة المؤتمر الوطني مع بعض التذاكي في طرحه من البعض، ووضوح سافر ومباشرة من آخرين كالدكتور نافع. وحوار المؤتمر الوطني المطروح، لا يزيد عن حالة كونه عودة للخطة الأصلية للإنقلاب، التي حددت فترة للتمكين ومن ثم الإنتقال إلى الدولة الأصل القائمة على الحريات وفقاً لمقولة الشيخ الترابي الشهيرة « الإسلام حينما يتمكن يبسط الحرية».

فالمؤتمر الوطني وفقاً لصيغته للحوار غير المتكافئ والمسيطر عليه، يريد أن يبيع لقوى المعارضة في الإجماع الوطني وربما الحركات المسلحة إذا خدعت ووافقت على الحوار بصيغته الراهنة، الحريات التي باعها للحركة الشعبية في إتفاقية السلام الشاملة «نيفاشا الشهيرة» ذاتها برغم أنها موجودة بالباب الثاني من الدستور ساري المفعول! أي أنه يريد أن يساومها بتفعيل باب الحريات الموجود بالدستور مقابل إنخراطها في دولته ومساعدته في حل أزمته الإقتصادية والسياسية وتكريس كافة مكتسباته التي حصل عليها عبر سياسات الدمار الشامل التي إنتهجها خلال ربع قرن من الزمان. لذلك لا يريد أن يلغي القوانين المقيدة للحريات والمخالفة للدستور إذا غضينا النظر عن المادة (٥) من الدستور ومفاعيلها الكارثية، بل يريد أن يكون بيع إلغاء هذه القوانين كثمن وحيد لحواره المزعوم. وإذا نجح في ذلك يكون قد عاد للمخطط الأصلي للإنقلاب ويصبح الخلاف بينه وبين مشروع شيخ الحركة الإسلامية هو فقط إطالة أمد فترة التمكين وما نجم عنه من مشكلات. فإذا ما تصدت قوى الإجماع الوطني لهذا المخطط الواضح والذي لا يمكن أن يعالج أزمة الوطن ورفضت المشاركة فيه، يتهمها المشاركون فيه بأنها ضد الحوار وأنها راغبة في عزل نفسها! وهذا بالطبع لا يعني أن هذه القوى ذاهلة عن موقف قوى الإجماع الوطني الرافض لهذا الحوار بالذات لأن متطلباته غير متوفرة، ولكنها راغبة في تشويه ذلك الموقف لإيهام الناس بأنها ضد الحوار من مواقع مبدئية ، وهذا غير صحيح ألبتة.

فقوى الإجماع الوطني والجبهة الثورية نفسها، ترغبان في حوار يحدد ملامح الأزمة أولاً، و يقوم على تجاوز المؤتمر الوطني حالة الإنكار الراهنة والإعتراف بأن نظامه فشل في إدارة الدولة، وأنه يقود البلاد إلى كارثة محققة، وأنه مستعد للجلوس للحوار مع كل القوى السياسية على قدم المساواة لإجتراح حلول والإنتقال بالبلاد إلى وضع مختلف يصلح لمعالجة أزماتها. وهذا يتطلب دفع مستحقات الحوار للتأسيس لحالة التكافؤ عبر إلغاء القوانين المقيدة للحريات وإيقاف الحرب وإخراج الجنجويد من العاصمة وإيقاف جرائمهم في كردفان ودارفور، وإصدار عفو عام وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ، والقبول بأن الهدف من الحوار هو الإنتقال من دولة المؤتمر الوطني إلى دولة كل السودانيين. والإنتقال من النظام الحالي لدولة كل السودانيين، لا يكفي لحدوثه إطلاق الحريات، بل يستلزم تفكيك دولة المؤتمر الوطني الماثلة وإلغاء مكتسبات التمكين. وهذا هو الفيل الذي في الغرفة والذي يقود المؤتمر

الوطني للمكابرة ورفض توفير متطلبات الحوار حتى ينتج مخرجات تعيد إنتاج دولته وفقاً لمخطط الإنقلاب الأصلي.

فبدون إيقاف الحرب لا سبيل لتعافي الإقتصاد الوطني، وإيقاف الحرب يهزم تجارها ويضيع أحد أدوات التهييج الديني، وبدون إسترداد أموال البلاد المنهوبة من قبل منسوبي المؤتمر الوطني لا سبيل لإصلاح إقتصادي، وبدون محاربة الفساد ومحاسبة المفسدين من عضوية المؤتمر الوطني لا سبيل لإدارة وطن معافى، وبدون إعادة هيكلة جهاز الأمن والقوات النظامية وإخراجها من دائرة التبعية للمؤتمر الوطني لا أمل في تحول ديمقراطي ولو تم تبني الدستور الأمريكي حرفياً، وبدون إعادة هيكلة الخدمة المدنية ومعالجة ما أصابها من تسييس لا أمل في وجود جهاز خدمة مدنية فاعل يخدم المواطن. كذلك بدون وجود حكومة إنتقالية لا يكون للمؤتمر الوطني فيها وضع متميز وجهاز تشريعي لا يسيطر عليه الحزب المذكور وقضاء مستقل ونزيه لا يشبه سلطة المؤتمر الوطني القضائية الراهنة، لا سبيل للإنتقال من دولة المؤتمر الوطني إلى دولة كل السودانيين. والمؤتمر الوطني بكل بساطة ليس مستعداً لإدارة حوار جدي يفقده جميع إمتيازاته ويسقط مكتسبات مرحلة التمكين ويرفع الظلم عن المظلومين عبر إجراءات عدالة إنتقالية يتفق عليها. فهو يرغب في تعزيز مكتسبات التمكين، وحماية منسوبيه من المساءلة بمن فيهم رئيسه المطلوب للعدالة الدولية. وهو لن يقدم تنازلات إلا إذا تأكد أنه سيفقد ما هو مطلوب تقديمه بطريقة أخرى.

هذا الحوار العادل والجدى والمعافى الذي يقود لتفكيك دولة التمكين لا يريده المؤتمر الوطني. فحواره المطروح يرغب في إعادة إنتاج الأزمة، وفقاً لمخطط إنقلاب الجبهة الإسلامية الأصلي الذي يتكون من مرحلتين هما مرحلة التمكين ومرحلة دولة الحريات التي تليها وتستوعب الآخرين في الدولة المتمكنة من رقاب الناس والتي يديرها جهاز أمن يفرض سيطرته حتى على التجارة في السوق. و ذلك هو حوار الإستعلاء والصلف والعنجهية وفرض الأمر الواقع على المتحاورين. و لعل ما حدث للإمام الصادق المهدي والأستاذ/ إبراهيم الشيخ وما يحدث للصحافة والصحفيين وملامح التخويف بالإنفلات الأمني وجلب الجنجويد لحراسة النظام بالخرطوم تحت مسمى قوات الدعم السريع وما إلى ذلك ، يؤكد طبيعة الحوار المطلوب وسقوفه. ولا نظن أن قوى الإجماع الوطني حين ترفض مثل هكذا حوار تكون مخطئة، فعلى العكس مشاركتها في هذا الحوار إن حدثت تكون جريمة كاملة الأركان في حق الوطن والشعب وفي حق جماهيرها. لذلك نتمنى أن تتمسك هذه القوى بموقفها ، وتترك المؤتمر الوطني ينجز حواره مع القوى التي إرتضت ذلك الحوار، عله يبني تحالفاً لأهل القبلة أو يصل إلى وحدة للحركة الإسلامية، تستوفي متطلبات المشروع الأمريكي ولو جزئياً، ولكنها حتماً لن تحل مشاكل الوطن.

ولشعبنا نقول:

إذا رأيت نيوب الليث بارزة   فلا تظنن أن الليث يبتسم

و قوموا لإنتفاضتكم يرحمكم الله!

٧ أغسطس ٢٠١٤م

أسس حوار النظام ورهاناته وتكتيكاته لإنجاحه

لا يحتاج المراقب لكثير جهد ليتبين أن النظام السوداني المأزوم في حالة لهاث وإندفاع غير مسبوق لإنجاح حواره المعلن. فهو يعلم ألا مخرج له من ورطته إلا عبر حوار يعيد إنتاج دولته ويسمح للقوى الإقليمية والدولية بتعويمه وتوفير سبل الهبوط الناعم له. إذ لا يخفى عليه أن الحوار قد أصبح مطلباً رئيسياً وملحاً للمشروع الأمريكي وحلفائه بالمنطقة المتمثلين بما اصطلح على تسميته بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين ورعاته بالمنطقة. فالإدارة الأمريكية الحالية ما زالت متمسكة بتحالفها الوثيق مع الإخوان المسلمين برغم تعثرهم في أكثر من دولة وفشلهم في بعض الدول من الوصول للسلطة (سوريا مثالاً) ، وسقوطهم في دول أخرى بعد الوصول للسلطة في فترة وجيزة (مصر مثالاً) .

فالإدارة الأمريكية لم تتحالف مع التنظيم المذكور نتيجة لنزوة عابرة أو ظروف إضطرارية، بل بفهم عميق لمدى ما يمكن أن يلعبه الإسلام السياسي ذو البعد الشعبي في إطار مخططها للمنطقة ككل. فهي تدرك مدى ضعف الدولة القومية القائمة على المواطنة ، التي بدأت بعد الإستقلال السياسي لبعض الدول العربية من الإستعمار، لأنها كانت تعمل بشكل مباشر على هدمها تمهيداً لإعادة تشكيل المنطقة وإعادة تقسيمها إذا دعت الحاجة. فالدول المستقلة سياسياً وإن بدت تاريخياً أنها قائمة على المواطنة في علاقة المواطن بالدولة، إلا أنها فعلياً كانت تفرغ هذه العلاقة من محتواها بسلبها لكل حقوق المواطنة أو جلها عبر بناء نظم إستبدادية بغض النظر عن بناتها أو آيدلوجيتهم السياسية. فالدول الإستبدادية التي بناها اليسار قامت بنفس الدور الذي قامت به الديكتاتوريات المدعومة أمريكياً من حيث التعاطي مع مفهوم المواطنة وأضعفت الإحساس بالإنتماء للوطن وإن بنسبة أقل بسبب الإتجاه العام للتحرر الوطني وعنفوان فترة ما بعد الإستقلال السياسي.

واستمر نهج الإستعمار في الإستفادة من الديكتاتورية – حتى وإن كانت معادية له– في إضعاف مفهوم المواطنة و إضعاف الدولة القومية نفسها بمنعها من التطور المستقل وخصوصاً إقتصادياً ومحاصرة وهزيمة معظم الدول التي اختطت لنفسها نهجاً مستقلاً. أما تلك التي رضيت بالتبعية، تمكن منها عبر الديون وتصدير رأس المال المالي وتحويلها لأسواق لمنتجاتها

ومصادر للمواد الخام وخصوصاً في مجال الطاقة الذي قيض لها السيطرة الإقتصادية والمالية. ولكن بمرور الزمن وتغير الظروف المحيطة، لم تعد الديكتاتوريات نفسها قادرة على خدمة المشاريع الإستعمارية وأصبحت مهددة بزوال مما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية المتحسبة أصلاً لهكذا مآل، إلى تقوية روابطها التاريخية بالإسلام السياسي الذي وظفته في صراعها مع المعسكر الشرقي، بإعتباره بديلاً مأموناً للديكتاتوريات المدنية السابقة، لأنه شعبوى وقادر على بناء دولة بديلة يتم فيها إلغاء حق المواطنة وتصبح العلاقة بين الدولة القومية ومواطنها قائمة على الدين. وهذا يكرس الإنقسام الحاد داخل المجتمع ويقهر الأقليات بما فيها القوى الوطنية الباحثة عن دولة علمانية أو مدنية . مثل هذا الإستقطاب ، يضعف الإنتماء للدولة القومية خصوصاً وأن آيدلوجيا الإسلام السياسي أممية وفي تضاد تام مع الدولة القومية أو القطرية، التي تتعامل معها كمرحلة لابد من تجاوزها لبناء خلافة مستعادة في كل العالم الإسلامي التاريخي. وبالتأكيد هذا المنشار الموسوم بالإسلام السياسي، هو أهم أداة لتقطيع أوصال الدول وجعل نسيجها الوطني أكثر هشاشة مما هو عليه في أيام ديكتاتوريات المواطنة الشكلية. والسودان نموذج حي يؤكد صحة هذه القاعدة.

فشل الإسلام السياسي في صيغته المدعى بأنها معتدلة – وهي متطرفة بالإمكان– في القيام بدوره المرسوم له بسقوط نظامه الأهم في مصر، وتراجعه في تونس واليمن ، وعدم قدرته على إسقاط النظام في سوريا، لم يترك مجالاً أمام الإمبريالية غير الإستعانة بالإسلام السياسي شديد التطرف. ولذلك قامت تركيا زعيمة الإسلام السياسي المعتدل، برعاية فرعي تنظيم القاعدة في العراق وسوريا (داعش والنصرة)، ووفرت لهما الدعم العسكري والمالي والبشري بالتنسيق مع دول أخرى مرتبطة بالمشروع الإمبريالي الأمريكي. ودور هذه التنظيمات المتطرفة ، هو تمزيق مفهوم دولة المواطنة القومية أو القطرية لمرة وإلى الأبد، حتى يتسني تقسيم المنطقة بصورة تسمح بالسيطرة التامة على كل منابع الطاقة من غاز ونفط، وعلى طرق نقل هذه الطاقة للدول الغربية. فتركيا مثلاً ، إسلامها السياسي المعتدل منخرط في هذه اللعبة، لأنه موعود بأن تصبح بلاده مركزاً للطاقة المنقولة من الشرق الأوسط في طريقها إلى أوربا، وهو مستميت للعب دور الوساطة في النقل بإعتبارها مفتاح لثروة طائلة، كما أنها وسيلة لدمجه بصورة أو أخرى في الإتحاد الأوربي المغلق بحزم في وجهه حتى الآن.

في هذا السياق، يصبح النظام السوداني شديد الأهمية ليس للتنظيم الدولي فقط كما يعتقد البعض، ولكن للمشروع الأمريكي التفتيتي ولرعاة الإسلام السياسي الموسوم بالإعتدال في المنطقة. فهو نجح وبجدارة في تقسيم البلاد، وفي تهديم النسيج الإجتماعي، وفي تهديم البنية الإقتصادية للبلاد وإفقار مواطنيها، مما جعله وجعلها لقمة سائغه في فم الإمبريالية العالمية ووكلائها بالمنطقية. لذلك حرصت الإدارة الأمريكية بمعية الدول المنخرطة في مشروعها والتنظيم

الدولي على تعويم النظام، وضغطت عليه بعد إنتفاضة سبتمبر المجيدة التي شكلت خطراً جدياً عليه، حتى يصل لتسوية تسمح بإستمراريته. ولهذا كان من البداية واضحاً أن سقف الحوار الذي ابتدره النظام هو حل أزمته لا حل أزمة الوطن ، كما كان واضحاً أن المطلوب هو مجرد إستدارة للعودة لمخطط الإنقلاب الأصلي الملخص في مقولة الترابي «الإسلام حينما يتمكن يبسط الحرية»، أي أن دولة الإسلام السياسي المتمكنة تقوم بعملية إستيعاب للقوى الأخرى بدلاً عن إقصائها في فترة التمكين، وتسمح لها بحريات تحت سقف التمكين. ولعل هذا هو التفسير لإندفاعة حزب المؤتمر الشعبي لهذا الحوار وإصراره عليه أكثر من المؤتمر الوطني نفسه. فمآل هذا الحوار محدد سلفاً، حيث أن المطلوب هو إعادة توحيد الحركة الإسلامية (المؤتمرين وطني وشعبي) وإلحاق القوى الأخرى بها في حكومة جامعة لا تستثني أحداً حتى الحركات المسلحة بعد وقف الحرب، أو على أقل تقدير حكومة تجمع أهل القبلة وتحقق المشروع القديم للحركة الإسلامية. ولذلك محرمات هذا الحوار الأساسية هي تفكيك النظام، أو الإنتقال منه لنظام آخر، يهدم مكتسبات التمكين ، ويعيد الدولة إلى دولة مواطنة. فالأفق المفتوح لتطور البلاد وفقاً للمشروع الأمريكي وإسلامه السياسي، هو التطور الإرتدادي القائم على التصنيف الديني وإنكار ورفض التنوع القائم على أساس المواطنة، أو بالعدم الإسلام المتطرف الذي يقوم بتمزيق شامل ونهائي للنسيج الإجتماعي ويتعدى بعنف حتى على الإسلام السني المخالف له بدلاً من محاولة إستيعابه الراهنة.

والواضح أن الحوار المطلوب وفقاً لمتطلبات المشروع الأمريكي في غاية التعثر وهو إلى الفشل أقرب منه إلى النجاح. و المؤتمر الوطني وكذلك الشعبي لن يقفا مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا الفشل ، لأنه يعني إستمرار أزمة النظام وحتمية سقوطه. **يعالج المؤتمر الوطني أزمته بتكتيكات متعددة، منها محاولة الضغط والتهويل والتخويف بالإنفلات الأمني، وإستجلاب الجنجويد للعاصمة تلويحاً بإمكانية قمع المعارضة وكسرها بالعنف ، والقمع المباشر لقيادات العمل المعارض والذي طال حتى الموافقين على حواره مثل الإمام الصادق المهدي، والتهديد بقيام الإنتخابات في مواعيدها، والتهديد الأكبر بإعادة ترشيح البشير فيها. في خط مواز لذلك وبالتكامل معه، يقوم المؤتمر الشعبي بتطييب الخواطر ونقد الإجراءات التعسفية دون تجاوز الخطوط الحمر التي وضعت بلا شك بإتفاق الطرفين، ويحاول توسيع نطاق الحوار الكسيح بنقله من المستوى الرسمي للمستوى الشعبي وتعميمه بوسائل ناعمة لإسناده، وفي نفس الوقت يهاجم القوى المعارضة ويقول أمينه السياسي أن علاقته بالمعارضة كانت وهماً وخيانة – هكذا وبالحرف الواحد! ويلاحظ الجميع أن المؤتمر الوطني يحاول دعم هذا التحايل بإطلاق ما يسمى بالحوار المجتمعي الذي أطلقه رئيس الجمهورية. هذا العمل المنظم الذي يتم فيه توزيع الأدوار بوضوح مزعج، يقابله تشدد واضح من المؤتمرين في تكرار رفضهم للدولة العلمانية – أي الدولة القائمة على المواطنة ببساطة– لأن الدولة القائمة على الدين لايمكن أن تكون دولة لجميع**

مواطنيها مهما دلس منسوبي الإسلام السياسي على الناس، وذلك لأن علاقة المواطن بالدولة في دولة الإسلام السياسي علاقة دينية ، تجعل من غير المسلمين مجرد أتباع لهذه الدولة ورعايا منتقصي الحقوق في كل الأحوال.

لا تقتصر تكتيكات الحوار التي ترمي لإنجاحه على ما سبق ذكره ، بل تمتد لمحاولات جر الجبهة الثورية المقاتلة نفسها لهذا الحوار نفسه بأهدافه شبه المعلنة وبدون توفير متطلباته. ومن ضمن هذه التكتيكات توظيف إعلان باريس الذي وقعه الإمام الصادق المهدي مع الجبهة الثورية. فبالرغم من أن المؤتمرين قد قاما بقصف هذا الإعلان بالمدفعية الثقيلة وهاجماه بعنف، إلا أنهما في الواقع يعتبران أن الإمام نجح في تمدين الجبهة الثورية وجرها في إتجاه تطليق النضال المسلح ووضع اللبنة الأولى في طريق جرها لحوار يوقف الحرب بصورة نهائية. فالهجوم على الإعلان يقصد فقط إيقاف مفاعيله من حيث أنه يؤسس لدولة مدنية هي بالحتم غير النظام الحالي، مع إخافة الإمام الصادق وترهيبه لإعادته للإلتزام بالسقوف الموضوعة سلفاً للحوار، ومنعه من تجيير الإعلان لمصلحته الشخصية. ولكن يبقى رهان النظام في جر الجبهة الثورية – كحركات متفرقة لا كجسم موحد– للحوار في موقع آخر. إذ أنها تعتقد أن الإدارة الأمريكية قادرة على إجبار تلك الحركات على الإنخراط في الحوار التعويمي للنظام، بإعتبار أن أكبر قواه هي الحركة الشعبية قطاع الشمال وثيقة العلاقة بالحركة الأم الحاكمة في دولة الجنوب والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية. فبالإضافة إلى الأزمة الكبيرة لدولة الجنوب نفسها وضعف العمق الإستراتيجي للحركات بالتبعية، يقوم النظام بالضغط على الحركات بالمشاغلة ببعض العمليات العسكرية وعبر الإختراق ومنع الإغاثة والمعونات الإنسانية والقصف المستمر لمناطقها المحررة. وهذا مع الدور الأمريكي المنوه عنه، يجعل النظام في حالة من الإسترخاء والثقة تجاه حتمية جر الحركات المسلحة للحوار وليس التفاوض بشروطه.

والواضح مما ذكر أعلاه ، هو أن النظام يستخدم عدة تكتيكات لإنجاح حواره المزعوم، منها من ناحية إظهار الشدة وتكريس القمع والتهديد بالصوملة والإدعاء بالثقة بالنفس ومهاجمة الخصوم بعنف مباشر وتصفية الحسابات معهم بالقوة من ناحية، و من ناحية أخرى توظيف حليفه القديم المؤتمر الشعبي لمحاولة جر الجميع للحوار بتحويله من حوار أحزاب وقوى منظمة، لحوار أفراد شعبي الطابع، يؤسس لقبوله للحوار تحت كل الظروف، ويمكن النظام من إنجاز مخططه المكشوف. كل هذا مع الرهان على المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المشروع الأكبر والذي يعتبر النظام أحد بيادقه رغم إدعاء العداء ووجود العقوبات، وعلى الظروف الإقليمية والدولية التي لا تساعد المعارضة المنهكة على إسقاطه.

وفي خضم التكتيكات المتنوعة والتي تبدو أحياناً متناقضة لأسباب تتعلق بتوزيع الأدوار وبالصراع داخل المؤتمر الوطني نفسه، ينسى النظام أن المعارضة المنظمة والتقليدية، لم تكن هي من قاد

إنتفاضة سبتمبر في مواجهته، ويهمل تماماً حقيقة أن الشعب يستطيع أن يتقدم على تلك المعارضة وينجز مهمة إسقاط النظام بمبادرته الحرة وبتنظيم تجترحه قواه الحية من واقع ميدان المواجهة وفي خضم المعركة. ولذلك يصبح الرهان على نجاح الحوار بصيغته الحالية في كل الأحوال رهان خاسر. فحتى لو حقق أقصى ممكنات نجاحه بتأسيس تحالف لأهل القبلة، فإن ذلك لن يطيل كثيراً في عمر النظام، لأنه لن يسمح بحل التناقضات الرئيسية ولا الأزمات التي تراكمت لطبيعة النظام نفسه.

خلاصة القول هي أن النظام برغم إدعاءاته الفجة بأنه يتفضل على المعارضة بالحوار من مواقع قوة، هو في أزمة وحالة ضعف غير مسبوقة، وهلع ورعب من صاحب الحق المشروع الذي أفصح عن إرادة واضحة ورغبة في إسقاطه في سبتمبر الماضي. ولذلك يجب على قوى المعارضة أن تتمسك برفضها للحوار بالصيغة المطروحة من النظام، وأن تصر على حوار متكافئ يدفع النظام كل متطلباته ، على أن يكون الحوار لمناقشة بند واحد هو كيفية الإنتقال من دولة المؤتمر الوطني والإسلام السياسي الحالية، لدولة لكل السودانيين قائمة على حق المواطنة.

١٦ أغسطس ٢٠١٤م

هل سينجح حوار الوثبة؟

للإجابة على سؤال حول النجاح أو الفشل، لابد في البداية من تحديد المعيار الذي على أساسه سوف تتم المقايسة أو المعايرة، حتى يصح التوصل إلى نتيجة منطقية. إذ أنه في غياب معيار متفق عليه ، يصبح من المستحيل التوصل إلى نتيجة قابلة لقياس موضوعي و علمي، و يتحتم القول بأن تقييم كل طرف و فقاً لمعياره الخاص سيأتي مغايراً لتقييم الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى. و في تقديرنا أن النظام السوداني الذي أطلق حوار الوثبة ، لديه معيار لمقايسة الفشل و النجاح، يختلف جملةً و تفصيلاً عن المعيار الذي تستخدمه المعارضة الرافضة لهذا الحوار تحديداً. و هذا الإختلاف يتضح من مراقبة و فهم الأهداف التي يتوخاها النظام من الحوار، و تلك التي تعتقد المعارضة أنها أهدافاً حتمية لأي حوار وطني. فهدف النظام الأساسي من حوار الوثبة هو الإستمرار في الحكم و حل أزمته بإحتواء معارضته داخلياً و فك عزلته عالمياً ، في حين أن هدف المعارضة هو معالجة مشكلات الوطن و المواطن بالخروج من دولة النظام الحاكم لدولة الشعب السوداني بكافة مكوناته.

و الواضح هو أن الهدفين متعارضين تماماً. و هذا يعني أن كل طرف يرغب في نوع من الحوار مغاير للآخر بحكم غائيته و أهدافه، و يعني بالتبعية أن كلاً من الطرفين سيقيس مدى نجاح وفشل الحوار بما سيحققه من نتائج تتطابق أو تتباعد عن الأهداف التي يرى أنها يجب أن تكون هدفاً و نتيجة لأي حوار وطني. فالنظام الذي إبتدر الحوار، سيعلن نجاحه في حال تمكن من إستيعاب الجزء الأكبر من معارضته و ليس بالضرورة كلها ، دون أن يقدم تنازلات تمس جوهره الطفيلي أو تضعف

قبضته على السلطة و خصوصاً أجهزتها الأمنية و مؤسساتها الإقتصادية. في حين أن المعارضة ستعتبر إستمرار النظام في حد ذاته فشلاً ذريعاً لهذا الحوار لأنه لن يقدم حلاً لأي مشكلة من مشاكل الوطن المعقدة، بإعتبار أن الرأسمال الطفيلي و سلطته التي احتكرت الوطن أساس المشكلات التي يعاني منها الشعب السوداني، وهي محقة في ذلك. و سينشأ عن ذلك سجال كبير حول نجاح هذا الحوار من عدمه، و سيكون صوت النظام أعلى بحكم سيطرته على المنابر الإعلامية، خصوصاً في حال نجاحه في الحصول على دعم حلفائه الإقليميين، و قبول الولايات المتحدة الأمريكية لمخرجات حواره كوسيلة لتعويمه و إعادة إدماجه في المجتمع الدولي و لو جزئياً.

فالنظام و منذ نجاح الشيخ الترابي في إقناع الرئيس البشير بتحويل الضغوط الأمريكية المنادية بالحوار علناً عبر ما كتبه برنستون ليمان المبعوث الأمريكي و عززته الدوائر الإقليمية المنخرطة في المشروع الأمريكي، إلى فرصة لتعويم النظام و ضمان موقع مريح للحركة الإسلامية في خارطة السياسة السودانية و إحتواء ازمة النظام الخانقة التي أوشكت على إسقاطه في إنتفاضة سبتمبر ٢٠١٣م، قرر أن يدير حواراً على مقاسه يخرجه من أزمته الداخلية، و يقيض له فرصة العودة للمجتمع الدولي بمباركة أمريكية. فالنظام حين قبل فكرة الحوار ، كان قبوله لها في حدود ما اتفق عليه مع الشيخ الترابي، و ليس في حدود سقف يقيل عثرة الوطن و يعيد الدولة المسروقة إلى شعبها كما توهم البعض. و الشواهد على ذلك لا تحصى و لا تعد. منها رفض النظام مبدأ التكافؤ الذي هو جوهر أي حوار. و إصراره على إستمرار قبضته الحديدية و دولته الشمولية في أثناء إدارة الحوار، و كذلك إصراره على أن يحدد هو أجندة الحوار، و على أن يرأس الحوار، و إستباقه للحوار بإجراء إنتخابات برلمانية شهدت مقاطعة واسعة، مع إعادة إنتخاب البشير رئيساً و تعديل الدستور، و إعتقاله الإمام الصادق المهدي أكثر المتحمسين لحواره، ورفضه وقف إطلاق النار و إسقاط الأحكام السياسية عن المعارضين و إطلاق سراح المعتقلين السياسين، و إطلاق الحريات الصحفية و السماح بجعل الحوار نشاطاً مجتمعياً مفتوحاً.

أكثر من ذلك، حدد النظام بوضوح سقف الحوار و حسم مخرجاته بتصريحات على أعلى مستوى، رفضت رفضاً باتاً وجود مرحلة إنتقالية أو سلطة إنتقالية تقوم لتضع الجميع على مسافة واحدة من الدولة، و تحيل الدولة إلى دولة مواطنة بدلاً من دولة مؤتمر وطني، بإعتبار أن هذا الإنتقال الذي يقوم على فطم الرأسمال الطفيلي و فصله عن السلطة و جهاز الدولة، عبر القيام بالفصل بين الحزب و جهاز الدولة، يعد شرطاً أساسياً لأي إصلاح من الممكن أن يمهد لمعالجة أزمة البلاد المستحكمة و التي يمكن تلخيصها في الإجابة على ثلاثة أسئلة متعلقة بالسلام و الطعام و الديمقراطية. فالنظام كان واضحاً في أن الحوار يجب أن

ينتهي بإستمراريته، و أن أي مخرجات لهذا الحوار تخالف هذه الإستمرارية لن يتم تنفيذها و هي عبارة عن أضغاث أحلام. و هذا يعني أن للحوار أهدافاً أخرى غير إعادة الدولة السودانية المختطفة من قبل الرأسمالية الطفيلية لشعبها. فالمطلوب هو إلتحاق هذا الشعب بالنظام و القبول بالسقوف التي يحددها له، حتى و إن كانت القبول بعصابة الجنجويد و تمجيدها لأنها العصا التي يستخدمها النظام في قمعه. و الوسيلة لتمرير هذا النوع من الحوار قديمة متجددة، خداع بعض المعارضين برفع سقوف الكلام و الدعاية المنظمة حول رغبة النظام في معالجة أزمات البلاد، مع تخوين كل من يرفض الإنخراط في مشروع النظام و يساهم في إعادة تأهيله و تكريس هبوطه الناعم من جهة، و تسويق الحوار و الوثبة للراعي الأمريكي و ممثليه بالمنطقة على أنه وفاء بمتطلبات التعويم و الإدماج في المجتمع الدولي.

على هذا الأساس، شهدنا و سنشهد إرتفاع و تيرة الدعاية و التضليل، مع إستقطاب معارضين لجلسات الحوار و بعضهم حسن النية ، و اتصالات كثيفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بغرض رفع الحصار الإقتصادي و فك العزلة الدولية، و لكننا لن نشهد معالجة لأزمة واحدة من أزمات المواطن أو مشكلات الوطن. فمشكلة السلام مثلاً، لن تتعالج حتى إذا نجح النظام و بضغط أمريكي للوصول إلى تسوية مع الحركة الشعبية قطاع الشمال بمنحها حكماً ذاتياً إقليمياً للمنطقتين و إشراكها في الحكومة المركزية، و إلزامها بقبول تلك التسوية بضغط أمريكي، وهو أمر وارد في ظل الفشل الذي تشهده دولة جنوب السودان و العلاقة الوثيقة بين الحركة الشعبية و الإدارة الأمريكية. بل أن السلام لن يتحقق حتى و إن إلتحقت حركات دارفور جميعها بالحوار ونالت وضعاً مماثلاً. و ذلك لأن المحاصصات مع القوى حاملة السلاح لا تنتج سلاماً مستداماً ، لأنها توقف الحرب و لا تعالج أسبابها. فإذا أضفنا لذلك تجربة النظام في نقض العهود و الإتفاقات منذ إتفاقية السلام من الداخل مروراً بأبوجا ووصولاً لنيفاشا المقدسة نفسها، نجد أن عودة نفس حاملي السلاح لحمله مجدداً واردة. و الأمثلة كثيرة من مجموعة ريك مشار إلى مني أركو مناوي. و بقاء الأسباب التي أدت لنشوب النزاعات المسلحة إبتداءاً، يؤسس لقيام حركات مسلحة جديدة في مستقبل قريب بلا شك. و حال الديمقراطية بالطبع أسوأ من حال السلام. فالديمقراطية تعني دولة سيادة حكم القانون، و تعني بالتبعية المحاسبة، و النظام يرفض مجرد الإنتقال إليها بدون محاسبة، فكيف به يرتضيها و هي محملة بشرطها لأساس و هو خضوع الدولة للقانون و محاسبة من يقومون على أمر السلطة. فالنظام و إن كان يخاف من الصحافة الحرة، إلا أنه لا يمانع في إعطاء هامش محسوب من الحرية الصحفية. و هو برغم عدائه للتعددية و التنوع، لا يمانع في وجود أحزاب تحت السيطرة و إنتخابات مسيطر عليها و نتيجتها معروفة مسبقاً، و لكنه لن يسمح بجوهر الديمقراطية و هو الخضوع للقانون و المحاسبة. و بالتالي لن يكون هناك تحول إلى دولة قانون و لن تكون هناك محاسبة ضمن

مخرجات حوار الوثبة.

الأسوأ حالاً هي مسألة الطعام أو إدارة الإقتصاد و إقالة عثرته و أزمته التي لامست خطوط الإنهيار الكامل. و ذلك لأن الشرط الأساس لمعالجة المشكلة أو للتمهيد لمعالجتها، هو إيقاف نهب رأس المال الطفيلي لموارد البلاد، ومنعه من تدمير ما تبقى من بنية إنتاجية أولاً، و إستعادة أموال السودان المنهوبة لمحاولة إعادة تأهيل البنية الإنتاجية و الخدمية. و هذا يشترط تقديم كل المفسدين إلى عدالة مستقلة لا تتبع السلطة التنفيذية الفاسدة مؤسسياً، كما يشترط أن يتم كنس السلم من أعلاه لا من أسفله. و لاشك أن دون مثل هكذا تدابير خرط القتاد. لأنها تعني ضمن ما تعني فطم العصابة المسيطرة على إقتصاد البلاد و منعها من الإستمرار في النهب، كما تعني إستعادة الأموال التي نهبها النظام بإدعاء الخصخصة و تلك التي تم تهريبها للخارج و الثالثة التي بنيت بها البنايات و و تزوج بها النساء. كما أنها تعني تفكيك المؤسسات الممسكة بعصب الإقتصاد لتجييره لمصلحة رأس المال الطفيلي. و تعني أيضاً إيقاف الصرف البذخي على الحكومات المترهلة و القصر الجمهوري و ضبط الإنفاق الحكومي، مع تعديل جوهري في هيكلة ميزانية الدولة بإيقاف الصرف على أمن النظام و أجهزته العسكرية، و الصرف على إحتياجات المواطنين من صحة و تعليم و محروقات و خبز، و العمل على رفع العقوبات الإقتصادية مع الإستثمار في البنية الإنتاجية، و الإجتهاد في معالجة أمر الدين الخارجي أصولاً و فوائد. و هذا يعني ببساطة الحكم بالإعدام على رأس المال الطفيلي المسمى إسلامي، و هو أمر لن نشهده ضمن مخرجات حوار الوثبة حتماً.

فالحوار الماثل أقصى ما يسعى إليه هو إستيعاب المعارضة في حكومة موسعة بتوسل العديد من الوسائل في إطار الترغيب و الترهيب لضمان إستمرار بنية النظام الناشئة عن التمكين، و إيقاف الحرب دون دفع أثمان أو معالجة أسبابها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية و الدول المنخرطة في مشروعها، عبر منح الحركات المسلحة جزءاً من السلطة حتى و إن أدى ذلك لإنفصال أجزاء أخرى من الوطن. و هذا يقيض للنظام الإستمرار في السلطة بنفس مشروعه المدمر للوطن ، ويسمح بتسويق نفسه لرعاته على أنه أنجز ما هو مطلوب منه أمريكياً حتى تستكمل إجراءات هبوطه الناعم، و يؤسس لموقع متميز للحركة الإسلامية الموحدة في مستقبل السياسة السودانية. فإذا حقق هذه الأهداف أو جزء مقدر منها، سوف يعتبره النظام ناجح، و إذا فشل في تحقيق جلها سوف يصر النظام على أنه ناجح و لكنه سيعلم فشله حتى بمعياره هو. أما فيما يخص المعارضة، فالحوار فاشل حتى إذا حقق هذه الأهداف، لأنها ببساطة لن تحل أزمة الوطن بل ستعمقها أكثر، و ستقود النظام إلى مصيره المحتوم و إن أطالت في عمره قليلاً.

٢٣ ديسمبر ٢٠١٥م

القسم الرابع

الإنسحاب من ساحة السجال الفكري و الصراع الآيدلوجي

إضاءة

«المثقف الذي يلوذ بالصمت أكثر خراباً من النظام الديكتاتوري و القمعي الذي يمارس القتل ضد أبناء شعبه».
تشي جيفارا

من أسوأ تداعيات عدم الإشتغال بجبهة العمل الفكري لدى الحزب، هو عدم تواجده في ساحات الصراع الفكري و الآيدلوجي مع القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية. و هذا الغياب الذي يفسره البعض على أنه هروب ناتج عن عجز، ينبئ عن أزمة كبيرة و خطيرة، لأنه يسمح للخصم السياسي أو العدو السياسي - حسب مقتضى الحال- أن ينفرد بحركة الجماهير لينشر و عياً زائفاً و يكرس نظرياته المضللة التي حتماً تعيق النضال السياسي و تغبش الوعي و تقود لنتائج كارثية في كثير من الأحيان.

و أبرز مثال لهذا الغياب المحزن هو صمت الحزب في مواجهة قيام الدكتور/ الترابي بإصدار تقييم لتجربة حزبه المنقسم من الحزب الحاكم في الحكم قبل الإنقسام/ المفاصلة. و هو تقييم نسج على منواله المحبوب عبد السلام وصمت الحزب أيضاً و لم يحر رداً على هذه المساهمات الخطيرة ، التي من المحتم أن تنشر و عياً زائفاً. كذلك لم يقم الحزب بواجبه في تحليل تداعيات ما يسمى بالربيع العربي و موقع الإسلام السياسي و الاخوان المسلمين تحديدا في الفترة التي أعقبت سقوط الأنظمة في خارطة المنطقة، و فشل تجربتهم في مصر مثلاً كدولة مركزية و مؤثرة و جارة للسودان.

نتج عن هذا الغياب فقر نظري مريع في هذه الناحية، أثر على مجمل النظرية الثورية للحزب، و أقعده عن إجتراح تصور لمحاصرة و هزيمة الرؤى التي سوقها الإسلام السياسي عن نفسه. و سلوك الحزب يشي بأنه مكتفي بالصراع السياسي المباشر، و مترفع عن الصراع الفكري و زاهداً فيه، و كأني به يقول أنه لا داعي لخوض غمار الصراع الفكري و الآيدلوجي!

الفرع الأول

ملاحظات أولية

حول «عبرة المسير لإثنتي عشرة من السنين»

أصدر الشيخ/ حسن الترابي مؤخراً كتابه الذي جمع العديد من مساهماته في السياسة والفكر السياسي تحت عنوان «في الفقه السياسي» . والكتاب عبارة عن مجموعة مساهمات تمت في فترات زمنية مختلفة واكبت التطور السياسي للسودان الحديث في فترة ما بعد الإستقلال، توفر على جمعها والتقديم لها الأستاذ/ المحبوب عبد السلام. ونحن في هذه العجالة لسنا بصدد تقديم قراءة ونقد شامل لهذه المساهمات، ولكننا سنقصر جهدنا على إبداء ملاحظات أولية على المساهمة الموسومة بـ((عبرة المسير لإثنتي عشرة من السنين)) برغم أنها لأسباب منطقية وعملية لم تكن المساهمة الأولى وروداً بالكتاب الذي إبتدأ بالمساهمات التأسيسية الفكرية ومن ثم إنتقل لما سواها من مساهمات. ولعله من المهم توضيح الأسباب التي دعتنا لتجاوز المساهمات الأولى والقفز للتعامل مع هذه المساهمة دون غيرها، حتى لانتهم بالإنتقائية. وهذه الأسباب من الممكن تلخيصها فيما يلي:-

١. على عكس ما ذهب إليه المؤلف بالإنتقال من التأسيس الفكري والنظري للسياسي المباشر والتطبيقي، فإن مقاربة النظري من مواقع نقدية تستلزم الإنتقال من السياسي التطبيقي للنظرية حتى يتسنى محاكمة النظرية عبر مسار التجربة، ويتم التحرك السلس من الملموس «السياسي» الى المجرد «النظرية».

٢. المساهمة المختارة هي أول تقييم يصدر لفترة إنقلاب الإنقاذ الأولى، نسج على منوالها الأستاذ / المحبوب عبدالسلام لا حقاً في كتابه عن العشرية الأولى للإنقاذ الذي ملأ الدنيا وشغل الناس. وبما أن المؤتمر الشعبي لم ينشر تقييماً مؤسسياً لهذه الفترة، فالمساهمتين تعتبران تقييماً غير رسمي لهذا التنظيم خصوصاً وأنهما إتسمتا بوحدة منهج التناول.

٣. ضرورة الإحتفاء بأدب التقييم الغائب عن السياسة السودانية مع ملاحظة تأثير هذا التقييم على مواقف المؤتمر الشعبي السياسية واستراتيجيته وخطه السياسي، وهذا أمر لا مندوحة عن التعاطي معه لأي سياسي جاد يتعامل مع السياسة كعلم ومعرفة.

لما تقدم من أسباب ولأخرى لم نذكرها، كان لابد من البدء بإبداء ملاحظاتنا الأولية على هذه المساهمة بالذات ليصبح تعليقنا عليها مدخلاً للتعاطي مع المساهمات الأخرى. ولابد أن ننوه إلى أن هذه الملاحظات لا تتعدى حالة كونها أفكاراً أولية لم يتسن لنا الوقت لتطويرها وتحويلها لدراسة تتعامل مع النص وتقوم بتشريحه وتتبع مفرداته، لذلك يتعين التعامل معها في هذا السياق وفي حدود ما رمت إليه. إستناداً إلى هذه الرؤية وإيماناً بضرورة تجاوز

أدب المشافهة لفضيلة النص المكتوب مهما كانت بدائيته، نلخص ملاحظاتنا فيما يلي:-

الملاحظة الأولى:

القارئ لنص الشيخ/ الترابي، تجابهه حقيقة أن النص قد خصص لنقد إنحراف التجربة عن أهدافها التي وضعت لها وتحولها من إستثناء إلى أصل، ولم يخصص بأية حال من الأحوال لنقد الأساس الفكري الذي جعل الإستثناء «الإنقلاب وتغييب الحريات وبناء نظام شمولي» معبراً لبناء الأصل «دولة الحريات والحقوق التي يعتبرها الشيخ الأصل في الإسلام»._وخطورة هذا المنهج تتقوم في تبريره الإنقلاب ضمنياً وترسيخ فكرة أن دولة الحريات من الممكن أن تبنى بواسطة دولة أشاد بناءها إنقلاب غيب الحريات بعد مرحلة التمكين بإعتبار أن «الإسلام حينما يتمكن يبسط الحرية». وهذه الفكرة بالذات كانت الأساس الذي قاد الحركة الإسلامية لإستلام السلطة عبر إنقلابها الذي أسمته «ثورة الإنقاذ»، وعدم نقدها والتمسك بها ، يعني بلاشك أن المؤتمر الشعبي ما يزال يحتفظ بالأساس النظري الذي أسس للإنقلاب، مما يعني أن لجوئه للإنقلاب مرة أخرى إستثناءاً أمراً وارداً إن لم يكن حتمياً في إطار تعقيدات السياسة السودانية.

بالطبع كان المطلوب حين أخذ العبرة من تجربة الإنقاذ، الوصول إلى خلاصات فكرية مبنية على التجربة الماثلة، جذرها هو أن الإستثناء «الإنقلاب وتقييد الحريات بل تغييبها» لا يمكن بأية حال أن يلد نظاماً يشيع الحريات. وذلك ببساطة لأن النظام الإنقلابي بعد أن يستحكم ويشيد بناؤه لن يجد سبباً يدفعه لتقويض أركانه بنفسه وينقض غزله بيده بعد أن غيب معارضته ودانت له البلاد وخضعت لإرادته، هذا من حيث الخبرة التاريخية. أما من حيث التنظير، فإن الإستثناء يرد على أصل قائم ومتجذر لا على مستوى التنظير بل على مستوى الممارسة أيضاً، فتقييد الحريات من الممكن أن يرد كإستثناء في دولة حريات قائمة عند إعلان حالة الطوارئ، ولكن دولة الحريات لا يمكن أن تنبثق عن دولة التمكين بحيث يمهد الإستثناء الطريق أمام الأصل.

وفي تقديرنا أن هذه المفارقة نشأت بالأصل من سحب فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية، وتطبيقه على مستوى دستوري وسياسي لم يوضع له بالأساس، حيث تم إخراجه من سياقه التاريخي ووظف في غير محله. ونحن تحديداً نقصد قاعدة «الضرورات تبيح المحظورات» أو ما عرف في الخطاب السياسي بفقه الضرورة. فالضرورة كأساس يبيح اللجوء للإستثناء بخرق القاعدة ومن ثم العودة لأصل القاعدة بزوال الضرورة التي تقدر بقدرها، يسمح بإتخاذ الإنقلاب كوسيلة فرضتها ضرورة الحياة السياسية وتوازناتها، وفترة التمكين تزيل هذه الضرورة وتتعامل معها بقدرها، لتؤسس للعودة للقاعدة الأصلية ، أي دولة الحريات. وإذا استصحبنا صعوبة تحديد الضرورة حتى في فقه المعاملات، وصعوبة تقدير قدرها، يصبح نقلها لفضاء أرحب بمستوى سياسي ودستوري، مقيضاً لمن يستخدمها سلطة واسعة للتلاعب بمصير الشعوب، هذا بالطبع فوق أنها لا تصلح بالأساس لقراءة الواقع السياسي ولا للإستخدام كمرشد في تحليله ناهيك

عن تغييره.

وفي الممارسة – أخذاً عن تجربة الإنقاذ نفسها، تؤسس الضرورة لإنقلاب يغيب الحريات ويبني دولته عبر القهر والتسلط وإضطهاد معارضيه وتحطيم آلة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وتمزيق النسيج الإجتماعي، بحيث يستحيل على من أشاد بناء هذه الدولة التنازل لخصومه أو إعطاء فرصة لإقامة دولة بديلة يشاركه فيها من قام بإضطهادهم وربما يطالبون بمحاسبته عن جرائمه التي إرتكبها في حقهم سابقاً . فقصاري ما يتسامح فيه صاحب هذه الدولة المفارقة للمؤسسية والمعادية للحريات، هو التحول من دائرة الإقصاء إلى دائرة الإحتواء وقبول خصومه داخل دولته وتحت سقفها من مواقع التبعية والتسليم له باليد العليا. فالواقع يقول أن محاولة بناء الدولة الأصل «المشروع» عبر الدولة الإستثناء «دولة التمكين»، ينتهي حتماً بتغييب المشروع لتصبح دولة التمكين هي «الدولة المشروع» بدلاً من أن تكون «دولة المشروع». وبذلك تصبح دولة التمكين هي المشروع، وتسقط مشروع مؤسسيها البديل لأنه لايقوم إلا بزوالها من حيث الجوهر بالتحول للنقيض وبسط الحريات. فالواضح هو أن «دولة التمكين» ليست في وارد أن تنقض غزلها بيديها لتتحول إلى نقيضها، فمن يقومون على أمرها، ليس لديهم مصلحة في أن تدول دولتهم أو يتم تغيير جوهرها. فهي دولة شيد بناؤها على تشريد العاملين وقتل وتعذيب معارضيها وحل أحزابهم ومنظمات المجتمع المدني وتمزيق النسيج الإجتماعي، ولا يعقل أن تتنازل لتبسط الحريات وتقوض سلطة أمراء التمكين وتهدد مجدهم بالزوال.

مفاد ما تقدم هو أن الخلاصة والعبرة المنطقية من تجربة الإنقاذ، كان من الممكن أن تكون إسقاط نظرية إمكانية بناء دولة الحريات التي يعتبرها الشيخ الأصل في الإسلام ، عبر إنقلاب يقوض الحريات ويؤسس للتمكين. وتأكيد أن السبيل الوحيد للتمكين هو صناديق الإقتراع والدفاع عن الحريات حتى بعد الوصول للسلطة وتعميم مبدأ المحاسبة، مع إستبعاد شامل لفقه الضرورة من دائرة الفعل السياسي وقصره على المعاملات ، أو على أقل تقدير إستبعاده من دائرة الفعل السياسي بمستوى دستوري، وفي أسوأ الأحوال إستخدامه كمبرر فقط لفرض حالة الطوارئ في دولة ديمقراطية راسخة. وغياب مثل هذه النتيجة من تقييم الشيخ ومن بعده تقييم الأستاذ/ المحبوب عبد السلام، يوحي بأن الغرض من النصين هو نقد قسم من الحركة الإسلامية «المؤتمر الوطني» لإنحرافه بالإنقلاب عن الأهداف التي وضعت له، وهذا يقف بالنقد عند مستوى الممارسة دون الإرتقاء لنقد الفكر الذي أسس للممارسة نفسه. وكأني بالنصين يقولان بأن المخطط إذا ما سار كما خطط له كان سيقود إلى الدولة الأصل ويبسط الحريات. أي أنهما مازالا يتمسكان بصحة التنظير الكارثي الذي أوصلنا وبلادنا لما هي عليه الآن، مما يضع مصداقية المؤتمر الشعبي على المحك، ويشي بأنه قابل للقيام بتجربة إنقلاب وتمكين أخرى إذا دعت الضرورة. وبالطبع لا يقدح في هذه الخلاصة النقد السياسي المتكرر الذي ظل يردده عدد من قيادات وكادر «المؤتمر الشعبي» للإنقلاب

وللمشاركة في تجربة الإنقاذ، وذلك لأن بقاء الأساس الفكري قائماً دون نقد أو تدبر وأخذ للعبر، يجعل هذا الموقف السياسي الصحيح، بدون قاعدة فكرية تسانده وتغلق الطريق أمام اي مغامرات قادمة. فالنصان يشيان بأن الحركة الأسلامية بشقيها «الجبهة الإسلامية حينها»، إتفقت وأجمعت على وجود ضرورة ملجئة للإنقلاب وبناء الدولة الشمولية كمرحلة لازمة للتمكين، واختلف شقاها على تقدير هذه الضرورة بقدرها لحسم إنتهاء مرحلة الإستثناء ، حيث قدر فريق «المؤتمر الشعبي» أن التمكين قد تم مما يحتم العودة للأصل ودولة حريات تمكنت منها الحركة الإسلامية، وقدر الفريق الآخر ضرورة إستمرار الإستثناء على الأقل لفترة للحفاظ على التمكين ولا جدوى التحول. وهنا بالحتم تكمن مخاطر التخريج الفقهي الذي لم تنتبه الورقة موضوع التعليق له و لم تعالجه بوصفه جذر المشكلة وأساسها.

الملاحظة الثانية:-

عدم نقد الفكرة في حد ذاتها «Per se"، سمح للشيخ الترابي القول بأن الإنقاذ في مبتداها قد أنجزت في مجال التعليم وخصخصة الإقتصاد ، بإعتبار تلك الأمور مؤكداً لصحة التوجه الذي أفسد لاحقاً حسبما يتبادر لذهن القارئ. وتجاهل الشيخ تماماً المخاطر التي سببتها فكرة الإستثناء والتمكين في مجالات أخرى، بل تجاهل لأثرها حتى على الأمور التي إستشهد بها. ففترة مبتدأ الإنقاذ هي الفترة التي شهدت التشريد الواسع في الخدمة المدنية والعامة، وأعادت ترتيب أوضاع الطبقة الوسطى بحيث أوشكت على تدميرها في سبيل إحلال عناصر التنظيم محل غيرهم من العاملين وتحويل جهاز الدولة لجهاز خالص للتنظيم وأنصاره ودمج التنظيم بجهاز الدولة، مما مزق النسيج الإجتماعي وكرس الأحقاد. **كذلك شهدت حل كل الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ، مما ألجأ الكثيرين لمؤسسات المجتمع الأهلي بحثاً عن الحماية من بطش السلطة المطلقة، وخلقت بالتالي أساساً لبروز القبيلة والطائفة وما شابههما كمظلة لممارسة العمل السياسي مباشرة أو عبر واجهات بدلاً من إستمرار المؤسسات الحديثة على ضعفها في تمثيل المواطن على أسس مصلحية تنبني على جذور الصراع الحقيقية.** وبالتالي أهدرت جهداً كبيراً بذل منذ فجر ظهور الحركة الوطنية للإنتقال بالمجتمع لمرحلة في إتجاه إغناء وتغيير مفهوم التنظيم وإستبدال منظمات المجتمع الأهلي بمنظمات للمجتمع المدني تكون رافعة لإنجاز مجتمع الحداثة والتغيير. أيضاً شهدت تحول الحرب في جنوب السودان من حرب مظالم إجتماعية وغبن سياسي إلى حرب دينية لا تبقي ولا تذر تم على أساسها تغيير عقيدة القوات المسلحة حاضنة التنوع إلى عقيدة دينية صارخة وتجييش المجتمع نصفه ضد النصف الآخر وتجذير الكراهية ضد مكوناته الرئيسية مع تكوين المليشيات الداعمة لهذا التوجه وإرهاب كل من لم يباركه وإلحاقه بذمرة المعذبين في الأرض المطرودين من نعمة دولة التمكين، والخاضعين لآلة تعذيبها. بالإضافة إلى ذلك، شهدت فترة

التمكين أوسع إنتشار لظاهرة الفساد في ظل سلطة مطلقة لا تخضع لمحاسبة من أي نوع كان، وعممت حالة النفاق الإجتماعي كوسيلة للدفاع وآلية تدفع غائلة دولة التمكين عن مواطنيها.

وبالنظر للأمور التي إستشهد بها الشيخ نفسها، لا نجد أن الصورة وردية كما أراد لنا أن نراها. ففي مجال التعليم، ما أنجزته الإنقاذ لم يزد على حالة كونه توسعاً أفقياً على مستوى الكم، أضر ضرراً بالغاً بنوعية مخرجات التعليم وكرس طبقيته ولم يربطه بعملية التنمية غير الموجودة في قاموس الإنقاذ أصلاً التي إكتفت بإهدار جهدها من أجل النمو فقط. فبداية الإنقاذ شهدت توسعاً في عدد المؤسسات الأكاديمية العليا وتغييرا في السلم التعليمي للتعليم العام، واكبه عدم إستعداد على مستوى البنية التحتية من قاعات وفصول ومعامل ومدخلات العملية التعليمية، وتأميماً للعملية التعليمية عبر مفهوم «التأصيل» الذي شوه القسم المعرفي للمناهج وحشر المجتمع حشراً داخل آيدلوجيا الحركة الإسلامية، وتشريداً واسعاً للكوادر العلمية المؤهلة لحساب إحلال أهل الولاء محلهم، مع توسع ذو دلالة للتعليم الخاص المهتم بالربح أولاً مع إهمال تام للجانب التربوي في العملية، والذي قصرته الدولة بالمجمل في تغذية الطلاب بآيدلوجيا التنظيم، وتغييب ممنهج لمجانية التعليم واكب حالة الإفقار الشاملة التي إجتاحت المجتمع بسبب السياسات الإقتصادية المنحازة لرأس المال الطفيلي، مما دفع الكثير من الأسر للفشل في تعليم أبنائها. بالإضافة إلى ذلك تم إلغاء البعثات الأكاديمية المدعومة للخارج للتعليم العالي، بهدف تعميم السيطرة على مخرجات التعليم وضمان الأدلجة، دون النظر لمخاطر فقدان التنوع أو التأكد من توفر مدخلات التعليم من مراجع وغيره في ظل عملية التعريب المسيسة والبعيدة عن المنهج العلمي وغياب حركة ترجمة تواكب تلك العملية. ومن الطبيعي أن تكون محصلة هذه العملية تدنياً شاملاً في نوعية مخرجات التعليم، وعدداً وافراً من خريجي الجامعات العاطلين عن العمل أو سائقي الرقشات، ذوي الزاد المبخوس من المعرفة، وغير القادرين على المنافسة في أسواق العمل بالدول الأخرى في حال إنسداد سبل العيش أمامهم بالداخل. وهذا يعني أن منهج الشيخ غير الجذري في نقد التجربة، قد أوقعه في شراك الدفاع عن تحول بالعملية التعليمية يمثل كارثة كاملة الدسم وغير منقوصة.

الأسوأ من ذلك هو الإستشهاد بعملية الخصخصة وقطاع الإتصالات تحديداً. وذلك لأن الإستشهاد كان ينبغي أن يبدأ بخصخصة مواقع الإنتاج أولاً للإنتقال للقطاع الخدمي حتى يكون الحكم على العملية علمياً. إذ لا يصح إهمال خصخصة قطاع الصمغ العربي مثلا الذي أهدر على الخزينة العامة أموالاً طائلة وقاد إلى تدهور هذا القطاع وأنهكه، ولا يصح إهمال بيع وتصفية مصانع النسيج التي أعادت السودان لمرحلة إستيراد أكثر من ٨٠٪ من إحتياجاته مع العلم أنه كان ينتج مايقارب هذه النسبة من المنسوجات قبل الإنقاذ، كما لايصح

إهمال رفع يد الدولة عن المشاريع الضخمة كمشروع الجزيرة في تغيير لعلاقات الإنتاج توطئة لخصخصته والذي أدى لكارثة في قطاع الإنتاج الزراعي. ولو تركنا هذا الإهمال جانباً وأقررنا جدلاً بالقفزة التي تمت في قطاع الإتصالات وهي حقيقة واقعة لا ريب، يقفز إلى الواجهة السؤال المهم « لمصلحة من تمت هذه القفزة في قطاع الإتصالات؟». وللوصول إلى إجابة على هذا السؤال المهم لابد من الإجابة على أسئلة أخرى تقود إلى هذه النتيجة وهي: كيف تمت عملية الخصخصة في قطاع الإتصالات؟ كيف تم تقييم أصول الإتصالات السلكية واللاسلكية الحكومية وبيعها للقطاع الخاص؟ من هم المستفيدون الذين تم بيع الأصول لهم؟ لماذا لم تقم الدولة بتطوير هذا القطاع الخدمي المدر للأرباح حتى تغزي خزينتها العامة؟ ماهو الكسب الفائت على هذه الخزينة نتيجة خصخصة قطاع رابح؟ ماهو أثر الطفرة في مجال الإتصالات على العملية الإنتاجية بشقيها الزراعي والصناعي وما هو المردود على مجمل الاقتصاد السوداني؟ فالمعلوم هو أن قطاع الإتصالات ليس غاية في ذاته بل وسيلة ضمن حراك إقتصادي شامل تقيض للدولة المعنية إحداث نهضة شاملة وتختصر الوقت وتقلل التكلفة. ويقيننا أن الشيخ لو إنصرف للإجابة على الأسئلة أعلاه، لتوصل إلى أن عملية خصخصة الإتصالات التي تمت في ظل فساد فاح وتناقلته المجالس، وانتجت نقلة ذات أثر محدود في القطاع الإنتاجي في ظل إنهيار لقطاعي الزراعة والصناعة بأثر ومفاعيل نشاطات الدولة الشمولية الجابية وحصار إقتصادي خانق، لم تكن سوى تطوراً مظهرياً يحيا عبر تكريس مزيد من الإفقار بحلب مدخرات المواطن الذي عز عليه الإدخار بالأساس.

هذا من حيث النظر لأمثلة عملية الخصخصة التي أوردها الشيخ، **أما من حيث موقفه الفكري الداعم لعملية الخصخصة بالمطلق كما تشي كلماته والراغب في إبعاد الدولة من دائرة الفعل الإقتصادي، فالواضح هو أن هذا الموقف آيدلوجي صرف لم يستصحب أهوال هذه التجربة وما جرته على المجتمع السوداني من مصائب. فالخصخصة في دول العالم الثالث ، تتم في ظل غياب الرأسماليين الوطنيين القادرين على** قيادة عملية تنموية شاملة تبدأ من القطاعات المنتجة، وذلك لغياب الخبرة وضعف القدرة على تمويل المشاريع الكبيرة، مما يحتم إستخدام آلة الدولة وإفساد القائمين عليها لدعم مصالحهم الخاصة، أو تجيير العملية لمصلحة المستثمر الأجنبي بغطاء محلي ، أو الأمرين معاً. والناظر لتجربة دول العالم الثالث التي شهدت نهضة نسبية في ظل غياب القطاع الخاص القادر على إنجاز نهضة وتحول، يجد أن نهضتها بنيت بالأساس على قطاع عام رائد وفاعل في العملية الإنتاجية، وخير مثال لذلك دول الخليج العربي التي لم تبدأ بتخصيص جزء من قطاعاتها الخدمية وليست الإنتاجية إلا مؤخراً وبنسب معينة تحتفظ للدولة بالنصيب الأكبر في إطار المساهمة العامة. ولعله من المفيد أن نتساءل كيف يمكن لعملية اللبرلة الإقتصادية بالخصخصة والإحتكام لآليات السوق أن تتم في ظل دولة التمكين الشمولية؟ ألا تستلزم هذه العملية توفر

شفافية ومحاسبة وتقييم في ظل قانون موحد يضع أسس ومتطلبات التخصيص؟ ألا تستلزم هذه العملية وجود رقابة على الدولة الجابية على قاعدة لا ضرائب بدون تمثيل؟ ألا تستلزم هذه العملية وضع سياسة للإستثمار الأجنبي تتماشى مع تخطيط شامل مجاز من قبل الشعب في ظل حريات وقدرة على المشاركة؟ ألا يعني ذلك أن شروط نجاح عملية الخصخصة -إن كان لها ضرورة، لاتتوفر إلا في ظل الدولة الأصل «دولة الحريات» وليس في ظل دولة التمكين ومصادرة الحريات ؟ دفاع الشيخ عن عملية الخصخصة ودور القطاع الخاص ومؤسساته، يؤكد أنه لم يصل إلى نتيجة أن مؤسسات تنظيمه الخاصة ومؤسسات الأفراد الإقتصادية ذات الطابع الطفيلي التي وجدت حماية لنشاطها واتسعت أشرعتها بإستلام السلطة عبر الإنقلاب العسكري، قد شكلت الأساس الإقتصادي لعملية المفاصلة التي حدثت بين المؤتمرين الوطني والشعبي، مما يعني إمكانية تكرار المؤتمر الشعبي لنفس التجربة في حال قيض له الوصول إلى السلطة مجدداً.

مؤدى ما سبق هو أن دفاع الشيخ عن الإنقاذ في مبتداها فوق أنه قد جاء مفارقاً لواقع الإنقاذ وحقيقتها، لم يزد على أنه محاولة لتكريس صحة فكرة الإنقلاب والشمولية كإستثناء للإنتقال لأصل الحريات فيما إذا لم يتم الإنحراف بها عن أهدافها، ولا يساعد بأية حال من الأحوال في نقد هذه الفكرة المطلوب لتجاوز الفكر الإنقلابي ونقل الحركة الإسلامية لمواقع القوى المؤمنة بالديمقراطية والحريات.

الملاحظة الثالثة:-

أرجع الشيخ/ حسن الترابي عنف تلاميذه وفجورهم في الخصومة ضد خصومهم السياسيين واستخدامهم السلطة لإذلال وتعذيب وقتل الخصوم وتشريدهم، إلى ضعف حظهم من الفقه الذي لم يسمح لهم بالسمو إلى مراقي العفو عند المقدرة، بإعتبار أنهم قد تعرضوا للضغوط والإبتلاءات من هؤلاء الخصوم في فترات سابقة. وبذلك التفسير أعفى نفسه من نقد طبيعة السلطة الشمولية نفسها واعتبارات تأمين الحركة الإنقلابية التي تستلزم إجراءات إستثنائية في كل الأحوال، وقفز إلى معالجة الغلو والتطرف فيها من قبل تلاميذه وكأنه يرمي إلى القول بأن تلاميذه قعدوا عن تكوين وازعاً دينياً يمنعهم من تعذيب الخصوم والتنكيل بهم. وهذا الإنتقال غير السلس يعيبه أمران هما إخفاء الطابع الجماعي لعملية الغلو وإرجاعها إلى مواقف فردية معللة بضعف الكسب من الفقه، وتجاوز تقييم الحالة برؤية الظاهرة ببعدها الموضوعي بنسبتها لغياب الوازع الديني وهو أمر ذاتي . وكأننا بالشيخ يقول بأن الحركة الإسلامية عند قيامها بالإنقلاب واستلام السلطة كانت تفترض في عضويتها الكمال مرتكنة إلى إفتراض أن الوازع الديني لكل عضو عاصم له من الوقوع في دائرة الإنتقام ومرفعاً له إلى مقام «إذهبوا فأنتم الطلقاء» النبوي، لينتج طلقاء جدد. وهذا يعني أن الحركة الإسلامية قد

تجاوزت الواقع، وتجاهلت عمداً حقيقة أن الوازع الديني مثله مثل الضمير الفردي والأخلاقي في أي مجتمع، يتكون ضمن شروط إجتماعية وليس خارجها، وتتحكم فيه بنية المجتمع وقيمه، وتهذبه وتقويه وحدة الرؤية والآيدلوجيا الناظمة للعلاقة داخل التنظيم المعني. وهو (أي الوازع الديني) في كل الأحوال لا يصلح بديلاً للمؤسسية ونظم المحاسبة والرقابة، لأنه مكمل لها في البعد الفردي للممارسة مثله مثل الضمير والوازع الأخلاقي.

ولا شك في أن إفتراض الكمال في العضوية وإرتقاء مراقي النبوة أمر خاطئ، ولكن الأكثر خطأ منه هو إفتراض أن عضو التنظيم الذي تربى في تنظيم أوهمه بالكمال وإفتراض الصحة المطلقة لطرحه السياسي ، وعلى التعالي على خصومه السياسيين وقتلهم معنوياً وتحقيرهم بصفة منهجية، بإعتبار أن طرحه السياسي الديني مقدس وطرح غيره مجرد دنس وأوهام تمليها عليهم شياطينهم، من الممكن أن يتسامي لمقام العفو عند المقدرة، ناهيك عن إهمال هذا التصور لطبيعة المجتمع وسمات السلطة السياسية المطلقة ذات البعد التقديسي وأثرها على التنظيم السياسي بمجمله وليس على أفراده فقط. ففظاظة عضو التنظيم وقسوته على خصومه مكتسبة من الطرح الآيدلوجي السياسي نفسه الذي يقدس رؤيته وفعله ويجعله فوق فعل ورؤية الآخر إبتداءً، ومن ثقافة البداوة التي تتسم بها المجتمعات الرعوية التي قفزت لمرحلة الرأسمالية الطفيلية دون المرور بتكوين مجتمع رأسمالي منتج توحد فيه طابع الإستغلال ونمطه. ولكن يلاحظ أن تربية التنظيم القائمة على إفتراض الكمال في الفرد والفكرة، هي أساس العنف تجاه الآخر الموسوم بالنقص المطلق والعوار على المستويين. والمنطق يقول بأن طبيعة مثل هذا الشخص أو الأشخاص، لا يمكن أن تسمح له/ هم بالتصرف إلا في دائرة الفعل ورد الفعل المباشر، وتحتم عليه/ هم الفشل في إنتاج المواقف المركبة التي تستلزم إرتقاءً وتسامياً لم تؤهل له أو تتربى عليه. فالشخص الذي تربى على الحشد والتعبئة الآيدلوجية وعلى إلغاء الآخر وحل مشكلاته وخلافاته الفكرية والسياسية عبر تجييش الكتائب واستخدام الجنازير والسيخ مثلما كان يتم بمؤسسات التعليم العليا، لا يتصور منه أن يتحول للنقيض بعد إستلامه لسلطة مطلقة هي في ذاتها مفسدة. وعضو التنظيم الذي نشأ على مبدأ التلقي حسب وسعه، لا يمكنه أن يتحول بعد إستلام السلطة إلى شخص ملم بأدق تفاصيل المشروع وأن يرتقي للتأدب بأدب النبوة. **فالجلي للعين أن الشيخ/ حسن الترابي قد تعامل مع منظمته السياسية إستناداً لنظرية الوسع «لن يكلف الله نفساً إلا وسعها»، ولذلك لم يبسط مشروعه الفكري كاملاً لعضويتها، بل أنزل مشروعه مبعضاً على حسب وسع المتلقي وقابليته للتعلم. ولهذا يفاجأ الأعضاء بإجتهادات الشيخ التي بدأت بإعادة نظره في الإجماع كدليل من أدلة التشريع وكمفهوم، و مقاربة السنة عبر منهج ناقد ومن ثم الإنتقال مؤخراً لتقديم رؤية حول القرآن نفسه من باب التفسير وربما مايزال راغباً في خوض غمار نقد أصول الفقه نقداً تخصصياً في قابل الأيام. فعضو التنظيم العادي لم تتم تربيته على المشروع متكاملاً بل تنزل إليه منجماً حسب وسعه، وبقيت تربيته على منهج أقرب إلى**

السلفية الحركية منه إلى تيارات الحداثة مع إستثناء القلة من خاصة الشيخ وبعض آليات العمل التنظيمي. والنتيجة هي بقاء الإنغلاق والتطرف ومعاداة الآخر ونفيه، كسمة عامة لعضو التنظيم الذي لا يدرك مشروعه ولا يحيط به ويفتقر للآلية والمنهجية التي تمكنه من مقاربة الفقه نفسه برؤية حديثة ناهيك عن هضمه وإستيعابه وتحويله لممارسة واعتماده كوازع ديني يحظر التطرف ويمنع الغلو.

وهذا يبين أننا حتى وإن سايرنا الشيخ في تحليله، فإننا نصل إلى تحميل التنظيم على مستوى القيادة بل الشيخ بشخصه مسئولية ضعف العضوية الفكري وإهتزازها الوجداني، لتغييبها أولاً وفقاً لنظرية الوسع، ومطالبتها ثانياً بتقديم ما لا تملك وما لم يؤهلها التنظيم لتقديمه بالأساس. ولعل إعتماد الشيخ لنظرية الوسع هو الذي يظهره لدي البعض بمظهر المتعالي المعرض عن محدودي الطاقة الإستيعابية من عضوية التنظيم، حيث تتباعد المسافة بينه وبين الكثير من أتباعه ومريديه. فالمنهج الذي إختطه الشيخ يفصل بتعسف واضح بين الفكري والتربوي والسياسي المباشر، حيث يعتمد التجييش الآيدلوجي كأداة للتنظيم ويؤطره ببنية تنظيمية حديثة، وينفرد بشخصه في تطوير المشروع الفكري وتنزيله حسب الوسع للتنظيم ولعامة الناس، مما يخلق مفارقة بينة بين الأقوال والأفعال ويضعف المصداقية ويغلب السياسي على الفكري ويضر بالتجربة السياسية ويمنع ترشيدها ونقلها من إطار القرون الماضية لتستشرف المستقبل. وهذا ماجعل تجربة الحركة الإسلامية في السودان وبالاً على مشروع الإسلام السياسي بصفة عامة وهزيمة ماحقة لأكثر تنظيماته حداثة وإمكانية للتحول إلى أنموذج إيجابي للمشروع إن كان من الممكن أن يكون هذا المشروع إيجابياً بالأساس. فمنهج الشيخ قاد لنجاحات تنظيمية وسياسية توجت بإستلام السلطة، ولكنه نجاح جاء خصماً على المشروع الفكري والسياسي معاً حين وقف على أعتاب السلطة وتجمد عند مرحلة التمكين في تكريس بيّن لطبيعة التنظيم الموجود في أرض الواقع لا ذاك المتخيل في المخطط الفكري للمشروع، **حيث فات الشيخ رصد الفارق بين التنظيم الذي بناه حسب نظرية الوسع ليتسع لأكبر كم من العضوية ويخرج عن دائرة الصفوية،وبين التنظيم المطلوب لإنجاز مشروعه المضمر والمتنزل للعضوية حسب طاقتها واستيعابها. ولعل النظرية التنظيمية نفسها لدى الشيخ قد تأثرت بفقه الوسع، حين جعل «العبرة بمن صدق لا بمن سبق»، في تجاوز لجمود البنية التنظيمية التي لا تتوافق مع مرحلة جديدة من التنزيل ومواءمة التنظيم مع المرحلة التي إنتهى إليها المشروع. فهذه القاعدة تسمح بالمضي قدماً في تنفيذ المشروع حتى وإن تخاذل الأولون السابقون للدخول في التنظيم، أو تخلفوا عن الركب لعدم إتساع ماعونهم لإستيعاب المرحلة الجديدة المتنزلة من صاحب المشروع ومفكره، ولكنها في نفس الوقت تتناسى حراك المجتمع وتغير الظروف المصاحبة للمشروع وتتعامل مع هذه العوامل على أنها ساكنة وأن من يلتحق بالركب هو دائماً ممن إستوعبوا ضرورة المرحلة وشعارها وانضموا بصدق إلى التنظيم لا لكسب**

أو مغانم دون تحديد لآلية قياس الصدق التي تقود للإعتبار.

على كل حال، تبرير الشيخ لغلو تلاميذه وفجورهم في الخصومة بحيث يعذب زميل الدراسة زميله حتى الموت ، أو يعذب التلميذ أستاذه تعذيباً بشعاً ويتلذذ به، لا يصمد أمام قراءة شاملة لمنهج التربية للعضوية الذي قابل بين الصفوية والجماهيرية وتناسى القياس إستناداً للكم والكيف داخل إطار الجماهيرية نفسه، حتى لا يسرق السياسي اليومي والمباشر المشروع المأمول الذي يحاول إستدعاء دولة المدينة في ثوب من الحداثة– إن كان هذا الإستدعاء ممكناً بالطبع. وكذلك لا يصمد أمام منهج يعمم الأزمة لتشمل إطار البناء الفكري بمجمله والخط السياسي والتنظيمي الذي يبني إنساناً مؤهلاً للإستبداد حين يتسنى له إستلام السلطة عبر إنقلاب عسكري.

خلاصة

من جماع الملاحظات العجلى المثبتة أعلاه على الورقة موضوع التعليق، يتضح أن منهج التحليل الذي تبناه الشيخ/ حسن الترابي، قد قاد إلى نتائج لن تساعد مشروعه السياسي نفسه في الخروج من الوهدة التي تردى فيها، ناهيك عن أن يؤسس لعبرة يستفيد منها شعبنا في تجاوز محنته وعدم السماح بتكرار هذه التجربة المقيتة في مستقبل الأيام، او تزويد حركة الإسلام السياسي على مستوى عالمي بفكر يسمح لها بعدم سلوك درب المهالك والإنتحار السياسي الذي سلكته الحركة الإسلامية السودانية. فالورقة لم تستطع الوصول إلى أن الأزمة تكمن في الفكرة المؤسسة لقبول الإنقلاب كوسيلة للتغيير وفرض البرنامج السياسي من أعلى في مرحلة تمكين هي إستثناء من أصل هو دولة الحريات، توطئة للتحول للدولة الأصل بعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية الإستثنائية. إذ إكتفت بنقد الإنحراف عن هذه الفكرة وتحول الإستثناء إلى أصل، في تقرير ضمني بأن الفكرة في حد ذاتها لم تكن خاطئة. وعليه إسترسلت في مدح الإنقاذ الأولى التي بدأت مبشرة بالتحول المطلوب في شكل منجزات أولى لم تكن في الواقع سوى مؤشرات لتكريس الأزمة وتعميقها أكثر بتقييض فرص البقاء والإستمرار لمرحلة الإستثناء المزعومة حتى اللحظة الراهنة. أكثر من ذلك، سمح المنهج المذكور بالتخلص من عبء التطرف والغلو والفجور في الخصومة، بإلقاء وزره على عاتق العضوية قليلة الزاد من الفقه، في إعفاء جلي وبين للتنظيم من مسئولية ما إرتكبته تلك العضوية التي خيبت ظن تنظيمها وأسفرت عن ضعف فكري وغياب لوازع ديني كانت قيادة التنظيم تراهن عليه بإعتبار أن عضويتها بلغت مرحلة الكمال! والشاهد أن هذا المنهج في التحليل وإن بدا متماسكاً من حيث الشكل وقوياً حين النظر إليه بعين الرضا، إلا أنه منهج معيب لا يسمح بنقد التجربة نقداً علمياً ييسر للحركة الإسلامية رؤية الخطأ على مستوى التنظير والتنظيم، بدلاً من نسبتها إلى مستوى التنفيذ والخروج عن النص. **فبدون إدراك الحركة الإسلامية أن الإستثناء «الدولة الشمولية» لا يمكن أن ينجب الأصل «دولة الحريات»، وأن النشاط الطفيلي لايمكن أن يؤسس لدولة حريات أو تسامح تجاه الآخر، وأن الوازع الديني لوحده لا يمكن أن يعصم تنظيماً سياسياً للمفارقة بين ماهو فردي وتنظيمي، فإن قراءة تجربتها لن تقودها لأخذ العبرة من سقطاتها حتى تقدم نموذجاً مختلفاً للحركات الإسلامية ينزع عن نفسه سمة القداسة ويقبل بالتساوي مع خصومه السياسيين لإدارة الصراع تحت سقف متفق عليه لإدارة الإختلاف هو دولة سيادة حكم القانون الديمقراطية القائمة على أساس المواطنة وليس الدين. والقراءة الحالية بالمنهج موضوع التعليق، تشكك بلا شك في موقفها الفكري من الدولة الشمولية مهما تقدمت بنقد سياسي لها.**

٣ ديسمبر ٢٠١٠م

الفرع الثاني

الإخوان المسلمون والفشل الإستراتيجي!

لا جدال في أن حركة الإخوان المسلمين في المنطقة العربية قد أصبحت ذات حضور مؤثر في الساحة السياسية، حيث صنفت مؤخراً كإسلام معتدل مرتبط إرتباطاً عضوياً بمحور الإعتدال العربي. وهي كحركة بشكل عام ودون إغفال لخصوصية بعض مكوناتها في بلدان بعينها، إنتهجت نهجاً تصالحياً مع فكرة الدولة المدنية ودولة سيادة حكم القانون، في مقاربة تطمينية للديمقراطيات الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد. ولعلنا نصيب في حال إستنتجنا أن هذا الموقف الذي بدا وكأنه وليد الربيع العربي، له تاريخ أبعد من ذلك بكثير والشاهد على ذلك دراسات معهد السلام الأمريكي ومؤسسات البحث الفاعلة في صنع القرار الأمريكي منذ فترة بوش الرئاسية. **فالإتجاه العام الذي ساد هو النقد المؤثر للحرب على الإرهاب التي اتخذت من القوة العسكرية وحدها آلية للتصدي للإسلام السياسي المتطرف، والمناداة بفهم أفضل لطبيعة المنطقة والتمييز بين هذا الإسلام والإسلام المعتدل، الذي لديه نفوذ مقدر ووجود إجتماعي مؤثر، يؤهله أن يكون بديلاً للأنظمة الديكتاتورية الفاسدة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، وحليفاً مقتدراً لمحاربة الإسلام الأصولي المتطرف الجهادي المعادي للولايات المتحدة الأمريكية.** هذا الإتجاه لم يغفل امكانية تحول الإسلام المعتدل لإسلام جهادي متطرف آخذاً في إعتباره تجربة أفغانستان، ولكنه غلب القدرة على إحتواء مؤشرات التطرف بالإمكان عبر الضغوط والآليات المتاحة مستشهداً بالتجربة السودانية ومعولاً على ماتم من إتصالات سرية طويلة الأمد مع حركات وثيقة الصلة بحركة الإخوان المسلمين وبرموزها ذوي العلاقة العضوية المؤثرة مع الدول المنخرطة في المشروع الأمريكي بالمنطقة.

- **العامل الإقتصادي كأداة للتحكم:**

بما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقيم جميع تحالفاتها أو إن شئنا الدقة تنتقي أدواتها إستناداً لمدى إنخراطها وإبتعادها عن مشروعها بالمنطقة المتمثل في الحفاظ على منابع الطاقة وضمان الأسواق وإلحاق إقتصاديات المنطقة بإقتصادها من مواقع التبعية مع حماية دولتها الوظيفية المسماة إسرائيل بالمنطقة، فإنها لا تمانع في أن تكون أدواتها ذات لبوس علماني عسكري أو ديني أو حتى ماركسي. وهي في سياق حماية مشروعها ذاك، لا تستنكف من دعم حركة الإخوان المسلمين للوصول إلى السلطة بوصفها أكثر قوى الإسلام المعتدل تنظيماً وجماهيريةً وفاعلية، طالما أنها تستطيع لجم الإسلام الجهادي المتطرف الذي يخرج عن دائرة التوظيف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عرابته وقابلته، مع إلتزامها بتحجيم حالة العداء

العامة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، والتخلي عن شعاراتها فيما يخص الكيان الصهيوني الغاصب، والقبول بدولة مدنية بخلفية دينية لا تدعو لتطبيق فوري وعاجل للشريعة الإسلامية وتنادي بالتدرج في التطبيق. ويبدو أن حركة الأخوان المسلمين قد قبلت الصفقة بدلالة الرضا الأمريكي الواضح عنها وإجتهاد القوى الإقليمية المنخرطة في المشروع الأمريكي في دعمها من أجل قلب الحكومات حتى ولو بالقوة العسكرية المدمرة للبلاد المستهدفة ، ودون الجميع تجارب مصر وتونس وليبيا وسوريا. ولعل الحركة تتوهم أن وصولها للسلطة في مرحلة للتمكين ، سوف يمكنها لاحقاً وبعد ترسيخ أقدامها من فرض برنامجها المضمر على الولايات المتحدة الأمريكية ، والعودة مجدداً للحديث عن تطبيق الشريعة الإسلامية والتخلي عن الدولة المدنية لصالح المشروع الأصلي بما يعيد مصداقيتها إليها، وأن تسفر عن وجه آخر فيما يخص موقفها من الإحتلال الإسرائيلي، وهذا الوهم ربما يصح في جزئه الأول حيث من الممكن أن تساند الولايات المتحدة الأمريكية ديكتاتورية دينية مقدسة بإسم الشريعة الإسلامية، طالما أن مصالحها مؤمنة وطالما التزمت الحركة بعدم معارضة جوهر مشروعها.

وحتى يكون الأمر واضحاً، لن يكن مسموحاً للحركة بالحديث مجرد الحديث عن إستقلال إقتصادي، ولا وضع برامج للعدالة الإجتماعية هي بالأساس تفتقر إليها، ولا الإعتراض على التدخل الأمريكي السافر في شؤون المنطقة، ولا بناء قوات مسلحة مستقلة عن مركز التحكم الأمريكي، ولا نقد إسرائيل ولو لفظياً ، ولا التحكم في ثروات الأمم التي تحكمها وفصمها من المشروع الأمريكي وإخراجها من دائرة التبعية. فهي شاءت أم أبت ستظل أثيرة شعارات طهرانية بائسة، لن تصمد كثيراً في ظل سلطة مفسدة مربوطة بمركز الإفساد المالي والإقتصاد إقليمياً ودولياً، ولن يسمح لها بأن تحولها من يوتوبيا إلى واقع بأي صورة من الصور. **وبما أن برنامج الحركة الإقتصادي من حيث محدداته العامة هو برنامج رأسمالي في جوهره بغطاء إسلامي، يتركز في القطاع المالي بصورة عامة وفي النشاطات الطفيلية لا القطاعات المنتجة، فهو بالحتم وبطبيعته يقود للتبعية للمتروبول المتحكم عالمياً ويصب الفائض الإقتصادي في خزائنه.** وبما أن إستلامها للسلطة قد أعقب صعوداً ثورياً في بعض الأماكن كانت هي جزءاً منه منذ البداية أو إلتحقت بركابه وقطفت ثماره، في بلدان تعاني عجزاً إقتصادياً وفساداً مؤسسياً وسوء إدارة، تصبح الأزمة الإقتصادية في تلك البلدان أحد العوامل الرئيسية التي سوف تعطي المتروبول وممثلي مشروعه بالمنطقة القدرة على التحكم في الحركة وسلطتها ومنعها – حتى إن أرادت – من الخروج عن السقوف المحددة لها والتي بلا شك تخدم المشروع الإستعماري بالمنطقة. وسوف يظل العامل الإقتصادي واحتياجات الدولة التي تديرها الحركة ، أمراً حاسماً في توجيه سياساتها ومصر الدكتور محمد مرسي خير مثال.

- **الجيوش تحت السيطرة:**

الأداة الأخرى للتحكم بسلطة الأخوان المسلمين، هي الجيوش والأجهزة الأمنية المرتبطة إرتباطاً عضوياً بالولايات المتحدة الأمريكية، من حيث التسليح والتدريب والدعم والعقيدة العسكرية الممنوع أن تحول ضد المحتل الغاصب للأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه الجيوش التي بنتها ديكتاتوريات فاسدة تابعة تبعية مطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، لا تساوي شيئاً دون تسليح وتدريب ودعم أمريكي، مع ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتسليحها أو تدريبها أو تمويلها من أي جهة أخرى. ومثل هذه الجيوش ولاؤها من ناحية عملية هو للمشروع الأمريكي في المنطقة، ولن تستنكف عن القيام بإنقلاب على سلطة الإخوان في حال تعارضت مصالحها ومشروعها مع مشروع هذه السلطة في أي لحظة كانت. ونحن إذ نعمم هذه القراءة، لاننسى أن نؤكد بأن هذا الإتجاه العام، لا يمنع وجود وطنيين كثر داخل هذه الجيوش، لا أحد يضمن عدم قيامهم بإنقلاب ذو توجه مضاد لسلطة الحركة والمشروع معاً، وفي كل الأحوال لن يقدم الإنقلاب العسكري حلاً لمشاكل الشعوب بالمنطقة، و سوف يخدم الإستعمار في نهاية المطاف. عموماً المؤسسات العسكرية التي تم أمركتها مبكراً وعملت الولايات المتحدة الأمريكية بجد وسط ضباطها وكادرها كالجيش المصري مثلاً، تمثل مع العامل الإقتصادي ضمانة ثانية لضبط حركة الإخوان المسلمين ومنعها من الخروج عن النص أوالتحول إلى مخرج بدلاً من الإكتفاء بدور الممثل في مسرح العبث الأمريكي. ويلاحظ حيثما كانت الجيوش غير مسيطر عليها أمريكياً يتم التخلص منها. ومثال لذلك حل الجيش العراقي وتسريحه، ضرب كتائب القذافي وتشتيت شملها واستبدالها بمليشيات أصولية تابعة للحركة والدول المنخرطة بالمشروع في المنطقة والمنسقة مع الناتو، وإستنزاف الجيش السوري ومحاولة تقسيمه وتشجيع وحداته على الإنشقاق مع الإستمرار في بناء مليشيات موازية تستميت قوى المشروع الأمريكي في محاولة توحيدها، لتنصيبها لاحقاً جيشاً بديلاً أسمته منذ الآن الجيش الحر في مقابل الجيش الوطني الذي أصبح إسمه كتائب أو قوات الأسد.

- **نفوذ الدول المنخرطة في المشروع الأمريكي:**

الضمانة الثالثة لمنع حركة الإخوان المسلمين من التململ أو الخروج عن قواعد الصفقة التي ارتضتها للوصول إلى السلطة، هي الدول المنخرطة في المشروع الأمريكي والداعمة للحركة مالياً وعسكرياً والمتبنية لمشروع إيصالها للسلطة. هذه الدول تمتلك أدوات متعددة للضغط على الحركة، منها إيقاف الدعم المالي والعسكري، والضغط الإعلامي الهائل والمؤثر عبر الأدوات الإعلامية المملوكة لها، وتوظيف الحركات السلفية التابعة لها والمؤثرة في المشهد السياسي ضد حركة الأخوان المسلمين في حال تمردها، بالإضافة للحصار الدبلوماسي

الإقليمي والدولي الذي تستطيع هذه الدول تنفيذه في مواجهة أي بوادر تمرد. **الأهم من ذلك هو أن هذه الدول لديها سيطرة مباشرة على المليشيات المنخرطة في عملية إسقاط الأنظمة والتي سوف تشكل بديلاً للجيوش النظامية بالبلدان المستهدفة، مما يعطيها سطوة ونفوذ غير مسبوق في تقرير السياسة الداخلية والخارجية لاحقاً. وتعويل الحركة على إخلاص عضويتها العاملة في هذه المليشيات وولائها للتنظيم في حالة الإختلاف مع الدولة الراعية للمليشيا،** لا يعدو حالة كونه وهم لا علاقة له بالمجرى العملي والطبيعي للأمور. ولا شك أن الدول المذكورة ليست منظمات خيرية، بل مؤسسات لها مصالح مباشرة وغير مباشرة، لا تتعاطى السياسة بخفة ودون نظر لموقعها في خارطة الصراع العالمي والإقليمي. فهي تعي دورها في سياق الإنخراط الكلي والمندفع في المشروع الأمريكي الذي لا تعتبر نفسها مجرد خادم أمين له، بل شريك أصيل لا وجود له في غياب هذا المشروع. فهي تتعاطى مع المشروع المذكور على أنه مشروعها الذي يكفل لها الإستمرارية والتحكم والإزدهار، ولا تنفق عليه من باب التبعية والغباء السياسي، بل تموله بوعي ومعرفة تامة للأثمان التي سوف تدفعها في حال فشله، ما يجعلها تستميت في الدفاع عنه. والناظر لحركة الإخوان المسلمين وإمكانياتها في كل بلد على حدة أو في حال تجمعها كجسم متعد للحدود الإقليمية، يجد أن حاجتها للدول المنخرطة في المشروع الأمريكي لإدارة دول لا حركات سياسية تمارس العمل الخيري لأهداف سياسية ، امراً بادياً للعيان. خصوصاً وانها لا تمتلك إعلاماً مؤثراً كتلك الدول، ولا مركزاً مالياً يسمح لها بالإستقلال، ولا تجربة في السلطة وخبرة تتيح لها مجالاً للمناورة السياسية. فالنماذج التي أمامها لإسلام سياسي سني في السلطة، هي تجربة طالبان الأفغانية والتجربة السودانية وليس فيهما ما يعين على إدارة دول في ظل واقع متعدد ومتجدد وشديد التعقيد. **فللخروج من نفوذ الدول المنخرطة في المشروع الأمريكي بالمنطقة لابد أولاً من مصالحة شاملة مع شعب كل دولة على حده، وإنجاز تحالف واسع يضم كل القوى الوطنية ليس لأسباب تكتيكية بل إستراتيجية، وإنجاز تحالف إقليمي ودولي مع دول مناوئة للمشروع قادرة على دعم وحماية سلطة الإخوان . وهذا مالا تستطيع الحركة إنجازه لإنعدام الثقة بينها وبين القوى الوطنية أولاً، ولتجارب الدول الممانعة بالمنطقة معها وتعارض مصالح بعض أطرافها بالمنطقة مع مصالح تلك الدول، بعد أن قصرت هذه الأطراف همها الأوحد في الوصول للسلطة بأي ثمن دون النظر للمآلات، متوهمة إن مجرد وصولها للسلطة يتيح لها سيطرة شاملة على المجتمع تمكنها من تنفيذ رؤيتها، إعمالاً للمبدأ الأصولي «إن الله يزع بالسلطان مالايزع بالقرآن»**. ولسنا في حاجة للقول أن سكرة الفرح التي تنتاب الحركة نتيجة لدعم الدول المؤثرة والنافذة المنخرطة في المشروع، سوف تزول سريعاً عندما تعارك السلطة وتجد ألا مناص أمامها من تنفيذ المشروع شاءت أم أبت.

وبالطبع ليس أمام الحركة من سبيل للفكاك من هيمنة الدول المنخرطة في المشروع

الأمريكي بعد أن تصبح سلطة، إلا في حال ما إذا قررت تلك الدول أن تتحول فجأة إلى منظمات خيرية، أو أن تتخلى بلا مبرر عن المشروع الذي تعتبره أصل وسبب إستمراريتها ومفتاح نجاحها، أو أن تحدث تحولات داخل تلك الدول تسمح لحركة الإخوان المسلمين أو حلفائها بإستلام السلطة في تلك الدول، أو بخروج تلك الدول والإمبريالية الأمريكية من المعادلة السياسية بالمنطقة عبر هزيمة واضحة أمام المعسكر المعادي لها سواء أكان ذلك سلماً أوحرباً. والواضح ان الرهان على أن هذا الأمر حتى في حال حدوثه، يستلزم أن تقبل القوى المنتصرة الحركة كشريك أو على أقل التقدير جهة غير معادية حتى تستطيع الإستمرار في سلطتها ناهيك عن النجاح في إدارة البلدان التي تحكمها بفاعلية تكرس وجود حكم رشيد يؤسس لعدالة إجتماعية مفقودة.

• النفوذ الإمبريالي والعقوبات:

الضمانة الرابعة لإستيعاب الحركة الكلي في المشروع الأمريكي قدرة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين على الضغط على الدول الضعيفة التي تحكمها الحركة عبر الطرق الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية المنخرطة في مشروعها كالجامعة العربية، مع التلويح بالعقوبات الإقتصادية وربما التدخل العسكري لاحقاً. كذلك توظيف الدولة الوظيفية المسماة إسرائيل والمرشحة لقيادة المنطقة كمصدر للتهديد والوعيد ووضع الدول المستهدفة في محيطها في حال من القلق الدائم من حروب مكلفة ودمار مؤثر. يلاحظ أن الحركة عبر فرعها حماس مدعوة الآن لإنجاز تسوية تاريخية مع الكيان الإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية عبر إنشاء دويلة مستوعبة إسرائيلياً في القطاع وجزء من الضفة الغربية، وربما يضاف إليها الأردن بالتنسيق مع حركة الإخوان المسلمين هناك، لإنجاز وطن بديل للفلسطينيين الذين يطالبون بحق العودة.

النفوذ الإمبريالي المؤثر والقادر على عزل الدول إقتصادياً بهدف تركيعها، يبني تكتيكاته وإستراتيجيته على فهم عميق لدور العقوبات الإقتصادية ومدى أهمية جماعيتها. فالذي لاحظ أن العقوبات الإقتصادية المنسوبة لمبادئ ويلسون ذات تأثير مدمر على الشعوب لا الحكومات كان جون فوستر دالاس ورأيه معلوم لكل الإدارات الأمريكية. ولكن هذه الأخيرة تستخدم هذه العقوبات بوعي وتدبر، لإحداث أكبر ضرر ممكن بالشعوب حتى يصبح الضغط على السلطة المستهدفة خارجياً ناشئاً عن العزلة الدبلوماسية والإقتصادية، وداخلياً من تململ الشعوب المتأثرة بالحرب الإقتصادية المسماة عقوبات إقتصادية دولية، غالباً ما تسعى الإمبريالية لإعطائها طابعاً دولياً جماعياً عبر علاقاتها المالية والإقتصادية المتشعبة، وفرض العقوبات على من لا يلتزم بتلك العقوبات ويصر على التعامل مع الدولة المستهدفة . فالمعلوم هو أن جماعية

العقوبة في القانون الدولي والتزام المجتمع الدولي بها، يعطيها بعدها القانوني المتنازع فيه عند بعض المنظرين، ويجعلها ذات أثر وفاعلية ويخرجها من دائرة رد الفعل والإنتقام إلى رحاب المشروعية والقبول.

وفي حال فشل العقوبات الإقتصادية والحصار الإقتصادي المفروض على الدولة المستهدفة، يبقى دائماً خيار الحرب الذي لاتتوانى الإمبريالية في اللجوء إليه حتى ولو بالمخالفة الصريحة لأحكام القانون الدولي وتجربة العراق شاهدة على ذلك. فالحرب التوسعية كالحروب المتنقلة ونشر التوتر، تبقى دائماً خياراً قائماً بالنسبة للإمبريالية. وذلك لأن الإمبريالية تحمل دائماً جوهراً عدوانياً محصلته حروباً توسعية حتى ولو بالوكالة. والناظر لخارطة الشرق الأوسط يرى أنها استخدمت العدوان المباشر والإحتلال بوصفها كدول أو عبر أداتها المتمثلة في حلف شمال الأطلسي العدواني وذلك في العراق وأفغانستان وليبيا، كما أنها تمارس حرباً بالوكالة الآن في سوريا عبر دعم المعارضة المسلحة المسنودة بمرتزقة من كافة دول العالم.

والمتأمل في طبيعة حركة الإخوان المسلمين بصفة عامة وسماتها المشتركة، لا يجد لديها برنامجاً إقتصادياً معارضاً من حيث الجوهر لبرنامج الإمبريالية الإقتصادي، كما لا يجد لديها مقومات ذاتية أو تحالفات إقليمية ودولية، تسمح لها بالصمود في مواجهة هجمة أي عقوبات إقتصادية أو تساعدها في صد أي هجوم عسكري مباشر أو بالوكالة. وهذا بالطبع يجعلها لقمة سائغة للإمبريالية العالمية في جميع الأحوال، ويركنها بين خيارين أحلاهما مر هما: التبعية والإستسلام، أو الإستعداد لمفارقة مقاعد الحكم والتحول لمعارضة هي زاهدة فيها بعد أن أينعت لها السلطة وحان القطاف. فالأمر الذي دفعها للمساومة منذ البداية والقبول بصفقة السلطة مع هدنة طويلة على الأقل، هو رغبتها الجامحة في الوصول للسلطة دون إدراك لتعقيدات ما تتطلبه هذه السلطة وفي غياب تام للتجربة والدراية بشؤون الحكم. وهذا لا يؤهلها لرؤية المخاطر الإستراتيجية على مشروعها إن كانت جادة في دعوتها لإحياء دولة المدينة وإن كان هذا الإحياء ممكناً بالأساس. فقبول الحركة بالصفقة مع الإمبريالية وإن كان تكتيكياً في نظرها، يحتم القول بأن تحويل وهم إحياء دولة المدينة لواقع في ظل التحكم الإمبريالي هو الإستحالة بعينها لا أكثر ولا أقل.

- **نذر الفشل الإستراتيجي:**

الأدوات أو الضمانات الأربع المنوه عنها أعلاه، تعني ببساطة أن صعود حركة الإخوان المسلمين لا يعني بأية حال أنها مطلقة اليد في تنفيذ إستراتيجيتها المزعومة الملخصة في شعار «الإسلام هو الحل»، بل هي مقيدة بنمط إسلام معين لا يتجاوز الخطوط الحمراء الموضوعة من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة. وهذه الخطوط أهمها عدم الإقتراب من التبعية الإقتصادية أو البحث عن إستقلال إقتصادي يعد شرطاً لازماً لتحقيق العدالة الإجتماعية، والمحافظة على

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والإنخراط في مشروعها لإستمرار توفير الطاقة الرخيصة والمحافظة على الأسواق بالمنطقة، وتقديم التنازلات المطلوبة في مواجهة الكيان الصهيوني التي تقود لتصفية القضية الفلسطينية وتطبيع العلاقات لتمكين الكيان من قيادة المنطقة، ومحاربة الإسلام الجهادي المنفلت الخارج من عباءة الجهاد الموظف أمريكياً. والواضح هو أن الحركة ليس أمامها في ظل تعقيدات الحكم وضرورات السلطة في دول العالم الثالث المشدود وثاقها، إلا أن تنخرط في المشروع الأمريكي وفقاً لشروطه، أو أن تستعد لمجابهة هذا المشروع في حال أن لديها إستراتيجية بديلة. **فإذا كانت إستراتيجيتها هي الإستراتيجية الغارقة في أحلام البرجوازية الصغيرة الرامية لإعادة بعث دولة المدينة بعدالتها الإجتماعية وإستقلال قرارها السياسي ونزوعها التوسعي عبر الفتوحات ، فإن مصيرها الحتمي هو الفشل أو التفشيل من قبل المشروع الأمريكي، خصوصاً وأن نفوذها الجماهيري قد قيض لها سيطرة ولم يمكنها من الهيمنة الإجتماعية.** أما إذا كانت قابلة للمساومة على مبادئها وتصورها المبذول بمحددات عامة منذ زمان طويل، والتخلي عن جوهر دولة المدينة لصالح دولة الإخوان المسلمين، فالولايات المتحدة الأمريكية لن تمانع في تركها تطبق مشروعها لأسلمة القطاع المالي مثلاً بصورة تدريجية، وتطبيق بعض العقوبات الحدية مستقبلاً، أو حتى إقامة دولة دينية متنكرة في زي دولة مدنية مع إقرار شكلي بالتعددية وبقبول الدولة المدنية، يفضحه الحديث عن التطبيق المتدرج للشريعة الإسلامية ورفض العلمانيين والعلمانية في الجلسات المغلقة مثلما فعل المفكر راشد الغنوشي مؤخراً. وسواء أكان الغنوشي يقصد من حديثه مجاراة ممثل السلفيين الذي كان يتحدث إليه ومخاطبته وفقاً لوسعه وماعونه حتى يستقطبه لنظرية التدرج في تطبيق الشريعة الإسلامية بدلاً من نظرية التطبيق الفوري السلفية تخفيفاً من غلواء الأخيرة ولا منطقيتها، أو أنه كان يعني ما يقوله بإعتباره موقفاً إستراتيجياً من القوى العلمانية يعكس إزدواجاً في خطاب حركة النهضة بإعتبارها الأكثر تطوراً من صويحباتها، فإن الضرر الكبير الذي لا يمكن تلافيه قد وقع. فهو قد ملك المشككين في مواقف الإسلام السياسي من الدولة المدنية القائمة على المواطنة والتي تسع جميع مواطنيها من مسيسي الإسلام والعلمانيين، سلاحاً مؤثراً لن يزول بالمحاولات التصحيحية. وفي نفس الوقت قرع الأجراس لمن ينظرون للتحالف مع الإسلام السياسي في الغرب الذين لم يستفيقوا حتى اللحظة من صدمة إغتيال السفير الأمريكي في بنغازي حاضرة الثورة المحمولة على أكتاف الأطلسي والمدعومة من الدول المنخرطة في المشروع الأمريكي.

- **إختيار الرضوخ للتحكم:**

في تقديرنا أن حركة الإخوان المسلمين ليست ذاهلة عن المخاطر الإستراتيجية التي تقودها إلى التخلي عن أحلامها أو أوهامها في إستعادة دولة المدينة مستحيلة العودة، ولكنها

راغبة في إحداث تحول عميق في فكرها السياسي دون أن تدفع ثمن هذا التحول بإعلان القطيعة مع الماضي. فهي بوعي منها أو إن شئنا الدقة بوعي من قياداتها الفاعلة، إختارت التخلي عن الأوهام والتعامل بواقعية تسمح لها بالوصول للسلطة كهدف مركزي ووحيد، حتى وإن كان هذا الوصول يحتم التخلي عن الرؤية الإستراتيجية لصالح دولة تتعايش مع المشروع الأمريكي وتقدم التنازلات على مستوى برنامجها الإستراتيجي. وربما أن بعض قطاعاتها ترى أن هذه التنازلات مؤقتة ومحكومة بشروط هي إلى زوال يوماً ما، وعليه من الأفضل القبول بالشروط مع الصعود للسلطة والتقدم لموقع الهجوم لحين حدوث تحول يتيح العودة للبرنامج الإستراتيجي . ولكن هذا التصور يتجاوز ما سيخلفه الصعود للسلطة مع الفشل في معالجة مشكلات الجماهير والتخلي عن الوعود والشعارات التي حملت الحركة للسلطة من مشكلات مستعصية على الحل، وفشل حتمي فيما إذا بقيت الحركة وفية للتحول في خطابها وقبولها بالدولة المدنية وصناديق الإقتراع كوسيلة وحيدة للوصول للسلطة.

وربما لا ترى الحركة أن رضوخها المرحلي سوف يقودها حتماً إلى فشل إستراتيجي، وذلك تعويلاً على مقدرتها في الصعود بنفسها أو عبر قوى متحالفة معها للسلطة في الدول المنخرطة في المشروع، بحيث تصبح قادرة على دعم الحكومات التابعة للحركة التي تحكم بعض البلدان الآن، وتنفك من الضغط الإقليمي ويصبح تأثيرها كبيراً بحيث ترتضي الإمبريالية العالمية بصفقة أكثر فائدة لها تسمح لها بتنزيل تصورها وشعاراتها التاريخية لأرض الواقع. ولكنها تنسى أن الإمبريالية لن تسمح لها بإنجاز مثل هذا التغيير دون التأكد من إنصياعها التام لمشروعها حيث أنها متواجدة عسكرياً في تلك الدول وتستطيع أن تحسم أي محاولة للوصول إلى السلطة من أي جهة لا ترضى عنها. أو ربما تكون الحركة تراهن على إنهيار سريع للدول الإمبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية آخذة في إعتبارها الأزمة الرأسمالية الراهنة والركود غير المسبوق لإقتصاديات المتروبول، وهذا الرهان الذي يتبناه البعض لا يأخذ في إعتباره تعقيد العامل الإقتصادي ولا تداخل الإقتصاد العالمي ولا أثر هذا الإنهيار الذي لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها. فالأمر له جدليته الخاصة ولا تكفي نذر أو شواهد دورية في القول بحتمية حدوثه الآن أو في فترة قصيرة المدى. وخلاصة الأمر هي أن الحركة قد إستكانت للرضوخ لنفوذ المشروع الأمريكي والتعايش معه كسلطة مكسورة الجناح في مواجهته، لا مناص من أن تستقوي به في مواجهة شعبها، بل لا مناص أمامها من أن تنصاع له إذا أرادت أن تدير بلادها في حدود كفاءة الإدارة الفاسدة التي سبقتها وكنستها الإنتفاضات لا أكثر.

- **المأزق وحتمية الفشل:**

من وجهة نظرنا، الحركة في مأزق كبير وفي وضع لا تحسد عليه. فهي حديثة عهد على سلطة سياسية في بلدان بمنطقة مستهدفة من المركز الإمبريالي صاحب المشروع الإستغلالي المدعوم محلياً، مما يجعلها بين مطرقة ذلك المشروع وسندان الحركة الجماهيرية صاحبة الطموح المشروع في التحرر من الإستعمار الحديث وإنجاز عدالة إجتماعية وسياسية تقيض لحياة كريمة لشعوب المنطقة. **فهي إستعجلت الوصول للسلطة بأي ثمن حتى وإن كان الوقوع في براثن المشروع الأمريكي والتحول لجهة جديدة منخرطة في مشروع لطالما ادعت محاربتها له ووقوفها في وجه توسعه واستبداده، بغض النظر عن صدق هذا العداء من عدمه. والمحصلة التي لا مناص منها هي الفشل في تنفيذ أياً من وعودها وشعاراتها التاريخية، مع الفشل في تقديم إجابات على الأسئلة الأساسية التي تهم الجماهير . والنتيجة هي أن الصدام بين الحركة و الحركة الجماهيرية قادم وربما بسرعة لا تتوقعها حركة الإخوان المسلمين.** فالدعم الذي تحصل عليه من المشروع الأمريكي وأنصاره هو دعم ذو سقوف وليس مجانياً، يستلزم إنخراطاً تاماً في ذلك المشروع المعادي موضوعياً لمصالح الجماهير، مما يحتم وقوع الصدام.

١٨ أكتوبر ٢٠١٢ م

الفرع الثالث

الإخوان المسلمون بمصر فشلوا فأفشلوا تجربتها الإنتقالية

يكثر الحديث هذه الأيام عن تجربة مصر التي فرضت نفسها على الجميع، عقب خلع الرئيس الإنتقالي المنتخب د. محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين. واستناداً لعنوانين عريضين، إنقسم المعلقون على الحديث وفقاً لإنقسام المجتمع المصري نفسه، من مدافع عن الشرعية كما تنادي بها جماعة الإخوان المسلمين، ومن منحاز للشرعية الثورية للشعب المصري، وغابت بالتالي النظرة الأعمق التي تذهب إلى ماوراء هاتين الشرعيتين لتبحث طبيعتهما وتوصف الحدث بنظرة علمية بعيداً عن العاطفة والإندفاع في إطار الحب والكراهية والفعل ورد الفعل. في قراءتنا هذه التي لا ندعي لها كمالاً أو إحاطة، نحاول البحث في كنه إدعاء جماعة الإخوان أولاً بوصفها كانت سلطة حاكمة، ومن ثم ننتقل لمقاربة إدعاء جبهة الإنقاذ، حتى نصل إلى خلاصة أقرب لتوصيف حقيقة ما يجري بمصر.

ولمعرفة مدى صحة إدعاء جماعة الإخوان المسلمين بأن لها شرعية ديمقراطية إنتهكت عبر إنقلاب عسكري من عدمها، لا بد من تعريف للشرعية الديمقراطية نفسها. **فالشرعية الديمقراطية هي الشرعية المستمدة من إنتخابات حرة و نزيهة ، تتم بموجب دستور ديمقراطي من حيث إعداده والطريقة التي تم سنه بها (جمعية تأسيسة أو إستفتاء شعبي أو الإثنين معاً)، ومن حيث محتواه الذي يجب أن يكرس سيادة حكم القانون القائمة على المساواة أمام القانون والفصل بين السلطات لتكريس إستقلال القضاء، ودستورية القوانين وحق التقاضي وتنفيذ أحكام القضاء. أي إنتخابات أخرى مهما كانت نزاهتها أو حريتها، هي إنتخابات غير ديمقراطية أو على الأقل ديمقراطيتها منتقصة. والسبب في ذلك أنها سوف تكرس لديكتاتورية الأغلبية المنتخبة أو من يمثلها، في غياب أي دستور ديمقراطي يحفظ حقوق المواطنة ويلجم الأغلبية من أن تتغول على حقوق الأقلية وتعتدي على الحقوق والحريات.** والناظر لشرعية د. محمود مرسي، يجد أنها شرعية مستمدة من إنتخابات تمت على أساس إعلان دستوري سنه مجلس عسكري في غياب دستور ديمقراطي يحمي الحقوق والحريات، واستناداً لشرعية ثورية أسقطت حكم الرئيس مبارك وتلقفها مجلس عسكري من الجنرالات تحت دعاوى إنحياز الجيش للشعب. وبالتالي هي شرعية إنتخابية غير ديمقراطية لأن أساسها غير ديمقراطي، ولأنها غير محكومة بدستور ديمقراطي يقيد الرئيس المنتخب ويمنعه وتنظيمه من الإعتداء على حقوق الآخرين. وهي كشرعية إنتقالية، ترتب على عاتق من جاء بها واجب أن يقود التحول من الشرعية الثورية، للشرعية الدستورية الديمقراطية. ولذلك عليه أن يكون رئيساً للكل، يشرف على المؤسسات التي يجب أن تضع دستوراً ديمقراطياً، يكرس حقوق وحريات المواطنين، ويضع الأسس لنظام ديمقراطي، وفي نفس الوقت يحترم وعوده

الإنتخابية التي قدمها لجمهوره، لا أن يكون رئيساً لمن إنتخبوه فقط يسعى لتكريس نظرتهم على مستوى الدستور وإقصاء الآخرين. فالرئيس الإنتقالي، ذو الشرعية الإنتقالية، يساهم في وضع أسس إدارة الإختلاف في نظام ديمقراطي، ولا يدفع في إتجاه تكريس رؤيته الآيدلوجية فقط، ويعالج مشكلات الحكم الإنتقالية المباشرة بنظرة أوسع من مفهوم التمكين.

وبمحاكمة أداء الرئيس مرسي وفقاً لطبيعة شرعيته التي إكتسبها، نجد أنه قد فشل فشلاً ذريعاً في أن يكون رئيساً إنتقالياً ينقل الشعب المصري من الشرعية الثورية للشرعية الديمقراطية. وأضاع على نفسه وعلى جماعته ، فرصة دخول التاريخ من أوسع أبوابه كأول رئيس ينقل دولة بحجم مصر من وضع إنتقالي إلى ديمقراطية مستدامة. وهذا الفشل سببه قصر نظر قيادة جماعة الإخوان المسلمين وليس د. مرسي وحده، والتي تعاملت مع إنتصارها في الإنتخابات بإعتباره تفويضاً لإبتلاع الدولة والمجتمع، بدلاً من فهمه على أساس أنه تفويض لنقل شعب مصر من الشرعية الثورية لشرعية ديمقراطية مستدامة.
فالدكتور مرسي بدأ عهده بإعلان دستوري جديد جعل منه مشرعاً دستورياً ووضعه في مواجهة قطاع كبير من شعبه وقواه الحية، إتبعه هو وجماعته بالهجوم المباشر على المحكمة الدستورية، ورفض تنفيذ حكم القضاء ببطلان مجلس الشعب، واستخدم إعلانه الدستوري في تمرير دستور صاغته جمعية دستورية مشكوك في شرعيتها إضطرت كل القوى المعارضة لرفض مسودته، ومن ثم انفرد بكامل السلطة التشريعية مع إشراك لمجلس الشورى المسيطر عليه، ليعتدي على القضاء بمحاولة تعديل قانون الهيئة القضائية، وأكمل أخطاءه بفصل النائب العام ذو الوظيفة القضائية من منصبه بالمخالفة للقانون، وغير ذلك كثير. وهذا يعني أن د. مرسي قد فشل في أهم واجبات الرئيس الإنتقالي وهي إتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل المجتمع لشرعية دستورية ديمقراطية، وبدلاً عن ذلك حاول جمع كل السلطات بين يديه تقريباً، تشريعية وتنفيذية مع محاربة السلطة القضائية، وانتج دستوراً مختلف عليه ويمثل وجهة نظر فريق واحد، لا يصلح أن يكون حكماً بين الجميع، بل يكرس سلطة مجموعة بعينها كثرت أو قلت. يضاف إلى ذلك فشل د. مرسي في تنفيذ أي وعد من وعوده الإنتخابية التي انتخب على أساسها، وسقوط برنامجه للمائة يوم الأولى من ولايته سقوطاً مريعاً، دون أن يجد ما يقوله لمن إنتخبوه حوله.

هذا الفشل التام على جميع الأصعدة، يعني أن الرئيس المعزول مرسي لم يعط الشرعية الإنتخابية التي جاء عبرها حقها، فهو فشل في القيام بالواجب الإنتقالي الأساس وتعامل على أنه مفوض تفويضاً كاملاً يخوله حق إقصاء الآخر، كما فشل في تنفيذ وعوده الإنتخابية ، وحق لصاحب الشرعية ومانحها أن يسقط شرعيته. وبالرغم من أن شرعيته مستمدة من الإعلان الدستوري الذي سنه المجلس العسكري، يحق للشعب المصري صاحب الشرعية الأصلي أن يعزله بلا شك. ويبقى السؤال هو حول كيفية وآلية العزل، فجماعة الأخوان تدعي أن الرئيس المعزول برغم فشله وتقويضه

لشرعيته، لا يجوز عزله ويجب إنتظاره حتى إكمال مدته ويكون عندها للشعب أن ينتخب غيره. وفي تقديرنا المتواضع هذا الرأي غير صحيح، وهو لا ينطبق على رئيس منتخب وفقاً لإعلان دستوري سنه مجلس عسكري أولاً، كما أنه يسلب الشعب سلطته وحقه في الثورة على الرئيس المنتخب بل وتغيير الدستور نفسه إن وجد ثانياً، كما أنه يتجاهل واجب الحاكم والرئيس الديمقراطي المنتخب وفقاً لدستور ديمقراطي في الإستقالة، إستجابة لشعبه في حال إنتفاضته ضده والدعوة لإنتخابات مبكرة. بالطبع كان الوضع الأمثل هو أن يستقيل د. مرسي ويدعو لإنتخابات مبكرة، ولكن قصر نظر قيادة الإخوان ورغبتها في الإستمرار في الحكم منعته من ذلك، و لم تترك أمام شعبه من سبيل إلا إزاحته عبر إنتفاضة شعبية تقود لفترة إنتقالية جديدة وحاكم إنتقالي جديد، يعبر بشعبه من الشرعية الثورية لشرعية ديمقراطية مستدامة.

ومفاد ما تقدم أن للشعب المصري الحق في الإنتفاض ضد حكم د. مرسي وجماعته وفي عزله لأنه هو مصدر السلطات حتى في حال وجود دستور ديمقراطي ناهيك عن حالة رئيس يستمد سلطته من إعلان دستوري سنه مجلس عسكري طبيعة سلطته إنتقالية._ **ولكن بكل أسف لم يتم الشعب المصري إنتفاضته الرامية لعزل مرسي بنفسه، ولم يستكملها بتعيين السلطة الإنتقالية وفقاً لإرادته المنفردة، بل تدخل الجيش ليقوم بعزل د. مرسي تحت دعاوى الإنحياز للشعب. فنفذ الجيش بذلك إنقلاباً جزئياً ، حيث أنه قام بإزاحة وعزل مرسي، ولم يتسلم السلطة بنفسه بل سلمها لممثلين مدنيين لإدارة فترة إنتقالية جديدة. وبما أن الأمر أصبح يتكرر في كل مرة ينتفض الشعب فيها، فيتدخل الجيش تحت دعاوى الإنحياز، يصبح لزاماً أن نعرف الإنحياز المطلوب ونفرق بينه وبين الإنقضاض على السلطة بإسم هذا الإنحياز. فالإنحياز بالأساس يعني أن هنالك أصل ينحاز إليه فرع، وأن هناك جهة تملك الإرادة وجهة أخرى تنحاز إليها لتنفيذ إرادتها. ومن البدهي أن من ينحاز عليه أن يدعم من إنحاز له لا أن يكون بديلاً عنه يزعم تنفيذ إرادته. والناظر لإنحياز الجيش لإنتفاضة يناير بمصر وكذلك لإنتفاضة مارس/ابريل بالسودان، يجد أنه إنحياز غريب أنجب سلطة عسكرية تمثلت في المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر والمجلس العسكري الإنتقالي في السودان. أي أنها آلت إلى حكم الجيش بإسم الشعب وليس إلى حكم إنتقالي شعبي يحرسه الجيش ويدعمه. فالإنحياز المطلوب من الجيش عند الإنتفاضة هو رفض قمع الشعب ومنع الحاكم من قمعه، مع حماية الإنتفاضة من أن تغرق في الدم، ودعم السلطة الشعبية المنبثقة عنها. تجاوز هذا المدى لإستلام السلطة بإسم مجالس عسكرية أو مجالس عسكرية إنتقالية، لا يمكن أن يكون بأية حال إنحيازاً للشعب، بل إستخداماً للقوة العسكرية لتنفيذ رغبة الشعب في عزل حاكم، ومن ثم التحول لحكم عسكري مباشر يأخذ لبوساً ديمقراطياً لا يشبهه على الإطلاق، ويقود حتماً لتصفية إنتفاضة الشعب إن لم يستطع الشعب المعني حمايتها، وتجربة السودان خير دليل. فبالرغم من عدم إستمرار السلطة العسكرية، إلا أنها حددت مسار التجربة الديمقراطية اللاحقة الذي قاد إلى فشل حتمي لأنه استبعد الجماهير التي أنجزت الإنتفاضة عبر قانون الإنتخابات. وهذا يجعلنا نفرق بين الشرعية**

الثورية التي تمثلها الجماهير، ونشاط الجيش الذي لا يعتبر ثورياً بأية حال ويجب الحذر منه ومراقبته.

واستناداً لتدخل الجيش في عزل مرسي، يصبح من المنطقي أن نستنتج أنه قد تم الإنتقاص من الشرعية الثورية الرامية لإسقاطه، بتنفيذ الجيش لإنقلاب غير مكتمل كرس في جزئية العزل إرادة الجماهير الثورية، وأنجب سلطة معينة من قبله تستمد شرعيتها الإنتقالية من بيان العزل. وهذه السلطة بلا شك ليست سلطة الجماهير التي خرجت للشوارع حتى وإن قبلت بها، لأن مصدرها ليس هو الجماهير بل إرادة القوات المسلحة التي لم تترك للجماهير فرصة إستكمال إنتفاضتها بعصيان مدني يسقط مرسي وينتج حكومته الثورية الإنتقالية._وبدون مراقبة متصلة من الجماهير التي انتفضت، واستعداد لخوض مجابهات مستمرة مع الجيش، ستنفذ إرادة الجيش على السلطة التي قام بتعيينها لا محالة. خصوصاً وأن جميع المؤشرات تقود إلى أن هذه الفترة الإنتقالية الجديدة، لن تكون مثل سابقتها ، لأن جماعة الإخوان المسلمين تحت دعاوى الشرعية التي تحاول أن تجردها عن أصلها، سوف تستمر في معارضتها ورفع سقوف المواجهة فيها. فضعف فهمها لطبيعة سلطتها، وضعف تقديرها لطبيعة توازن القوى الراهن الذي هو في غير مصلحتها، واعتمادها على آيدلوجيا تسمح لها بتكفير الآخر، وتصرفها غير المنطقي في إسار رد الفعل والصدمة، سيقودها حتماً لإستخدام العنف والإعتماد أكثر على صقورها في القيادة وجناحها العسكري، ما لم تنجح الحركات الشبابية بداخلها في كبح جماح مكتب إرشادها ولجمه.فمصر موعودة بعنف غير مسبوق إذا استمرت الجماعة في شحن عضويتها وتعبئة محازبيها وأنصارها في مواجهة معسكر الكفر، وتمثيل دور الضحية التي سلبت سلطتها بإنقلاب عسكري، في تناسي تام لفشلها المركزي في إدارة الفترة الإنتقالية، وتعامي مقصود عن إنتفاضة الملايين التي خرجت ضدها وضد حكمها.

لإخراج مصر من هذه الدوامة وهذا المأزق الكبير، المطلوب هو أن تتعقل جماعة الإخوان المسلمين وتتعامل مع الواقع السياسي كما هو لا كما تتمناه أن يكون. وأن تعترف أولاً بأن شرعيتها الإنتخابية كانت مستمدة من إعلان مجلس عسكري ولذلك هي إنتقالية وليست ديمقراطية، وأنها فشلت في أن تعط هذه الشرعية الإنتقالية حقها و في أن تنقل شعب مصر لشرعية ديمقراطية مستدامة لأنها أقصت الجميع ومارست الإستعلاء عليهم، وأن تعترف أيضاً بأن شعب مصر ثار ضدها ورغب في عزل رئيسها حين أخطأت و لم توعز لممثلها د. مرسي بالدعوة لإنتخابات مبكرة تعتبر معادلاً لإستكمال فترة الحكم في النظم الديمقراطية. وتمد يدها لكل القوى الأخرى لإنجاح الفترة الإنتقالية الجديدة للخروج منها سريعاً حتى لا تستحكم قبضة الجيش والعسكر على السلطة في حال إختيارها لطريق آخر. فإعتراف جماعة الإخوان المسلمين بأخطائها، هو الخطوة الأولى التي تمكنها من التوصيف الصحيح لكل ما تم، ووضع شرعيتها الإنتخابية في مكانها، والإقرار بأن فشلها قد أفشل تجربة مصر الإنتقالية برمتها، وأن هنالك بالفعل حاجة لفترة إنتقالية جديدة كان من الأفضل أن تتم بتراضي جميع

القوى الحية في المجتمع المصري بعيداً عن أي إقصاء أو إستعلاء أو فرض لوجهة نظر أغلبية على أقلية في مسائل لا تحتمل ذلك كإعداد وإجازة الدستور الذي ينظم ويحكم الإختلاف ويصون الحقوق والحريات. وهذا بالطبع لا يمنعها من الإستمرار في نقد تدخل الجيش في العملية السياسية وعزل الحكام، على أن تعتبر شرعيتها الإنتخابية نفسها شرعية منتقصة لأنها مستمدة من إعلان دستوري سنه مجلس عسكري.

ولأننا غير متفائلين بأن ترتقي قيادة جماعة الأخوان الحالية لمستوى المسئولية، وأن ترتفع لمستوى الحدث، تظل خشيتنا ماثلة من أن تختار الجماعة مواصلة المواجهة المفتوحة مع الجميع، وأن تعمل ضد الجميع وتقصي نفسها وتستمر في تمثيل دور الضحية. والنتيجة الحتمية لذلك عنف غير مسبوق وتعثر للفترة الإنتقالية الجديدة، يقود لإستلام الجيش لكامل السلطة لدواعي أمنية وبدعم إقليمي ودولي هذه المرة، والقضاء على أي فرصة تسمح للشعب المصري بالتحول إلى نظام حكم ديمقراطي يستحقه. كذلك نخشى أن تأخذ نشوة الإنتصار الفريق الآخر الذي يعول على الشرعية الثورية التي انتقصها تدخل الجيش، فينسى أن السلطة الفعلية في يد العسكر، ويغالي في تصوره فيقصي الجماعة عن المسار الإنتقالي، ويدعم خطاب صقورها الداعي لمقاطعة التحول الديمقراطي، مما يعزز فكرة الإقصاء والإقصاء المضاد، ويكرس العنف ويمزق النسيج الإجتماعي.

مجدداً نؤكد بأن هذه المساهمة ليس الغرض منها إدانة فريق وتأييد الآخر، بل البحث عن طريق يسمح لشعب مصر العظيم بالعبور بسلام إلى شاطئ ديمقراطية مستدامة يستحقها، لا يجوز لجميع قواه السياسة الحية حرمانه منها، بالتصرف بعدم مسئولية ورغبة في الإنتصار للذات، بدلاً من فتح الطريق أمام تحول يسمح للجميع بالوجود والعمل تحت سقف متفق عليه، يضمن حريات وحقوق المواطنين، ويشيد بنيانه على أساس حقوق المواطنة والمساواة أمام القانون.

١١ يوليو ٢٠١٣م

خاتمة

يزعم الحزب الشيوعي السوداني أن مرجعيته هي الماركسية و يعتبرها مرشداً و هادياً لنضاله. و من المعلوم أن المبدأ الرئيس الذي يحكم نشاط الحزب ماركسياً هو أن « لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية». و بما أن الحزب نفسه يقر بأن الماركسية هي مجرد مرشد و هادي لنضاله، يصبح من المحتم القول بأن الماركسية لا يمكن أن تعتبر نظرية خاصة بالحزب. إذ أنها في أحسن الأحوال منهج و نظرية عامة تمكن الحزب من إنتاج نظريته الثورية الخاصة بواقعه و المتميزة عن الخطوط العامة و العريضة التي تشكل تصوراً عاماً تتشارك فيه الدول و الشعوب على مستوى أممي. أي أن الحزب على مستوى النظرية لا يستطيع الإكتفاء بالنظرية العامة ليعفي نفسه من صياغة نظرية تخص الثورة السودانية. و في تقديرنا أن الحزب و منذ بداياته كان مدركاً لهذه الحقيقة حيث إستخدم الماركسية لمناقشة قضايا الثورة السودانية في توجه واضح لإنتاج نظريته الخاصة التي تؤطر نضاله و فقاً للشروط الموضوعية المحيطة به و لقدراته الذاتية.

و الواضح أن الحزب قد قطع شوطاً لا بأس به في التنظير العام و في محاولة توظيف الماركسية في الواقع السوداني لا سودنتها كما يحلو للبعض القول. و لكن تميزه في معالجة بعض القضايا الفكرية، لم يتحول إلى نظرية متكاملة للثورة السودانية. فهو ككل الأحزاب الشيوعية في دول العالم الثالث، تبنى طريق التطور اللا رأسمالي و جعل من مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية نظرية و برنامجاً إستراتيجياً له. و لسنا في حاجة للقول أن هذا البرنامج ببعده النظري لا يمكن القول بأنه نظرية متكاملة للثورة السودانية، حتى و إن تم إغناؤه بملامح تكرس خصوصية الواقع السوداني. و ذلك لأن البرنامج المذكور بدلاً من أن يعمل كإطار عام يمكن كل حزب من إنجاز نظريته الخاصة، أصبح معتقداً سائداً لا يقبل النقد أو التطوير أو المعالجة في إطار ظروف كل بلد على حده. و هو في كل الأحوال بعد سقوط المعسكر الشرقي أصبح في مأزق كبير. فإذا تجاوزنا أفقه الذي يتحراه و هو الإشتراكية و السؤال المعقد عن أية إشتراكية يتحدث، فإننا لا نستطيع تجاوز مأزقه الفكري و البرامجي الآني و المباشر.

فالبرنامج المذكور و نظريته – إن وجدت– تحيط به أسئلة جادة و ملحة ، مثل السؤال الكبير حول ما إذا كان هناك أصلاً طريق تطور لا رأسمالي. هل من الممكن أن تنجز ثورة وطنية ديمقراطية في ظل تطور رأسمالي مشوه مثقل بملامح و سمات المجتمعات ما قبل الرأسمالية ؟ و هل هناك بالفعل طبقات عاملة في العالم الثالث قادرة على تحمل واجب إنجاز الثورة الوطنية بما في ذلك القطيعة مع الإستعمار و إنجاز مجتمع صناعي متطور و مجتمع ديمقراطي فاعل في غياب الرأسمالية الفاعلة في عملية الإنتاج و التي تعتبر الحامل الموضوعي تاريخياً للديمقراطية؟

هل يمكن إنجاز دولة ديمقراطية مبنية على أسس عدالة إجتماعية وفقاً لذلك البرنامج في ظل هيمنة الإمبريالية دولياً و هيمنة الدول المنخرطة في مشروعها إقليمياً؟ ماهي أسس و مصادر تمويل هذا المشروع التنموي الكبير في ظل سيطرة مؤسسات رأس المال العالمي و روافع الهيمنة الإستعمارية على المشهد العالمي؟ و ما هو دور القطاع العام في عملية التنمية و هل مازالت ريادته مسألة خارج نطاق التحدي و التداول؟ ماهي آليات و نظم ديمقراطية العملية الإنتاجية و ماهي سبل تحديد ماهية الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج ؟

هذه الأسئلة الكبيرة تؤكد أن التنظير التاريخي الذي يساند برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، يحتاج إلى مراجعة جذرية تسائل و تناقش مرتكزات المشروع بمجمله على مستوى البرنامج و النظرية و ليس على مستوى الممارسة و التطبيق. و هذا النقاش في السودان يجب أن يبدأ من واقع التجربة السودانية و منجزات و فشل الحزب طوال تاريخه و تقييم تجربته على مستوى الممارسة و التنظير. فالحزب مطالب بالإجابة على الأسئلة أعلاه، و على تطبيق هذه التساؤلات على واقعه و الإنتباه لملامح خاصة تتصل بطبيعة تطور الدولة السودانية و خصائص الصراع السياسي. و هو أولاً مطالب بأن يقدم رؤيته حول اللوحة الطبقية الراهنة في السودان، و ألا يكتفي بالحديث عن قوى تحالف من واجبها التاريخي إنجاز برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، هي في مجملها قوى متخيلة لم تتم دراسة واقعها و نقل ما ينتج عن هذه الدراسة لمستوى نظري يؤثر في كيفية إنجاز برنامج خلق مجتمع صناعي زراعي متقدم مبني على أسس ديمقراطية و عدالة إجتماعية و تنمية مستدامة. إذ لم يعد كافياً أن يحدثنا حزب الطبقة العاملة عن طبقته دون أن يوضح حجم هذه الطبقة في المجتمع و طبيعة تركيبها و أثر الرأسمالية الطفيلية عليها بعد تدمير الصناعة و الزراعة و المرافق الإنتاجية، و بيع القطاعات الخدمية و تكسير السكة حديد و النقل النهري و سودان لاين و سودانير و تشريد عشرات الآلاف من العاملين و خصخصة مؤسسات واسعة و تدمير صناعة النسيج و صناعة الزيوت و اغتيال الصناعة عبر تطفل رأس المال الطفيلي. و عليه ايضاً أن يحدثنا عن حجم و أثر البروليتاريا الرثة مقارنة بالطبقة العاملة و هي بروليتاريا لا يمكن أن تصنع ثورة . و كذلك عن طبيعة ما تبقى من طبقة عاملة هجين لا تستطيع تجديد قوة عملها و لا تجد سوقاً بالأساس لبيع قوة العمل إن أرادت.

كذلك على الحزب أن يحدثنا عن الطبقة الوسطي و عن أثر التشريد الواسع عليها، و عن إعادة إنتاجها عبر سياسات رأس المال الطفيلي المدمرة للبنية الإنتاجية و عبر تهجير العقول و التخلص من أعداد مهولة من المثقفين و المتعلمين، و عبر سياسات الإفقار المتعمدة، و عبر العسكرة لقطاعات منها و ربطها بحروب نظام الرأسمال الطفيلي و أجهزته الأمنية. و من المهم رصد هذا التحول و أثره على مواقف هذه الطبقة بشرائحها و فئاتها المختلفة و أثر ذلك

على القواعد النقابية نفسها لا على قوانين النقابات فقط، و تحديد مدى التأثير على أدوات النضال و آليات مجابهة سلطة رأس المال الطفيلي. و أيضاً الحزب مطالب بأن يوضح هل مازال يعتقد أن هنالك رأسمالية وطنية لها مركز محفوظ ضمن القوى الإجتماعية المنوط بها إنجاز ثورة و طنية. و إذا كانت إجابته بنعم، عليه أن يوضح كيف تسنى لهذه الرأسمالية الوطنية الحياة في ظل حصار مطبق فرضته عليها الرأسمالية الطفيلية و كيف تسنى لها أن تكون وطنية في مثل هذه الظروف؟ و يجب بالتأكيد رصد هذه الرأسمالية و تحديد حجمها و تكييف طبيعتها و تحديد دورها على مستوى النظرية العامة للثورة السودانية التي مازال واجب صياغتها قائماً. و فوق ذلك على الحزب إعادة قراءة طبيعة القوات المسلحة و تركيبتها و أثر النظام السلبي عليها لتحديد موقع صغار الضباط فيها و تحديد مدى تأثير النظام و الآيدلوجيا الإسلاموية عليهم و على المؤسسة ككل و إعادة النظر في دورها كمؤسسة أو كصغار ضباط في الحياة السياسية و الإجتماعية، مع إعادة النظر في مفهوم إنحيازها للشعب الذي أضاع فرصاً عديدة و سيضيع فرصاً أكثر إذا بقي النظر إليها على ما هو عليه.

القيام بواجب إعادة القراءة الشاملة المطلوبة أعلاه للتمكن من خلق نظرية شاملة للنضال السياسي في السودان، لا يمكن أن يتم دون الأخذ في الإعتبار القصور الذي نوهنا له في هذه المساهمة. فبناء نظرية للثورة السودانية لا يمكن أن يتم دون تحديد ماهية الدولة المطلوب بنائها و دون تحديد دور الدين في المجتمع و علاقته بالدولة. و لا يمكن وضع نظرية متكاملة دون ضبط المصطلحات التي سوف يتم إستخدامها و إعادة تعريف بعض المصطلحات المتداولة. كذلك لا يمكن إنتاج نظرية دون الإنتقال من الممارسة للتجريد و معالجة أخطاء النضال التاريخية حتى لا يصبح النضال مجموعة أخطاء يصححها الآخرون. و هذا يستلزم الإعتراف بالقصور و بالخطأ في التقييم أو بغيابه، الذي أدي إلى نتائج كارثية في الواقع السياسي، و منع من تطوير نظرية واضحة حول التحول الديمقراطي في إرتباط و ثيق بنظرية الدولة الناقصة و المبتسرة على مستوى تنظير الحزب و في مجمل أدبياته. فوق ذلك يحتاج الحزب لإعادة قراءة خارطة الصراع السياسي للوصول لتصور واضح حول توازن القوى و إلى فهم حقيقي لطبيعة قوى الهامش المسلحة و تركيبتها الإجتماعية ووضع تصور نظري منبني على واقعها و دورها في الصراع الإجتماعي، حتى لا يصل لنتيجة مشابهة لما توصل إليه مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث كان لديه حركة في مخيلته، لا علاقة لها بالحركة الحقيقية الفاعلة في واقع السياسة السودانية و التي انتهى بها المطاف إلى حركة إنفصالية صريحة في تماهي جلي مع أصولها القبلية ذات الملامح القومية الضيقة التي لا ترقى لمستوى نضال وحدوي ضج به المانفيستو الخاص بها.

بالإضافة لما تقدم المطلوب من الحزب أن يمتلك ناصية رصد الظواهر الإجتماعية و

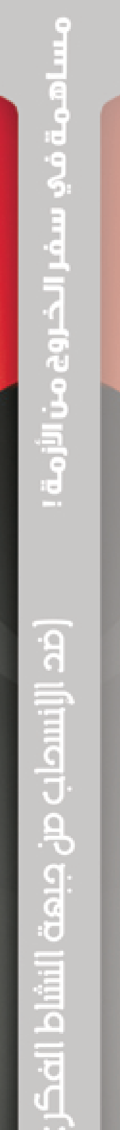
السياسية و الفكرية المؤثرة في الساحة السياسية المحلية و الإقليمية، و تلك التي تشكل خطراً على تطور الثورة السودانية و على المجتمع، توطئة لتحليلها و تحديد أثرها ووضع نظرية متكاملة تتيح النضال من أجل محاربتها و لجم تطورها قبل أن تتحول إلى غول يبتلع المجتمع. إذ لا يتصور أن يكون هنالك حزباً ثورياً في السودان و المنطقة ليس لديه نظرية متكاملة حول الإسلام السياسي و التطرف الديني ، كما لا يتصور أن يكون هذا الحزب الثوري خالي الوفاض من نظرية حول الحوار السياسي تمكنه من قبول أو رفض أي حوار. كذلك لا يتصور أن ينسحب الحزب الثوري من دائرة الصراع الفكري و الآيدلوجي و يسمح للخصوم الفكريين و السياسيين بتمرير تصوراتهم و نظرياتهم السياسية دون الدخول معها في سجال و صراع و فضحها و هزيمتها و إيقاف أثرها المدمر في بنية الوعي. و لا يمكن أن يتخلى الحزب عن تقييم و ملاحظة تداعيات الأحداث الكبرى في المنطقة و رصد أثرها المباشر و غير المباشر في الصراع السياسي الداخلي.

و مؤدى ما تقدم هو أن الحزب في الوقت الراهن لا يمتلك نظرية ثورية خاصة به، تنطلق من واقع السودان بل من أكثر لتؤسس لنضال ثابت الخطى، و تمنع من التيه و « روحان الدرب في الموية». و في حال أن الحزب كان جاداً في إنتاج مثل هذه النظرية، عليه أن يوقف فوراً فصله المتعسف ما بين السياسي و الفكري، و أن يقوم بالنظر في منطلقاته النظرية العامة إنطلاقاً من أسئلة مباشرة تطرحها السياسة السودانية حول ماهية و طبيعة الدولة المطلوبة، و موقع الدين في الحياة العامة و السياسة و دور الشرائح و القوى الإجتماعية المختلفة في إحداث تحول إيجابي و تقدمي و مستدام ، و دور المؤسسة العسكرية و قوى الهامش في المعادلة السياسية، و طبيعة و مدى و آليات التحول الإقتصادي و كيفية إنتاج الثروة (الخيرات المادية) و توزيعها و إعادة توزيعها، و تحديد دور القطاع العام و تحديد موقف من الخصخصة. و بناء التحالفات اللازمة لإنجاز التحول المطلوب في ضوء نظرية للتحالفات واضحة و محددة الملامح، حتى لا يصبح تحالف القضايا بمعزل عن البرنامج الإستراتيجي و المنطلقات النظرية مدخلاً للإنتهازية السياسية و إهدار الجهود.

حصيلة الجهد النظري و الفكري حول القضايا المذكورة في هذه المساهمة مع قضايا أخرى لم يرد ذكرها لأن ماورد جاء على سبيل المثال، هي بالحتم ثروة نظرية يقود نظم قوانينها و تعميماتها في تصور نظري موحد لإنتاج نظرية عامة للثورة السودانية، تكون في حاجة مستمرة للعودة إليها بالنقد و التعديل و إعادة الصياغة وفقاً لتطور الواقع و احتياجاته، و إعمالاً لقواعد نظرية المعرفة كلما أوضح إمتحان النظرية عبر الممارسة أنها بحاجة لتطوير أو معالجة. بدون ذلك و بدون بذل الجهد المطلوب، ستبقى الثورة السودانية تعاني من حال اليتم الفكري و غياب النظرية السياسية الملهمة التي ترشد و تهدي النضال بحق، و سيبقى نزيف العقول و هروبها من الحزب حالة مستدامة.

مساهمة في
سفر الخروج من الأزمة !

(ضد الانسحاب من جبهة النشاط الفكري)



د. أحمد عثمان عمر

فبراير 2016م



د. احمد عثمان عمر

ولد بمدينة شندي عام 1966م و تلقى تعليمه العام بها

تلقى تعليمه الجامعي و فوق الجامعي بجامعة الخرطوم

متزوج و له بنتان وولد

من كتاب الصحافة الالكترونية

مقيم خارج السودان